جوزيف ستيغلتز

ثلاثة عقود من اقتصاد العولمة

(العولمة وإحباطاتها)

ترجمة

خالد هندي شلهوب



دار علاء الدين
للنشر والطباعة والتوزيع



دار ومؤسسة رسلان
للطباعة والنشر والتوزيع

ثلاثة عقود من اقتصاد العولمة

(العولمة وإحباطاتها)

Josepf E. Stiglitz

Globalization

and its

discontents

جوزيف ستيغلتز

ثلاثة عقود

من اقتصاد العولمة

(العولمة وإحباطاتها)

ترجمة

خالد هندي شلهوب

♦ ثلاثة عقود من اقتصاد العولمة.

(العولمة وإحباطاتها).

- تأليف: جوزيف ستيغلتز.
- ترجمة: خالد هندي شلهوب.
- سنة الطباعة 2017.
- عدد النسخ 1000.

يطلب الكتاب على العنوان التالي:

دار علاء الدين
للنشر والطباعة والتوزيع
سوريا ـ دمشق ـ جرمانا
هاتف: 00963 11 5617071
فاكس: 00963 11 5613241
ص. ب: 30598
daraladdinsyria@gmail.com

دار مؤسسة رسلان
للطباعة والنشر والتوزيع
سوريا ـ دمشق ـ جرمانا
هاتف: 00963 11 5627060
00963 11 5637060
فاكس: 00963 11 5632860
ص. ب: 259 جرمانا
darrislansyria@gmail.com

وفـــاءً لذكرى

السيدة زويـــا ميخائيلينكو

لدورها الكبير في مسيرة دار علاء الدين

تمهيد

في عام 1993 تركتُ الحياة الجامعية لألتحق بالمجلس الاستشاري للشؤون الاقتصادية للرئيس بل كلنتون. بعد سنوات من البحث والتدريس، كان هذا الكتاب أولى محاولاتي في اقتحام مجال سياسة صنع القرار وبشكل أكثر دقة مجال السياسة. انتقلت من هناك إلى البنك الدولي عام 1997 حيث عملتُ كرئيس الخبراء الاقتصاديين وكنائب أول لرئيس البنك لما يقارب الثلاث سنوات إلى أن غادرتُ في شهر كانون الثاني عام 2000. لم يكن باستطاعتي أن أختار وقتاً أكثر حماسة للدخول إلى مجال صناعة السياسة. لقد كنت في البيت الأبيض عندما بدأت روسيا حركة التحول من النظام الشيوعي، وكنت أعمل في البنك الدولي خلال الأزمة الاقتصادية التي بدأت في شرق آسيا عام 1997 والتي اجتاحت العالم فيما بعد. لقد كنت دائماً مهتماً بالتطور الاقتصادي وما رأيتُ غيَّرَ بشكل أساسي وجهة نظري بكل من العولمة والتطور. لقد قمت بكتابة هذا الكتاب لأنني عندما كنت في البنك الدولي رأيتُ بأم العين الأثر المدمّر الذي يمكن أن يكون للعولمة على الدول النامية، وخاصة على الطبقة الفقيرة في تلك الدول. أنا أعتقد أن العولمة والتي هي إزالة الحدود لتحرير التجارة والتكامل الأكثر للاقتصاديات الوطنية يمكن أن تكون قوة خيّرة ولديها الإمكانية لتجعل كل شخص في العالم ثرياً وبصورة خاصة الفقراء. ولكنني أعتقد أيضاً أنه إذا كان لهذا أن يحدث، عندها يكون من الضروري إعادة التفكير بشكل أساسي بالطريقة التي أُنجزت بها العولمة بما فيها اتفاقيات التجارة الدولية التي كان لها دور بارز في إزالة تلك الحدود، وفي السياسات التي تم فرضها على الدول النامية في مرحلة العولمة.

بما أنني بروفيسور فقد أمضيت الكثير من الوقت في البحث والتفكير بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاملت معها خلال فترة السنوات السبع التي قضيتها في واشنطن. أعتقد أنه من المهم أن ترى المشاكل بطريقة حيادية، وأن تضع

الإيديولوجية جانباً، وأن تنظر إلى الدليل قبل أن تتخذ القرار بخصوص معرفة النهج الأفضل للعمل. لسوء الحظ، وعلى الرغم من كونه مثيراً جداً للدهشة، فقد رأيت خلال الفترة التي أمضيتها في البيت الأبيض كعضو ولاحقاً كرئيس المجلس الاستشاري للشؤون الاقتصادية، والفترة التي أمضيتها في البنك الدولي (عندما قام الرئيس بتعيين هيئة من ثلاثة خبراء لتقديم الاستشارة الاقتصادية للجهة التنفيذية في حكومة الولايات المتحدة الأمريكية) أن صناعة القرارات كانت عادة ما تعتمد على الإيديولوجية والسياسة. وكنتيجة لهذا فقد تم القيام بالعديد من الأعمال اللاعقلانية، تلك الأعمال لم تقدم حلاً للمشكلة القائمة إلا أنها توافقت مع اهتمامات ومصالح أولئك الذين يتولّون المناصب. كتب المفكر الفرنسي بيير بورديو **Pierre Bourdieu** حول حاجة السياسيين إلى أن يتصرفوا بشكل مشابه أكثر للأكاديميين، وكي يشتركوا في المناظرات العلمية المستندة إلى حقائق وأدلة واقعية. ولكن عادة ما يحدث العكس مع الأسف، عندما ينخرط الأكاديميون في تقديم التوصيات السياسية فإنهم يصبحون مُسيَّسين ويبدؤون بتحريف الأدلة لتوافق أفكار أولئك الذين يتولّون المسؤوليات.

إنني وإن لم تؤهلني سيرتي المهنية لكل ما واجهته في واشنطن، فهي على الأقل أهّلتني بشكل احترافي. قبل دخولي البيت الأبيض، كنت قد قسَّمت الوقت الذي أمضيته في البحث والكتابة بين الدراسات الاقتصادية الرياضية المجردة (التي ساعدت في تطوير فرع من فروع الاقتصاد والذي بات يُعرف باسم اقتصاد المعلومات) والمواضيع الأكثر تطبيقية بما فيها اقتصاد القطاع العام، والتطوير والسياسات المالية للبنك المركزي. لقد أمضيت حوالي خمسة وعشرين عاماً في الكتابة عن مواضيع مثل الإفلاس وإدارة الأعمال والدخول والوصول إلى المعلومات (أو الشفافية كما يسميها خبراء الاقتصاد). كان لهذه المواضيع أهميتها عندما بدأت الأزمة المالية العالمية عام 1997. لقد انخرطت أيضاً لما يقارب العشرين عاماً في مناقشات تناولت التحول من الاقتصاد الشيوعي إلى اقتصاد السوق. بدأت خبرتي في التعامل مع مثل هذه المراحل الانتقالية عام 1980 عندما ناقشت هذه المواضيع لأول مرة مع القادة في الصين بينما كانت تخطو خطواتها الأولى باتجاه اقتصاد السوق. لقد كنت من المؤيدين الأقوياء للسياسات التدريجية التي تم تبنّيها من قبل الصينيين، هذه السياسات التي أثبتت جدواها خلال العقدين الأخيرين وكنت من أشد المنتقدين

لبعض إستراتيجيات الإصلاح الصارمة كإستراتيجية "العلاج بالصدمة" التي فشلت بشكل مأساوي في روسيا وبعض دول الاتحاد السوفييتي السابق.

يعود اهتمامي في قضايا التطور إلى وقت أبعد من هذا - إلى الوقت الذي أمضيته في كينيا في بعثة أكاديمية (1969-1971) بعد استقلالها عام 1963 بوقت قصير. لقد استلهمت بعضاً من أهم أعمالي النظرية مما رأيته هناك. كنت أعلم أن التحديات التي تواجه كينيا صعبة، ولكن كنت آمل أنه قد يكون من الممكن القيام بشيء ما لتحسين حياة المليارات من الناس هناك، وفي باقي أنحاء العالم، الذين يعيشون حالة من الفقر المدقع. ربما يبدو الاقتصاد كموضوع مجرد وجاف ولكن في الحقيقة إن للسياسات الاقتصادية أثراً في تغيير حياة الفقراء. أعتقد أن الحكومات بحاجة لتبني سياسات تساعد على تطور الدول وهي قادرة على ذلك، وتؤكد أيضاً أن التطور يتم تقاسمه بصورة أكثر عدلاً. لنأخذ إحدى القضايا، أنا أؤمن بالخصخصة (بيع الاحتكار الحكومي للشركات الخاصة) ولكن فقط إذا كان ذلك يؤدي إلى رفع كفاءة الشركات وإلى خفض الأسعار لصالح المستهلك. وهذا الأمر قابل للتحقق إلى درجة كبيرة إذا أصبحت الأسواق تنافسية، وقد كان هذا أحد الأسباب التي دفعتني إلى مساندة السياسات التنافسية بشدة.

خلال تواجدي في كل من البنك الدولي والبيت الأبيض كان هناك ارتباط وثيق بين السياسات التي ساندتها وبين أعمالي النظرية الأولى والكثيرة في الاقتصاد وأغلب هذه الأعمال كان يرتبط بعدم كفاءة الأسواق - لماذا لا تعمل الأسواق بالكفاءة التي تدعي النماذج المبسطة تطبيقها كونها تفترض تواجد التنافس التام والمعلومات التامة. لقد سحبت عملي في اقتصاد المعلومات، وبخاصة تضارب المعلومات - وهو الاختلاف في المعلومات بين العامل ومن يوظفه، وبين الدائن والمدين وبين شركة التأمين والخاضعين للتأمين على سبيل المثال - إلى مجال صناعة السياسة. هذا التضارب حاضر في السياسات الاقتصادية كلها. يقدم هذا العمل الأسس لنظريات أكثر واقعية للعمل وللأسواق المالية ويقدم تفسيراً لوجود ظاهرة البطالة، على سبيل المثال ولماذا لا يستطيع من هم بحاجة ماسة للدفع الآجل الحصول عليه عادةً - هناك ما يسمى بلغة المصطلحات الاقتصادية قيود للدفع الآجل. كانت النماذج القياسية التي استخدمها خبراء الاقتصاد على مدى أجيال إما أن تثبت أن الأسواق تعمل بكفاءة - حتى أن بعض هذه النماذج أنكر وجود البطالة الحقيقية -

أو تبيّن أن السبب الوحيد لوجود البطالة هو الأجور المرتفعة جداً، مقترحةً العلاج الواضح وهـو تخفيض الأجور. مكّن اقتصاد المعلومات بتحليله الأفضل للعمـل ورأس المـال وأسـواق المنتجـات من إنشاء نماذج لاقتصاديات ضخمة قدمت رؤية أعمق للبطالة، ونماذج قدمت تفسيراً للتقلبات الاقتصادية والتراجع الاقتصادي قصير الأمد والتراجع الاقتصادي طويل الأمد، تلـك السـمات التـي وسمت الرأسمالية منـذ نشـأتها. كـان لهـذه النظريـات تضـمينات سياسـية قويـة - بعـض هـذه التضمينات كانت واضحة تقريباً إلى كل من له اتصال مباشر مع العالم الحقيقي - منها أنه عندما ترفع نسبة الفائدة إلى مستويات مرتفعة جداً، فإن الشركات المدينة بنسب مرتفعـة ستسـاق إلى الإفلاس، وسيكون لهذا وقع سـيّئ عـلى الاقتصـاد. بيـنما اعتقـدت أن هـذه الوصـفات السياسـية واضحة، سارت هذه الوصفات ضد أولئك الذين تم الرهان عليهم من قبل صندوق النقد الـدولي (IMF).

إن سياسات صندوق النقد الدولي التي اعتمدت إلى حد ما على افتراضات باليـة مفادهـا أن الأسواق بمفردها، تقود إلى نواتج ذات كفاءة، فشـلت هـذه الافتراضـات في السـماح بالتـدخل الحكومي المحبب في الأسواق، وهذا يبيّن أي الخطوات التـي يمكنهـا أن توجـه النمـو الاقتصـادي وتحقق الاكتفاء لكل شخص. إذاً ما كان مدار المناقشة في العديد من الصراعـات التـي أصـفها في الصفحات التالية هو مسألة أفكار ومفاهيم للدور الحكومي المستقى من هذه الأفكار.

على الرغم مـن أن مثـل هـذه الأفكـار كـان لهـا دور مهـم في تشـكيل الوصـفات السياسـية - في التطوير وفي إدارة الأزمات وفي المراحل الانتقالية - فهـذه الأفكـار لهـا أيضـاً الصـدارة في تفكـيري الخاص بإعادة هيكلة المنظمات الدولية التـي يُفـترض منهـا أن تقـود التطـور الاقتصـادي وإدارة الأزمات وتيسر المراحل الانتقالية. جعلني بحثي عن المعلومات منتبهاً بشكل خاص لتبعات نقص المعلومات. لقد كنت مسروراً لأرى أن التركيـز خـلال الأزمـة الاقتصـادية العالميـة في عـام 1997-1998 كان على أهمية الشفافية، ولكن شعرت بالحزن للنفاق من جانب مـنظمات صـندوق النقــد الــدولي ووزارة الخزانــة الأمريكيــة اللتــين أكــدتا عــلى الشــفافية في شرق آســيا، في الوقت الذي كانـت فيـه هاتـان المنظمتـان مـن المـنظمات الأقـل شـفافية التـي واجهتهـا في الحياة العامة. لهذا السبب ركّزت في المناقشات التي تناولت إعادة الهيكلة على الحاجـة إلى الشفافية المتزايدة، وعـلى تحسـين المعلومـات التـي لـدى المـواطنين عـن ماهيـة عمـل تلـك

المنظمات لتتسنى الفرصة أمام أولئك الذين تأثروا بالسياسات أن يكون لهم دور أكبر في تشكيل تلك المؤسسات. إن تحليل دور المعلومات في المنظمات السياسية تطور بشكل طبيعي تماماً من أعمالي الأولى التي تناولت دور المعلومات في الاقتصاد.

واحدة من المظاهر المثيرة لمجيئي إلى واشنطن كانت الفرصة ليس فقط في الحصول على معلومات أفضل عن كيفية عمل الحكومات، بل أيضاً لإشهار بعض الآراء التي أدّى إليها بحثي. على سبيل المثال، كمدير للمجلس الاستشاري للشؤون الاقتصادية للرئيس كلنتون فقد حاولت أن أصوغ سياسة وفلسفة اقتصادية والتي ترى العلاقة بين الحكومة والأسواق كعلاقة متمّمة، فكلاهما يعمل في شراكة مع الآخر وترى أنه عندما تكون الأسواق في لبّ الاقتصاد، يكون هناك دور مهم لتلعبه الحكومة إذا تمّ تحديده. لقد درستُ فشل كل من الأسواق والحكومات ولم أكن بالسذاجة التي تمنعني من التفكير بأنه كان بإمكان الحكومات أن تعالج أي فشل في الأسواق. ولم أكن بالحماقة التي تجعلني أُصدِّق أن الأسواق بمفردها قد حلّت كل مشكلة اجتماعية. كانت قضايا عدم المساواة والبطالة والتلوث هي كل القضايا التي على الحكومة أن تلعب دوراً مهماً حيالها. لقد عملت على مبادرة "إعادة إحياء الدور الحكومي" أي جعل الحكومة أكثر كفاءة واستجابة، لقد رأيت أن الدور الحكومي كان يفتقد لكل منهما، لقد رأيت صعوبة في إعادة تشكيل هذا الدور، ولكني رأيت أيضاً أن التحسينات، إلى درجة معتدلة كما كان متوقعاً، كانت ممكنة. عندما انتقلت إلى البنك الدولي، كان لديَّ الأمل أن أُحضر معي هذه الرؤية المتوازنة والدروس التي تعلمتها، إلى القضايا الشائكة التي تواجه العالم المتطور.

استمتعت خلال تواجدي داخل إدارة الرئيس كلنتون بالمناظرات السياسية فتارة تربح المعركة وتارة أخرى تخسرها. بما أنني عضو في حكومة الرئيس كلنتون، فقد تمّ وضعي في مكان جيد ليس فقط لأراقب المناظرات وكيف يتم حلها، بل لأشارك في هذه المناظرات وبشكل خاص إذا لامست الاقتصاد. كنت أعلم أن الأفكار تختلف وكذلك تفعل السياسات، كان أحد أعمالي أن أقنع الآخرين ليس فقط بأن السياسات الاقتصادية التي أؤيدها كانت جيدة، بل إنها كانت أيضاً جيدة من الناحية السياسية. ولكن عندما انتقلت إلى الساحة الدولية، اكتشفت أن أياً منها لا يسيطر على صياغة السياسة وخاصة في صندوق النقد

الدولي. كانت تتخذ القرارات على أساس ما بدا أنه مزيج غريب من الإيديولوجية والسياسات الاقتصادية السيئة، عقيدة بدت أحياناً أنها تخفي اهتمامات خاصة. عندما تعصف الأزمات يقوم صندوق النقد الدولي بوضع وصفات بالية وغير مناسبة وحلول شرطية "قياسية" دون الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات التي ستخلّفها هذه الوصفات على الناس الذين يعيشون في تلك الدول التي طُلب منها أن تتبع تلك السياسات. ونادراً ما رأيتُ تنبؤات عن تأثيرات هذه السياسات على الفقر. ونادراً ما رأيتُ نقاشات معمّقة وتحليلات لنتائج اتخاذ سياسات بديلة. لقد كان هناك وصفة وحيدة. إن الآراء البديلة ليست موضع البحث. إن المناقشات الصادقة والصريحة غير مرحّب بها - لم يكن لها مكان. لقد وجّهت الإيديولوجية الوصفات السياسية وكان متوقعاً من الدول أن تتبع توجيهات صندوق النقد الدولي دونما مناقشة.

هذه المواقف جعلتني أتراجع. لم يكن ذلك فقط كونها عادة ما تنتج نتائج متواضعة، لقد كانت هذه المواقف معادية للديمقراطية. في حياتنا الشخصية نحن لا ننجرّ بشكل أعمى خلف أية أفكار دون أن نبحث عن نصائح بديلة. ومع هذا فقد أُعطيت التعليمات لكل لدول العالم للتنفيذ. إن المشاكل التي تواجه الدول النامية مشاكل معقدة وعندما تنشأ الأزمة في بلد ما عادة ما يتم استدعاء صندوق النقد الدولي في أكثر الحالات سواء. ولكن العلاجات التي يقدّمها الصندوق تفشل كالعادة أو تفشل أكثر مما تنجح. إن سياسات صندوق النقد الدولي التأقلمية البنائية - السياسات التي تم تصميمها لتساعد الدول على أن تتأقلم مع الأزمات، وكذلك مع حالات عدم التوازن المتواصلة - أدّت إلى الجوع والشغب في العديد من الدول، وحتى عندما لم تكن النتائج سيئة جداً، وحتى عندما تدبرت هذه الدول أمرها وحصلت على بعض النمو لفترة قصيرة، عادة ما كانت المنافع غير متكافئة مع أولئك الذين في أسفل السلم الذين يواجهون أحياناً فقراً أشد قسوة. لكن ما أذهلني بشدة كان تلك السياسات التي لم تكن محط تساؤل من قبل أولئك الذين يتولّون زمام الأمور في صندوق النقد الدولي مع أولئك الذين كانوا يتخذون القرارات المهمة. لقد كانت تلك السياسات محط تساؤل الناس في الدول النامية ولكن العديد منهم كان يخشى أن يفقد الدعم المالي لصندوق النقد الدولي، وبتلقيهم الدعم المالي من الآخرين كانوا يصرحون عن شكوكهم بحذر - إن وجدت - وبعد ذلك بخصوصية فقط. وبينما لم يكن أحد سعيداً بالمعاناة التي غالباً ما تترافق مع

برامج صندوق النقد الدولي، كان الأمر داخل الصندوق ببساطة يفترض أنه مهما كانت المعاناة التي تظهر فهي جزء ضروري من الألم الذي يجب أن تختبره الدول في طريقها لتصبح ذات اقتصاد سوق ناجح وأن معاييرهم في الحقيقة كانت لتقلل الألم الذي ستواجهه الدول في مسيرتها الطويلة.

كان القليل من الألم ضروري بدون شك، ولكن بتقديراتي الشخصية كان مستوى الألم في الدول النامية الذي نتج عن العولمة والتطور وفق توجيهات صندوق النقد الدولي والمنظمات الاقتصادية الدولية كان أكثر بكثير مما هو ضروري. استمدت ردة الفعل ضد العولمة قوتها ليس فقط من الدمار الواضح الذي أصاب الدول النامية بفعل سياسات تحركها الإيديولوجية، بل أيضاً من عدم التساوي في نظام التجارة الدولي. اليوم وبعيداً عن أولئك الذين يحصلون على فوائد خاصة ويستفيدون من منع دخول البضائع المنتجة في الدول الفقيرة، قلة من يدافعون عن النفاق المتمثل في التظاهر بتقديم المساعدة للدول النامية عن طريق إرغامهم على فتح أسواقهم أمام منتجات الدول المتقدمة صناعياً بينما يحافظون على أسواقهم محمية، هذه السياسات هي التي تجعل الثري يزداد ثراء والفقير يزداد فقراً وغضباً.

جعلنا الهجوم الوحشي في 11 أيلول عام 2001 نفهم بالقوة أننا نتشارك كوكباً واحداً. نحن مجتمع عالمي وكبقية المجتمعات علينا اتّباع بعض القوانين بحيث يمكننا أن نتعايش مع بعضنا البعض. هذه القوانين يجب أن تكون، ويجب أن تُرى على أنها يجب أن تكون نزيهة وعادلة، ويجب أن تولي انتباهاً مناسباً للفقراء وكذلك للأقوياء، يجب أن تعكس شعوراً أساسياً من الأخلاق والعدالة الاجتماعية. في عالم اليوم يجب الوصول إلى تلك القوانين عبر العملية الديمقراطية، القوانين التي في ظلها تعمل الهيئات المنظمة والمشرفة مع السلطات يجب أن تؤكد أنهم سوف يُصْغون ويستجيبون إلى رغبات واحتياجات كل أولئك الذين تأثروا بالسياسات والقرارات التي تمت صياغتها في أماكن بعيدة.

اعتمدت في هذا الكتاب على تجاربي الشخصية. ليس هناك الكثير من الحواشي والاستشهادات التي ربما تكون في بحث أكاديمي. لقد حاولت بدلاً عن هذا وصف الأحداث التي شاهدتها وكتابة بعض من القصص التي سمعتها. ليس هناك أدلة نهائية. لن تجد دليلاً قاطعاً على وجود مؤامرة فظيعة بين وول ستريت Wall Street وصندوق النقد الدولي تطال العالم. أنا لا أعتقد بوجود مثل هذه

المؤامرة. الحقيقة خافتة. هي عادة نبرة صوت، أو اجتماع خلف الأبواب المغلقة، أو خطاب يحدد نتائج المناقشات. العديد من الذين وجّهت لهم نقدي سيقولون إنني لم أفهم الأمر جيداً، وربما يقيمون الدليل الذي يتعارض مع رؤيتي لما حدث. أنا بإمكاني فقط أن أقدِّم تفسيري لما رأيت.

عندما التحقت بالبنك الدولي، تعمدت أن أنفق معظم وقتي على قضايا التطور وعلى مشاكل الدول التي كانت تحاول أن تصنع التحول إلى اقتصاد السوق، ولكن الأزمة المالية العالمية والمناظرات حول إعادة هيكلة البناء الاقتصادي الدولي - النظام الذي يُحكم به النظام الاقتصادي والمالي الدولي - لجعل العولمة أكثر إنسانية وفعالية وتحتل حيزاً مساوياً من وقتي. لقد قمت بزيارة عشرات الدول في جميع أنحاء العالم وتحدثت مع الآلاف من موظفي الحكومة ووزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية والأكاديميين والعاملين في مجال التطوير وأشخاص في منظمات غير حكومية ومديري بنوك ورجال أعمال وطلاب وفعاليات سياسية ومزارعين. لقد زرت المتمرِّدين الإسلاميين في منداناو (الجزيرة الفلبينية التي كانت من زمن بعيد في حالة من التمرد) وسرت عبر الهيمالايا لأرى المدارس البعيدة في مملكة بوتان أو مشروع ري لقرية في نيبال، ورأيت تأثير الخطط والبرامج الريفية لتعبئة النساء في بنغلادش، وشاهدت تأثير برامج خفض الفقر في قرى في بعض الأقاليم الجبلية الأكثر فقراً في الصين. لقد رأيت التاريخ يُصنع وتعلمت الكثير. لقد حاولت أن أستخلص جوهر ما رأيت وما تعلمت وأعرضه في هذا الكتاب.

أتمنى أن يمهِّد كتابي هذا للمناقشة، مناقشة تجري ليس فقط خلف الأبواب المغلقة للحكومة والمنظمات الدولية أو حتى في أجواء الجامعات الأكثر رحابة. كل أولئك الذين ستتأثر حياتهم بالقرارات المتعلقة بالكيفية التي ستدار بها العولمة؛ لهم حق المشاركة في هذه المناظرة، ولهم الحق في معرفة كيف تمّ اتخاذ قرارات مشابهة لهذه في الماضي. في الختام، يجب أن يقدِّم هذا الكتاب معلومات أكثر عن أحداث العقد الأخير. المعلومات الأكثر التي ستقود بكل تأكيد إلى سياسات أفضل وهذه بدورها ستقود إلى نتائج أفضل. إذا ما حدث هذا، سأشعر أنه كانت لي مساهمة في هذا التطور.

بطاقة شكر

من الصعب وضع قائمة بأسماء الأشخاص الذين أُدين لهم بالشكر والذين لولاهم ما كان لهذا الكتاب أن يُنجز، ومنهم الرئيس بيل كلنتون ورئيس البنك الدولي جيم ولفينسون اللذان منحاني الفرصة كي أخدم بلدي والناس الذين يعيشون في دول العالم النامي، وكذلك منحاني فرصة غالباً ما تكون نادرة لأي أكاديمي وهي في أن ألقي نظرة على صناعة القرار التي تؤثر على مظاهر حياتنا كافةً. أنا مدين بالشكر إلى مئات من الزملاء في البنك الدولي ليس فقط بسبب المناقشات المثمرة التي كانت لنا على مدى سنوات، والتي كانت تتناول كافة القضايا التي يتناولها هذا الكتاب، بل لأنهم شاركوني سنوات خبرتهم في هذا المجال. لقد ساعدوني أيضاً في ترتيب الرحلات العديدة التي من خلالها استطعت الحصول على وجهات نظر فريدة لما كان يحصل في الدول النامية. لقد ترددت في اختيار أي أحد كي لا أُغفل الآخرين، ولكن في الوقت نفسه سأكون مجحفاً إذا لم أتقدم بالشكر - على الأقل - إلى بعض أولئك الذين عملت معهم عن قرب ومنهم مسعود أحمد ولويس ألبرت وعمار باتاشاريا وفرانكوس بورجينون وجيرالد كابايو وأجاي تشيهبير وأوري دادوش وكارل داهلامان وبيل إيسترلي وجيوفاني فيري وكورالي جيفرس ونومي جيسزبينك وماريا إيوناتا وروميين إسلام وأنوبام خاننا ولورنس ماك دونالد ونوكزي أوجينجو أويل وجليرمو بيري وبوريس بلسكوفيك وجو ريتزن وهالسي روجرز ولين سكوير وفيندو ثوماس ومايا تيودور ومايك ولتون وشهد يوسف وحسان زامان.

وأود أن أشكر آخرين من البنك الدولي ومنهم مارثا إينسورث وميرنا ألكساندر وشيدا بادي وستيجن كليسسينس وبوول كولير كيمال ديرفس ودين سدي تراي وشانتا ديفاراجان وإيشاك ديوان وديفيد دولار ومارك دوتز وآلان جيلب وإيزابيل جيررور وشيرل كراي روبرت هلزمان وإيشرات حسين وجيرك إينجرام

وماني جيمينز وماتس كارلسسون وداني كاوفمان وايـونييس كيسسـيدس وهـومي خـاراس وأرات كراي وساروار لطيف وداني ليبزيجر وبراين ليفي وجوناس لين وأوي إسترا ميسوك وجين كلوديـو ميلليرون وباراديب ميترا ومصطفى نابلي وجوبند نانكاني وجون نيللس وأكبر نومـان وفـايز عمـر وجـون بـيج وكـاي بفيففرمـان وراي ريسـت وكريسـتوف روهيـل وجيسـكا سـيدون ومارسـيلو سيلوسكي وجين مايكل سيفيرينو وإبراهيم شحاتة وسيرجيو شـوماكلر وأنـدرس سـوليمانو وإيـرك سوانسون وماريلو أوي وتارا فيسوانث وديبي وتزل وديفيد وييلر وروبرتو زاغا.

أنا مدين بالشكر كذلك للعديد مـن النـاس في مـنظمات عالميـة أخـرى والـذين ناقشـت معهم العديد من القضايا المطروحة هنا ومنهم روبينز ريكابيرو في مؤتمر التجارة والتطوير التابع لهيئة الأمم المتحدة ومارك ملاوتش براون في منظمة برنامج التطوير التابع لهيئـة الأمـم المتحـدة وأنريكي إيكلاسـياس ونـانسي بيردسـال وريكـاردو هوسـمان في بنـك التطـوير الأمـريكي الـداخلي وجاكوز دي لاروسيري الرئيس السابق للبنك الأوروبي لإعادة البناء والتطوير ورهط من أشـخاص آخرين في المكاتب الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة وبنوك التطوير الآسيوية والإفريقية. بالإضافة إلى زملائي في البنك الدولي، فقد كان تواصلي أكثر مع أولئك الذين في صـندوق النقـد الـدولي، وبيـنما سيتوضح الأمر في الصفحات القادمة بأنني لم أكن عادة أوافق على الكثـير مـن أعمالهـم وكيفيـة قيامهم بذلك، فقد تعلمت الكثير منهم ومن المناقشات المطولة التي خضناها ولم يكن من بينهـا فهم أفضل لمعتقداتهم. يجب أن أوضح أنه بينما كنت أنتقد بشدة، فأنا في الوقـت نفسـه أُقـدِّر العمل الشاق الذي بذلوه والظروف الصعبة التي عملوا في ظلها، وعزمهم على المستوى الشخصي على خوض مناقشات أكثر حريةً وانفتاحاً مما يستطيعون على المستوى الرسمي.

أنا ممتن أيضاً للعديد من الموظفين الحكوميين في الدول النامية، مـن دول كبـيرة كالصـين والهند إلى دول صغيرة كأوغندا وبوليفيا ومـن رؤسـاء وزارة ورؤسـاء حكومـات إلى وزراء ماليـة ومحافظو بنوك مركزيـة إلى وزراء تعلـيم ومـوظفين حكـوميين سـابقين الـذين كـانوا مسـتعدين لمشاركتي وقتهم لنناقش رؤيتهم لبلادهم، وكـذلك المشـاكل والإحباطـات التـي واجهوهـا. كـانوا عادة ما يتحدثون إليّ بثقة في لقاءاتنا المطولة. العديد منهم من أمثـال فاتسـلاف كـلاوس رئـيس الـوزراء الأسـبق لجمهوريـة التشـيك مـا كـان ليوافـق عـلى الكثـير مـما عـليّ قولـه، إلا أننـي

تعلمت الكثير من التحدث مع أمثال أولئك الأشخاص. أشخاصٍ آخرين مثل آندريه إيللارينوف أكبر مستشار اقتصادي لفلاديمير بوتن حالياً وجرزيكورز كولودكو نائب رئيس الوزراء الأسبق ووزير المالية في بولندا وميليس زيناوي رئيس وزراء أثيوبيا أو يوري ماسيفيني رئيس أوغندا تحمسوا مع الكثير إذا لم يكن مع الأغلب مما عليّ قوله. بعضٌ من أولئك الذين يعملون في المنظمات الاقتصادية الدولية والذين قدموا الكثير من المساعدة طلبوا مني أيضاً عدم ذكر أسمائهم وأنا بدوري احترمت رغبتهم.

بينما كنت أمضي الكثير من وقتي في مناقشات مع موظفين حكوميين، كنت قادراً أيضاً على مقابلة أعداد كبيرة من رجال الأعمال الذين أعطوا الكثير من وقتهم عندما كانوا يصفون التحديات التي واجهوها، ويقدمون تفسيراتهم لما كان يحدث في بلادهم. إنه من الصعب اختيار شخص بعينه، لكن يجب عليّ أن أذكر هاورد غولدن الذي كان وصفه المفضل للتجارب في أغلب الدول وصفاً نافذاً على وجه الخصوص.

لقد كان لديّ، كأكاديمي، حق الدخول إلى الدول التي زرتها، لهذا استطعت أن أرى الأمور بمنظور لم يتم إملاؤه من "مواقع رسمية". هذا الكتاب يدين بقدر كبير إلى هذه الشبكة الدولية للزملاء الأكاديميين - والتي هي واحدة من المظاهر الصحية للعولمة. أنا مدين بشكل خاص لزملائي في ستانفورد، لاري لو الذي كان في ذلك الوقت على رأس مركز المحيط الهادئ وآسيا، وماسا أوكي التي تعمل حالياً كمديرة البحث في وزارة الاقتصاد والتجارة الدولية في اليابان، وينجي كوين، ليس فقط على فهمهم العميق الذي قدموه لآسيا، بل على الأبواب العديدة التي فتحوها. على مدار السنوات قام زملاء أكاديميون وطلاب سابقون مثل جانكويل يان في كوريا وميرنال داتتا كودهوري في الهند وك.س. جومو في ماليزيا وجوستن لين في الصين وعمار سايمويلا في تايلند بمساعدتي على رؤية وعلى فهم بلدانهم.

هذه السنوات من العمل المحموم في البنك الدولي وفي المجلس الاستشاري للشؤون الاقتصادية تبعتها فترة اتسمت بالبحث المتعمِّق والتدريس. أنا مدين بشدة إلى معهد بروكينكس Brookings في ستانفورد وكولومبيا ولطلابي ولزملائي في تلك المعاهد للمناقشات القيمة للأفكار التي أتناولها هنا، وإلى شريكيَّ آن فلوريني

وتم كيسلر اللذين عملا معي على التقدم بمبادرة للحوار السياسي الذي بدأ في الأصل في جامعة ستانفورد ومنحة كارنيجي للسلام Carnegie Endowment for Peace الموجودة الآن في جامعة كولومبيا (www.gsb.edu/ipd)للترويج لنوع من المناقشة الديمقراطية المرتكزة إلى معلومات دقيقة لسياسات بديلة أدعو لها في هذا الكتاب. خلال هذه الفترة، تم تقديم الدعم المالي من قبل مؤسسات فورد وماك آرثر وروكفلر وبرنامج التطوير التابع لهيئة الأمم المتحدة ووكالة التطوير الكندية الدولية وبرنامج التطوير التابع لهيئة الأمم المتحدة.

في كتابة كتاب كهذا، اعتمدت في أغلب الأحيان على تجاربي الشخصية، وقد تضاعفت هذه التجارب ليس فقط من قبل زملائي، بل أيضاً من قبل العدد الهائل من المراسلين. هناك فكرة في هذا الكتاب، التي أتمنى أن يكون لها صدى وهي أهمية الوصول الحر إلى المعلومات: العديد من المشاكل التي أصفها تنشأ لأن الكثير يحدث خلف الأبواب المغلقة. لقد كنت دائماً أؤمن أن الصحافة الناشطة والحرة هي رقيب مهم على إساءة الاستخدام، وهي ضرورية للنظام الديمقراطي والعديد من المراسلين الذين تعاملت معهم بانتظام كانوا مكرسين لهذه المهمة. لقد تعلمت الكثير منهم بينما كنا نتشارك تفسيراتنا للأحداث التي كانت تظهر. مرة أخرى، في المجازفة باختيار زوج من بين العديدين، قدَّم كريستا فريلاند مساعدة كبيرة لي في المقطع الخاص بروسيا، وقدَّم كلٌّ من بول بلوستين ومارك كليففورد آراء قيمة في التجربة الشرق آسيوية.

السياسات الاقتصادية هي علم الاختيار. يمكن كتابة الكثير من غنى الآراء والمعلومات المتعلقة بالمواضيع المتشابكة والجذابة كتلك التي يتم مناقشتها هنا. لسوء الحظ، كان ذلك أحد التحديات الأساسية في كتابتي لهذا الكتاب: كان يتوجب أن تأتي الكتابات التي كتبتها على شكل سرد قصير. كان عليّ أن أتخلّى عن بعض الأفكار وأن أتخطى بعض المؤهلات حسب الأهمية التي اعتقدتها. لقد أصبحت معتاداً على شكلين من الكتابة، هما كتابة المجلدات الأكاديمية والخطابات الشعبية المقتضبة. هذا العمل مثّل لي نوعاً جديداً من الكتابة. لم يكن لهذا الكتاب أن يُطبع لولا الجهد المتواصل لأنايا سكفرين التي أمضت شهوراً من العمل معي على الكتابة والمراجعة وساعدتني في الاختيار بين تلك الخيارات الصعبة، رغم الألم الذي كانت تسببه تلك الاختيارات أحياناً.

قام دريك ماكفيلي المحرر الذي عملت معه طيلة عشرين عاماً بتشجيعي ومساندتي طيلة هذه الفترة. كانت أعمال التحرير التي قامت بها سارة ستيوارت رائعة، وعمل جيم وادي بجهد متواصل لجمع المخطوطة النهائية للكتاب وقدمت إيف لازوفيتز مساندة مهمة في عدة مراحل مفصلية.

كانت ناديا روماني يدي اليمنى لعدة سنوات. لا شيء يمكن أي يكون ممكناً بغير وجودها. بذل كل من سيرجي كوديو ومونيكا فانتيس جهوداً مضنية في تدقيق الحقائق وإيجاد الإحصائيات التي كنت أحتاجها. قدمت ليا بروكس الكثير من المساعدة في مسودات الكتاب الأولى. عمل كل من نايني خور ورافي سينغ بجد على النسخة الثانية من الكتاب.

يرتكز هذا الكتاب على كم هائل من العمل الأكاديمي، عملي أنا مع عمل العدد الضخم من المؤلفين المساعدين وعمل الآخرين الذين يصعب ذكرهم. لقد استفدت الكثير أيضاً من النقاشات التي لا تحصى مع زملاء من كافة أنحاء العالم. عليّ أن أذكر البروفسور روبيرت وادي من كلية الاقتصاد في لندن وعضو سابق في كادر البنك الدولي الذي كتب بتعمق، ليس فقط فيما يتعلق بالمشكلات العامة للمعاهد الاقتصادية الدولية، بل أيضاً فيما يتعلق بعدد من المواضيع المحددة التي تمت تغطيتها في هذا الكتاب مثل شرق آسيا وأثيوبيا. كان التحول من النظام الشيوعي إلى نظام اقتصاد السوق هو الموضوع الذي شغل اهتمام الأكاديميون الاقتصاديين بصورة كبيرة خلال الخمس عشرة سنة الماضية. لقد استفدت بصورة خاصة من رؤى جانوس كوناي. عليّ أن أذكر أيضاً أربعةً من المتخصصين المتميزين وهم بيتر ماريل وجان سيفجنر ومارشال كولدمان وجيرارد رولاند. هناك فكرة مركزية في هذا الكتاب هي قيمة المناظرة، وقد تعلَّمت الكثير من المناقشة والقراءة لأولئك الذين كنت أحياناً، وربما عادة، أختلف مع تفسيراتهم للأحداث وبشكل خاص ريتشارد لايارد وجيف ساكس وأندريس إسلاند وآندريه شليفر. لقد استفدت أيضاً من المناقشات مع الكثير من المختصين في السياسات الاقتصادية في مرحلة التحول، ومنهم أوليغ بوكومولوف وستانيسلاف مينشيكوف في روسيا.

لقد أعطاني كل من ستيف لويس وبيتر إيجن وتشارلز هارفي آراءَهم فيما يتعلق بجمهورية بوتسوانا Botswana من محض تجاربهم الشخصية، وأعطاني تشالز هارفي تعليقات مفصلة في الفصل الثاني من الكتاب. على مدار السنوات،

كان للعمل والنقاشات مع نيك ستيرن (الذي خلفني في البنك الدولي بعد أن عمل كمستشار اقتصادي في البنك الأوروبي لإعادة البناء والتطوير) وبارثا داسكوبتا ورافي كانبار (الذي كان مسؤولاً عن تقرير الفقر لمنظمة تطوير العالم لعام 2001، الذي انطلق بينما كنت لا أزال مستشاراً اقتصادياً في البنك الدولي) وأفي بيرفرمان (رئيس جامعة بن غوريون حالياً، ولكنه عمل لوقت طويل كباحث في البنك الدولي) وكارلا هوف وراج سا وديفيد بيفان ومارك جيرسوفيتز وديفيد نيوباري وجيم ميررليس وأمارتاي سين وديفيد إيليرمان كان لذلك دور مؤثر بوجه خاص على طريقة تفكيري. أنا مدين بشكل خاص لأندي ويس لآرائه المحددة بمشاكل التحول وتحليلاته التجريبية لتبعات الخصخصة ولآرائه الأوسع في عيوب نظام الإقراض والاستثمار طويل الأمد. قدمت لي بدايات عملي في قسم شرق آسيا في البنك الدولي مع ماريلو أي التي ترافقت مع آخرين هم هاورد باك ونانسي بيردسل وداني ليبزيجر وكيفن موردخ آراءً للمنطقة أفادتني في التعامل مع الأزمة عندما ظهرت. أنا مدين بشكر خاص لجاسون فورمان الذي عمل معي في البيت الأبيض وفي البنك الدولي، أنا مدين لكل عمله، وخاصة ذلك المتعلق بشرق آسيا ومراجعة بنود إجماع واشنطن Washington Consensus. وأوجه الشكر لهال فاريان لاقتراحه عنوان الكتاب. كل من يقرأ هذا الكتاب سيرى أيضاً وبشكل واضح تأثير الأفكار المتعلقة بالمعلومات وبالأسواق غير التامة كشيء أساسي، كما أعتقد، لفهم آلية عمل سياسات السوق وخاصة النامية منها. ساعدني العمل مع كارل شابيرو ومايكل روثشايلد وساندي كروسمان وستيف سالوب وريتشارد آرنوت في تقديم آراء للبطالة وعيوب الإقراض والاستثمار طويل الأمد وقيود المنافسة وأهمية وحدود المنظمات. في النهاية، هناك برووس كرينوالد صديقي ومساعدي لأكثر من خمسة وعشرين عاماً.

الفصل الأول

وعود المنظمات الدولية

إن الموظفين الدوليين - رموز النظام الاقتصادي الدولي - هم عرضة للهجوم في كل مكان. أصبحت الآن الاجتماعات الروتينية السابقة لطبقة التكنوقراط المغمورة، والتي كانت تناقش مواضيع اعتيادية كمنح القروض والحصص التجارية مسرحاً لمعارك غاضبة في الشوارع ولاحتجاجات واسعة. شكّل المحتجون على اجتماع سياتل لمنظمة التجارة العالمية عام 1999 صدمة. منذ ذلك الوقت نمت هذه الحركة بصورة أقوى وانتشر الغضب. بشكل افتراضي، أصبح كل اجتماع رئيسي لوكالة النقد الدولية التابعة للأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية مسرحاً للصراعات والاضطرابات الشديدة. كانت وفاة أحد المحتجين في جنوة Genoa عام 2001 مجرد البداية لقافلة ضحايا الحرب ضد العولمة.

لم تكن الاحتجاجات والاضطرابات ضد السياسات والأعمال التي كانت تقوم بها منظمات العولمة جديدة. فمنذ عقود، كان الناس في الدول النامية يثيرون الاضطرابات عندما كان يتم فرض سياسات تقشفية صعبة على بلدانهم، ولكن احتجاجاتهم في معظم الأحيان لم تكن تُسمع في الغرب. الجديد هو موجة الاحتجاجات في الدول المتقدمة.

كان من المعتاد أن تثير برامج مثل قروض موازنة المدفوعات (البرامج التي تم تصميمها لتساعد الدول على التماشي مع الأزمات المناخية) ومحاصصة الموز (القيود التي فرضتها بعض الدول الأوروبية على استيراد الموز من دول أخرى خارج مستعمراتها القديمة) اهتمام القلة فقط. اليوم تجد شباناً بعمر السادسة عشرة يعيشون في الضواحي لهم آراؤهم في اتفاقيات ضخمة كاتفاقية الكات GATT (الاتفاقية العامة على الرسوم والتجارة) واتفاقية نافتا NAFTA (منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية، تم توقيع الاتفاقية عام 1992 بين المكسيك والولايات

المتحدة وكندا، والتي تسمح بحرية تنقل أكثر للبضائع والخدمات والاستثمارات - لا الأشخاص - بين هذه الدول). لقد أثارت هذه الاحتجاجات اهتمام أولئك الذين يتولّون السلطة. حتى السياسيون المحافظون من أمثال فرانسيس بريزيدنت وجاكوب شيراك عبَّروا عن قلقهم من أن العولمة لا تصنع حياة أفضل لأولئك الأكثر حاجة من وعودها النفعية. إنه من الواضح على الأغلب لكل شخص أن هناك خطأً رهيباً قد حصل. وسرعان ما أصبحت العولمة قضية الساعة في زمننا حيث انتقلت المناقشات التي جرت في قاعات الاجتماعات إلى صفحات الجرائد وإلى المدارس في جميع أنحاء العالم.

لماذا أصبحت العولمة - القوة التي جلبت الخير الكثير - مثيرة للجدل؟ لقد ساعد فتح التجارة الدولية العديد من الدول على النمو بشكل أكثر سرعة مما لو حدث بطرق أخرى. تقوم التجارة الدولية بمساعدة الاقتصاد على التطور عندما يقود الخبراء مسيرة التطور الاقتصادي في هذا البلد أو ذاك. كان التطور من خلال التصدير بمثابة حجر الزاوية للسياسة الصناعية التي سببت غنى آسيا، وجعلت الملايين من الناس هناك في حالة من الاكتفاء. هناك الآن العديد من الناس في العالم يعيشون حياة أطول من ذي قبل وبمستويات حياة أفضل بكثير بسبب العولمة. ربما يعتبر الناس في الغرب الأعمال المنخفضة الدخل في شركة ناكي Nike استغلالاً، ولكن بالنسبة للعديدين في الدول النامية يكون العمل في المصنع خيار أفضل بكثير من البقاء في المزرعة وزراعة الأرز.

لقد قلّلت العولمة من الشعور بالعزلة في الكثير من الدول النامية وأعطى العديد من الناس في الدول النامية مدخلاً إلى المعرفة أبعد بكثير مما كان ليصله الناس الأكثر غنى في أي بلد قبل قرن من الزمان. المحتجّون المعادون للعولمة أنفسهم هم نتاج هذا التواصل. لقد عملت الروابط بين الأنشطة في أجزاء مختلفة من العالم وخاصة تلك الروابط التي تتقدّم عبر اتصالات الإنترنت على إحداث الضغط الذي أدّى إلى معاهدة حظر انتشار الألغام الأرضية على الرغم من معارضة عدة حكومات قوية. لقد تم التوقيع على هذه المعاهدة من قبل 121 دولة عام 1997 والتي قلّلت نسبة الضحايا المحتمل تعرضهم لخطر الألغام من الأطفال ومن الأبرياء الآخرين. وبطريقة مماثلة، فقد أجبر الضغط الشعبي المنظم تنظيماً جيداً المجتمع الدولي على إسقاط ديونه المستحقة على بعض الدول الأشد فقراً. حتى بوجود جوانب سلبية للعولمة، فعادة

ما يكون هناك فوائد. إن فتح أسواق الحليب في جامايكا أمام المستوردين الأمريكيين عـام 1992 ربما ألحق الضرر بمزارع الحليب المحلية، ولكنه من جهـة أخـرى جعـل الحليـب متاحـاً للأطفـال الفقراء بأسعار أقل. إن وجود شركات أجنبية جديدة ربمـا يلحـق الضرر بالمشـاريع المحميـة مـن قبل الدولة، ولكن يمكن لهذا أن يقود إلى التعريف بتقنيات جديدة والدخول إلى أسواق جديـدة وإلى ابتكار صناعات جديدة.

إن تقديم المساعدة الأجنبية هي مظهر آخر من مظاهر العولمة وبالرغم مـن عيوبهـا إلا أنها لا تزال تقدِّم الفائدة إلى الملايين وعادة ما تكون بطرق لا يمكن ملاحظتها في أغلـب الأحيـان، فعلى سبيل المثال، تم تقديم فرص عمل للمتمردين في الفلبين عبر مشاريع تم تمويلها من البنـك الدولي عندما ألقوا بأسلحتهم، وقد أسهمت مشاريع الري برفـع دخـل المـزارعين الـذين حـالفهم الحظ بالحصول على الماء إلى أكثر مـن ضـعف، وجلبـت المشـاريع التعليميـة العلـم إلى المنـاطق الريفية وساعدت مشاريع محاربة الإيدز على احتواء وعدم انتشار هـذا المـرض القاتـل في بضـع دول.

أولئك الذين يذمّون العولمة عادة ما يتجاهلون فوائدها. لكن مناصري العولمة مـن جهـة أخرى لم يكونوا موضوعيين. العولمة (المرتبطة بشكلها النموذجي بقبول انتصار النظام الرأسـمالي، وفق النموذج الأمريكي) بالنسبة لهم هي تقدّم يجب على الـدول الناميـة القبـول بـه إذا كانـت تريد التطور ومحاربة الفقر بفعالية. ولكن بالنسبة للكثيرين في الدول النامية، لم تحقـق العولمـة الفوائد الاقتصادية التي وعدت بها.

إن اتساع الهوة بين أولئك الذين يملكون وأولئك الذين لا يملكون خلّـف أعـداداً متزايـدة ممن يعيشون في فقر مدقع في العالم الثالث، والذين يعيشون على أقل مـن دولار واحـد بـاليوم. على الرغم من الوعود المتكررة بمحاربة الفقر في العقد الأخير مـن القـرن العشريـن، فـإن العـدد الحقيقي للناس الذين يعيشون الفقر ارتفع إلى حوالي 100 مليـون. ظهـر هـذا في الوقـت نفسـه الذي ظهر فيه أن دخل العالم قد ارتفع بمعدل 2.5 % سنوياً.

في إفريقيـا لم تتحقـق الآمـال الكبـيرة التـي أعقبـت اسـتقلال المسـتعمرات. بدل هذا، فقد غرقت القارة في البؤس أكـثر عنـدما انخفـض الـدخل وتراجـع مسـتوى المعيشة. بدأت التوقعات بحياة أفضـل بنـاءً عـلى مـا تـم اكتسـابه في البضـعة عقـود الماضية تسير باتجاه معاكس. بينـما كانـت معضـلة الإيـدز هـي مركـز هـذا التراجـع،

كان الفقر أيضاً بدوره قاتلاً. حتى الدول التي تخلت عن الشيوعية الإفريقية وتدبرت أمرها في تشكيل حكومات نزيهة إلى حد ما، ووازنت ميزانيتها وحافظت على مستويات منخفضة من التضخم، وجدت أنها بكل بساطة لا تستطيع جذب الاستثمارات الخاصة. بدون هذا الاستثمار، لا يستطيعون المحافظة على تطور مستقر.

لو لم تنجح العولمة في محاربة الفقر، لما نجحت في ترسيخ الاستقرار. هددت الأزمات في آسيا وأمريكا اللاتينية اقتصاد واستقرار الدول النامية كلها. كانت هناك مخاوف من أن تنتشر هذه العدوى المالية في جميع أنحاء العالم وأن انهيار عملة أحد الأسواق الجديدة سيعني انهيار أسواق أخرى كذلك. لفترة محدودة في عامي 1997 و 1998 بدا أن الأزمة الآسيوية تهدد اقتصاد العالم برمته.

لم تعط العولمة والتعريف باقتصاد السوق النتائج المنتظرة في روسيا وفي معظم الاقتصاديات التي تحولت من الاقتصاد الشيوعي إلى اقتصاد السوق. لقد أُخبرت هذه الدول من قبل الغرب أن النظام الاقتصادي الجديد سيجلب معه ازدهار لا سابق له. بدلاً عن هذا، فقد جلب معه فقراً لا سابق له من عدة زوايا ولأغلب الناس، لقد أثبت اقتصاد السوق أنه أسوأ حتى مما كان قد تنبأ به القادة الشيوعيون. إن الاختلاف بين التحول الروسي كما تمت هندسته من قبل المنظمات الاقتصادية العالمية والتحول الصيني الذي صممته الصين بنفسها لم يكن عظيماً. بينما بلغ إجمالي الناتج المحلي الصيني 60% من إجمالي الناتج المحلي الروسي في عام 1990، انعكست هذه الأرقام بنهاية العقد نفسه. عندما شهدت روسيا ارتفاعاً لا سابق له في الفقر، شهدت الصين تراجعاً لا سابق له.

إن نقاد العولمة يتهمون الدول الغربية بالنفاق، والنقاد على حق. لقد ضغطت الدول الغربية على الدول الفقيرة بهدف إلغاء العوائق أمام التجارة، ولكنها أبقت على هذه العوائق لديها، مانعة بذلك الدول النامية من تصدير منتجاتها الزراعية، وبالتالي حرمانها من دخل التصدير الضروري جداً. كانت الولايات المتحدة بالطبع أحد المتّهمين الرئيسيين وقد تأثرتُ لهذا كثيراً. لقد كنت مدير المجلس الاستشاري للشؤون الاقتصادية، وقد حاربت كثيراً ضد هذا النفاق. إن هذا لا يلحق الضرر بالدول النامية فقط، بل هو أيضاً يثقل كاهل الأمريكيين كمستهلكين بالأسعار المرتفعة التي يدفعونها وكدافعي ضرائب بتمويل الإعانات المالية الضخمة بمليارات الدولارات. كانت معاركي كلها خاسرة عادة. لقد طغت الأعمال التجارية الخاصة

والفائدة المالية وعندما انتقلت إلى البنك الدولي، رأيت تبعات كل هذا على الدول النامية بوضوح شديد.

لكن حتى وإن لم يكن الغرب مداناً بالنفاق، فهو من قاد برنامج العولمة مؤكداً أنه يكسب حصة غير متساوية من الفوائد على حساب العالم النامي. لم يكن الأمر مجرد هذا فقط، لقد رفضت الدول المتقدمة صناعياً فتح أسواقها أمام بضائع الدول النامية فهي على سبيل المثال، تبقي على حصصها على مجموعة ضخمة من البضائع من الأقمشة إلى السكر، بينما تصر على تلك الدول أن تفتح أسواقها، أما بضائع الدول الأكثر ثراءً، ولا يتوقف الأمر هنا، فقد استمرت الدول المتقدمة صناعياً بتقديم الإعانة للزراعة، مما يجعل المنافسة صعبة على الدول النامية، بينما تصر على الدول النامية أن توقف إعانتها للبضائع الصناعية. بالنظر إلى "شروط التجارة" - الأسعار التي تحصل عليها الدول النامية والدول المتخلّفة للمنتجات التي تنتجها - بعد اتفاقية التجارة الأخيرة عام 1995 (الثامنة)، كانت النتيجة النهائية هي خفض أسعار بعض من أشد الدول فقراً في العالم التي تتلقّى مقابل ما تدفعه على مستورداتها*. كانت النتيجة أن ساء وضع بعض أشد الدول فقراً في العالم.

استفادت البنوك الغربية من القبضة المتراخية على الإقراض والاستثمار طويل الأمد في آسيا وأمريكا اللاتينية، ولكن هذه المناطق عانت عندما بدأ تدفق التحويلات النقدية المشكوك بها (المبالغ التي تدخل وتخرج من البلد وعادة ما تتم هذه العمليات بسرعة بالاعتماد على ارتفاع أو انخفاض سعر الصرف) كل هذا أدى إلى التراجع المفاجئ الذي أصاب البلد. التدفق النقدي المفاجئ باتجاه الخارج ترك خلفه عملات منهارة وأضعف الأنظمة المصرفية. شددت جولة المناقشات التي سميت جولة الأورغواي على حقوق الملكية الفكرية.

بموجب هذه الاتفاقية بإمكان شركات الدواء الأمريكية وشركات الدواء الغربية الأخرى وقف شركات الدواء في الهند والبرازيل من "سرقة" ملكيتها الفكرية. ولكن شركات الدواء هذه في الدول النامية كانت تجعل الأدوية المنقذة

---

* هذه الاتفاقية الثامنة كانت نتيجة مفاوضات سميت جولة الأورغواي؛ لأن المفاوضات بدأت عام 1986 في بانتا ديل إيست في الأورغواي. واختتمت هذه المفاوضات في مراكش في 15 كانون الأول/ديسمبر عام 1993 عندما انضمت 117 دولة إلى اتفاقية تحرير التجارة هذه. وتم التوقيع النهائي على هذه الاتفاقية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة بالرئيس بيل كلنتون في 8 كانون الأول/ديسمبر عام 1994. وأصبحت منظمة التجارة الدولية سارية المفعول في 1 كانون الثاني عام 1995، وبحلول شهر تموز/يوليو كانت أكثر من 100 دولة قد وقعت على هذه الاتفاقية. تضمن أحد شروط الاتفاقية تحويل اسم الكات GATT (الاتفاقية العامة على الرسوم والتجارة) إلى اسم WTO (منظمة التجارة العالمية).

للحياة متاحة لمواطنيها بأجزاء من السعر الذي تبيع به شركات الدواء الغربية. وهكذا فقد كان هناك وجهان للقرارات التي تم اتخاذها في جولة الأورغواي. سترتفع مرابح شركات الدواء الغربية. المؤيدون قالوا إن هذا سيقدِّم لهم حافزاً أكثر للإبداع، ولكن الفوائد المتزايدة من البيع في الدول النامية كانت صغيرة، لأن قلة قليلة فقط كان بإمكانها شراء الدواء، وعليه قد يكون التأثير المحفز بأحسن حالاته محدوداً. كان الجانب الآخر أن الآلاف كانوا بالضرورة محكومين بالموت لأن الحكومات والأفراد في الدول النامية لم يعد بإمكانهم دفع الأسعار المرتفعة المطلوبة. في ظاهرة مرض الإيدز، كانت الاعتداءات ضخمة جداً لدرجة أجبرت شركات الدواء على التراجع، وأخيراً الموافقة على خفض أسعارها لتبيع الدواء بسعر التكلفة في أواخر عام 2001. ولكن المشكلة الجوهرية التي بقيت قائمة هي مشكلة نظام الملكية الفكرية الذي تأسس في جولة الأورغواي لم يكن متوازناً، وقد عكس لدرجة كبيرة اهتمامات وآراء المنتجين في مقابل المستخدمين سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية.

ليس فقط في تحرير التجارة، بل في كل مظهر آخر من مظاهر العولمة حتى الجهود المقصودة بشكل واضح كان لها عادة تأثير معاكس. عندما فشلت المشاريع سواء الزراعية أو مشاريع البُنى التحتية التي أوصى بها الغرب والتي تم تصميمها بنصائح مستشارين غربيين، والتي تم تمويلها من قبل البنك الدولي أو المشاريع الأخرى، وما لم يكن هناك نص لشطب الديون، يكون على الناس الفقراء في العالم النامي تسديد هذه القروض.

إذا كانت فوائد العولمة أقل ممّا يدعيه مؤيدوها كما هو الحال في العديد من الحالات، يكون الثمن الذي تم دفعه أعظم بكثير لأن البيئة دُمرت والعمليات السياسية تم إفسادها وخطوات التغيير السريعة لم تُعط الوقت للتغيير الثقافي. إن الأزمات التي نتجت عن تفشي البطالة بنسب كبيرة تبعتها مشاكل طويلة الأمد بحلول اجتماعية تراوحت من عنف المدن في أمريكا اللاتينية إلى صراعات إثنية في أجزاء أخرى من العالم مثل أندونيسيا.

هذه المشاكل ليست جديدة، ولكن ردود الفعل الغاضبة بشكل متزايد عبر العالم ضد السياسات التي تقود العولمة هي تغيُّر له دلالاته. لعدة عقود، لم تكن صيحات الفقراء في إفريقيا وفي الدول النامية في أجزاء أخرى من العالم مسموعة في

الغرب. أولئك الذين عملوا في الدول النامية علموا أن هناك خطأً ما عندما رأوا أن الأزمات المالية أصبحت ظاهرة متكررة وأن أعداد الفقراء في تزايد. ولكن لم يكن هناك طريقة لتغيير القوانين أو للتأثير على المنظمات الدولية التي تصوغ تلك القوانين. رأى أولئك الذي يقيّمون العمليات الديمقراطية كيف أن "الشرطية" وهي الشروط التي يفرضها الدائنون الدوليون مقابل مساعدتهم تُضعف السيادة الوطنية. ولكن إلى أن يتقدم المحتجون هناك أمل ضعيف بالتغيير ولا مهرب من الشكوى. بعض المحتجين غالوا في مطالبهم، بعضهم الآخر كان يناقش حدود أكثر حماية ضد الدول النامية، التي كانت لتجعل وضعهم السيئ يزداد سوءاً. ولكن وبالرغم من كل تلك المشاكل، إنهم أعضاء النقابات التجارية والطلاب وعلماء البيئة والمواطنون العاديون الذين ساروا في شوارع براغ وسياتل وواشنطن وجنوة، هم الذين وضعوا الحاجة للتغيير على جدول أعمال الدول المتطورة.

لقد رأى المحتجون العولمة بطريقة مختلفة عن الطريقة التي رآها بها وكيل الخزانة الأمريكية أو وزراء المالية والتجارة في معظم الدول الصناعية المتطورة. هذا الاختلاف في وجهات النظر كبير جداً لدرجة تدفعنا إلى التساؤل: هل المحتجون وصنّاع القرار السياسي يتحدثون عن الظاهرة نفسها؟ هل ينظرون إلى البيانات عينها؟ هل آراء أولئك الذين في السلطة متأثرة بالفوائد الخاصة والمحددة؟

ما هي ظاهرة العولمة هذه لتكون موضع كل هذا النقد وكل هذا المدح في الوقت نفسه؟ إنها بشكل أساسي الاندماج شبه الكامل بين الدول والأشخاص في العالم، والذي ظهر بسبب الانخفاض الهائل في كلفة وسائل المواصلات والاتصالات وإزالة العوائق المصطنعة أمام تدفق البضائع والخدمات ورأس المال والمعرفة والناس (بالحد الأدنى) عبر الحدود. لقد ترافقت العولمة مع إنشاء منظمات جديدة انضمت إلى المنظمات الموجودة أصلاً للعمل معاً عبر الحدود. في حلبة المجتمع المدني الدولي، انضمت مجموعات جديدة مثل حركة جوبيلي Jubilee إلى منظمات عريقة كمنظمة الصليب الأحمر الدولية للضغط باتجاه خفض الديون المترتبة على أشد الدول فقراً. إن العولمة تُقاد من قبل مجموعات دولية وهذه المجموعات لا تنقل فقط النقد والبضائع عبر الحدود، ولكنها تنقل التكنولوجيا أيضاً.لقد قادت العولمة إلى تجديد الانتباه إلى المنظمات الدولية العريقة، ومنها الأمم المتحدة التي تحاول المحافظة على السلام ومنظمة العمل الدولي (ILO) التي تأسست عام 1919 والتي

تروج لجدول أعمالها حول العالم تحت شعار "عمل لائق" ومنظمة الصحة العالمية (WHO) التي تُعنى بشكل خاص بتحسين الشروط الصحية في العالم النامي.

لقي العديد من مظاهر العولمة هذه أو ربما معظمها الترحيب في كل مكان. لا أحد يريد أن يرى أحد أبنائه يموت بينما تكون المعرفة والدواء متوفراً في مكان ما من العالم. لقد كانت المظاهر الاقتصادية التي عُرّفت بالضيقة هي محط الخلاف، وكذلك المنظمات الدولية التي صاغت القوانين التي تخوّل أو التي تدفع بأشياء مثل تحرير اقتصاد السوق (إلغاء القوانين والقيود في العديد من الدول النامية التي تصمّم لتحافظ على استقرار تدفق النقد السريع إلى داخل الدولة وإلى خارجها).

بغرض فهم ما الخطأ الذي حصل، فإنه من المهم النظر إلى المنظمات الرئيسة التي تتحكّم بالعولمة وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. بالإضافة لهذا، هناك مجموعة أخرى ضخمة من المنظمات التي تلعب دوراً في النظام الاقتصادي العالمي، ومنها عدد من البنوك الإقليمية وهي أفراد صغار في عائلة البنك الدولي وعدد ضخم من منظمات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة للتطوير أو مؤتمر التجارة والتطوير التابع للأمم المتحدة (UNCTAD). يكون لهذه المنظمات عادة رؤية مختلفة للأسواق عن تلك التي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. فمنظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة على سبيل المثال قلقة لأن صندوق النقد الدولي لا يُعير الكثير من الاهتمام لحقوق العمال، بينما يناقش بنك التطوير الآسيوي مسألة "التعددية التنافسية" التي سيتم من خلالها تزويد الدول النامية بآراء بديلة لإستراتيجيات التطوير بما فيها "النموذج الآسيوي" حيث تكون الحكومات أثناء اعتمادها على الأسواق قد أخذت دوراً فاعلاً في إنشاء وتشكيل وتوجيه الأسواق بما فيها الترويج لتكنولوجيا جديدة، وتكون الشركات قد أخذت على عاتقها مسؤولية كبيرة في الانتعاش الاجتماعي لموظفيها التي يراها بنك التطوير الآسيوي مختلفة بشكل واضح عن النموذج الأمريكي المدفوع بالمنظمات الموجودة في واشنطن.

في هذا الكتاب، وجهتُ معظم التركيز على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، لأنهما كانا في صلب القضايا الاقتصادية الرئيسية في العقدين الماضيين بما في ذلك الأزمة المالية وعملية تحول الدول الشيوعية السابقة إلى اقتصاد السوق. نشأ كلٌّ من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الأصل في الحرب العالمية الثانية

كنتيجة لمؤتمر النقد والتمويل التابع للأمم المتحدة الذي انعقد في منتجع بـريتن وودز Bretton Woods في نيو هامشاير في شهر تموز عام 1944، كجزء من الجهد المشترك لتمويل إعادة إعـمار أوروبا بعد الدمار الذي تعرضت له خلال الحرب العالمية الثانية، ولحماية العـالم مـن أي تـدهور اقتصادي في المستقبل. الاسم اللائق للبنك الدولي - البنك الدولي لإعادة البناء والتطوير - يعكـس مهمته الأصلية، الجزء الأخير في التسمية "التطوير" تمت إضافته على الأغلب كاستطراد. في ذلـك الوقت، كانت معظم دول العـالم النـامي لا تـزال مسـتعمرات وأي جهـود وُضـعت مهـما كانـت ضئيلة لتطوير الاقتصاد، أو كان يمكن أن تُوضـع قيـد التنفيـذ كانـت تُعتـبر مسـؤولية أسـيادهم الأوروبيين.

تم إسناد المهمة الأكثر صعوبة في المحافظة على اقتصاد العالم مستقراً إلى صـندوق النقـد الدولي. كان في أذهان أولئك الذين اجتمعوا في بريتون وودز الانهيار الاقتصاد الدولي الذي حدث في الثلاثينيات من ذلك القرن. منذ ثلاثة أرباع قرن مضى تقريباً، واجهت الرأسمالية أعتى أزمة في تاريخها. اجتاح الانهيار الاقتصادي العالم كله وقاد إلى ارتفاع غير مسبوق في نسب البطالـة. كـان الوضع الأسوأ أن ربع القوى العاملة الأمريكية كانت عاطلة عن العمـل. قـدَّم الخبـير الاقتصـادي البريطاني جون مانارد كينز John Maynard Keynes والذي سيصبح فيما بعد مشـاركاً رئيسـياً في بريتون وودز، تفسيراً بسيطاً وقدَّم بموازاتـه مجموعـة بسـيطة مـن الوصـفات: نقـص إجـمالي الإنفاق أدّى إلى انخفاض النشاط الاقتصادي، كان بإمكان السياسات الحكومية أن تحفّز الإنفـاق. في الحالات التي تكون فيها السياسة المالية غير فعالة، يمكن للحكومات أن تعتمد عـلى سياسـات نقدية إما بزيادة النفقات أو بتخفيض الضرائب. عندما تعرضت النماذج المطابقـة لتحليـل كينـز للنقد والصقل فيما بعد، استحضرت فهماً أكثر عمقاً مفاده لمـاذا لم تعمـل قـوى السـوق بسرعـة لتغيير السياسات الاقتصادية وتشغيل كل العاطلين عن العمل فالـدروس الأساسـية تبقـى سـارية المفعول.

لقد أسند إلى صندوق النقد الدولي مهمة منع حدوث أي انهيار اقتصـادي آخر. وبدأ بإنجاز هذا عن طريق فرض الضغط الدولي على الـدول التـي لا تلتـزم بحصتها العادلـة في الإسـهام بالمحافظـة عـلى إجـمالي إنفـاق عـالمي، وذلـك بالسـماح لسياسـاتها الاقتصـادية أن تصـل إلى الانهيـار. وعنـد الضرورة سـيقوم أيضـاً بتقـديم السـيولة عـلى

شكل قروض لتلك الدول التي تواجه انهيار اقتصادي وغير قادرة على تحفيز إجمالي إنفاق بمصادرها الخاصة.

إذاً، في مفهومه في الأصل فقد تم تأسيس صندوق النقد الدولي على إدراك مفاده أن الأسواق عادة لا تعمل بشكل صحيح، وهذا يمكن أن يُسبب بطالة عارمة، وربما تفشل هذه الأسواق في تأمين النقد المطلوب للدول لمساعدتها على استعادة سياستها الاقتصادية. لقد تم تأسيس صندوق النقد الدولي على الإيمان بأن هناك حاجة للعمل الجماعي على المستوى العالمي للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي، تماماً، كما تم تأسيس الأمم المتحدة على الإيمان بأن هناك حاجة للعمل الجماعي على المستوى العالمي للمحافظة على الاستقرار السياسي. إن صندوق النقد الدولي هو منظمة شعبية تم تأسيسها بالمال المقدَّم من دافعي الضرائب حول العالم. من المهم تذكر هذا لأنه لا يقدِّم تقاريره مباشرة إلى المواطنين الذين يموِّلونه، ولا إلى أولئك الذين يؤثِّر هو في حياتهم. على خلاف هذا، فهو يقدِّم تقاريره إلى وزراء المالية وإلى البنوك المركزية لحكومات العالم. تؤكد هذه الحكومات سيطرتها من خلال اتفاقية تصويت معقدة تستند بشكل كبير إلى القوة الاقتصادية التي كانت للدول في نهاية الحرب العالمية الثانية. لقد حدث بعض التغييرات الثانوية منذ ذلك الحين، ولكن الدول المتقدمة العظمى هي من قادت الركب بوجود دولة واحدة هي الولايات المتحدة تتمتع بحق نقض فعّال. (بهذا المعنى، فالأمر مشابه للأمم المتحدة حيث تحدد التراتبية التاريخية من يحمل حق النقض، وهي القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، ولكن على الأقل فإن قوة حق النقض موزعة بين خمس دول).

لقد تغيَّر صندوق النقد الدولي بصورة ملحوظة على مدار الوقت منذ انطلاقته. لأن تأسيسه تم على الإيمان بأن الأسواق عادة ما تعمل بصورة سيئة، فهو الآن يدافع عن سيادة الأسواق بحماسة إيديولوجية. لأن تأسيسه تم على الإيمان بأن هناك حاجة للضغط الدولي على الدول ليكون له سياسة اقتصادية توسّعية أكثر كزيادة الإنفاق أو خفض الضرائب أو خفض معدل الفوائد لتحفيز الاقتصاد، اليوم يقوم صندوق النقد الدولي بتقديم النقد بطريقة اعتيادية فقط إذا كانت الدول تنتهج سياسات كخفض العجز أو رفع الضرائب أو رفع معدل الفوائد التي تؤدّي إلى انكماش الاقتصاد. كان كينز سيتقلب في قبره لو رأى ما حدث لابنه.

ظهر التغيُّر اللافت في هذه المنظمات في حقبة الثمانينيات، الحقبة التي بشّر

فيها كلٌّ من رونالد ريغان ومارغريت تاتشر بإيديولوجية السوق في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. أصبح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المنظمات التبشيرية الجديدة التي من خلالها تم فرض هذه الأفكار على الدول الفقيرة غير المتحمسة، والتي كانت بحاجة ماسة لقروضهم وهباتهم. كان وزراء المالية في الدول الفقيرة مستعدين للعمل كدعاة، إذا لزم الأمر، ليحصلوا على النقد على الرغم من الأكثرية الواسعة من موظفي الحكومة وما كان مثيراً للاهتمام أكثر هو أن الناس في هذه الدول عادة ما بقيت متحفظة. في بداية حقبة الثمانينيات حصلت هناك حملة تطهير داخل البنك الدولي في قسم البحث الذي قاد ووجّه تفكير البنك. هوليس كينيري Hollis Chenery أحد أكثر الخبراء الأمريكيين تميّزاً بالتطوير الاقتصادي وهو بروفيسور في جامعة هارفرد، والذي كان له إسهامات جوهرية في البحث في سياسات التطوير وفي جوانب أخرى كذلك، كان أمين سر ومستشار لروبرت ماك نامارا Robert McNamara. لقد تم تعيين ماك نامارا رئيساً للبنك الدولي في عام 1968. متأثراً بالفقر الذي رآه في العالم الثالث، أعاد ماك نامارا توجيه جهود البنك في حملة التطهير وجمع كينيري حوله مجموعة من الخبراء الاقتصاديين من الدرجة الأولى ومن جميع أنحاء العالم للعمل معه. ولكن مع تغيُّر السيطرة جاء رئيس جديد في عام 1981 وليام كلوسن ورئيس خبراء اقتصاديين جديد أن كروجير Ann Krueger متخصصة بالتجارة الدولية مشهورة لعملها في "البحث عن الريع" rent seeking وهو كيف تقوم الفوائد الخاصة باستخدام التعرفة الجمركية ومعايير حماية أخرى لزيادة دخلها على حساب الآخرين. عندما ركز كينيري وفريقه على قضية كيف فشلت الأسواق في تطوير الدول وماذا كان يمكن للحكومات أن تفعل لتحسين الأسواق وتقليص الفقر، رأى كروجر الحكومة كمشكلة. كانت الأسواق الحرة هي الحل لمشاكل الدول النامية. بالإيديولوجية الجديدة المتحمسة، غادر العديد من أفضل الخبراء الاقتصاديين الذين كان كينيري قد جمعهم.

على الرغم من أن مهام المنظمتين بقيت مختلفة بوضوح، فقد كان في هذا الوقت أن أصبحت أنشطتهم متداخلة بشكل متزايد. في حقبة الثمانينيات، خطى البنك أبعد من مجرد الإقراض للمشاريع (كالطرق والسدود) لتأمين الدعم الواسع على شكل قروض تمويل عملية إصلاح هيكلية structural adjustment loans

وقد قام بهذا فقط بعد إعطاء صندوق النقد الدولي موافقته على هذا، وترافق مع هذه الموافقة فرض شروط الصندوق على الدولة. كان من المفترض لصندوق النقد الدولي أن يركِّز على الأزمات، ولكن الدول النامية كانت دائماً بحاجة للمساعدة،لهذا أصبح صندوق النقد الدولي جزءاً دائماً من الحياة في معظم دول العالم النامي.

قدم سقوط جدار برلين لحقبة جديدة لصندوق النقد الدولي في إدارة التحول إلى اقتصاد السوق في الاتحاد السوفييتي السابق ودول الكتلة الشيوعية في أوروبا. ومؤخراً وبينما كانت الأزمات تتفاقم، وحتى عندما بدت مدخرات صندوق النقد الدولي غير كافية، تم استدعاء البنك الدولي ليقدِّم عشرات المليارات من الدولارات كمساعدة طارئة، ولكن بحزم الشريك الصغير، مع توجيهات للبرامج التي تم إملاؤها من قبل صندوق النقد الدولي. في الأساس كان هناك تقسيم للعمل. كان من المفترض لصندوق النقد الدولي أن يحدد نفسه بما يتعلق بالأمور السياسية الاقتصادية الكبرى بالتعامل مع الدول، وإلى العجز في ميزانية الحكومات، وإلى سياسة هذه الدول المالية وإلى التضخم الموجود فيها وإلى العجز التجاري الموجود وإلى حجم الاقتراض من الخارج، وكان من المفترض للبنك الدولي أن يتولى مسؤولية القضايا الهيكلية أي على أي شيء تصرف الحكومة نقدها، وعلى المنظمات المالية الموجودة في تلك الدولة وعلى أسواق العمل الموجودة فيها وعلى سياساتها التجارية. لكن كان لصندوق النقد الدولي رؤية توسعية أبعد للأمر، بما أن كل قضية هيكلية تقريباً يمكن أن تؤثر في الأداء الإجمالي للاقتصاد، وبالتالي على ميزانية الحكومة أو العجز التجاري، لقد رأى كل شيء تقريباً يقع في مجال اختصاصه. وعادة ما كان ينفد صبر صندوق النقد الدولي مع البنك الدولي، حتى خلال السنوات حيث يكون هناك سيادة عليا لإيديولوجية السوق الحرة، فقد كان هناك خلافات متكررة بخصوص السياسات التي ستتوافق بشكل أفضل مع وضع تلك الدولة. كان لدى صندوق النقد الدولي إجابات (بشكل أساسي الإجابات نفسها لكل دولة) ولم ير ضرورة لكل هذه المناقشة وبينما كان البنك الدولي يناقش ما يجب القيام به، رأى صندوق النقد الدولي نفسه يقفز إلى الواجهة ليقدم الإجابات.

كان يمكن لهاتين المنظمتين أن تقدِّما للدول تقييمات بديلة لبعض تحديات التطور والتحول، وبقيامهم بهذا كان من الممكن أن يعطوا دعماً للعمليات

الديمقراطية. لكن كلا المنظمتين كانت تقودهما الإرادة المشتركة للدول السبعة الكبار G-7 (حكومات الدول السبعة الكبار المتقدمة صناعياً)* وبشكل خاص وزراء المالية ووكلاء الخزانة وكان آخر شيء يريدونه هو مناقشة ديمقراطية مباشرة للإستراتيجيات البديلة.

من الواضح، أن صندوق النقد الدولي بعد نصف قرن على تأسيسه قد فشل في مهمته. فهو لم يفعل ما كان من المفترض به أن يفعل من جهة تأمين النقد للدول التي تواجه انهيار اقتصادي، ومن جهة تمكين الدولة من استعادة نفسها لتقترب من تأمين فرص عمل لكل من يرغب. على الرغم من حقيقة أن فهمنا للعمليات الاقتصادية قد تزايد بشكل كبير خلال الخمسين سنة الأخيرة، وعلى الرغم من جهود صندوق النقد الدولي خلال ربع القرن الماضي، فلا تزال الأزمات الاقتصادية أكثر ظهوراً وعمقاً حول العالم و (باستثناء الانهيار الاقتصادي العظيم The Great Depression في الثلاثينيات). وبالقيام ببعض الحسابات، نجد أن ما يقارب المئة دولة قد واجهت أزمات اقتصادية. والأسوأ من هذا، فإن العديد من السياسات التي فرضها صندوق النقد الدولي وبشكل خاص سياسة تحرير الأسواق غير الناضجة قد أسهم في عدم الاستقرار الدولي. وعندما تكون الدولة في أزمة، فإن برامج صندوق النقد الدولي وموارده المالية لم تفشل فقط في المحافظة على استقرار الوضع، ولكن في حالات كثيرة جعلت الأمور أكثر سوءاً في حقيقة الأمر وخاصة بالنسبة للفقراء. لقد فشل صندوق النقد الدولي في مهمته الأصلية في دعم الاستقرار الدولي، ولم يكن ناجحاً أكثر كذلك في المهمات الجديدة التي أخذها على عاتقه كتوجيه تحول الدول من الشيوعية إلى اقتصاد السوق.

احتاجت اتفاقية بريتون وودز إلى منظمة اقتصادية دولية ثالثة وهي منظمة التجارة العالمية لتتحكم بالعلاقات التجارية الدولية، وهو عمل يشابه عمل صندوق النقد الدولي بالتحكم بالعلاقات المالية العالمية. تم إلقاء اللوم الكبير على سياسات إفقار الجار Beggar-thy-neighbor، والتي تقوم الدول من خلالها برفع التعرفة الجمركية لتحافظ على سياستها الاقتصادية ولكن على حساب جيرانها، وذلك

---

* هذه الدول هي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وكندا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة. اليوم تتقابل هذه الدول السبعة مع روسيا (G-8). لم تعد الدول السبع هي الدول الأضخم صناعياً على مستوى العالم. إن العضوية في الدول السبعة (G-7) تشبه العضوية الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، هو أمر ذو خلفية تاريخية.

لنشرها الانهيار وعواقبه. كانت الحاجة لمنظمة دولية ليس فقط لتمنع ظهور الانهيار مرة أخرى، بل لتشجع التدفق الحر للبضائع والخدمات. على الرغم من فشل الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (GATT) في تخفيض التعرفة الجمركية إلى حد كبير، فقد كان من الصعب الوصول إلى اتفاق نهائي، واستمر الأمر على حاله حتى عام 1995، بعد نصف قرن على نهاية الحرب وبعد ثلثي قرن على الانهيار الاقتصادي الكبير، حتى ظهرت منظمة التجارة العالمية إلى الوجود. لكن منظمة التجارة العالمية تختلف بشكل جوهري عن المنظمتين الأخريين. فهذه المنظمة لم تضع القوانين بنفسها، بل على عكس هذا فقد قدمت منتدى تستمر من خلاله المفاوضات التجارية وتؤكد أن اتفاقياتها تلبي التوقعات.

كانت الأفكار والنوايا خلف إنشاء المنظمات الاقتصادية الدولية أفكاراً ونوايا حسنة، ولكنها تطورت بالتدريج مع مرور الوقت لتصبح شيئاً مختلفاً. تم استبدال توجيهات كينز من صندوق النقد الدولي التي أكدت فشل الأسواق ودور الحكومة في خلق فرص العمل بتعويذة السوق الحرة في الثمانينيات والتي كانت جزءاً جديداً من إجماع واشنطن والذي كان اتفاقاً بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية حول السياسات "الصحيحة" للدول النامية والذي خطّ طريقة مختلفة جذرياً لفهم التطور الاقتصادي والاستقرار.

تم تطوير العديد من الأفكار التي اندمجت في الاتفاق كرد على المشاكل في أمريكا اللاتينية حيث تركت الحكومات الميزانيات تخرج عن السيطرة وقادت السياسات المالية المتراخية إلى تفشّي التضخم. لم يتم المحافظة على طفرة النمو التي شهدتها بعض دول تلك المنطقة في العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة بشكل افتراضي بسبب تدخل الدولة السافر في الاقتصاد. الأفكار التي تم تطويرها لتتعامل مع المشاكل القابلة للنقاش الخاصة بدول أمريكا اللاتينية، والتي سأشرحها لاحقاً في الكتاب، اعتبرت نتيجة لهذا قابلة للتطبيق في مختلف دول العالم. لقد تم فرض الإقراض والاستثمار طويل الأمد رغم حقيقة أنه لا يوجد هناك أي دليل يُظهر أنها تحفّز النمو الاقتصادي. في حالات أخرى، كانت السياسات الاقتصادية التي تطورت تدريجياً إلى إجماع واشنطن وقُدمت إلى الدول النامية لم تكن مناسبة للدول في المراحل الأولى من التطور أو في المراحل الأولى من التحوّل.

لنأخذ فقط بضعة أمثلة، إن معظم الدول المتقدمة صناعياً بما فيها الولايات

المتحدة واليابان كانت قد بَنَتْ اقتصادها بحماية بعض صناعاتها بطريقة حكيمة ومنتقاة حتى أصبحت هذه الصناعات قوية بالشكل الكافي الذي يجعلها قادرة على أن تنافس الشركات الأجنبية. بينما لم يُجْدِ نظام الرسم الجمركي على الواردات نفعاً في الدول التي جربته ولم يسرّع عملية تحرير التجارة. كان إجبار الدول النامية على فتح أسواقها أمام المنتجات المستوردة والتي يمكن أن تنافس بعض من صناعاتها المنتجة محلياً، تلك الصناعات كانت عرضة لخطر المنافسة من نظيرتها الأقوى في دول أخرى، يتضمن عواقب كارثية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية. لقد تم تدمير الأعمال بشكل ممنهج حيث بكل بساطة لم يستطع المزارعون في الدول النامية من المنافسة مع البضائع الأوروبية والأمريكية المدعومة بقوة قبل أن تصبح قطاعات الدولة الصناعية والزراعية قادرة على أن تتطور بقوة، وعلى أن تخلق فرص عمل جديدة. والأسوأ من هذا، أن إصرار صندوق النقد الدولي على الدول النامية لتتخذ سياسات مالية صارمة أدى إلى نسبة عوائد جعلت خلق فرص للعمل أمراً مستحيلاً حتى في أفضل الشروط. ولأن تحرير التجارة ظهر قبل أن تكون شبكات الحماية جاهزة للعمل، فإن أولئك الذين فقدوا فرص عملهم قد دُفعوا إلى الفقر. وهكذا لم يعقب التحرير، في أغلب الأحيان، النمو المنشود، بل أعقبه بؤس أكثر. وحتى أولئك الذين لم يفقدوا فرص عملهم فقد أحاطهم شعور قوي من عدم الأمان.

السيطرة على رأس المال هي مثال آخر: فقد منعت الدول الأوروبية التدفق الحر لرأس المال حتى عقد السبعينيات. ربما يقول البعض: إنه من غير العدل الإصرار على الدول النامية التي تعمل بنظام مصرفي محدود جداً المخاطرة بفتح أسواقها. لكن بوضع أفكار العدالة هذه جانباً، فهذه سياسة اقتصادية سيئة، إن تدفق الحوالات المالية إلى داخل الدولة وإلى خارجها والتي تعقب بشكل متكرر تحرير الإقراض والاستثمار طويل الأمد تخلّف حالة من الدمار والفوضى خلفها. إن الدول النامية الصغيرة تشبه القوارب الصغيرة. إن التحرير السريع للإقراض والاستثمار طويل الأمد بالطريقة التي تم فرضها من قِبَل صندوق النقد الدولي، يشبه وضعهم في رحلة بحرية في بحر هائج قبل أن يتم إصلاح الثقوب في جسم القارب وقبل أن يتلقى القبطان أي تدريب، وقبل أن يتم تجهيز القارب بملابس نجاة. حتى في أفضل الظروف، كانت هناك احتمالية كبيرة لتعرضهم للانقلاب رأساً على عقب عندما تضرب موجة عاتية جانب القارب.

إن تطبيق نظريات اقتصادية غير صحيحة ما كان ليُشكل مشكلة لو لم تعط نهاية المستعمرات الأولى ومن بعدها الشيوعية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الفرصة في بسط سلطاتهما الشخصية الأصلية ويصلوا إلى حيث وصلوا. لقد أصبحت هذه المنظمات اليوم من اللاعبين المسيطرين في الاقتصاد العالمي. ليست الدول وحدها تنشد مساعدتهما، بل أيضاً أولئك الذين ينشدون "ختم الموافقة" ليتمكّنوا من دخول الأسواق العالمية بصورة أفضل يجب أن يتبعوا وصفتهما الاقتصادية، تلك الوصفات التي تعكس إيديولوجيات ونظريات السوق الحرة الخاصة بهما.

كان الفقر نتيجة ذلك بالنسبة للعديد من الناس والفوضى الاجتماعية والسياسية بالنسبة للدول. لقد ارتكب صندوق النقد الدولي الأخطاء في كل النواحي التي تدخل بها كالتطوير وإدارة الأزمات، وفي الدول التي كانت في مرحلة تحول من الشيوعية إلى الرأسمالية. لم تجلب البرامج التأقلمية البنائية نمو مستقراً حتى بالنسبة لأولئك الذين خضعوا لقيوده مثل بوليفيا، إن سياسات التقشف المبالغ فيها عرقلت النمو. تتطلب البرامج الاقتصادية الناجحة اهتماماً بالتسلسل - التتابع الذي يسير وفقه الإصلاح - وبسرعة التنفيذ. إذا تمّ فتح الأسواق، على سبيل المثال، أمام المنافسة بسرعة شديدة قبل تأسيس منظمات مالية قوية عندها تُدمر المشاريع الموجودة بسرعة تفوق سرعة إنشاء مشاريع جديدة. لقد أدّت أخطاء التسلسل والسرعة إلى ازدياد نسب البطالة والفقر في العديد من الدول. بعد الأزمة المالية الآسيوية 1997، أدّت سياسات صندوق النقد الدولي إلى جعل الأمور أكثر سوءاً في الأزمات التي ظهرت في أندونيسيا وتايلند. كان لإصلاح السوق الحرة في أمريكا اللاتينية حالة نجاح واحدة أو اثنتين - يتم ذكر تشيلي بشكل متكرر- ولكن لا يزال على البقية الأكثر من دول القارة التحضير للعقد المنصرم من النمو الذي أعقب ما سمي سياسة الإنقاذ المالي الخارجي **Bailout** الناجحة لصندوق النقد العالمي في بداية الثمانينيات، والعديد من هذه الدول اليوم لديه نسبة قائمة من البطالة المرتفعة، في الأرجنتين على سبيل المثال، لا تزال البطالة على مستويات ذات رقمين (بين 10-99) منذ عام 1995 حتى وإن كان التضخم قد انخفض. الانهيار الاقتصادي الذي حصل في الأرجنتين عام 2001 هو أحدث الانهيارات في سلسلة الإخفاقات التي حدثت خلال بضعة السنوات الماضية. بأخذ نسبة البطالة المرتفعة لما يقارب السبع سنوات، فإن ما يثير الاستغراب ليست الاضطرابات التي أحدثها المواطنون أخيراً، بل

في أنهم عانوا الكثير لوقت طويل. حتى تلك الدول التي اختبرت بعض النمو المحدود رأت المنافع تتزايد باتجاه تحقيق الاكتفاء، وخاصة درجة الاكتفاء المرتفعة - لما نسبته 10% في أعلى السلّم - في حين استمر الفقر بمستوياته المرتفعة وفي بعض الحالات انخفض دخل من هم في أسفل السلّم.

كانت مشاكل صندوق النقد الدولي والمنظمات الاقتصادية الدولية الأخرى تخفي مشكلة الحكومات: وهم من يقررون ما يقومون به. هذه المنظمات محكومة ليس فقط من قبل الدول الاقتصادية الأكثر غنىً، بل من قبل الفوائد التجارية والمالية في تلك الدول، وهذا ما تعكسه سياسات هذه المنظمات بشكل طبيعي. كان اختيار هذه المنظمات يرمز إلى مشكلة هذه المنظمات، وعادة ما أسهمت هذه المشكلة في فشل هذه المنظمات بالقيام بدورها. في حين أن كل نشاطات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تقريباً هي اليوم في دول العالم النامي (بالتحديد كل عمليات الإقراض) إلا أن هذه النشاطات تُقاد من المجتمعات الصناعية. (حسب ما جرت العادة أو باتفاق ضمني يكون مدير صندوق النقد الدولي دائماً أوروبياً ويكون مدير البنك الدولي أمريكياً). يتم اختيار هؤلاء المديرين خلف الأبواب المغلقة، ولا يُشترط أن يكون لديهم خبرة في العالم النامي. هذه المنظمات لا تمثل الشعوب التي تقدِّم لها خدماتها.

تنشأ المشكلة أيضاً ممّن سيتحدث باسم الدولة. ففي صندوق النقد الدولي يقوم وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية بهذا الدور. وفي منظمة التجارة العالمية يكون هذا الدور لوزراء التجارة. كل وزير من هؤلاء يتم وضعه في هذا المركز يأتي عبر دوائر محددة داخل دولته. يمثّل وزراء التجارة اهتمامات مجموعة رجال الأعمال - كلٌّ من المصدرين الذين يريدون أن يروا أسواق جديدة يتم فتحها أمام منتجاتهم والمنتجين الذين تتنافس بضائعهم مع المستوردات الجديدة. تريد هذه الدوائر المحددة بالطبع المحافظة على قدر ما تستطيع من حواجز أمام التجارة والمحافظة قدر ما تستطيع على المنح التي تقنع الكونغرس (أو البرلمان) بدفعها. الحقيقة أن الحواجز التجارية ترفع الأسعار التي يدفعها المستهلكون أو أن المنح تفرض أعباءً على دافعي الضرائب هي أقل أهمية من فوائد المنتجين، حتى أن القضايا المتعلقة بالبيئة والعمل تلقى اهتماماً أقل، باستثناء العقبات التي يتوجب التغلب عليها. عادة ما يكون وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية مرتبطين بشدة إلى المجموعة المالية، لقد جاؤوا من

شركات مالية وبعد مدة خدمتهم في الحكومة سيعودون إلى المكان نفسه. روبرت روبن هو وكيل الخزانة خلال معظم الفترة التي يتم شرحها في هذا الكتاب، وقد جاء من أضخم البنوك الاستثمارية بنك كولدمان ساكس، وعاد إلى شركة سيتي كروب التي كانت تتحكم بأضخم بنك تجاري وهو سيتي بنك. ستان فيشر هو الشخص الثاني في صندوق النقد الدولي خلال هذه الفترة الذي ذهب مباشرة من صندوق النقد الدولي إلى شركة سيتي كروب. هؤلاء الأشخاص وبصورة طبيعية يرون العالم بعيون المجموعة المالية. إن قرارات أي منظمة تعكس بشكل طبيعي رؤية واهتمامات أولئك الذين يصنعون القرارات، وبشكل يثير الدهشة لا كما سنرى بشكل متكرر في الأجزاء القادمة، سياسات المنظمات الاقتصادية العالمية والتي عادة ما تكون مرتبطة بشدة مع الاهتمامات التجارية والمالية لأولئك الذين في الدول المتطورة صناعياً.

بالنسبة للفلاحين في الدول النامية الذين يكدحون ليدفعوا قروض بلادهم لصندوق النقد الدولي أو رجال الأعمال الذي يعانون من ضرائب القيمة المضافة المرتفعة بسبب إصرار صندوق النقد الدولي، إن النظام الحالي السائد في صندوق النقد الدولي هو نظام ضريبي بدون تمثيل. بدأت خيبة الأمل بالنظام العالمي للعولمة المدعوم من صندوق النقد الدولي بالتزايد عندما تم وقف مِنح الوقود والطعام للفقراء في أندونيسيا والمغرب وبابوا نيو غينيا، وعندما رأى سكان تايلند تزايد في أعداد الذين يصابون بالإيدز نتيجة الاقتطاع الذي فرضه صندوق النقد الدولي على النفقات الصحية، وعندما اتخذت العائلات في العديد من الدول النامية الاختيار المؤلم بعدم إرسال بناتهم إلى المدارس، لأنه كان يتوجب عليهم الدفع مقابل تعليم أبنائهم تحت ما يسمى كلفة برامج العلاج.

تُرك الناس بدون حلول بديلة ودون أي وسيلة ليعبِّروا عن مخاوفهم ودون أي ضغط باتجاه التغيير أدى إلى العصيان والخروج إلى الشوارع. بالطبع الشوارع ليست المكان الذي تُناقش به القضايا، أو تُصاغ به السياسات أو تُبرم به التسويات. لكن الاحتجاجات جعلت موظفي الحكومة وخبراء الاقتصاد حول العالم يفكرون ببدائل لسياسات إجماع واشنطن كطريقة وحيدة وصحيحة للنمو والتطور. لقد أصبح الأمر واضحاً بشكل تدريجي، ليس فقط للمواطنين العاديين، بل إلى صنّاع القرار السياسي كذلك، وليس فقط لأولئك الذين يعيشون في الدول النامية، بل أيضاً

لأولئك الذين يعيشون في الدول المتقدمة، إن العولمة كما تمت تجربتها لم تحقق ما وعدت بتحقيقه أو ما يمكن أن تقوم به وما يجب أن تقوم به. حتى أنها في بعض الأحيان لم تحقق النمو، ولكن عندما حققت ذلك، لم تجلب المنفعة إلى كل الناس، جاء تأثير السياسات التي تم وضعها من قبل إجماع واشنطن في أغلب الأحيان لمنفعة الأقلية على حساب الأكثرية، وللمكتفين على حساب الفقراء. في حالات كثيرة،حلّت القيم والاهتمامات التجارية محل الاهتمام بالبيئة، وبالديمقراطية، وبحقوق الإنسان، وبالعدالة الاجتماعية.

إن العولمة بحد ذاتها ليست بالأمر الجيد ولا بالأمر السيّئ. فهي تمتلك القوة لتقوم بما هو جيد إلى درجة كبيرة، وبالنسبة إلى دول شرق آسيا، التي تبنت العولمة بما يتلاءم مع أوضاعها الخاصة ومع سرعة نمو تلك الدول، فقد كان لها منافع جمة بالرغم من التراجع الذي سببته الأزمة التي ظهرت عام 1997. ولكنها لم تجلب منافع متقاربة في العديد من دول العالم. لقد بدا الأمر أشبه بالكارثة الكبرى بالنسبة للعديدين.

إن تجربة الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر تقدم مقارنة جديدة مع العولمة اليوم، ويساعد الاختلاف على توضيح النجاح الذي تحقق في الماضي والفشل الذي حدث اليوم. في ذلك الوقت، عندما انخفضت كلفة وسائل المواصلات والاتصالات، وكانت الأسواق قد توسعت بوقت سابق، تشكلت اقتصاديات وطنية، ومع هذه الاقتصاديات الوطنية الجديدة ظهرت الشركات الوطنية والتي تقوم بالعمل عبر الدول. ولكن الأسواق لم تُترك لتتطور بمفردها وبشكل عفوي، لقد لعبت الحكومة دوراً حيوياً في صياغة التطور الاقتصادي: حصلت حكومة الولايات المتحدة على حرية واسعة في اختيار السياسة الاقتصادية عندما فسّرت المحاكم بإسهاب المحتوى الدستوري الذي يسمح للحكومة الفيدرالية تنظيم التجارة بين الولايات. بدأت الحكومة الفيدرالية بتنظيم النظام المالي وضبط الحد الأدنى للأجور وشروط العمل، وأخيراً قدَّمت أنظمة البطالة والرخاء للتعامل مع المشاكل التي يسببها نظام السوق. وكذلك فقد دعمت الحكومة الفيدرالية بعض الصناعات (خط التلغراف الأول، على سبيل المثال، تم نصبه من قبل الحكومة بين بلتيمور وواشنطن عام 1842) وقد شجعت صناعات أخرى كالزراعة، ليس فقط عن طريق المساعدة بتوجيه الجامعات للقيام بالأبحاث، بل بتقديم خدمات أخرى في تدريب

المزارعين على استخدام التقنيات الجديدة. لقد لعبت الحكومة الفيدرالية دوراً مركزياً ليس في دعم النمو الأمريكي فقط. حتى وإن لم تنشغل في سياسات إعادة التوزيع النشطة، فقد كان لها على الأقل برامج عمّت منافعها بشكل واسع، ليس فقط تلك البرامج التي وسّعت الثقافة وحسّنت من الإنتاجية الزراعية، بل كان هناك أيضاً مخصصات الأراضي التي قدمت الحد الأدنى من الفرص للأمريكيين.

اليوم وفي ظل الانخفاض المستمر لتكاليف النقل والاتصالات وقلة العوائق المصطنعة أمام تدفق البضائع والخدمات ورأس المال (على الرغم من بقاء عوائق حقيقية أمام تدفق اليد العاملة)، فإنه لدينا عملية "عولمة" مشابهة للعمليات الأولى التي بنيت عليها السياسة الاقتصادية الوطنية. لسوء الحظ، ليس لدينا حكومة عالمية تلائم كل دولة، ولتشرف على عملية العولمة بالمقارنة مع الطريقة التي وجهت بها الحكومات الوطنية عملية التحويل إلى الملكية العامة. بدلاً عن هذا، لدينا نظام ربما يسمى نظام حكومي عالمي بدون حكومة عالمية، نظام يكون فيه بضعة منظمات - البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية - وبضعة لاعبين - وزراء المالية والتجارة والمبادلة التجارية، مرتبطين إلى درجة كبيرة باهتمامات مالية وتجارية محددة - تتحكم بالمشهد، ومع ترك العديد من أولئك المتأثرين بقرارات تلك الجهات بدون رأي. إنه الوقت لتغيير بعض القوانين التي تحكم نظام الاقتصاد العالمي، وللتفكير مرة أخرى بكيفية صناعة القرارات على المستوى العالمي وبتلك الاهتمامات، وأن نضع تركيزاً أقل على الإيديولوجية والنظر أكثر على ما هو فعّال. من المهم جداً أن يكون التطور الناجح الذي شهدناه في شرق آسيا أن يكون قابلاً للتحقق في أي مكان آخر. هناك تكلفة باهظة لاستمرار الاستقرار العالمي. يمكن أن يُعاد تشكيل العولمة، وعندما يتم إنجاز هذا، وعندما يكون هذا مناسباً ويجري بصورة عادلة وعندما يكون هناك رأي للدول كلها في السياسات التي تؤثر عليها، يكون هناك احتمالية أن تساعد العولمة على إنشاء اقتصاد عالمي جديد لا يكون النمو فيه أكثر استقراراً وأقل تأرجحاً فحسب، بل يكون هناك توزيع أكثر عدلاً لثمار هذا النمو.

الفصل الثاني

نكث العهود

في يوم عملي الأول ككبير الخبراء الاقتصاديين وكنائب أول للرئيس في البنك الـدولي في 13 شـباط 1997، وعنـدما توجهـت إلى ذلـك المبنـى الضـخم والحـديث والـبراق في الشـارع 19 في واشنطن، كان شعار المنظمة أول شيء لفت انتباهي: حلمنا هو عالم بدون فقر. في مركـز الصـالة التي في الطابق الثالث عشر يوجد هناك تمثال لشاب يمسك بيد رجل عجوز أعمى يرمـز للقضـاء نهائياً على مرض عمى الأنهار. قبـل أن يوحّـد البنـك الـدولي ومنظمـة الصـحة الدوليـة وآخـرون جهودهم، كان هناك الآلاف ممن يصابون بالعمى سـنوياً في إفريقيـا بسـبب هـذا المـرض الـذي يمكن منعه. في الجهة المقابلة من الشارع يقف نصب تـذكاري بـرّاق آخـر يرمـز للـثروة العامـة، وهي المكاتب الرئيسية لصندوق النقد الدولي. كانت الصالة الرخامية من الداخل مزينـة بـالكثير من النبتات الإقليمية لتذكر وزراء المالية من كافة أنحاء العالم الذين يزورونها بأن صندوق النقـد الدولي يمثل مركز الثروة والقوة.

غالباً ما يختلط الأمر في أذهان العامة بين هاتين المنظمتين اللتين تمثلان تناقضات واضحة تبيِّن الاختلاف في ثقافتيهما وأسلوبهما ومهمتهما، فإحداها مكرسة للقضـاء عـلى الفقـر، والأخـرى للمحافظة على الاستقرار العالمي. في حين أن كـلا المنظمتـين لهـا فريـق مـن الخـبراء الاقتصـاديين يسافر إلى الدول النامية في مهمات تستمر لثلاثة أسابيع، فقـد عمـل البنـك الـدولي جاهـداً عـلى التأكـد مـن أن قسـماً كبـيراً مـن كـوادره تعـيش بصـورة دائمـة في الـدول التـي يحـاول مساعدتها، أما صندوق النقد الدولي فعادة ما يكون له فقط "ممثل مقيم" واحد والـذي يتمتع بصلاحيات محدودة. إن برامج صندوق النقد الـدولي غالبـاً مـا يـتم إملاؤهـا مـن واشنطن، وتأخذ شكل مهـمات قصـيرة يقـوم خلالهـا الكـادر بدراسـة دقيقـة للأرقـام في وزارات الماليـة والبنـوك المركزيـة ويقيمـون في فنـادق الدرجـة الأولى في العواصـم. هنـاك أكـثر مـن

رمزية واحدة في هذا الاختلاف: لا يمكن لأحدهم أن يتعلم عن شعب ما أو أن يحب هذا الشعب ما لم يذهب إلى الريف. يجب أن لا ينظر أحدهم إلى البطالة كإحصاء أو "كحساب عددي" اقتصادي أو كضحايا غير مقصودين في المعركة ضد التضخم أو للتأكيد على أن البنوك الغربية كانت متسرعة. إن العاطلين عن العمل هم أناس لديهم عائلات والذين تأثرت حياتهم، وأحياناً تدمّرت نتيجة السياسات الاقتصادية التي أوصى بها الخارج، وتم فرضها بفعالية، كما هي الحال مع سياسات صندوق النقد الدولي. يتم تصميم الحروب الحديثة ذات التقنية العالية لتزيل التواصل المباشر بين البشر: إن إسقاط القنابل من ارتفاع 50000 قدم يؤكد أن من يقوم بهذا لا "يشعر" بما يفعل. إن الإدارة الاقتصادية الحديثة مشابهة لهذا: من فندقه الفاخر، يمكن لأحدهم أن يفرض بشكل غير آبه سياسات كان يمكن له أن يفكّر بها أكثر من مرة لو عَرف الناس الذين تتدمّر حياتهم نتيجة لهذا.

تثبت الإحصاءات التي قام بها أولئك الذين سافروا خارج العاصمة وزاروا القرى في إفريقيا أو نيبال أو منداناو أو أثيوبيا أن الفجوة بين الفقراء والأغنياء كانت تتسع وحتى أن أعداد الذين يعيشون في فقر مطلق - الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم - قد تزايدت. حتى في الأماكن التي تم فيها القضاء على مرض عمى الأنهار بقي الفقر موجوداً - بالرغم من النوايا الجيدة والوعود التي قطعتها الدول المتطورة للدول النامية التي كانت في يوم من الأيام مستعمرات للدول المتطورة.

لا تتغيّر المعتقدات بين ليلة وضحاها، وهذا يصح بالقدر نفسه في الدول المتطورة والدول النامية على حد سواء. إن إعطاء الدول النامية حريتها (بصورة عامة بعد فترة تحضير قليلة للحكم الذاتي) عادة لم يغيِّر نظرة أسيادهم المستعمرين السابقين، الذين استمروا في اعتقادهم أنهم هم من يعلم بشكل أفضل. لقد استمر وجود العقلية الاستعمارية "تفوق العرق الأبيض" والافتراض بأنهم يعلمون ما هو أفضل بالنسبة للدول النامية. أمريكا التي جاءت لتسيطر على المشهد الاقتصادي العالمي والتي كان لها تاريخ استعماري أقل، لم يتم توجيه انتقادات كثيرة لممثليها على وثيقة "المصير الواضح" (Manifest Destiny) التوسعية بقدر ما حدث من توجيه انتقادات خلال الحرب الباردة لتجاهلها أو لإيجادها تسويات لمبادئ الديمقراطية في الصراع الشامل مع الشيوعية.

في الليلة التي سبقت بدء عملي في البنك، عقدت آخر مؤتمر صحفي لي

كمدير للمجلس الاستشاري للشؤون الاقتصادية للرئيس. وبما أن الاقتصاد الداخلي كان تحت السيطرة بشكل جيد، شعرت أن التحديات الأعظم للخبير الاقتصادي الآن تكمن في المشكلة المتفاقمة للفقر العالمي. ماذا بمكننا أن نفعل لـ 1.2 مليار شخص حول العالم يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم أو لـ 2.8 مليار شخص الذين يعيشون على أقل من 2 دولار في اليوم وهم يشكلون أكثر من 45% من سكان العالم؟ ماذا بإمكاني أن أفعل لأجعل الحلم حقيقة في عالم بدون فقر؟ كيف بمكنني أن أبدأ بأبسط حلم لعالم أقل فقراً؟ لقد رأيت أن مهمتي ترتكز على ثلاثة عناصر هي التفكير بالإستراتيجيات التي بمكن أن تكون أكثر فعالية في تطوير النمو وفي تخفيض الفقر، والعمل مع الحكومات في الدول النامية لوضع هذه الإستراتيجيات موضع التنفيذ، والقيام بكل ما أستطيعه داخل الدول المتطورة لدفع فوائد ومصالح العالم النامي، سواء كان على طريق الدفع باتجاه فتح أسواقها أو عن طريق تقديم مساعدة أكثر فعالية. لقد كنت أعلم أن هذه المهمات صعبة، ولكنني لم أحلم من قبل أن إحدى أهم العقبات التي واجهت الدول النامية كانت عقبات مصطنعة وغير ضرورية تماماً، وتكمن عبر الشارع في منظمة "شقيقة" هي صندوق النقد الدولي. لقد كنت أتوقع أن ليس كل الذين يعملون في منظمات مالية دولية أو في الحكومات التي تدعمهم ليس ملتزماً بالهدف الذي هو القضاء على الفقر، ولكنني فكرت أنه بمكن أن يكون هناك مناقشة للإستراتيجيات، الإستراتيجيات التي أثبت فشلها في مناطق عديدة، وخاصة تلك التي فشلت مقابل الفقر. ولكن أملي خاب بهذا.

أثيوبيا والصراع بين القوى السياسية والفقر

لقد أصبحت بعد أربع سنوات في واشنطن معتاداً على العالم الغريب من البيروقراطية والسياسيين. لكن لم يكن هذا حتى سافرت إلى أثيوبيا إحدى أفقر دول العالم في شهر آذار من عام 1997 قبل شهر من بدء عملي بالبنك الدولي، لدرجة أنني غرقت تماماً في العالم المدهش لسياسات وحسابات صندوق النقد الدولي.

كان مستوى دخل الفرد السنوي في أثيوبيا يساوي 110 دولار أمريكي، وكانت البلاد قد عانت من الجفاف والمجاعات المتتالية والتي قتلت مليونَيْ إنسان. ذهبت لمقابلة رئيس الوزراء مليس زيناوي، والذي كان قد قاد حرب عصابات لمدة سبعة عشر عاماً ضد نظام مينكستو هيلي ماريام الشيوعي الدموي. انتصرت قوات

مليس عام 1991 وبعدها بدأت الحكومة العمل الصعب في إعادة إعمار البلاد. كان مليس طبيباً بالممارسة، وكان قد درس الاقتصاد بشكل رسمي، لأنه كان يعلم أنه كي يُخرج بلاده من قرون من المجاعة سيتطلب الأمر شيئاً ليس أقل من التحول الاقتصادي، وقد أظهر معرفة بالاقتصاد - بل إبداعاً في حقيقة الأمر - التي كان يمكن أن تؤهله ليكون رئيساً لأحد فروع الجامعة التي درست بها. لقد أظهر فهماً عميقاً لمبادئ الاقتصاد - ومعرفة كبيرة بشكل خاص لظروف بلاده - أكثر من العديد من الخبراء الاقتصاديين البيروقراطيين الذين كان عليَّ التعامل معهم في الثلاث سنوات التي تلت.

لقد جمع مليس هذه المواهب العقلية مع شخصية مبدئية: لم يشكك أحد بنزاهته، وكان هناك بضعة اتهامات لا تكاد تذكر بالفساد داخل حكومته. جاء خصومه السياسيون في معظمهم من مجموعات كانت لها سيطرتها حول العاصمة والذين كانوا قد فقدوا القوة السياسية لدى تولّيه منصبه وطرحوا أسئلة تتعلق بالتزامه بالمبادئ الديمقراطية. ومع هذا، فلم يكن حاكماً مطلقاً على الطراز القديم. كلاهما هو والحكومة كانا ملتزمين بشكل عام بالعملية اللامركزية، وبتولي حكومة قريبة للناس والتأكيد على أن لا يفقد المركز الاتصال مع الأقاليم المنفصلة. حتى أن الدستور الجديد أعطى كل إقليم الحق في التصويت بشكل ديمقراطي على الانفصال، والتأكيد على أن النخب السياسية في العاصمة بغض النظر عن أصولهم لا يمكنهم المخاطرة بتجاهل اهتمامات المواطنين العاديين في كل جزء من الدولة أو أن يفرض جزءاً من الدولة رؤيته على بقية الأجزاء. لقد نفّذت الحكومة في الحقيقة التزاماتها عندما أعلنت إريترية استقلالها عام 1993. (الأحداث التي تلت مثل احتلال الحكومة للجامعة في أديس أبابا في ربيع عام 2000 مع سجن بعض من الطلاب والأساتذة - أظهرت عدم ترسخ الحقوق الديمقراطية الأساسية بصورة جيدة في أثيوبيا كما في غيرها من الدول).

عندما وصلت في عام 1997، كان مليس منشغلاً في نزاع حاد مع صندوق النقد الدولي وكان الصندوق قد علّق برنامج الإقراض. ما كان لنتائج السياسات الاقتصادية الكبيرة لأثيوبيا التي كان من المفترض لصندوق النقد الدولي التركيز عليها أن تكون بحالة أفضل. لم يكن هناك تضخم، في الحقيقة كانت الأسعار تنخفض.كان الإنتاج مستقراً منذ نجاحه في إزاحة منكستو. أظهر مليس أنه

بوضع السياسات الصحيحة موضع التنفيذ، يمكن حتى لدولة إفريقية فقيرة أن تشهد نمواً اقتصادياً مستقراً. بعد سنوات من الحرب وإعادة البناء بدأت المساعدة الدولية بالعودة إلى البلاد. لكن مليس كانت لديه مشاكل مع صندوق النقد الدولي. ما كان عرضة للمراهنة لم يكن مجرد 127 مليون دولار من المال الذي قدمه صندوق النقد الدولي من خلال ما أسماه برنامج تسهيلات التصحيح الهيكلي الموسع Enhanced Structural Adjustment Facility (ESAF) (برنامج إقراض بنسب عالية لمساعدة الدولة الفقيرة جداً) بل ومدفوعات البنك الدولي كذلك.

إن لصندوق النقد الدولي دوراً مميّزاً في المساعدة الدولية. من المفترض أن يراجع حالة السياسات الاقتصادية الكبرى للدولة التي تتلقّى المساعدة والتأكد أن هذه الدولة تعيش على ما لديها. إذا لم يكن الأمر كذلك، فهناك مشكلة حتمية في الطريق. في السباق القصير، يمكن للدولة أن تعيش على أكثر مما لديها عن طريق الاقتراض، ولكن أخيراً يأتي يوم الحساب ويكون هناك أزمة. إن صندوق النقد الدولي مهتم بشكل خاص بالتضخم. إن الدول التي تنفق حكوماتها أكثر مما يدخل عليها عن طريق الضرائب والمساعدة الأجنبية سوف تواجه التضخم، خاصةً إذا قامت هذه الحكومات بتمويل عجزها عن طريق طباعة النقود. هناك بالطبع أبعاد أخرى للسياسات الاقتصادية الكبرى الجيدة إلى جانب التضخم. إن كلمة كبرى تعني السلوك الإجمالي، المستويات الإجمالية من النمو والبطالة والتضخم والدولة يمكن أن تعاني من تضخم منخفض، لكن بدون نمو وبمستويات بطالة مرتفعة. بالنسبة إلى معظم الخبراء الاقتصاديين، فإن دولة كهذه ستقيّم على أن لديها إطار عمل كارثي للسياسات الاقتصادية الكبرى. بالنسبة لمعظم الخبراء الاقتصاديين فالتضخم بحد ذاته لا يعني النهاية، ولكنه يعني طريقاً للنهاية: هذا لأن التضخم المرتفع والمبالغ فيه، عادة ما يقود إلى وتيرة نمو منخفضة والنمو المنخفض يقود إلى بطالة مرتفعة، تلك البطالة مزعجة. لكن يبدو أن الأمر عادة ما يختلط على صندوق النقد الدولي بين الوسائل والغايات، وهو ما يسبب فقدان الرؤية للشيء البالغ الأهمية. بلد كالأرجنتين يمكن أن تحصل على تقدير ممتاز حتى وإن كانت معدل البطالة لديها مؤلف من رقمين لعدة سنوات، ذلك لأن ميزانيتها تبدو متوازنة والتضخم الذي تعاني منه يبدو تحت السيطرة!

إذا لم تصل الدولة إلى حد أدنى من المعايير، فإن صندوق النقد الدولي يقوم

بتعليق المساعدة وعادة عندما يفعل، يحذو المانحون الآخرون حذوه. لسوء الحظ، فإن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لا يقومان بإقراض الدول إلا إذا كان لدى هذه الدول إطار عمل جيد للسياسات الاقتصادية الكبرى قيد العمل. إذا كانت الدول تعاني من عجز ضخم وتضخم متزايد، يكون هناك خطر أن لا يتم صرف تلك المبالغ بشكل جيد. إن الحكومات التي تفشل في إدارة اقتصادها الإجمالي غالباً ما يكون أداؤها ضعيفاً في إدارة المساعدة الخارجية. لكن إذا كانت مؤشرات السياسات الاقتصادية الكبرى - التضخم والنمو - متينة كما كان الحال في أثيوبيا، فمن المؤكد أن إطار عمل السياسات الاقتصادية الكبرى الأساسي يجب أن يكون جيداً. ليس فقط أثيوبيا لديها إطار عمل سليم للسياسات الاقتصادية الكبرى، لكن البنك الدولي لديه دليل مباشر على كفاءة الحكومة والتزامها بالفقراء. لقد صاغت أثيوبيا إستراتيجية تطوير قروي، مركزة انتباهها على الفقراء وخاصة الـ 85% من السكان الذين يعيشون في القطاع الريفي. لقد خفضت تدريجياً من النفقات العسكرية - وهذه فارقة لحكومة وصلت إلى السلطة بالطرق العسكرية - لأنها كانت تعلم بأن المبالغ التي يتم صرفها على الأسلحة هي المبالغ التي لا يمكن صرفها على محاربة الفقر. بكل تأكيد كان هذا هو بالضبط نوع الحكومة الذي يجب على المجتمع الدولي أن يعطيه المساعدة. لكن صندوق النقد الدولي كان قد علّق برنامجه مع أثيوبيا، على الرغم من الأداء الجيد للسياسات الاقتصادية الكبرى، قائلاً: إنه كان قلقاً على موقع الميزانية الأثيوبية.

إن للحكومة الأثيوبية مصدرين للعوائد هما الضرائب والمساعدة الأجنبية. تكون ميزانية الحكومة متوازنة طالما كانت مصادر العوائد مساوية للنفقات. إن حال أثيوبيا مشابه لحال العديد من الدول النامية تستقي الكثير من عائداتها من المساعدة الأجنبية. إن صندوق النقد الدولي قلق أنه في حال توقفت المساعدات، فإن أثيوبيا ستكون في مشكلة. لهذا، كان صندوق النقد الدولي يناقش أن موقع الميزانية يمكن فقط تقييمه على أنه متين إذا كانت النفقات محدودة مقابل الضرائب التي تجمعها.

كانت المشكلة الواضحة مع منطق صندوق النقد الدولي أنه كان يفترض ضمناً أنه ليس هناك بلد فقير يمكنه أن ينفق أمواله على أي شيء يتلقّى عليه المساعدة. إذا أعطت السويد على سبيل المثال المال لأثيوبيا لتبني المدارس، يقول هذا

المنطق أنه يجب على أثيوبيا أن تضع هذا المال في احتياطها بدلاً عن هـذا. (الـدول كلهـا فعلـت هذا أو توجَّب عليها أن تفعل، حسابات الاحتياطي تحفظ الأموال لوقـت الحاجـة. الـذهب هـو الاحتياطي التقليدي، ولكن اليوم تم استبداله بالعملة الصعبة و العمـلات الأخـرى ذات القيمـة. الطريقـة الأكـثر شـيوعاً في الولايـات المتحـدة للاحتفـاظ بالاحتيـاطي هـي في سـندات الخزانـة الأمريكية). لكـن لـيس هـذا هـو السـبب الـذي يقـف خلـف إعـطاء المانحـين للمسـاعـدة، المانحـون الذين كانوا يعملون باسـتقلالية لا تحت إكراه في صندوق النقد الـدولي أرادوا أن يـروا مدارس جديدة وعيادات طبية يتم بناؤها وهذا ما أرادته أثيوبيا أيضاً. لقد أوضـح ملـيس الأمـر بحزم عنـدما قـال لي: إنـه لم يحـارب بشراسـة طيلـة سـبعة عشر عامـاً كي يُعطـى تعلـيمات مـن البيروقراطية الدولية بأنه لا يستطيع بناء المدارس والعيـادات لشـعبه في حـين كـان قـد نجـح في إقناع المانحين بالدفع.

لم تكن رؤية صندوق النقد الدولي قائمة على اهتمام طويل الأمد باسـتقرار المشروع. لقـد استخدمت الدول أحياناً نقـود المسـاعدات لتبنـي المـدارس أو العيـادات. وعنـدما نفـدت نقـود المساعدات، لم يكن هنـاك نقـود لصـيانة هـذه المؤسسـات. لقـد أدرك المـانحون هـذه المشـكلة ووضعوها في برامجهم في أثيوبيا وفي باقي الأماكن. ولكن مزاعم صـندوق النقـد الـدولي في حالـة أثيوبيا ذهبت أبعد من ذلك الاهتمام. لقد قال صندوق النقد: إن المساعدات الدولية كانت غـير مستقرة لدرجة تمنع من الاعتماد عليها. بالنسبة لي، فإن سياسة صندوق النقد الـدولي لم تعـن لي شيئاً، ليس فقط بسبب تضميناته الهزيلة. كنت أعلم أن تلك المساعدة كانت عادة أكثر اسـتقراراً من عائدات الضرائب. باستخدام طريقة تفكير صندوق النقـد الـدولي بخصـوص المصـادر الثابتـة للعوائد، كان يجب على أثيوبيا والدول النامية الأخرى أن تضيف المساعدة الأجنبيـة، ولا تضـمن عوائد الضرائب في ميزانياتها. وإذا لم يتم إدخال كلٌّ من الضرائب والمسـاعدة الإنسـانية في قسـم العوائد من الميزانية، ستُعتبر الدولة بحالة سيئة.

لكن طريقة تفكير صندوق النقد كان فيها الكثير من الخلل. هناك عـدد من الإجابات المناسبة على عدم الاستقرار في العوائد، كوضع مـدخرات إضـافية جانباً وتبني المرونة في النفقات. إذا انخفـض الـدخل مـن أي مصـدر ولم يكـن هنـاك مـدخرات للسـحب منهـا، عنـدها يتوجـب عـلى الحكومـة أن تكـون جـاهزة لخفـض

النفقات. لكن بالنسبة لأنواع المساعدات التي تُشكل الكثير مما تتلقّاه دول مثل أثيوبيا، يكون هناك دور للمرونة، إذا لم تتلقَّ الدولة الأموال لتبني مدرسة إضافية، فبكل بساطة لا تبنيها. فَهِمَ موظفو الحكومة محور القضية، لقد فهموا الاهتمام بخصوص ما يمكن أن يحدث إذا انخفضت عائدات الضرائب أو المساعدات الأجنبية، وقد صمموا سياسات للتعامل مع هذه الحالات المحتملة. ما لم يستطيعوا فهمه ولم أفهمه أنا هو لماذا لم يستطع صندوق النقد الدولي أن يرى المنطق في حالتهم. وكان هناك الكثير للمراهنة تجلّت في المدارس والعيادات الطبية لبعض الناس الأكثر فقراً في العالم.

بالإضافة لعدم الاتفاق على كيفية التعامل مع المساعدات الأجنبية، أصبحتُ مباشرةً طرفاً في نزاع بين صندوق النقد وأثيوبيا بخصوص استحقاقات القروض المبكرة. كانت أثيوبيا قد دفعت قرضاً مبكراً لبنك أمريكي مستعينة ببعض مدخراتها. قدمت المعاملات التجارية فهماً اقتصادياً كاملاً. على الرغم من نوعية الرهن (كان الرهن طائرة)، كانت أثيوبيا تدفع فوائد عالية جداً على قرضها أكثر مما كانت تتلقاه على مدخراتها. أنا كنت أيضاً سأنصحهم بالدفع، بشكل خاص في ضوء أن تلك المبالغ ستكون مطلوبة لاحقاً، وبشكل افتراضي تستطيع الحكومة بسهولة الحصول على المبالغ باستخدام الطائرة كرهن. عارضت الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي التسديد المبكر. لم يكن الاعتراض على منطق الإستراتيجية، بل كان على خلفية أن أثيوبيا قد تبنَّت هذا النهج بدون موافقة صندوق النقد الدولي. لكن لماذا ستطلب دولة مستقلة الإذن من صندوق النقد الدولي لكل عمل تنوي القيام به؟ ربما يكون هذا صحيحاً لو كان العمل الذي تقوم به أثيوبيا يهدد قدرتها على دفع ديونها لصندوق النقد الدولي، ولكن على العكس من هذا ولكن كان هذا قراراً مالياً له حساسيته، لقد رفع من قدرة الدولة على تسديد ما كان مستحقاً.

لعدة سنوات كانت التعويذة التي تتكرر في المكاتب الرئيسية لصندوق النقد الدولي في الشارع التاسع عشر في واشنطن يتم شرحها والحكم عليها من خلال النتائج. كان على نتائج السياسات التي قررتها أثيوبيا بنفسها أن تُظهر بشكل مقنع أنها كانت قادرة على تقرير مصيرها بنفسها. لكن صندوق النقد الدولي كان يشعر بأن الدول التي تتلقّى المال منه يكون لزاماً أن تقدِّم تقريراً عن كل شيء

يمكن أن يكون له صلة بالموضوع، وعدم القيام بهذا كان سيهدد بتعليق البرنامج، بغض النظر عن معقولية الفعل. بالنسبة لأثيوبيا، كان مثل هذا التطفل يوحي بشكل جديد من أشكال الاستعمار، أما بالنسبة لصندوق النقد الدولي كان هذا مجرد إجراء عملي معياري.

كان هناك الكثير من النقاط الأخرى العالقة في العلاقة بين صندوق النقد الدولي وأثيوبيا المتعلقة بتحرير أسواقها المالية. إن أسواق المال الجيدة هي السمة المميزة للرأسمالية، ولكن ليس التفاوت في الأسواق المالية بين الدول المتطورة والدول الأقل تطوراً. إن النظام المصرفي الأثيوبي كله (الذي تم قياسه على سبيل المثال بالحجم والقيمة) أصغر إلى حد ما من النظام المصرفي في مدينة بيثيسدا Bethesda، ميريلاند، وهي منطقة سكنية في ضواحي واشنطن بتعداد سكان يبلغ 55.277 نسمة. لم يُرد صندوق النقد الدولي من أثيوبيا فقط أن تفتح أسواقها المالية أمام المنافسة الغربية، بل أراد أيضاً أن تقوم أثيوبيا بتجزئة أضخم بنوكها إلى أجزاء. في عالم فيه منظمات مالية أمريكية عملاقة مثل بنك سيتي بنك Citibank وترافيلارز Travelers أو شركات صناعية مثل Hanover وChemical، لنقل: إن عليهم الاندماج لينافسوا بفعالية أكبر، فلا فرصة حقيقية أمام البنك الوطني لشمال شرق باثيزدا للمنافسة أمام بنك دولي عملاق مثل بنك Citibank. عندما تدخل المنظمات المالية الدولية إلى بلد ما، فإن بإمكانها أن تسحق المنافسة الداخلية. وفي الوقت الذي تجذب المودعين إليها وتبعدهم عن البنوك المحلية في بلد ما مثل أثيوبيا، ربما تكون أكثر حرصاً وسخاءً عندما يتعلق الأمر بمنح قروض إلى شركة دولية ضخمة من تقديمها اعتمادات للأعمال التجارية الصغيرة أو للمزارعين.

لقد أراد صندوق النقد الدولي أكثر من مجرد فتح النظام المصرفي أمام المنافسة الأجنبية. لقد أراد أن "يقوي" النظام المالي بإنشائه سوقاً للمزاد العلني لسندات الخزينة التابعة لحكومة أثيوبيا - كان هذا الإصلاح مرغوباً فيه كما هو الأمر بالنسبة لبلدان عديدة، ولكن لم يكن منسجماً بالكامل مع حالة التطور التي تشهدها تلك البلد. لقد أراد أيضاً من أثيوبيا أن "تحرر" سوقها المالي والذي يعني السماح لقوى السوق بتحديد قيمة الفائدة بحرية وهو الشيء الذي لم تفعله الولايات المتحدة وأوروبا الغربية حتى انقضاء عام 1970 عندما كانت أسواقها والجهاز التشريعي الضروري قد تطور إلى درجة كبيرة. لقد كان الأمر مختلطاً لدى

صندوق النقد الدولي بين الغايات والوسائل. إن أحد الأهـداف الرئيسـية لأي نظـام مصرفي جيـد هو أن يقدم الاعتمادات بشروط جيدة إلى أولئك الذين سيقومون بالتسديد. في البلاد التـي تكـثر فيها الأرياف مثل أثيوبيا، فإنه من المهم بشكل خاص بالنسبة للمزارعين أن تكون لديهم القـدرة على الحصول على الاعتمادات بشروط معقولة ليشـتروا البـذار والسـماد. إن مهمـة تقـديم مثـل هذه الاعتمادات ليست بالأمر السهل، حتى في الولايات المتحدة، وفي مرحلـة مهمـة مـن مراحـل تطورها عندما كانت الزراعة أكثر أهمية، فقد لعبت الحكومة دوراً مهـماً في تقـديم الاعـتمادات المطلوبة. لقد كان النظام المصرفي الأثيوبي يبدو على الأقل أنه يتمتع بالكفاءة إلى حـد مـا، بمـا أن الفرق بين فوائد الإقراض والاقتراض أخفض من تلك الموجودة في دول نامية أخـرى، والتـي كانـت قد اتبعت نصيحة صندوق النقد الدولي. ومع هذا لم يكن صندوق النقد الدولي مسروراً، ويرجـع السبب ببساطة لأنه كان يعتقد أن تحديد قيمـة الفائـدة يجـب أن يـتم بحريـة مـن قبـل قـوى السوق الدولية، سواء كانـت هـذه الأسـواق منافسـة أو لم تكـن. بالنسـبة للصـندوق كـان نظـام التحرير المالي غايةً بحد ذاتها. إيمانه الساذج بالأسواق جعله على ثقة من أن نظام التحرير المـالي سيخفض قيمة الفائدة المدفوعة على القروض وهو ما سيؤمن مبـالغ أكـثر. لقـد كـان الصـندوق متأكداً إلى درجة كبيرة بخصوص رؤيته الجازمة، والتي كان لها قليـل مـن الاهـتمام في النظـر إلى التجارب الحقيقية.

لقد قاومت أثيوبيا طلب صندوق النقد الدولي "بفتح" نظامها المصرفي لسبب جيـد. لقـد شاهدت عن كثب ماذا حل بإحدى جيرانها في شرق إفريقيا عندما أذعنت لطلبات صندوق النقد الدولي. لقد أصرّ صندوق النقد الدولي على تحرير السوق المالية، معتقداً أن المنافسة بين البنوك سـتقود إلى تخفيض قيمة الفائدة. كانت النتائج كارثية لأن التحرك أعقبه النمـو السريـع جـداً للبنـوك التجاريـة المحلية والأهلية في الوقت الذي كانت به التشريعات المصرفية والإشراف المصرفي غـير ملائمـة، وحسـب النتائج المتوقعة فقد انهار أربعة عشر بنكـاً في كينيـا لوحـدها بـين عـامي 1993 - 1994. ففـي النهايـة ارتفعت قيمة الفائدة ولم تنخفض. كانت الحكومة الأثيوبية قلقة ومتفهمة. لأنها كانت ملتزمة بتحسين معايير الوضع المعيشي لمواطنيها في القطاع الريفي، فقد كانت تخشى أن يكون للتحرير أثـر مـدمر عـلى اقتصـادها. هـؤلاء المزارعـون الـذين كـانوا قـد تـدبروا أمـرهم بالحصـول عـلى اعـتمادات سـيجدون

أنفسهم غير قادرين على شراء البذار والسماد، لأنهم سيكونون غير قادرين على الحصول على اعتمادات رخيصة أو أنهم سيجبرون على دفع فوائد مرتفعة لا يستطيعون تأمينها. هذه بلاد اجتاحتها موجات جفاف أدّت إلى مجاعات ضخمة. لا يريد قادتها أن يجعلوا الأمور أسوأ. كان الأثيوبيون قلقين من أن نصيحة صندوق النقد الدولي ستتسبب بانخفاض دخل المزارعين، مما يتسبب بمزيد من السوء لوضع سيّئ بالأصل.

في مواجهة عدم رغبة أثيوبيا في الموافقة على طلباته، ألمح صندوق النقد الدولي إلى أن الحكومة لم تكن جادة في الإصلاح، وكما ذكرت سابقاً فقد قام بتعليق برنامجه. لحسن الحظ، قمت أنا وخبراء اقتصاد آخرين في البنك الدولي بإقناع إدارة البنك الدولي بأن إقراض أثيوبيا المزيد من المال سيكون له معنى كونها بلاد بحاجة ماسة وبإطار عمل اقتصادي من الدرجة الأولى وبحكومة ملتزمة بتحسين الوضع المزري لفقرائها. ارتفعت قيمة إقراض البنك الدولي ثلاثة أضعاف، على الرغم من أن الأمر تطلّب أشهراً قبل أن يليّن أخيراً صندوق النقد الدولي من مواقفه. ولإتمام كل الخطوات الضرورية كان عليَّ، وبالمساعدة القيمة والدعم الذي تلقيته من زملائي، البدء بحملة ذات هدف محدد "مجموعة التأثير الفكري". قمت أنا وزملائي بعقد مؤتمرات في واشنطن لتشجيع الناس في كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على النظر مرة أخرى في قضايا تحرير القطاع المالي في الأمم النامية وتبعات فرض ميزانية تقشفية غير ضرورية على الدول الفقيرة التي تعتمد على المساعدات الأجنبية كما هو الحال في أثيوبيا. لقد حاولت الوصول إلى مديرين كبار في صندوق النقد الدولي بطريقة مباشرة أو من خلال زملائي في البنك الدولي، وأولئك الذين يعملون في البنك الدولي في أثيوبيا قاموا بجهود مماثلة ليقنعوا نظائرهم في صندوق النقد. لقد استخدمت كل ما استطعت من تأثير من خلال اتصالاتي بإدارة كلنتون، بما في ذلك التحدث مع الممثل الأمريكي في صندوق النقد. وبالمختصر فقد قمت بكل شيء استطعت القيام به لاستئناف برنامج صندوق النقد الدولي.

عادت المساعدة وأعتقد أن جهودي ساعدت أثيوبيا. لكنني تعلّمت أن تكثيف الوقت والجهد مطلوب لإحداث التغيير، حتى من الداخل، في البيروقراطية الدولية. مثل هذه المنظمات منظمات غامضة أكثر من كونها شفافة، وهناك معلومات قليلة جداً ترشح من الداخل إلى العالم الخارجي، ربما أنَّ هناك معلومات أقل تدخل من

الخارج إلى داخل المنظمة. الغموض يعني أيضاً أنه من الصعب للمعلومات أن تمر من قاعدة المنظمة إلى قمة هرمها.

لقد علمني الصراعُ على إقراض أثيوبيا الكثير عن كيفية عمل صندوق النقد الدولي. لقد كان هناك دليل واضح على أن صندوق النقد الدولي كان مخطئاً بخصوص تحرير السوق المالية ومكانة السياسات الاقتصادية الكبرى في أثيوبيا، ولكن كان على صندوق النقد الدولي أن يأخذ طريقه. ومن الواضح أنه لا يصغي إلى الآخرين بغض النظر عن مدى معرفتهم وبغض النظر عن مدى حياديتهم. لقد أصبحت الأمور التي تتعلق بالجوهر جانبية بالنسبة للأمور التي تتعلق بالتطبيق. ما إذا كانت أثيوبيا ستسدد قروضها كان أقل أهمية من حقيقة أنها لم تطلب استشارة صندوق النقد الدولي. إن تحرير السوق المالية - كيف يمكن لهذا أن يتم بأفضل صورة في بلد يتمتع بمستوى التطور الموجود في أثيوبيا - كان مسألة تتعلق بالجوهر، وكان يمكن أن يتم طلب نصيحة الخبراء لاستبيان آرائهم. الحقيقة أنه لم يتم طلب خبراء من الخارج للمساعدة في تسوية ما كان واضحاً أنه قضية تثير المشاكل ينسجم مع أسلوب صندوق النقد الدولي، الذي من خلاله يصف صندوق النقد الدولي نفسه على أنه المورّد الوحيد للنصائح "الصحيحة". حتى قضايا مثل تسديد القرض - على الرغم من كونها ليست شيئاً مناسباً للبنك أن يأخذ موقفاً حيالها على الإطلاق، طالما أن الأوضاع في أثيوبيا كانت تتحسّن أكثر من كونها تتقلص من قدرتها على تسديد ما تدين به - كان يمكن الرجوع إلى خبراء من الخارج ليروا ما إذا كان الوضع "معقولاً". ولكن القيام بهذا كان ليكون لعنة لصندوق النقد الدولي. لأن الكثير من عمليات صناعة القرارات كانت تتم خلف أبواب مغلقة، ترك صندوق النقد الدولي نفسه عرضة للشك بأن القوى السياسية أو الاهتمامات الخاصة أو أسباب أخرى غير ظاهرة لا علاقة لها بدوره وأهدافه المعلنة كانت تؤثر في سلوكه وسياسته مع المنظمات الأخرى.

إنه من الصعب حتى على المنظمات متوسطة الحجم مثل صندوق النقد الدولي أن تعلم الكثير عن السياسة الاقتصادية في العالم. بعض من أفضل الخبراء الاقتصاديين في الصندوق تم تعيينهم للعمل في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن عندما عملتُ كمدير للمجلس الاستشاري للشؤون الاقتصادية، عادة ما كنت أشعر بأن فهم صندوق النقد الدولية المحدود للاقتصاد الأمريكي قاد إلى صياغة سياسة

توصيات مضللة لأمريكا. كان الخبراء الاقتصاديون في صندوق النقد الدولي، على سبيل المثال، يشعرون بأن التضخم سيبدأ بالارتفاع في الولايات المتحدة حالما تنخفض البطالة دون مستوى 6%. كانت تفسيراتنا نحن في المجلس الاستشاري للشؤون الاقتصادية تُظهر أنهم كانوا على خطأ، ولكنهم لم يكونوا ليهتموا بهذا. لقد كنا على صواب وكان صندوق النقد على خطأ: فقد انخفضت البطالة في الولايات المتحدة إلى مستوى دون 4% ولم يرتفع مستوى التضخم. بالاعتماد على تحليلهم الخاطئ للاقتصاد الأمريكي، خرج الخبراء الاقتصاديون في الصندوق بوصف سياسة مضللة وهي رفع معدل الفوائد. لحسن الحظ، لم تُعر هيئة الادخار الفيدرالية انتباهاً لتوصيات صندوق النقد الدولي. في حين لم تستطع دول أخرى تجاهلها بسهولة.

لكن بالنسبة لصندوق النقد الدولي فإن النقص في المعرفة المفصلة ليس ذا أهمية، لأنه كان ينتهج طريقة "حجم واحد يناسب الكل". تتفاقم مشكلة هذه الطريقة بشكل خاص عند مواجهة تحديات السياسات الاقتصادية المتعلقة بالتطور والتحول. لم تعلن المنظمة حقيقة خبرتها في التطور - يكمن دورها الأصلي في مساندة الاستقرار الاقتصادي الدولي وليس محاربة الفقر في الدول النامية، كما ذكرت - ومع هذا فهي لم تتردد أن تقيس جهدها بدقة في قضايا التطور. إن قضايا التطور قضايا شائكة، تُظهر الدول النامية من عدة نواحٍ صعوبات أضخم بكثير من تلك التي تُظهرها الدول المتطورة، فلا وجود للأسواق عادة، وعندما تكون موجودة غالباً ما تعمل بغير كفاءة. كثرة مشاكل المعلومات والتعدد الثقافي ربما يؤثر بشكل جوهري في السلوك الاقتصادي.

لسوء الحظ، التدريب الكثير للسياسات الاقتصادية العملاقة لم يؤهّلها بشكل جيد للمشكلات التي يتوجّب عليها مجابهتها في الدول النامية. في بعض الجامعات التي يأخذ صندوق النقد الدولي موظفيه منها بانتظام، تتضمن المناهج الرئيسية نماذج لا تتضمن البطالة أبداً. وفوق كل هذا، فالنموذج المنافس المثالي هو النموذج الذي ينتهج أساسيات السوق التي يعتمدها صندوق النقد الدولي، دائماً الطلب يساوي العرض. إذا كان الطلب على العمل يساوي العرض، لن يكون هناك أي بطالة إلزامية. الشخص الذي لا يعمل هو من اختار بوضوح أن لا يعمل. في ضوء هذا التفسير، فإن البطالة التي حدثت في الانهيار العظيم، وعندما كان يتواجد شخص عاطل عن العمل من بين كل أربعة أشخاص، سيكون هذا نتيجة ارتفاع

مفاجئ في الرغبة لوقت الفراغ. ربما يثير هذا اهتمام علماء النفس ليبحثوا لماذا كان هذا التغير المفاجئ في الرغبة لوقت الفراغ، أو لماذا يبدو على الذين يُفترض أنهم يستمتعون بوقت فراغهم أنهم غير سعداء، ولكن حسب النموذج المثالي فإن هذه الأسئلة تقع خارج مجال الاقتصاد. بينما تقدم هذه النماذج بعض التسلية في الدراسة الأكاديمية، يبدو أنها غير مناسبة بشكل خاص لفهم مشاكل بلد ما مثل جنوب إفريقيا، التي عمّت فيه البطالة وارتفعت نسبتها إلى ما يتجاوز 25% منذ أن تم تفكيك نظام التمييز العنصري.

لم تستطع السياسات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي بالطبع تجاهل وجود البطالة. لأنه في ظل أساسيات السوق، والتي من المفترض أن تعمل الأسواق بوجودها بكفاءة وحيث يجب أن يكون الطلب مساوياً للعرض بالنسبة للعمل كما هو بالنسبة لأي نوع من البضائع أو أي عامل، لا يمكن أن يكون هناك بطالة، لا يمكن للمشكلة أن تكون في الأسواق. يجب أن تكون في مكان آخر، مع الاتحادات الجشعة وتدخل السياسيين في أعمال الأسواق الحرة، وبالطلب وبالحصول على أجور عالية لدرجة المبالغة. هناك سياسة واضحة وبقرار ضمني مفاده إذا وجدت هناك بطالة فسيتم تخفيض الأجور.

لكن حتى لو كان التدريب الخاص بالسياسات الاقتصادية العملاقة لصندوق النقد الدولي قد درس مشاكل الدول النامية بشكل أفضل، كان من المحتمل أن مهمة الصندوق، والتي كانت رحلة عمل لمدة ثلاثة أسابيع إلى أديس أبابا، عاصمة أثيوبيا أو إلى عاصمة أية دولة نامية أخرى، كان بإمكانها حقيقة أن تطور سياسات مناسبة لتلك الدولة. مثل تلك السياسات يمكن إلى درجة كبيرة تطبيقها من قِبَلِ خبراء اقتصاد من الدرجة الأولى مثقفين تثقيفاً عالياً موجودين في البلاد، ولديهم المعرفة العميقة عنها، ويعملون بشكل يومي على حل مشكلة تلك الدولة. يمكن للخبراء من الخارج أن يلعبوا دوراً في تشارك الخبرات في دول أخرى وفي تقديم تفسيرات بديلة للقوى الاقتصادية العاملة. لكن صندوق النقد الدولي لم يرغب ليأخذ دوراً إضافياً كاستشاري، متنافساً مع الآخرين الذين ربما يقدِّمون أفكارهم. لقد أراد دوراً مركزياً أكثر في صياغة السياسات. وكان باستطاعته القيام بهذا لأن سياسته اعتمدت على إيديولوجية أساسيات السوق التي تطلبت القليل من الاهتمام، إن وجد، لظروف معينة في الدولة وللمشاكل الفورية. استطاع الخبراء

الاقتصاديون في صندوق النقد الدولي تجاهل التأثيرات قصيرة المدى التي يمكن أن تُحدثها سياساتهم على دولة ما، بالاعتماد على الاعتقاد القائل: إنه على المدى البعيد ستكون البلاد بحال أفضل، إن أي تأثيرات غير مرغوبة على المدى القصير ستكون بمثابة الألم الضروري كجزء من العملية. الفوائد المتزايدة بسرعة اليوم ربما تسبب المجاعة، ولكن كفاءة السوق تتطلّب أسواقاً حرة، ثم تقود الكفاءة إلى النمو، والنمو يعود بالفائدة على الكل. لقد أصبحت المعاناة والألم جزءاً من عملية الإصلاح، ودليلاً على أن الدولة تسير على المسار الصحيح. بالنسبة لي الألم ضروري أحياناً ولكن لا قيمة له بحد ذاته. عادة يمكن للسياسات المصممة بشكل جيد أن تتجنب الكثير من الألم وبعض أنواع الألم كالبؤس الذي سببه الوقف المفاجئ لمنح الطعام، على سبيل المثال، والذي قاد إلى اندلاع حالة الشغب وعنف المدن وتفكك النسيج الاجتماعي، فكل هذا يعيق الإنتاجية.

لقد قام صندوق النقد الدولي بعمل جيد لإقناعه الكثيرين أن سياساته المرتكزة على إيديولوجية هي أمر ضروري إذا كانت الدول تريد النجاح على المدى البعيد. يركز خبراء الاقتصاد دائماً على أهمية النقص في المؤن وصندوق النقد الدولي يقول بكل بساطة: إنه رسول نقص المؤن ويقول: لا يمكن للدول أن تعيش بشكل متواصل فوق إمكاناتها. لا يحتاج الأمر إلى منظمة مالية معقدة يترأسها خبير اقتصاد بدرجة بروفسور ليوضح للدولة أن تحدد النفقات مع الدخل. ولكن برامج صندوق النقد في الإصلاح ذهبت أبعد من ذلك بكثير مؤكدة أنه على الدول أن تعيش ضمن إمكاناتها.

هناك بدائل لبرامج صندوق النقد، برامج أخرى ربما تتضمن درجة معقولة من التضحية والتي لا تعتمد على أساسيات السوق، برامج كان لها نتائج إيجابية. مثال جيد على هذا هي بوتسوانا Botswana والتي تقع على بعد 2300 ميل إلى الجنوب من أثيوبيا وهي دولة صغيرة يقطنها 1.5 مليون نسمة والتي أدارت ديمقراطية مستقرة منذ استقلالها.

في الوقت الذي أصبحت به بوتسوانا مستقلة تماماً عام 1966 كانت دولةً فقيرةً جداً، مثل أثيوبيا ومعظم الدول في إفريقيا، بمعدل دخل سنوي 100 دولار للفرد. لقد كانت دولة زراعية بشكل أساسي تفتقر إلى الماء ولديها بُنى تحتية أولية. لكن بوتسوانا هي إحدى القصص الناجحة للتطور. على الرغم من أن البلاد تعاني

الآن الآثار المدمرة للإيدز، فإن معدل التطور بلغ أكثر من 7.5% من عام 1961 إلى عام 1997.

وجود الماس ساعد بوتسوانا، لكن دولاً مثل جمهورية الكونغو (زائير سابقاً) ونيجيريا وسيراليون كانت غنية أيضاً بالثروات. وجود تلك الثروات الضخمة في هذه الدول غذى الفساد وشجع النخب ذات الامتيازات على خوض صراعات تناحرية للسيطرة على ثروات الدولة. يرتكز نجاح بوتسوانا على قدرتها في تبنّي رؤية سياسية تعتمد على إحساس عميق بالوحدة الوطنية. الرؤية السياسية، الضرورية لأي عقد اجتماعي عملي بين الحكومة والمحكومين، تم صياغتها بحذر شديد من قبل الحكومة بالتعاون مع استشاريين من الخارج، من مجموعة متنوعة من المنظمات الشعبية والمؤسسات الخاصة بما فيها مؤسسة النقد. ساعد الاستشاريون بوتسوانا في وضع برنامج لمستقبل الدولة. على خلاف صندوق النقد الدولي الذي يتعامل مع وزارة المالية والبنوك المركزية، قام الاستشاريون بشرح سياساتهم بكل انفتاح ونزاهة أثناء عملهم مع الحكومة ليحصلوا على الدعم الشعبي للبرامج وللسياسات. لقد ناقشوا البرنامج مع موظفين حكوميين كبار في بوتسوانا بمن فيهم وزراء الحكومة وأعضاء من البرلمان عبر حلقات بحث مفتوحة واجتماعات ثنائية.

كان أحد أسباب هذا النجاح هو الاختيار الحذر الذي قام به الموظفون الكبار في حكومة بوتسوانا لمستشاريهم. عندما عرض صندوق النقد الدولي أن يقدِّم لبنك بوتسوانا نائب محافظ، لم يوافق البنك فوراً عليه. لقد سافر المحافظ إلى واشنطن لمقابلته. لقد أنجز عملاً رائعاً. بالطبع، لا يوجد هناك عمل بدون عيوب. في مناسبة أخرى، سمح بنك بوتسوانا لصندوق النقد الدولي أن يختار شخصاً ليكون مدير البحث، الأمر الذي تحوّل، على الأقل في نظر البعض، إلى خطوة أقل نجاحاً.

لم ينعكس الفرق في فهم كلا المنظمتين للتطور في الأداء فقط. في الوقت الذي يتم فيه ذمّ صندوق النقد الدولي على الأغلب في كل مكان من العالم النامي، كانت العلاقات الحميمة التي نشأت بين بوتسوانا ومن قدَّم لها الاستشارة رمزاً عندما تم تقليد أعلى وسام في الدولة لستيف لويس الذي كان بروفسوراً في تطوير الاقتصاد في جامعة وليامز في الوقت الذي قدم فيه الاستشارة لبوتسوانا. (لقد أصبح لاحقاً رئيساً لكلية كارلتون).

تعرض هذا الاتفاق للتهديد قبل عقدين من الزمن عندما واجهت بوتسوانا أزمة

اقتصادية. لقد هدَّد الجفاف مصدر الدخل للعديد من مربي المواشي وأثقلت المشاكل في صناعة الماس كاهل الميزانية ومستوى التبادل الخارجي. لقد كانت بوتسوانا تعاني ذلك النوع من الأزمة في السيولة التي كان صندوق النقد الدولي قد أوجدها بالأصل ليتعامل معها، أزمة يمكن حلها بسهولة عن طريق تمويل العجز لوقف التراجع الاقتصادي والضائقة المالية. لكن ربما كانت هذه نية كيني عندما ضغط باتجاه إنشاء صندوق النقد الدولي، فالمنظمة الآن لا ترى نفسها كجهة ممولة للعجز وملتزمة بالمحافظة على الاقتصاد في ظل بطالة كاملة. على خلاف هذا، فقد تبنَّت موقفاً قبل ظهور كيني من التقشف المالي في مواجهة التراجع بتخفيض الضمان الاجتماعي فقط إذا خضعت الدول المقترضة لرؤية صندوق النقد الدولي في السياسة الاقتصادية المناسبة، والتي كانت على الأغلب ودائماً تتضمن سياسات انكماش تقود إلى التراجع الاقتصادي أو ما هو أسوأ. قامت بوتسوانا، وهي تدرك عدم استقرار مصادر الثروة الرئيسية لديها وهما تربية المواشي والماس، كانت قد قامت وبشكل حذر بوضع مبالغ ادخار جانباً تحسباً لمثل تلك الأزمة. عندما رأت أن مدخراتها بدأت تنكمش، علمت أن عليها أن تأخذ معايير أبعد. قامت بوتسوانا بشد الحزام بإحكام واجتازت الأزمة. وبسبب الوعي الواسع بالسياسات الاقتصادية التي كانت قد تطورت عبر السنين والفهم القائم على الاتفاق العام في صياغة القرارات السياسية، لم تتسبب سياسة التقشف بأنواع من التشقق في المجتمع، مثل تلك التي ظهرت بشكل متكرر في أماكن أخرى تخضع لبرامج صندوق النقد الدولي. بشكل افتراضي - لو كان صندوق النقد الدولي قد قام بما كان يجب عليه القيام به - وهو تقديم المبالغ على وجه السرعة إلى الدول التي تنتهج سياسات اقتصادية جيدة في أوقات الأزمة بدون البحث عن شروط لفرضها - لكانت البلاد قادرة على متابعة طريقها عبر الأزمة حتى بألم أقل. (إن مهمة صندوق النقد الدولي التي جاءت في عام 1981، وبشكل مضحك إلى حد ما، وجدت أنه من الصعب جداً فرض شروط جديدة، لأن بوتسوانا كانت قد قامت بالكثير من الأشياء التي كانت المهمة ستصر عليها). منذ ذلك الوقت لم ترجع بوتسوانا إلى صندوق النقد الدولي طلباً للمساعدة.

لعبت مساعدة الاستشاريين من الخارج والمستقلين عن المنظمات المالية الدولية دوراً في نجاح بوتسوانا حتى مراحل سبقت هذا. ما كان لبوتسوانا أن تنجز ما قامت

به بنجاح لو حافظت على العقد الأصلي مع مجموعة جنوب إفريقيا للماس. بعد استقلالها بوقت قصير، قامت مجموعة جنوب إفريقيا للماس بدفع مبلغ 20 مليون دولار أمريكي مقابل اتفاقية الماس في عام 1969، والتي ستعاد 60 مليون دولار بفوائد في السنة كما قيل. هذا يعني أن فترة التسديد كانت أربعة شهور! تم إرسال محامٍ لامع ومتخصص من البنك الدولي إلى الحكومة في بوتسوانا ناقش بحزم المفوضات المتعلقة برفع قيمة العقد، مع الكثير من التركيز على الاهتمام بالتنقيب. حاولت مجموعة De Beers (مجموعة جنوب إفريقيا للماس) أن تخبر الناس أن بوتسوانا كانت جشعة. لقد استخدموا القوة السياسية التي استطاعوا استخدامها، عبر البنك الدولي لإيقاف المحامي.في النهاية نجحوا في استخراج رسالة من البنك الدولي توضح أن المحامي لا يتحدث باسم البنك الدولي. كان رد بوتسوانا على هذا: إنه لهذا السبب بالضبط نحن نصغي إليه. في النهاية، أعطى اكتشاف ثاني أضخم منجم ماس بوتسوانا الفرصة لتعيد المفاوضات بشأن العلاقة ككل. لقد خدمت الاتفاقية الجديدة اهتمامات بوتسوانا بشكل جيد إلى درجة كبيرة، ومكّنت بوتسوانا وDe Beer (مجموعة جنوب إفريقيا للماس) من المحافظة على علاقات جيدة.

إن أثيوبيا وبوتسوانا ترمزان إلى التحديات التي تواجه أكثر الدول نجاحاً في إفريقيا اليوم، دول مع قادة ملتزمون بتحقيق أوضاع جيدة لشعوبهم، ديمقراطيات هشة، وفي بعض الحالات غير مكتملة تحاول إيجاد شروط حياة جيدة لشعوبها من بقايا الحقبة الاستعمارية التي تركتهم بدون منظمات أو موارد بشرية. كلا البلدين يرمزان أيضاً إلى التناقضات التي ميزت العالم النامي، كالتناقضات بين النجاح والفشل وبين الثراء والفقر، وبين الآمال والحقائق، وبين ما هو موجود وماذا كان يمكن أن يوجد.

لقد انتبهت إلى هذا التناقض عندما ذهبت لأول مرة إلى كينيا، في نهاية الستينيات. كانت هنا بلاد غنية وخصبة مع بعض أكثر الأراضي ذات القيمة ممتلكة من قِبل المستعمرين المستوطنين. عندما وصلت، كان خدم المستعمرون من الأهالي لا يزالون هناك، الآن يطلق عليهم اسم استشاريين.

بينما كنت أراقب التطور في شرق إفريقيا على مر السنوات التي تلت، وقد عدت في عدة زيارات بعد أن أصبحت مديراً اقتصادياً في البنك الدولي، كان التناقض بين الطموحات في الستينيات والتطورات التي نتجت مدهشة. عندما ذهبت

لأول مرة كان عبق الحرية والاعتماد على الذات يملأ الأجواء. عندما عدت، كانت مكاتب الحكومة تعج بالمتحدثين الجيدين وبالمؤهلين تأهيلاً جيداً من الكينيين، ولكن الاقتصاد كان يغرق منذ سنوات. كانت بعض المشاكل مثل ظاهرة الفساد المتزايد محلية الصنع. لكن قيمة الفائدة المرتفعة التي نتجت من اتّباع كينيا لنصيحة صندوق النقد الدولي، وكذلك بعض المشاكل الأخرى، يصح أن يلام في جزء منها على الأقل الذين تدخلوا من الخارج.

كانت أوغندا قد بدأت مرحلة التحول ربما بشكل أفضل من الآخرين، بلد يزرع القهوة وغني إلى حد ما، لكنها كانت تفتقد إلى القادة والمديرين المحليين المؤهلين. كان البريطانيون قد سمحوا فقط لاثنين من الأفارقة بنيل رتبة رقيب أول في جيش بلادهم. كان أحدهم، ولسوء الحظ، شخص من أوغندا يدعى إيدي أمين Idi Amin الذي أصبح في النهاية الجنرال أمين في الجيش الأوغندي وأزاح رئيس الوزراء ميلتون أوبوت Milton Obote في عام 1971. (كان أمين قد نال تقديراً بريطانياً للثقة نظراً لخدمته في فيلق الجيش البريطاني في شرق إفريقيا في الحرب العالمية الثانية وفي الصراع البريطاني لإخماد ثورة مأو- مأو في كينيا). أدخل أمين البلاد في مذبحة حين قُتل أكثر من 300.000 شخص لأنهم اعتُبروا أعداء "للرئيس مدى الحياة" - عندما أعلن أمين نفسه رئيساً في عام 1976. انتهت حقبة الرعب مع شخص من المحتمل أنه كان مصاباً بالاضطراب العقلي فقط في عام 1979 عندما تمت إزاحته من قِبل المنفيين الأوغنديين في الخارج والقوات من تنزانيا المجاورة. اليوم، البلاد في طريقها إلى التعافي، بقيادة قائد ذي شخصية مؤثرة، يوري ماسفيني Yoweri Museveni، الذي قام بالإصلاحات بشكل ناجح ومتميز كمحاربة الأمية والإيدز. وهو يستمتع بالحديث عن الفلسفة السياسية كما يفعل عندما يتحدث عن إستراتيجيات التطور.

لكن صندوق النقد الدولي ليس مهتماً بشكل خاص بالاستماع إلى أفكار "عملائه من الدول" حول مواضيع كإستراتيجيات التطور أو التقشف المالي. في أغلب الأحيان فإن فهم صندوق النقد الدولي للدول النامية لم يخل بعد من الشعور بدور المستعمر الحاكم. الصورة تُغني عن آلاف الكلمات، لقد تم التقاط صورة واحدة في عام 1998 وانتشرت حول العالم وحفرت نفسها في ضمائر الملايين خاصة لدى أولئك في المستعمرات السابقة. المدير الإداري لصندوق النقد الدولي ميشيل

كامديسوس Michel Camdessus (يُشار إلى مدير صندوق النقد الدولي بكلمة المدير الإداري)، وهو رجل قصير القامة وأنيق الملبس وموظف سابق في الخزانة الفرنسية وذكر مرة أنه شيوعي يقف بوجه متجهّم واضعاً إحدى يديه فوق الأخرى ويوبخ رئيس أندونيسيا. كان الرئيس سيّئ الطالع يتم، في الحقيقية، إجباره على أن يُسلّم السيادة الاقتصادية لبلاده إلى صندوق النقد الدولي مقابل المساعدة التي كانت بلاده تطلبها. في نهاية المطاف، وبشكل يثير السخرية، لم تذهب الكثير من الأموال لمساعدة أندونيسيا، بل ذهبت لمساعدة "القوى الاستعمارية" من الدائنين في القطاع الخاص. (رسمياً، كان الاحتفال للتوقيع على اتفاقية، اتفاقية تم إملاؤها من قبل صندوق النقد الدولي، على الرغم من أنها لا تزال عادة تظهر على أنها أتت من حكومة البلاد).

صرح المدافعون عن ميشيل كامديسوس أن الصورة كانت غير صحيحة، وأنه لم يدرك أنه كان يتم التقاطها وأنه تمت رؤيتها خارج سياقها. ولكن هذا هو الحال في المداخلات اليومية، بعيداً عن الكاميرات والمراسلين، هذا هو بدقة الموقف الذي يتخذه موظفو صندوق النقد الدولي من قمة الهرم إلى قاعدته. بالنسبة لأولئك في الدول النامية، أثارت الصورة سؤالاً مزعجاً جداً وهو هل اختلفت الأمور حقيقة منذ أن انتهى الاستعمار "بشكل رسمي" قبل نصف قرن من الزمن؟ عندما رأيت الصورة، استحضرت من ذاكرتي صوراً لتوقيع "اتفاقيات" أخرى. لقد تساءلت عن الشبه بين هذا المشهد وبين تلك المشاهد التي تظهر "فتح اليابان" بدبلوماسية التهديد بشن هجوم عسكري للأدميرال بيري، أو نهاية حروب الأفيون أو استسلام المهراجا في الهند.

كان موقف صندوق النقد الدولي كموقف مديره واضحاً. كان موقفاً يفيض بالحكمة ويقدم رؤية مقبولة لا يستطيع أولئك في العالم النامي فهمها في حينها. كانت الرسالة واضحة وهي أنه في أفضل الحالات هناك عنصر من النخبة كوزير المالية أو مدير البنك المركزي الذي يمكن لصندوق النقد الدولي أن يجري معه حواراً مثمراً. خارج هذه الدائرة، كانت هناك فائدة ضئيلة حتى في إمكانية التحدث.

قبل ربع قرن مضى، ربما كان من الصواب لأولئك الذين في الدول النامية أن يعطوا بعض الاحترام "لخبراء" صندوق النقد الدولي. ولكن حالما أصبح هناك تغيّر في توازن القوى العسكرية، أصبح هناك تغيُّر تدريجي حتى توازن قوى التفكير. أصبح

لدى العالم النامي اليوم خبراؤه الاقتصاديون، والعديد منهم تلقّى تدريبه في أفضل المؤسسات الأكاديمية العالمية. لدى هؤلاء الخبراء الميزة المهمة وهي أنهم متآلفون طيلة حياتهم مع السياسات والظروف والميول المحلية. إن صندوق النقد الدولي يشبه العديد من المنظمات، لقد حاول بشكل متكرر أن يوسِّع عمله، متجاوزاً الحدود التي وضعت له بالأصل. حين بدأت مهمة صندوق النقد الدولي تخطو تدريجياً خارج محورها في كفاءة السياسات الاقتصادية العملاقة، إلى قضايا شكلية كالخصخصة وأسواق العمل وتحسين دخل المتقاعدين وما إلى آخره، وإلى مجالات أوسع من إستراتيجيات التطور، أصبح توازن قوى التفكير عندها أكثر ميلاً.

بالطبع، يقول صندوق النقد الدولي: إنه لا يقوم بالإملاء أبداً، بل إنه دائماً يقوم بالتفاوض على شروط أي اتفاقية قرض مع الدولة المقترضة. لكن هذه المفاوضات هي من طرف واحد حيث تكون مفاتيح القوة كلها بيد صندوق النقد الدولي، بالتحديد، لأن العديد من الدول التي تطلب مساعدة صندوق النقد هي في حاجة ماسة للمال. على الرغم من أنني كنت قد رأيت هذا بكل وضوح في أثيوبيا والدول النامية الأخرى والتي أصبحت متحمساً معها، فهمتها وقدرتها خلال زيارتي إلى كوريا الجنوبية في كانون أول عام 1997، بينما كانت أزمة شرق آسيا تتفاقم. كان خبراء الاقتصاد في كوريا الجنوبية يعلمون أن السياسات التي يتم فرضها على بلادهم من قبل صندوق النقد الدولي ستكون كارثية. بينما، في استعادة أحداث الماضي والتأمل به، حتى صندوق النقد الدولي وافق على أنه فرض صرامة مالية مبالغ فيها، من منظور آخر، بضعة خبراء اقتصاديين (من خارج صندوق النقد) كانوا يعتقدون بأن هذه السياسة لها معنى. ومع هذا فالموظفون من الخبراء الاقتصاديين في كوريا بقوا صامتين. لقد تساءلت لماذا حافظوا على هذا الصمت، ولكنني لم أحصل على إجابة من الموظفين داخل الحكومة حتى زيارتي اللاحقة بعد سنتين، عندما كان الاقتصاد الكوري قد تعافى. كانت الإجابة هي ما كنت أشك به طيلة الوقت بالنظر إلى التجربة السابقة. شرح الموظفون الكوريون بتردد بأنهم كانوا خائفين من عدم الموافقة بشكل علني. لم يكن بمقدور صندوق النقد الدولي وقف أمواله فحسب، لكن كان بمقدوره استعمال سطوته لإحباط الاستثمارات من أموال القطاع الخاص، وذلك بإطْلاع المنظمات المالية للقطاع الخاص على الشكوك التي لدى صندوق النقد الدولي بخصوص الاقتصاد الكوري. لهذا لم

يكن هناك خيارات أمام كوريا. حتى الانتقاد الكوري الضمني لبرنامج صندوق النقد الدولي كـان يمكن أن يكون له تأثير كارثي، بالنسبة لصندوق النقد الدولي فإنه سيقترح بأن الحكومـة لم تفهـم تماماً "السياسات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي" أو أن لديه تحفظات جـاعلاً هنـاك احتماليـة أقل لتنفيذ البرنامج. (إن لدى صندوق النقد الدولي عبارة تصـف مثـل هـذه الحـالات تقـول: إن الدولة قد "انحرفت عن مسارها". هناك مسار واحد "صحيح" وأي انحراف هو مؤشر لخروج عن المسار قريب الحدوث). سيحمل أي إعلان علني من قبل صندوق النقد الـدولي بـأن المفاوضـات توقفت أو حتى تأجلت إشارة سلبية للأسواق. ستقود هذه الإشارة وفي أفضل الحالات إلى ارتفـاع قيمة الفائدة وفي أسوأ الحالات وقف كامل للأموال الخاصة. حتى أن هناك ما هو أكثر مـن هـذا لبعض أشد الدول فقراً، والتي لهـا عـلى أي حـال دخـول محـدود إلى الأمـوال الخاصـة، وهـو أن مانحين آخـرين (كالبنـك الـدولي والاتحـاد الأوروبي ودول أخـرى عديـدة) يـدخلون إلى أمـوالهم المحتملة بموافقة صندوق النقد الدولي. المبادرات الراهنة لشطب الديون أعطت صـندوق النقـد الدولي قوة إضافية، لأنه ما لم يوافق الصندوق على السياسة الاقتصادية لبلد ما، لن يكون هنـاك شطب للديون. هذا يعطي صندوق النقد الدولي قوة تأثير هائلة، وهذا ما يعلمه الصندوق.

إن عدم التوازن في القوة بين صندوق النقد الدولي و"عملائه" من الدول سـيخلق بصـورة حتمية التوتر بين الطرفين، ولكن دور الصندوق في المفاوضات يزيد ما هـو بالأصـل حالـة صـعبة سوءاً. عند إملاء شروط الاتفاقيات، يقوم صندوق النقد الدولي بوقف المناقشات داخـل حكومـة العميل حول سياسات اقتصادية بديلة كي يكون بمفـرده داخـل ذلـك البلـد. في أوقـات الأزمـات، سيدافع الصندوق عن موقفه بالقول وببساطة إنه لم يكن هناك وقت. لكن تصرفه في ظل الأزمة كان يختلف قليلاً عن تصرفه بعدم وجودها. كانت رؤية صندوق النقد الدولي بسـيطة ومفادهـا أنه عندما تنشأ الأسئلة، وخاصة عندما يتم ذلك بصورة حازمة وعلنية، سيتم النظر إليها على أنها تحد لوجهة نظر غير قابلة للانتهاك. إذا تم قبول الأسئلة، ربما يضعف هـذا سـلطته ومصـداقيته. كان رؤساء الحكومات يعلمون هذا وتعلموا الدرس أنـه ربمـا يتناقشـون بصـورة شخصـية لا بصـورة علنية. كانت الفرصة ضئيلة في أن يغيِّر الصندوق رؤيته، بينما كانت الفرصـة أعظـم بكثـير في إزعـاج قادة الصندوق وحثهم على اتخـاذ مواقـف أكـثر تشـدداً في قضـايا أخـرى. وإذا غضـبوا أو انزعجـوا،

بإمكانهم تأجيل القروض التي تمنحها وهو مشهد مخيف لدولة تواجه أزمة. لكن الحقيقة أنه على الرغم من أن موظفي الحكومة كان يبدو أنهم يسيرون إلى آخر الطريق مع توصيات صندوق النقد الدولي فإن هذا لم يكن يعني أنهم حقاً موافقون. وكان الصندوق يعلم هذا.

حتى مجرد القراءة العرضية لشروط الاتفاقيات النموذجية بين الصندوق والدول النامية تُظهر وجود نقص في الثقة بين الصندوق والمتلقين. راقب كادر الصندوق التطور، ليس فقط في المؤشرات المناسبة للإدارات العملاقة المتعافية مثل التضخم والنمو والتطور، بل في المتغيّرات المعتدلة كالتدفق المالي والتي عادة ما تكون غير مرتبطة بإحكام إلى متغيّرات العنصر الجوهري. لقد تم وضع الدول أمام أهداف صارمة لتحققها، مثل ما الذي سيكون ناجحاً خلال ثلاثين يوماً أو ستين يوماً أو تسعين يوماً. حددت الاتفاقيات، في بعض الحالات، القوانين التي على برلمان الدولة تمريرها ليلبّي متطلبات أو "أهداف" صندوق النقد الدولي والمدة اللازمة لذلك.

يُشار إلى هذه المتطلبات كـ "شروط"، و"الشرطية" هو موضوع مناقشة يثير الغضب في العالم النامي. تحدد وثائق كل قرض شروط أساسية بالطبع. على الأقل، تذكر الاتفاقية أن القرض يسري مفعوله على شرط القيام بالتسديد، وعادة ما يكون هناك جدول زمني مرفق. هناك عدة قروض تفرض شروطاً تم تصميمها لزيادة احتمالية التسديد. تُشير "الشرطية" إلى المزيد من الشروط الإجبارية، وعادة ما تحول تلك الشروط الإضافية القرض إلى أداة سياسية. إذا أراد صندوق النقد الدولي لأمة ما أن تحرر أسواقها المالية، على سبيل المثال، ربما تقوم بدفع القرض بدفعات، رابطة الدفعات التالية بخطوات تضمن التوجه إلى التحرير. أنا شخصياً أعتقد أن الشرطية، على الأقل بالحالة والدرجة التي تم استخدامه من قبل صندوق النقد الدولي، هي فكرة سيئة حيث أن هناك دليلاً بسيطاً على أن هذه الشرطية تقود إلى سياسة اقتصادية محسنة، ولكنْ هناك دليل على أن لها تأثيراً سياسياً عكسياً لأن الدول تشعر بالانزعاج لوجود شروط مفروضة عليها. دافع البعض عن الشرطية بالقول: إن أي بنك يفرض شروطاً على المقترضين، ليجعل احتمالية التسديد أكبر. لكن الشرطية التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كانت مختلفة كثيراً. لدرجة أنها، في بعض الحالات، قلّلت من احتمالية التسديد.

على سبيل المثال، إن الشروط التي تسبب الضعف الاقتصادي على المدى

القريب، بغض النظر عن أهمية تلك الشروط على المدى البعيد، ترفع نسبة المخاطرة بحصول انهيار، وهكذا تجعل الصعوبة أكبر أمام الدولة لتسديد قروض صندوق النقد الدولي قصيرة المدى. إن إلغاء الحواجز أمام التجارة والاحتكارات والتلاعب بالضرائب ربما يحسّن النمو على المدى البعيد، لكن الاضطراب الذي يواجهه الاقتصاد في كفاحه للتعديل ربما يؤدي فقط إلى تعميق انهياره.

في حين أنه لا يمكن تبرير الشرطية التي يفرضها صندوق النقد الدولي من ناحية الموثوقية، ربما تكون مبررة من ناحية ما يمكن أن يكون قد أدركه كمسؤولية أخلاقية له، بالتزامه بالقيام بكل ما يستطيع لتقوية اقتصاد الدول التي كانت قد التجأت إليه طلباً للمساعدة. لكن الخطر كان أنه حتى عندما تكون قد وضعت بحسن نية، كل حسب جدولها الزمني الصارم، فإن هذا سيضعف من قدرة الدولة على التعامل مع القضايا المركزية الملحّة.

لقد تجاوزت الشروط مجال الاقتصاد إلى ما من المحتمل أن يكون مجال السياسة. في حالة كوريا، على سبيل المثال، تضمنت القروض تغييراً في دور البنك المركزي، لجعله متحرراً أكثر من العملية السياسية، على الرغم من وجود دليل غير كافٍ على أن الدول التي لديها بنوك مركزية أكثر استقلالية تنمو بوتيرة أسرع أو أن لديها اختلافات قليلة أو طفيفة. هناك شعور عام بأن بنوك أوروبا المركزية قد عرضتها للتراجع الذي أصاب الاقتصاد عام 2001، عندما استجابت بمزاجية سيئة كالأطفال للهموم السياسية الطبيعية على حساب البطالة المتنامية. فقط ليظهر أنه كان مستقلاً، فقد رفض السماح بانحدار قيمة الفائدة، ولم يكن هناك أي شيء يمكن القيام به. ظهرت المشاكل بشكل جزئي، لأن البنك المركزي الأوروبي لديه الصلاحية بالتركيز على التضخم، وهي السياسة التي نصح بها صندوق النقد الدولي على مستوى العالم، ولكنها سياسة يمكنها أن تعرقل التطور أو أن تتسبب بانهيار اقتصادي. في خضم الأزمة الكورية، قيل للبنك المركزي الكوري أن لا يكون مستقلاً أكثر فحسب، بل ليركز بشكل حصري على التضخم، على الرغم من أن كوريا لم تكن تعاني أي مشكلة من مشاكل التضخم، ولم يكن هناك سبب للاعتقاد بأن سوء إدارة السياسة المالية لها علاقة بالأزمة. ببساطة، استغل صندوق النقد الدولي الفرصة التي سمحت بها الأزمة ليفرض أجندته السياسية. عندما كنت في سيئول سألت فريق صندوق النقد الدولي

لماذا كانوا يفعلون هذا، وجدت الإجابة صادمة (على الرغم من أنه ما كان يجب أن تكون كذلك في حينها): نحن دائماً نصرّ على أن يكون للدول بنك مركزي يركز على التضخم. كانت هذه القضية التي شعرت حيالها بالأهمية. عندما كنت مدير المجلس الاستشاري للشؤون الاقتصادية للرئيس، قمنا بالتصدي لمحاولة السناتور كوني ماك من فلوريدا تغيير دور بنك الادخار الفيدرالي الأمريكي ليركز بشكل حصري على التضخم. كان لدى البنك الفيدرالي، البنك المركزي الأمريكي، صلاحية التركيز ليس فقط على التضخم، بل على سوق العمل والنمو. لقد عارض الرئيس هذا التغيير، ونحن علمنا أن الشعب الأمريكي كان يعتقد أن البنك الفيدرالي كان بالفعل قد ركَّز بشكل كبير على التضخم. لقد أوضح الرئيس أنه سيحارب هذه القضية، وحالما توضح هذا، تراجع مناصرو تلك القضية. على الرغم من أن صندوق النقد الدولي كان يفرض، تحت ضغط جزئي من الخزانة الأمريكية، شروطاً سياسية على كوريا ما كان ليجد الأمريكيون في تطبيقها عليهم أمراً مقبولاً.

أحياناً، تبدو الشروط أكثر من اختبار بسيط للقوة. في اتفاقية الإقراض لكوريا عام 1997، أصر صندوق النقد الدولي على رفع تاريخ فتح الأسواق الكورية أمام بضائع يابانية محددة على الرغم من أن هذا قد لا يساعد كوريا في التعامل مع مشاكل الأزمة. كانت هذه الأعمال، بالنسبة للبعض، بمثابة "اقتناص الفرصة المتاحة" من استخدام الأزمة في إحداث التغيّرات التي كان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يضغطان لإحداثها من وقت طويل، أما بالنسبة لآخرين فكانت هذه مجرد عرض للقوة السياسية كانتزاع امتياز ما ذي قيمة محدودة على سبيل الاستعراض لمن يدير دفة الأمور.

في الوقت الذي نجحت فيه الشرطية بإحداث شعور من الامتعاض، لم تنجح بإحداث التطور. أظهرت الدراسات التي جرت في البنك الدولي وفي أماكن أخرى بأن الشرطية لم تفشل فقط في التأكيد على الصرف الصحيح للأموال وفي أن الدول ستتطور بصورة أسرع، ولكن كان هناك دليل ضئيل على مدى جدواها على الإطلاق. السياسات الجيدة لا يمكن شراؤها.

هناك عدة أسباب لفشل الشرطية. كان أبسط تلك الأسباب له علاقة بالمبدأ الأساسي لدى خبراء الاقتصاد وهو التبادل، والذي يشير ببساطة إلى حقيقة أن

الأموال التي تستخدم لهدف ما تتيح أموالاً أخرى لاستخدام آخر، ربما لا يكون للتأثير النهائي علاقة بالهدف المقصود. حتى إذا تم فرض شروط لتضمن استخدام هذا القرض المحدد بشكل جيد، فإن هذا القرض يتيح مصادر في مكان آخر والتي يمكن أن تستخدم أو يمكن أن لا تستخدم بشكل جيد. يمكن أن يكون هناك مشروعان للطرق في الدولة، أحدهما لتسهيل انتقال الرئيس إلى مقره الصيفي، والآخر ليمكّن مجموعة كبيرة من المزارعين من نقل بضائعهم إلى ميناء مجاور. ربما يكون لدى الدولة أموال لأحد هذين المشروعين. قد يصرّ البنك أن تذهب أمواله إلى المشروع الذي يرفع دخل الفقراء الريفيين، ولكن تقديم تلك الأموال، سيمكّن الحكومة من تمويل المشروع الآخر.

كانت هناك أسباب أخرى تقف خلف فشل شرطية صندوق النقد الدولي في تحسين النمو الاقتصادي. في بعض الحالات، كانت الشروط خاطئة مثل تحرير الأسواق المالية في كوريا وسياسة التقشف في شرق آسيا، والتي كان لها آثار عكسية على تلك الدول. في حالات أخرى، كانت طريقة فرض الشرطية هي التي جعلت من الشروط شروطاً سياسية غير محتملة، عندما تتسلم حكومة جديدة مقاليد السلطة، ستوضع تلك الشروط جانباً. لقد كان ينظر إلى تلك الشروط على أنها تعدٍّ من قبل القوى الاستعمارية الجديدة على سيادة الدولة. لم تكن السياسات قادرة على مقاومة تغيّرات العملية السياسية.

كان هناك نوع من الاستخفاف في موقف صندوق النقد الدولي. لقد حاول أن يتظاهر أنه خارج إطار السياسة، على الرغم من أن السياسة كانت تقود جزءاً من برنامج الإقراض. لقد أوجد صندوق النقد الدولي من الفساد قضية في كوريا مما أعاق برنامج إقراضها الصغير نسبياً بصورة كبيرة بسبب الفساد الذي شوهد هناك. ومع هذا فقد حافظ على تدفق الأموال بمليارات الدولارات إلى روسيا وأندونيسيا. بدا الأمر للبعض أنه بينما كان صندوق النقد الدولي يغض النظر عن الاختلاسات الكبرى، كان يرأف بشدة مع حالات السرقة. لم يكن يتوجّب على الصندوق أن يتعامل بلطف مع كينيا حيث كانت السرقات ضخمة مقارنة مع الاقتصاد، وكان يجب عليه أن يكون أكثر قسوة مع روسيا. لم تكن القضية قضية عدل أو استقامة، إن العالم مكان غير عادل، ولم يكن أحد ليتوقع أن يتعامل صندوق النقد الدولي مع الطاقة الذرية بالطريقة نفسها التي تعامل بها مع دولة إفريقية فقيرة

ذات أهمية إستراتيجية قليلة. كانت القضية أبسط من هذا بكثير، لقد كانت قرارات الإقراض سياسية، وعادة ما كانت المحاكمات السياسية تدخل في صلب نصائح صندوق النقد الدولي. لقد دفع صندوق النقد الدولي بالخصخصة إلى حد ما لأنه اعتقد أن الحكومات لا تستطيع القيام بهذا، ولا تستطيع إدارة المشاريع ولا تستطيع أن تعزل نفسها عن الضغوط السياسية. كانت الفكرة المهمة هي في أن يستطيع أحدهم فصل السياسة عن الاقتصاد أو أن يكون هناك فهم أشمل للمجتمع أو تضيق الهوة بين المنظورين. إذا أحدثت السياسات التي يفرضها الدائنون اضطرابات، كما حدث في دولة تلو الأخرى، عندها تصبح الأوضاع الاقتصادية أسوأ، و تفر رؤوس الأموال وتخشى الشركات التجارية من استثمار المزيد من أموالها. إن مثل تلك السياسات ليست طريقة للتطور الناجح، ولا هي طريقة للاستقرار الاقتصادي.

اتّسعت دائرة التذمر من الشروط المفروضة من صندوق النقد الدولي لتتعدى ماهية الشروط والكيفية التي فرضت بها، إلى كيف تم التوصل إلى تلك الشروط كذلك. إن الإجراء النموذجي لصندوق النقد الدولي قبل أن يقوم بزيارة الدولة العميلة هي أن يقوم بكتابة مسودة تقرير أولاً. إن القصد من الزيارة هي الضبط الدقيق للتقرير وتوصياته، والتقاط أي خطأ واضح. من الناحية العملية، تكون مسودة التقرير عادة ما يُعرف بالكليشة، والتي هي مقاطع كاملة تم اقتباسها من تقرير لبلد ما ووضعها في تقرير لبلد آخر. إن برنامج معالج النصوص يجعل الأمر أسهل. ربما يكون هناك حرف (الـ) في القصة المنحولة والذي فشل معالج الكلمات بإحدى المعالجات أن يقوم بعملية "بحث واستبدال" ويكون اسم الدولة التي تم نسخ التقرير منها موجود بالكامل في الوثيقة التي تم توزيع نسخ منها. من الصعب أن نعلم ما إذا كانت هذه الظاهرة يتيمة وظهرت بسبب ضيق الوقت، ولكن عدم الإتقان المفترض ترسخ في أذهان العديدين على أن التقارير تتم كتابتها وفق "حجم واحد يناسب الكل".

حتى الدول التي لا تقترض الأموال من صندوق النقد الدولي يمكن أن تتأثر برؤيته. لا يفرض الصندوق رؤيته عبر العالم فقط من خلال الشرطية. يقوم صندوق النقد الدولي بإجراء مشاورات سنوية مع كل دولة من دول العالم. هذه المشاورات، التي يُشار إليها بمشاورات "المادة 4" في العقد بعد المادة التي تجيز هذه المشاورات،

من المفترض أن تضمن التزام كل دولة بمواد الاتفاقية التي نشأ الصندوق في ظلها (تضمن بشكل أساسي سعر الصرف القابل للتحويل لأغراض تجارية). كان للتوسع التدريجي أثر في هذا التقرير لأن له مظاهر أخرى من نشاط صندوق النقد الدولي، وهي أن مشاورات "المادة 4" ما هي إلا جزء ثانوي من عملية الإشراف برمتها. إن التقرير حقاً هو التقدير الذي يعطيه صندوق النقد الدولي لاقتصاد أمة من الأمم.

بينما تلتزم الدول الصغيرة عادة بتقديرات المادة الرابعة، تتجاهل الولايات المتحدة والدول الأخرى التي لديها اقتصاد متطور هذه التقديرات بشكل أساسي. على سبيل المثال، عانى صندوق النقد الدولي من هاجس التضخم حتى عندما كانت الولايات المتحدة تواجه أدنى نسب الضخم منذ عقود. وكانت التوصية التي قدَّمها الصندوق متوقعة وهي زيادة قيمة الفائدة لتخفيف عجلة الاقتصاد. لم يكن الصندوق كان قد استوعب التغيّرات التي كانت تحدث عندها، والتي كانت تظهر في العقد السابق في اقتصاد الولايات المتحدة الذي سمح لها أن تستمتع بوتيرة نمو سريع، ونسبة بطالة منخفضة وبنسبة تضخم منخفضة، كل هذا في الوقت نفسه. لو تم اتّباع توصية صندوق النقد الدولي، لما كانت الولايات المتحدة قد شهدت تلك الطفرة في الاقتصاد الأمريكي في التسعينيات، تلك الطفرة التي جلبت ازدهاراً لا سابق له، ومكنت البلاد من الالتفاف على عجزها المالي الضخم وتحويله إلى فائض ضخم. لقد كان لنسبة البطالة المنخفضة تبعات اجتماعية عميقة، تلك القضايا لم يعرها صندوق النقد الدولي اهتماماً كافياً في أي مكان آخر. لقد أُعيد تشغيل ملايين العمال الذين كانوا قد تم تسريحهم من القوى العاملة مما أدى إلى محاربة الفقر وتدوير عجلة الازدهار بسرعة لا سابق لها. هذا بدوره خفض معدل الجريمة. لقد استفاد الأمريكيون كلهم. بدورها شجعت نسبة البطالة المنخفضة الأفراد على المغامرة بقبول أعمال دون تأمين، وهذا الاستعداد للمغامرة أثبت أنه عنصر جوهري في النجاح الأمريكي فيما سمي الاقتصاد الجديد.

لقد تجاهلت الولايات المتحدة نصيحة صندوق النقد الدولي. لم تُعر إدارة كلنتون الكثير من الانتباه لتلك النصائح، وكذلك فعل بنك الادخار الفيدرالي. استطاعت الولايات المتحدة القيام بهذا والإفلات من العواقب لأنها لم تكن تعتمد على صندوق النقد الدولي أو على مانحين آخرين لمساعدتها، وكنا نعلم أن السوق سيلقي على الأغلب القليل من الانتباه على هذا قدر ما فعلنا نحن. إن السوق لن

يعاقبنا لأننا تجاهلنا نصائحه أو يكافئنا لأننا تبعناهـا. لكـن الـدول الفقـيرة حـول العـالم ليسـت محظوظة إلى هذا الحد. إنها تتجاهل نصائح صندوق النقد الدولي فقط على مسؤوليتها الخاصة.

هناك على الأقل سببان يبينان لماذا يجب على صندوق النقد الـدولي أن يستشـير بشـكل موسع داخل الدولة عندما يقوم بتقييماته ويصمم برنامجه. أولئك الذين يعيشون داخـل الـدول من المحتمل أن يعرفوا أكثر بالاقتصاد من كوادر صندوق النقـد الـدولي، كـما رأيـت هـذا بشـكل واضح حتى في حالة الولايات المتحدة. ولكي تكون البرامج أدائية على نحو فعـال ومقبـول، يجـب أن يكون هناك التزام بالبرنامج من قبل الدولة، بالاعتماد على اتفاقية موسعة. يمكن الوصـول إلى مثل تلك الاتفاقيات فقط من خلال المناقشة، ذلك النوع من المناقشة المفتوحة الذي كان يجـري في الماضي والتي تجنبها صندوق النقد الدولي. ولنكون منصفين بحق صندوق النقد الدولي، عـادة ما لا يسمح الوقت للمناقشة المفتوحة في خِضَمِّ الأزمة، أو لذلك النوع مـن المشـاورات الموسـعة المطلوبة للوصـول إلى الاتفاقيـة. لكـن صـندوق النقـد الـدولي موجـود في الـدول الإفريقيـة مـن سنوات. إذا حدثت هناك أزمة فستكون أزمة دائمة ومستمرة. هناك وقت للمشاورات وللتوصـل إلى اتفاق، وفي بضع حالات، كحالة غانا، نجح البنك الـدولي في ذلـك (عنـدما كـان مايكـل برونـو الذي جئت بعده رئيس الخبراء الاقتصاديين) وكانـت هـذه الحالـة بـين أكـثر الحـالات نجاحـاً في استقرار السياسات الاقتصادية العملاقة.

كان هناك في البنك الدولي في الفترة التي كنت فيهـا اعتقـاد يتزايـد بـأن للمشـاركة دوراً، وأن السياسات والبرامج لا يمكن فرضها على الدول، لكـن لتكـون ناجحـة يجـب أن "تُمتلـك" مـن قبل تلك الدول، وأن تكون تلك الاتفاقية جوهرية، وأن يتم تبني سياسات وإستراتيجيات التطور وفقاً للوضع في تلك الدولة، وأن يكـون هنـاك تغـيُّر مـن "الشرطيـة" إلى "الانتقائيـة"، وأن يكـون هناك مكافأة للدول التي كانت قد أثبتـت بـأداء سـابق اسـتخدامها الجيـد للأمـوال مـع المزيد من الأموال، وأن يكون هناك ثقـة بقـدرة تلـك الـدول في الاسـتمرار في الاسـتخدام الجيـد لأموالهـا، وتزويـدهم بـالحوافز. انعكـس هـذا في خطـاب البنـك الـدولي المقنـع والواضح من خلال النبرة الحازمة على لسان رئيسه جيمس ولفينسون، حين قال: "يجـب أن توضع الدولة على كرسي القيـادة". عـلى الـرغم مـن أن العديـد مـن النقـاد قـالوا: إن

هذه العملية بعيداً بالقدر الكافي وأن البنك الدولي لا يزال يتوقع أن يبقى في مركز السيطرة. لقد كان النقاد يخشون أن الدولة ربما تكون على كرسي القيادة في سيارة لها كرسيان للقيادة حيث تكون السيطرة الحقيقية في يد المدرب. إن التغيّرات في المواقف والإجراءات العملية في البنك الدولي ستكون حتماً بطيئة ويتقدم بسرعات مختلفة في برامجه في دول مختلفة. لكن يبقى هناك هوة كبيرة بين المدى الذي وصل إليه البنك الدولي في هذا المجال، وأين وصل صندوق النقد الدولي من ناحية المواقف والإجراءات.

بالقدر الذي ربما يكون مشابهاً، لم يتمكن صندوق النقد الدولي في خطابه المعلن على الأقل من أن يكون واضحاً تماماً فيما يتعلق بالمطالبات الواسعة لمزيد من المشاركة للدول الفقيرة بالمعلومات المتعلقة بإستراتيجيات التطور وللانتباه الأكثر للفقر. وكنتيجة لهذا، اتفق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على "تبادل" تقييمات حالة الفقر في الدولة العميلة التي كانت قد قامت بإشراك المنظمتين في قياس حجم المشكلة كخطوة أولى. كان تطوراً تدريجياً محتملاً في الفلسفة، ولكن ظهر أن صندوق النقد الدولي قد فاته فهم الصورة الكاملة لهذا التبادل. ففي إحدى المناسبات مؤخراً، بفهمه أنه من المفترض على البنك الدولي أن يقود مشاريع الفقر، ومباشرة قبل المهمة الاستشارية المفترضة الأولى لصندوق النقد الدولي والتي كانت تستعد للمغادرة إلى دولة معينة، أرسل صندوق النقد الدولي رسالة شديدة اللهجة يطلب فيها من البنك الدولي إرسال مسودة لتقييمات الفقر "المتبادلة" للدولة العميلة ليتم إرسالها إلى المكتب الرئيسي "بالسرعة الممكنة". البعض منا قال على سبيل الفكاهة: إن الأمر قد اختلط على صندوق النقد الدولي. لقد اعتقد أن التغيُّر الكبير في الفلسفة كان في دمج مهمات الصندوق والبنك، كان بإمكان البنك الدولي حقيقية أن يساهم بإبداء رأيه فيما تمت كتابته. كانت الفكرة في إمكانية مساهمة المواطنين أيضاً في الدول المقترضة فكرة ببساطة كبيرة جداً! هذا النوع من القصص سيكون مسلياً لو لم يكن مقلقاً جداً.

بالرغم من هذا، فإنه حتى لو لم يتم تفعيل تقييمات الفقر المتبادلة، فقد كان هذا خطوة باتجاه الصحيح. حتى وإن بقيت هناك فجوة بين النظرية والتطبيق، فالفهم بأن أولئك الذين يعيشون في الدول النامية يجب أن يكون لهم رأي أساسي في البرامج المتعلقة بهم كان أمراً مهماً. لكن إذا استمرت الفجوة لوقت طويل أو بقيت

ضخمة، فسيكون هناك شعور مـن الـوهم. فالشـكوك الموجـودة أصـلاً في بعـض الأمـاكن تتزايـد بوتيرة مرتفعة. في الوقـت الـذي أحـدثت فيـه تقيـيمات الفقـر المتبادلـة مناقشـة علنيـة أوسـع ومساهمة أكثر مما جرت عليه العادة، كانت التوقعات بالمسـاهمة والانفتـاح قـد أدركـت تمامـاً وكان هناك استياء متنامٍ.

في الولايات المتحدة والديمقراطيات الناجحة الأخرى يعتبر المواطنون الشـفافية والانفتـاح ومعرفة ما تقوم به الحكومة جزءاً جوهرياً من مسؤولية الحكومة. يعتبر المواطنون هذه الأشـياء كحقوق لا فضلاً تمنُّ به الحكومة. لقد أصبح قانون حرية الوصول إلى المعلومات الحكومية لعـام 1966 جزءاً مهماً من الديمقراطية الأمريكية. على خلاف هذا، ففي نمـوذج عمـل صـندوق النقـد الدولي لم يُمنع المواطنون من مناقشة الاتفاقيات فقط، بل حتى أنه لم يتم تبليغهم عـن مضـمون الاتفاقيات. في الحقيقة، كانـت ثقافـة الاحتفـاظ بـالأسرار المنـتشرة قويـة جـداً لدرجـة أن أبقـى صندوق النقد الدولي الكثير من المفاوضـات وبعـض الاتفاقيـات سراً عـن البنـك الـدولي حتـى في المهمات المشتركة التي قاموا بها معاً! لقد قـام كـادر صـندوق النقـد الـدولي بتقـديم المعلومـات بصرامة وفق مبدأ "ما يلزم معرفته فقط". كانت قائمـة "مـا يلـزم معرفتـه فقـط" مقصـورة عـلى رئيس بعثة صندوق النقد الدولي، وعلى بضعة أشـخاص في المكتـب الـرئيسي في واشـنطن، وعـلى بضعة أشخاص في الدولة العميلة. لطالما اشـتكى زمـلائي في البنـك الـدولي أن حتـى أولئـك الـذين يشاركون في البعثة كان يجب عليهم الرجوع إلى حكومة تلك الدولة التـي كانـت "تسرب" بعـض المعلومات بخصوص ما كان يجري من أمور. لقد تقابلت في بضع مناسبات مع مديرين تنفيذيين (وهو اللقب الذي تطلقه الدول على ممثلين صندوق النقـد الـدولي والبنـك الـدولي) الـذين تـم إبقاؤهم بعيدين عمّا يجري من أمور.

ظهرت في إحدى المناسبات تبعات غياب الشفافية. إن فكرة أن يكون للدول النامية صوت في المنظمات الاقتصادية الدولية كانت قـد أصـبحت واسـعة الانتشـار. ربمـا سـيكون هنـاك جولـة مـن المناقشات تتناول ما إذا كان هذا خطأ تاريخي أو أنه كان إظهـاراً للـدور السـياسي. ولكـن يجـب أن نتوقع أن يكون للحكومة الأمريكية بما فيها الكونغرس شيء لتقوله، على الأقل فـيما يتعلـق بالكيفيـة التي سيدلي بها المدير التنفيذي، والذي يمثل الولايات المتحدة في صندوق النقد الدولي والبنك الـدولي برأيــه. في عــام 2001 قــام الكــونغرس بتمريــر قــانون وقّــع عليــه الــرئيس يطلــب مــن

الولايات المتحدة أن تقف ضد عروض المنظمات المالية الدولية بتحميل رسم على المدارس الابتدائية (تحت مسمّى ما بدا أنه لا يثير السخط "كلفة التعافي"). ومع هذا فقد تجاهل المدير التنفيذي الأمريكي هذا القانون ببساطة، وجعل مبدأ السرية الذي تتبنّاه المنظمات من الصعب على الكونغرس أو أي شخص آخر أن يرى ما كان يحدث من أمور. تسرب المعلومات وحده ما أدى إلى اكتشاف هذا، وهو ما أثار الغضب بين أعضاء الكونغرس من الرجال والنساء المعتادين على مناورات النظام الإداري.

اليوم وعلى الرغم من المناقشات المتكررة للانفتاح والشفافية، فإن صندوق النقد الدولي لم يدرك بعد حق المواطنين "الأساسي بالمعرفة"، ليس هناك حرية بالوصول إلى المعلومات الحكومية التي يستطيع المواطن الأمريكي أو أي مواطن من دولة أخرى أن يطلبها ليكتشف ما تفعل تلك المنظمة العالمية العامة.

تجدر الإشارة إلى أن كل هذه الانتقادات لكيفية عمل صندوق النقد الدولي لا تعني أن أموال ووقت صندوق النقد الدولي كان دائماً هباءً منثوراً. في بعض الأحيان كانت المبالغ تصل إلى حكومات تتبع سياسات جيدة، وليس بالضرورة أن يكون الصندوق هو من أوصى بتلك السياسات، ومع هذا فقد أحدثت تلك المبالغ تغيُّرات جيدة. في حين أنه في أحيان أخرى حولت الشرطية المناقشات التي جرت داخل الدولة إلى سياسات أفضل. إن الجداول الزمنية الصارمة التي فرضها الصندوق كانت إلى حد ما نتيجة تجارب عديدة مع حكومات وعدت بإحداث إصلاحات معينة ولكنها حالما حصلت على تلك الأموال، أوقفت عجلة التغيير، في أحيان أخرى ساعدت تلك البرامج الزمنية الصارمة على فرض التغيير. لكن في كثير من الأحيان، لم تضمن الشرطية إنفاق المبالغ على الوجه الحسن من جهة، ولم تضمن ظهور تلك التغيرات العميقة والمهمة والطويلة الأمد في السياسة من جهة أخرى. كانت الشرطية أحياناً تصنع العراقيل، إما لأن السياسات لم تكن تتناسب بشكل جيد مع تلك الدولة أو لأن الطريقة التي فُرضت بها أحدثت شعوراً من العدائية حيال عملية الإصلاح. في أحيان أخرى، ترك برنامج صندوق النقد الدولي تلك الدولة فقيرة ومثقلة بالديون مع نخبة حاكمة أشد ثراءً.

وهكذا فقد تجنبت المنظمات الدولية ذلك النوع من المسؤولية المباشرة التي نتوقعها من المنظمات العامة في الديمقراطيات الحديثة. لقد حان الوقت "لترقية" أداء المنظمات الاقتصادية الدولية، ولإعادة النظر في جدوى بعض تلك البرامج وعدم جدواها في دفع مسيرة التطور ومحاربة الفقر.

الفصل الثالث

حرية الاختيار

كانت سياسة التقشف والخصخصة وتحرير الأسواق هي الدعائم الثلاثة لنصيحة إجماع واشنطن خلال حقبة الثمانينيات والتسعينيات. لقد تم تصميم سياسات إجماع واشنطن لتستجيب للمشاكل الحقيقية في أمريكا اللاتينية ولتحقق النجاح. في حقبة الثمانينيات، كانت حكومات تلك الدول ترزح تحت عجز ضخم. لقد أسهمت الخسائر الضخمة في المشاريع الحكومية الفاشلة بذلك العجز. لقد أسهمت العزلة عن المنافسة بواسطة معايير الحماية والشركات الخاصة الفاشلة بدفع المستهلكين إلى دفع أسعار مرتفعة. إن السياسات المالية المترنّحة تقود إلى تضخم خارج عن السيطرة. لا تستطيع الدول تحمل العجز الضخم والمحافظة على التطور في ظل تضخم مرتفع جداً. المطلوب هو مستوى من الانضباط المالي. كان لمعظم الدول أن تكون في وضع أفضل لو ركزت الحكومات جهودها على الخدمات العامة الضرورية أكثر من إقامة المشاريع التي من الممكن أن تكون مناسبة أكثر للقطاع الخاص، وهكذا فإن للخصخصة معناها. عندما يتم تحرير الأسواق عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء معايير الحماية بالطريقة الصحيحة وبالمكان المناسب، عندها سيكون هناك أعمال جديدة، لأن الأعمال الفاشلة تم التخلص منها، ويمكن أن تكون هناك مكاسب مهمة وذات كفاءة.

تكمن المشكلة في أن العديد من تلك السياسات أصبحت غايات بحد نفسها، أكثر من كونها وسائل لنمو أكثر عدلاً واستقراراً. القيام بهذا، دفع بهذه السياسات بعيداً وسريعاً ودفع إلى إقصاء سياسات أخرى كانت مطلوبة.

لقد وصلت النتائج أبعد مما كان مقصوداً لها أن تصل. إن اتّباع سياسة التقشف مبالغ فيها في ظل ظروف غير صحيحة يمكن أن تؤدي إلى تراجع الاقتصاد ورفع نسبة الفائدة ربما تعيق المشاريع التجارية حديثة العهد. لقد دأب صندوق النقد

الدولي على طرح الخصخصة وتحرير الأسواق بالسرعة وبالطريقة التي عادة ما فرضت نفقات باهظة على كاهل دول غير مؤهلة لتحملها.

الخصخصة

تهدر الحكومات في العديد في الدول النامية والدول المتطورة في الكثير من الأحيان الكثير من الموارد على أشياء لا يجب فعلها. وهو ما يصرف انتباه تلك الدول إلى ما يجب القيام به. لا تكمن المشكلة في حجم تلك الحكومات، بل في أنها لا تقوم بالأشياء الصحيحة. الحكومات إجمالاً لديها مشاريع صغيرة لصناعة الصلب وعادة ما تتخطّى تلك المشاريع. (على الرغم من أن مصانع الصلب الأكثر جودة في العالم هي تلك التي تم إنشاؤها وتشغيلها من قبل حكومات كوريا وتايوان ولكن هذه حالات استثنائية). بشكل عام، تقوم المشاريع الخاصة المنافسة بهذا الدور بكفاءة أكثر. هذا هو الجدل المتعلق بالخصخصة، وهو نقل إدارة الدولة للصناعات والشركات إلى القطاع الخاص. ولكن هناك بعض الشروط المسبقة والواجب تحقيقها قبل أن تستطيع الخصخصة أن تسهم في النمو الاقتصادي. وللطريقة التي يتم من خلالها إنجاز الخصخصة دور فارق.

لسوء الحظ، كانت رؤية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى تلك القضايا رؤيةً إيديولوجية ضيقة وهي أن يتم إنجاز عملية الخصخصة بسرعة. لقد تم الاحتفاظ بسجل نتائج للدول التي تقوم بعملية التحول من الشيوعية إلى اقتصاد السوق والدول التي أنجزت عملية الخصخصة بشكل أسرع أُعطيت درجة مرتفعة. كنتيجة لهذا لم تعط عملية الخصخصة الفوائد المرجوة منها. لقد أوجدت المشاكل التي نتجت عن تلك الإخفاقات مشاعر رفض عنيفة لصميم عملية الخصخصة.

في عام 1998 قمت بزيارة بعض القرى الفقيرة في المغرب للاطّلاع عن كثب على تأثير تلك المشاريع التي أنجزها البنك الدولي والمنظمات غير الحكومية على حياة الناس هناك. لقد رأيت، على سبيل المثال، كيف كانت مشاريع الري على أساس مجتمعي ترفع الإنتاجية إلى درجة كبيرة. على الرغم من أن أحد هذه المشاريع كان قد باء بالفشل. بكل حيطة وحذر، كانت المنظمات غير الحكومية قد عرفت القرويين المحليين على أسلوب تربية الدجاج، وهو المشروع الذي تستطيع النساء القرويات القيام به إلى جانب نشاطاتهنّ التقليدية. كانت النساء في الأصل تحصل على الفراخ الصغيرة بعمر سبعة أيام من مشروع حكومي. ولكن عندما زرت

القرية كان هذا المشروع قد انهار. ناقشت مع القرويين ومع الموظفين الحكوميين أسباب فشل المشروع. كانت الإجابة بسيطة وهو أن صندوق النقد الدولي كان قد أخبر الحكومة أنه لا يجب عليها أن توزّع فراخ الدجاج الصغيرة، وهكذا قامت الحكومة بوقف بيع الفراخ الصغيرة. كان الافتراض البسيط هو أن يقوم القطاع الخاص فوراً بسد الفراغ. وما حصل فعلاً هو أن وصل مورّد خاص ليقدِّم للقرويين فراخاً حديثة الولادة. كانت نسبة النفوق في أول أسبوعين مرتفعة، ومع هذا لم تكن المزرعة الخاصة لتقدم ضمانات. لم يستطع القرويون ببساطة تحمل المخاطرة بشراء فراخ يمكن أن تموت بأعداد ضخمة. وهكذا أُسدل الستار على بداية صناعة كانت قادرة على إحداث فرق في حياة هؤلاء القرويين الفقراء.

إن الافتراض الذي يكمن خلف هذا الفشل هو نفسه الذي رأيته يتكرر، لقد افترض صندوق النقد الدولي ببساطة أن الأسواق تنهض بسرعة لتلبّي كل الاحتياجات بينما على أرض الواقع فقد نهضت عدة نشاطات حكومية، لأن الأسواق فشلت في تقديم الخدمات الأساسية، والأمثلة كثيرة. عادة ما كانت هذه النقطة تبدو واضحة خارج الولايات المتحدة. عندما أوجدت العديد من الدول الأوروبية أنظمة التأمين والضمان الخاصة بالعاطلين وبالعاجزين عن العمل، لم يكن هناك أسواق خاصة ذات أداء جيد للضمان السنوي، لم يكن هناك شركات خاصة تعطي تأمين مقابل هذه المخاطر التي لعبت دوراً مهماً في حياة الأفراد. حتى عندما أوجدت الولايات المتحدة في وقت لاحق نظام التأمين الاجتماعي الخاص بها في ذروة الانهيار العظيم كجزء من الاتفاقية الجديدة، لم تعمل الأسواق الخاصة بالضمان السنوي بشكل جيد، وحتى في يومنا هذا لا يستطيع أحدهم الحصول على الضمان السنوي الذي يحميه من التضخم. ومن جديد، ففي الولايات المتحدة، كان أحد الأسباب خلف إنشاء الجمعية الوطنية الفيدرالية للرهن العقاري (Fannie Mae)، لأن الأسواق الخاصة لم تقدِّم الرهن العقاري بشروط معقولة للعائلات ذات الدخل المنخفض والمتوسط. حتى أن هذه المشكلات تأخذ شكلاً أسوأ في الدول النامية، فإلغاء المشاريع الحكومية ربما يخلق فجوة كبيرة، حتى وإن دخل القطاع الخاص أخيراً، سيكون هناك معاناة كبيرة خلال تلك الفترة.

في كوت دي فوار Côte d'Ivoire المعروفة سابقاً باسم ساحل العاج تم خصخصة شركة الهاتف، وكما جرت العادة، قبل إيجاد تنظيم مناسب بديل أو

إطار عمل قادر على المنافسة. لقد قامت الشركة الفرنسية التي اشترت حصص الدولة بإقناع الحكومة بإعطائها حق احتكار ليس فقط خدمات الهاتف الموجودة، بل خدمات الهاتف المحمول أيضاً. قامت الشركة الفرنسية برفع الأسعار كثيراً لدرجة لم يستطع معها طلاب الجامعة كما أفادت التقارير الاشتراك بخدمات الإنترنت، على سبيل المثال، والضرورية لرأب الهوة الكبيرة والموجود أصلاً في الدخول الرقمي بين الأغنياء والفقراء والحيلولة دون اتساعها أكثر.

لقد ادّعى صندوق النقد الدولي أنه من المهم أن تتم عملية الخصخصة بسرعة، ويمكن التعامل مع قضايا المنافسة والتنظيم لاحقاً. ولكن الخطر هنا يكمن أنه حالما ينشأ هناك اهتمام خاص سيكون هناك الحافز والمال ليحافظ على احتكاره، واضعاً بذلك حداً للتنظيم وللمنافسة ومشوهاً العملية السياسية بالوقت نفسه. كان هناك سبب طبيعي يقف خلف الاهتمام الأقل الذي أولاه صندوق النقد الدولي للمنافسة والتنظيم مما كان ممكناً، يمكن لخصخصة الاحتكارات غير المنظمة أن تدرَّ على الحكومة عائدات مالية أكثر والصندوق يركز أكثر بكثير على القضايا الاقتصادية الكبرى كحجم العجز الحكومي أكثر من تركيزه على القضايا الهيكلية مثل الكفاءة والمنافسة في الصناعة. سواء كانت خصخصة الاحتكارات أكثر كفاءة في الإنتاج من الحكومة، فقد كانت أكثر كفاءة في استغلال مركزها الاحتكاري، وهو الأمر الذي أدى إلى معاناة المستهلكين.

لم تأت الخصخصة على حساب المستهلكين فقط، بل جاءت على حساب العمال أيضاً. ربما كان تأثير التشغيل محور المناقشات التي جرت بين المؤيدين والمعارضين للخصخصة حيث ادّعى المؤيدون أنه فقط في ظل الخصخصة يمكن للعمال غير المنتجين أن يجدوا الملاذ الآمن وادّعى المعارضون أن اقتطاع الكثير من الأعمال ظهر دون الإحساس بالتأثيرات الاجتماعية المترتبة عليه. في حقيقة الأمر كان كلا الطرفين محقاً إلى حد ما. لقد حولت الخصخصة مشاريع الدولة من الخسارة إلى الربح باقتطاع الكثير من الوظائف. على الرغم من أنه من المفترض لخبراء الاقتصاد التركيز على الكفاءة الشاملة. فإن هناك تأثيرات اجتماعية مرتبطة بالبطالة والتي لا تأخذها الشركات الخاصة بعين الاعتبار مثل إعطاء الحد الأدنى من الحماية، وصرف الكثير من العمال بتعويضات قليلة أو بدونها مع الحد الأدنى من تعويض نهاية الخدمة. لا تزال الخصخصة تلقى الانتقادات على مجال واسع

بسبب ما يسمى استثمارات الأراضي الخضراء، وهو الاستثمار في شركات جديدة مقابل المستثمرين من القطاع الخاص الذين يستولون على الشركات الموجودة، عادة ما تدمِّر الخصخصة فرص العمل القائمة أكثر من خلق فرص عمل جديدة.

إن الألم الذي يسببه اقتطاع الكثير من الوظائف معروف في الدول الصناعية ويتم التخفيف من وطأته عن طريق شبكة آمنة من الضمان الاجتماعي. بينما في الدول الأقل تطوراً لا يصبح العاطلون عن العمل عبئاً عاماً، لأنه نادراً ما يكون هناك خطط ضمان لهم. لكن في المقابل يكون هناك كلفة اجتماعية باهظة تتجلى في أسوأ حالاتها في العنف الذي يحصل في المدن وارتفاع معدل الجريمة والاضطرابات الاجتماعية والسياسية. لكن حتى في غياب تلك المشاكل، تكون كلفة البطالة باهظة. تتضمن هذه الآثار الانتشار الواسع للقلق حتى بين العمال الذين استطاعوا المحافظة على وظائفهم والشعور بالعزلة وارتفاع الأعباء المالية الإضافية على أفراد العائلة الذين حافظوا على وظائفهم، وكذلك إخراج الأولاد من المدرسة لتقديم العون للعائلة. هذه الأنواع من الكلفة الاجتماعية تتجاوز مرحلة فقد العمل بكثير. وعادة ما تكون واضحة بوجه خاص عندما يتم بيع الشركة إلى الأجانب عن البلد. ربما تتفهم الشركات المحلية على الأقل وتقدر النسيج الاجتماعي[*] وتتردد في تسريح العمال، وخاصة إذا علمت بعدم توفر العمل البديل. من جهة أخرى، ربما يشعر أرباب العمل الأجانب بالتزام كبير تجاه أصحاب الحصص في رفع قيمة الشركة في الأسواق المالية، وذلك عن طريق تقليص التكاليف، وبالتزام أقل تجاه من يشار إليهم بـ "قوى العمل المتضخمة".

إنه من المهم إعادة هيكلة مشاريع الدولة، والخصخصة عادة هي الوسيلة الفعالة للقيام بهذا. ولكن إحالة الموظفين في مشاريع الدولة ذات الإنتاجية القليلة إلى البطالة لا يرفع من دخل الدولة، ومن المؤكد أنه لا يرفع رفاهية العمال. المبدأ بسيط وهو الذي أكرره دائماً بأنه من الضروري للخصخصة أن تكون جزءاً من برنامج أوسع فهماً يتيح إيجاد فرص عمل بالتزامن مع تدمير فرص العمل الذي تسببه الخصخصة. يجب العمل على وضع سياسات اقتصادية كبرى تتضمن نسب الفائدة

[*] لقد رأيت هذا بوضوح خلال المناقشات التي جرت في كوريا. لقد أظهرت الجهات المالكة الخاصة وعياً اجتماعياً كبيراً تجاه قضية تسريح العمال، لقد شعرت تلك الجهات أن هناك عقداً اجتماعياً، وقد كانوا مترددين في إنهائه حتى وإن كان ذلك يعني الخسارة المالية لهم.

المخفضة، والتي تساعد على إيجاد فرص عمل. إن التوقيت (والمتابعة) هو كل شيء. هذه ليست مجرد قضايا براغماتية "للإنجاز"، إنها قضايا مبدئية.

ربما يكون الهم الأكبر الذي ارتبط بالخصخصة، كما تم في الكثير من الأحيان، هو الفساد. يذكر خطاب المبدأ الأساسي للسوق أن الخصخصة ستخفض ما يسميه خبراء الاقتصاد ممارسات "الصلاحيات الخاصة" لموظفي الحكومة الذين إما أن يختاروا أفضل الفوائد في مشاريع الحكومة أو يهبون أفضل العقود وأفضل الأعمال لأصدقائهم. ولكن بخلاف ما كان من المفترض القيام به، فقد جعلت الخصخصة الأمور أسوأ بكثير لدرجة أنه يشار إلى الخصخصة اليوم في عدة دول على وسبيل السخرية بـ "الحصحصة". إذا كانت الحكومة فاسدة، يكون الأمل ضئيل في إمكانية الخصخصة على حل المشكلة. بعد كل هذا، ستلجأ الحكومة الفاسدة نفسها، والتي لم تستطع إدارة الشركة إلى الخصخصة. لقد أدرك موظفو الحكومة في دولة تلو الأخرى أن الخصخصة تعني أنهم لن يبقوا محددين بالحصول على فوائد سنوية. إن بمقدورهم الحصول على القدر الأكبر من قيمة الأصول لأنفسهم من تركها للموظفين الكبار الذين سيخلفونهم، وذلك عن طريق بيع مشروع الحكومة بسعر أقل من سعر السوق. في المحصلة، بإمكانهم أن يسرقوا اليوم أكثر مما كانوا سيسرقونه في عهد من سيُولَّى الأمور السياسية في المستقبل. إنه من غير المدهش، إن عملية الخصخصة المزورة تم تصميمها لتضخيم عدد وزراء الحكومة الذين يفيدون أنفسهم وغير المبالين بكفاءة الاقتصاد برمته لا العدد الذي سيزيد خزينة الحكومة. كما سنرى لاحقاً، قدمت روسيا دراسة لحالة مدمرة من ضرر "الخصخصة تحت أي ظرف."

إن مؤيدي الخصخصة يقنعون أنفسهم بسذاجة أن تلك التكاليف يمكن التغاضي عنها، لأن الكتب يبدو أنها ذكرت أنه حالما يتم تحديد حقوق الملكية الخاصة بشكل واضح، سيضمن المالكون الجدد أنه ستتم إدارة الأصول بكفاءة. وهكذا ستتحسّن الحالة على المدى البعيد حتى وإن كانت قبيحة على المدى القريب. لقد فشل هؤلاء المؤيدون في إدراك أنه بدون الهيكل القانوني المناسب ومنظمات السوق ربما يكون للمالكين الجدد حافزاً لتقسيم الأصول أكثر من استخدامها كأساس للتوسع بالصناعة. وكنتيجة لهذا، فقد فشلت الخصخصة في روسيا وفي دول أخرى عديدة في أن تكون قوة فاعلة في التطور كما كان من

المحتمل لها أن تكون. في حقيقة الأمر، لقد ارتبطت أحياناً بالانحدار وأثبتت أنها قوة جبارة في هدم الثقة في منظمات السوق والمنظمات الديمقراطية.

تحرير الأسواق

تحرير الأسواق، أي رفع يد الحكومة عن التدخل في الأسواق المالية ونظام الإقراض والاستثمار طويل الأمد ورفع العوائق أمام التجارة، له أبعاد عديدة. حتى صندوق النقد الدولي يقر اليوم أنه دفع بتلك الأجندة إلى حد بعيد، إن تحرير الأسواق المالية ونظام الإقراض والاستثمار طويل الأمد قد أسهم في الأزمة المالية العالمية في التسعينيات، ويمكنه التسبب في الدمار في الدول المستقلة حديثاً.

أحد مظاهر تحرير الأسواق والذي يلقى دعماً واسع النطاق، على الأقل بين النخب في الدول المتقدمة صناعياً، هو تحرير التجارة. ولكن بالنظر عن كثب إلى الكيفية التي تم بها ذلك في العديد من الدول النامية توضح لماذا عادة ما يتم التصدي له بقوة، كما حدث في سياتل وبراغ وواشنطن.

من المفترض أن يؤدي تحرير الأسواق إلى تحسين دخل الدولة، وذلك عن طريق إرغام المصادر على الانتقال من الاستخدامات ذات الإنتاجية المنخفضة إلى الاستخدامات ذات الإنتاجية الأكبر، وكما يقول خبراء الاقتصاد، استخدام الإنتاج الأكثر كفاءة. لكن تحريك المصادر من الاستخدامات ذات الإنتاجية المنخفضة إلى الاستخدامات عديمة الإنتاجية لا يثري الدولة، وهذا ما حدث في كثير من الأحيان في ظل برامج صندوق النقد الدولي. إنه من السهل تدمير الأعمال، وهذا هو عادة الأثر الفوري لتحرير التجارة، لأن الصناعات التي لا تتمتع بالكفاءة تغلق أبوابها تحت وطأة المنافسة العالمية. يقول مبدأ صندوق النقد: إنه ستنشأ هناك فرص عمل جديدة وأكثر إنتاجية من الفرص القديمة، إنه يتم تصفية الأعمال التي تنقصها الكفاءة والتي نشأت بفضل قوانين الحماية. لكن ببساطة هذه ليست القضية، لقد آمن ثلة من خبراء الاقتصاد بإيجاد فرص عمل بصورة فورية على الأقل منذ الانهيار العظيم. الأمر يتطلّب توافر رأس المال ورجال الأعمال لإنشاء شركات وفرص عمل جديدة، والدول النامية عادة ما تفتقر لرجال الأعمال بسبب قلة التعليم وتفتقر لرأس المال لعدم توفر البنك الممول. لقد جعل صندوق النقد الدولي الأمور أكثر سوءاً في العديد من الدول بسبب برامج التقشف، والتي كانت تؤدي عادة إلى ارتفاع قيمة الفائدة والتي تجاوزت أحياناً 20% وأحياناً تجاوزت 50% حتى أنها أحياناً تجاوزت

100%، حيث يصبح إيجاد المشروع وفرص العمل مستحيلاً حتى في بيئة اقتصادية جيدة كالولايات المتحدة الأمريكية. إن رأس المال الضروري للتطور هو بكل بساطة باهظ الكلفة.

أكثر الدول النامية نجاحاً، في شرق آسيا، انفتحت على العالم الخارجي ولكنها فعلت هذا ببطء وبخطوات متتابعة. لقد استفادت تلك الدول من العولمة بتوسيع صادراتها وبتحقيق نجاح أسرع نتيجة لذلك. لكن هذه الدول تخلت عن جدران الحماية بحذر ووفق معايير وبشكل تدريجي لقد تخلّوا تدريجياً عن تلك الجدران فقط عندما تم إيجاد فرص عمل جديدة. لقد تأكدوا أن هناك رأس مال متاح لإيجاد مشاريع وفرص عمل جديدة، حتى أن تلك الدول لعبت دور المقاول في الترويج لمشاريع جديدة. بدأت الصين للتوّ بتفكيك العوائق أمام التجارة، بعد عشرين عاماً على توجهها إلى اقتصاد السوق، وهي الفترة التي تطورت بها الصين بشكل سريع جداً.

كان يجب على أولئك الذين يعيشون في الولايات المتحدة والدول المتقدمة صناعياً تفهم ذلك القلق. في آخر حملتين للانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، استغل المرشح بات بوكانان Pat Buchanan قلق العمال الأمريكيين من فقدهم لفرص عملهم نتيجة لتحرير الأسواق. وجدت الأفكار التي طرحها بوكاتان صدى لها حتى في دولة تنعدم بها البطالة أو تكاد (لقد هبط معدل البطالة في أمريكا في عام 1999 إلى أدنى من 4%)، مترافقة مع نظام جيد للتأمين ضد البطالة ومع حزمة من المساعدات تساعد العمال على الانتقال من عمل إلى آخر. الحقيقة أنه حتى في الطفرة التي حصلت في التسعينيات، كان يجب أن يؤدي قلق العمال الأمريكيين من التهديد الذي يسببه تحرير الأسواق إلى فهم أكبر لقلق العمال في الدول النامية الفقيرة حيث يعيشون على الحد الأدنى بمعدل دولارين أو أقل في اليوم مع غياب أي شبكة ضمان على شكل مدخرات وضمان ضد البطالة أقل بقليل، وفي ظل وضع اقتصادي تعم فيه البطالة بمعدل 20% أو أكثر.

الحقيقة أن عملية تحرير الأسواق وعجزها في أكثر الأحيان عن تحقيق وعودها وتسببها في تفاقم نسب البطالة، أدّى إلى معارضتها بشدة. لكن نفاق أولئك الذين يروجون لها والطريقة التي اتبعوها في ذلك أدّت بدون أدنى شك إلى تعزيز العدائية تجاهها. لقد دفعت الدول الغربية بعملية تحرير الأسواق للمنتجات التي تقوم

بتصديرها، لكنها في الوقت نفسه استمرت في حماية تلك القطاعات الاقتصادية التي لديها والتي ربما تُشكل المنافسة من الدول النامية خطراً عليها. شكّل هذا أحد العوائق أمام الجولة الجديدة من المفاوضات التي كان من المفترض لها أن تجري في سياتل، كانت الجولات السابقة من المفاوضات قد حمت اهتمامات الدول المتقدمة صناعياً أو بشكل أكثر دقة حمت الاهتمامات الخاصة داخل تلك الدول، دون أي منافع للدول الأقل تقدماً في المقابل. لقد أشار المحتجون بكل وضوح إلى أن الجولات المبكرة من المفاوضات قد خففت العوائق أمام البضائع الصناعية، من السيارات إلى الآلات، التي يتم تصديرها من الدول المتقدمة صناعياً. لقد أبقى المفاوضون في الوقت نفسه على المعونات التي تقدِّم للبضائع الزراعية وأبقوا الأسواق مغلقة أمام هذه البضائع، وكذلك الأقمشة حيث من الممكن أن يكون للدول النامية منفعة نسبية.

في أحدث جولة من مفاوضات التجارة في الأورغواي، تم التعريف بمبادلة التجارة بالخدمات. ولكن في نهاية المطاف، تم فتح الأسواق بصورة أساسية للخدمات التي تصدرها الدول المتقدمة، وهي الخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات، لا الخدمات الإنشائية والبحرية حيث من الممكن أن يكون للدول النامية موضع قدم. لقد فاخرت الولايات المتحدة بالمنافع التي تلقتها. ولكن الدول النامية لم تحصل على حصة مناسبة من المكاسب. أظهرت إحدى إحصائيات البنك الدولي أن جنوب الصحراء الإفريقية وهي أشد المناطق فقراً على الأرض، شهدت انخفاض بالدخل بنسبة فاقت 2% نتيجة لاتفاقية التجارة. كان هناك أمثلة أخرى لعدم المساواة والتي أصبحت بشكل متزايد مادة للنقاش في الدول النامية، على الرغم من أن هذه القضايا كانت نادراً ما تتم مناقشتها في الدول المتقدمة. لم تقم بوليفيا فقط بتخفيف العوائق أمام التجارة إلى درجة أدنى مما كانت عليه الحال في الولايات المتحدة، بل أيضاً تعاونت مع الولايات المتحدة في التخلص تماماً من زراعة الكوكا والتي يستخرج من الكوكايين، على الرغم من أن هذا المحصول كان يقدِّم للمزارعين الفقراء دخلاً مرتفعاً أكثر من أي بديل آخر. ومع هذا فقد تجاوبت الولايات المتحدة بإبقاء أسواقها مغلقة أمام المنتجات الزراعية البديلة كالسكر الذي كان يمكن للمزارعين البوليفيين أن ينتجوه بغرض التصدير لو كانت الأسواق الأمريكية مفتوحة أمامه.

لقد استشاطت الدول النامية غضباً بسبب هذا النوع من المعايير المزدوجة عبر التاريخ الطويل من النفاق وعدم المساواة. لقد قامت القوى الغربية في القرن التاسع عشر، والتي كان العديد من تلك الدول قد تطور من خلال استخدام سياسات الحماية، بفرض اتفاقيات تجارة غير عادلة. ربما كان أسوأ تلك الاتفاقات تلك التي أعقبت حروب الأفيون عندما تحالفت المملكة المتحدة وفرنسا ضد الصين الضعيفة، وبالاشتراك مع روسيا والولايات المتحدة تم فرض اتفاقية تينتسين Treaty of Tientsin في عام 1858 والتي لم تضمن فقط الحقوق الإقليمية وحقوق التجارة وأن تصدِّر الصين البضائع التي يحتاجها الغرب بأسعار مخفضة، بل أن تفتح الصين أسواقها للأفيون بحيث يصبح الملايين من سكان الصين مدمنين. (ربما يطلق أحدهم على هذه الاتفاقية مقاربة شيطانية "للميزان التجاري"). اليوم، ربما لا تُجبر الأسواق الناشئة على فتح أبوابها تحت التهديد باستخدام القوة العسكرية، ولكن من خلال القوة الاقتصادية، وذلك عن طريق التهديد بالعقوبات الاقتصادية أو عن طريق حجب المساعدة المطلوبة في وقت الأزمات. على الرغم من أن منظمة التجارة العالمية هي المنتدى الذي يتم عبره التفاوض بشأن اتفاقات التجارة العالمية، يصر المفاوضون الأمريكيون وصندوق النقد الدولي على المضي أبعد من هذا بتسريع عملية تحرير التجارة. يصر صندوق النقد الدولي على السرعة في عملية تحرير التجارة كشرط لتقديم المساعدة، ولا تجد الدول التي تواجه أزمة ما مناصاً من الرضوخ لطلبات الصندوق.

ربما تكون الأمور أسوأ بكثير عندما تتصرف الولايات المتحدة بشكل منفرد خارج عباءة صندوق النقد الدولي. عادة ما يقوم مندوب الولايات المتحدة لشؤون التجارة أو القسم التجاري، مدفوعاً بالاهتمامات الخاصة داخل الولايات المتحدة، باستحضار التهم ضد الدولة الأجنبية حيث تجري عملية مراجعة تنفرد بها حكومة الولايات المتحدة وحدها للقرار الذي تصدره الولايات المتحدة والذي يعقبه فرض عقوبات اقتصادية ضد الدولة المسيئة. لقد عينت الولايات المتحدة نفسها كنائب عام وكقاضٍ وكهيئة محلفين. إنها عملية تشبه المحاكمة والمستندات جاهزة وعمل كلٍّ من القوانين والقضاة هو إيجاد المذنب. عندما توجه كل تلك الأسلحة ضد دول صناعية أخرى، كأوروبا واليابان، فإن لدى هذه الدول مصادر لتدافع عن نفسها، أما بالنسبة للدول النامية حتى الدول الكبيرة منها مثل الهند

والصين تصبح المقارنة غير عادلـة. إن السـخط النـاتج يكـون أكـبر بكثـير مـن أي كسـب ممكـن للولايات المتحدة. إن العملية بنفسها تقوم بالقليل لتعزيز الثقة بنظام تجاري عالمي عادل.

إن الكلام المعسول الذي تستخدمه الولايات المتحدة لدعم موقفها يضاف إلى صـورة قـوة عظمى تريد أن ترمي بثقلها لتحقيـق اهتماماتهـا الخاصـة. عنـدما كـان مـيكي كـانتور Mickey Kantor مندوباً للولايات المتحدة لشؤون التجارة في إدارة بل كلنتون الأولى أراد أن يدفع الصـين إلى فتح أسواقها بصورة أسرع. في جولة المفاوضات التـي جـرت في الأورغـواي عـام 1994 والـذي لعب فيها دوراً رئيسياً، أسـس كـانتور منظمـة التجـارة العالميـة ووضـع القـوانين لأعضـائها. لقـد أتاحت الاتفاقية مدة زمنية مناسبة أمام الدول النامية لضبط أمورها. لقد تعامـل البنـك الـدولي وكل خبير اقتصادي مع الصين والتي يبلغ مستوى دخل الفرد فيها 450 دولار ليس فقـط كدولـة نامية، بل كدولة نامية ذات دخل منخفض. لكـن كـانتور كـان مفاوضـاً صـلباً. لقـد أصر عـلى أن الصين دولة متقدمة ولهذا يجب عليها التحول بسرعة.

كان لدى كانتور قوة مؤثرة لأن الصين كانت تحتاج موافقة الولايات المتحدة كي تنضم إلى منظمة التجارة العالمية. إن الاتفاقية التي عقدت بين الولايات المتحدة والصين، والتي قادت أخيراً إلى قبول الصين في منظمة التجارة العالمية في شهر نوفمبر مـن عـام 2001 توضـح مظهـرين مـن مظاهر التناقض في موقـف الولايـات المتحـدة. عنـدما حصـلت الولايـات المتحـدة عـلى الصـفقة بإصرارها غير المعقول على أن الصين كانـت حقـاً دولـة متقدمـة، بـدأت الصـين عمليـة التعـديل بنفسها. كنتيجة لهذا وبشكل غير مقصود أعطت الولايات المتحدة الصـين الوقـت الإضـافي الـذي كانت الصين قد أرادته. لكن الاتفاقية بحد ذاتها تظهر المعايير المزدوجة وغير المتساوية التي يتم العمل بها. وبشكل يثير السخط، عندما أصرت الولايات المتحدة عـلى أن تقـوم الصـين بالتعـديل بسرعة، وكأنها دولة متقدمة، ولأن الصين كانـت قـد اسـتخدمت وقـت الصـفقة الطويـل بشـكل جيد، فقد كانت قادرة على الرضوخ لتلك الطلبات، وعليه فقد طلبت الولايات المتحـدة أيضـاً أن يتم التعامل مع أمريكا كأنها دولة أقل تقدماً بحيث يتم إعطاؤها ليس فقط مـدة عشر سـنوات للتعديل وتخفيض العوائق أمام واردات الأقمشة التي كانت جزءاً من مفاوضات عام 1994، بـل طلبت أربع سنوات إضافية.

ما يقلق بشكل خاص هو كيف أن الاهتمامات الخاصة تضعف كلاً من مصداقية الولايات المتحدة والاهتمامات القومية الأوسع. لوحظت هذه القسوة في شهر أبريل من عام 1999، عندما جاء رئيس الوزراء زو رونجي Zhu Rongji إلى الولايات المتحدة وكان جزءاً من زيارته مخصصاً لاختتام المفاوضات المتعلقة بقبول الصين في منظمة التجارة العالمية، تلك الحركة التي كانت ضرورية لنظام التجارة العالمي، ولكنها كانت كذلك لإصلاحات السوق في الصين نفسها، كيف يمكن استثناء إحدى أضخم الدول التجارية؟ بالإضافة إلى معارضة مندوب الولايات المتحدة لشؤون التجارة ووزارة الخارجية، أصرت الخزانة الأمريكية على استعداد الصين لتحرير أسواقها المالية بسرعة. لقد كانت الصين محقة في قلقها، لقد كان مثل هذا التحرير هو الذي قاد إلى الأزمات المالية في الدول المجاورة في شرق آسيا بتلك التكلفة الباهظة. لقد نجت الصين بفضل سياساتها الحكيمة.

هذا المطلب الأمريكي في تحرير الأسواق المالية في الصين لم يساعد على ضمان استقرار الاقتصاد العالمي. لقد وُجد هذا المطلب ليخدم الاهتمامات الضيقة للمجتمع المالي في الولايات المتحدة، والذي يمثله وزارة الخزانة. لقد آمنت وول ستريت أن الصين تمثل سوقاً واسعة ممكنة لخدماتها المالية، وكان من المهم أن تدخل وول ستريت تلك السوق قبل غيرها وتؤسس لها قاعدة هناك. كم كان هذا مثيراً للدهشة! لقد كان من الواضح أن الصين ستفتح أسواقها في نهاية المطاف. إن تسريع العملية بمعدل سنة إلى سنتين يمكنه بالتأكيد أن يحدث فرقاً طفيفاً، إلا أن وول ستريت قلقة أن تضيع فرصتها التنافسية مع الوقت، لأن المنظمات المالية في أوروبا وأنحاء أخرى من العالم استشعرت المصالح القريبة الأجل لمنافستها وول ستريت. لكن التكلفة المحتملة كانت باهظة. كان من غير الممكن للصين أن ترضخ لمطالب وزارة الخزينة في منتصف الفترة التي أعقبت الأزمة المالية في آسيا. كانت المحافظة على الاستقرار أمراً جوهرياً بالنسبة للصين ولم يكن بإمكانها المجازفة باتّباع سياسات أدّت إلى عدم الاستقرار في أماكن أخرى من العالم. لقد أُجبر زوهو رونكجي رئيس الوزراء الصيني على العودة إلى البلاد بدون توقيع الاتفاقية. لقد كان هناك صراع داخل الصين بين من يدفعون باتجاه الإصلاح ومعارضيهم. قال من يعارضون الإصلاح: إن الغرب يسعى إلى إضعاف الصين ولن يوقع اتفاقية عادلة أبداً. كان يمكن أن يكون هناك نهاية ناجحة للمفاوضات التي ستساعد على ضمان

مواقع الإصلاحيين في الحكومة الصينية وتضيف قوة إلى الحركة الإصلاحية. لكن حالما بدأ التنفيذ تم تشويه سمعة زوهو رزنكجي والحركة الإصلاحية التي يمثلها وتم تحجيم قوة وتأثير الحركة الإصلاحية. لقد كان الضرر مؤقتاً لحسن الحظ ولكنه بقي موجوداً، لقد أظهرت وزارة الخزانة الأمريكية إلى أي مدى هي مستعدة أن تسير قدماً في أجندتها الخاصة.

على الرغم من أنه تم الدفع باتجاه أجندة تجارة غير عادلة، فقد كان هناك على فرضية ودليل بأن عملية تحرير التجارة ستكون شيئاً جيداً إذا تمت بشكلها الصحيح. إن دعم عملية تحرير الأسواق المالية كان عملية في غاية الصعوبة. كان لدى العديد من الدول تشريعات مالية تخدم غايات بسيطة أكثر من أن تعرقل تدفق رأس المال والتي يجب التخلص منها. لكن الدول كلها تقوم بتنظيم أسواقها المالية، والحماسة المفرطة في إزالة العوائق أوجدت مشاكل كبيرة في الأسواق المالية حتى في الدول المتقدمة حول العالم. وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر مثالاً واحداً، الانهيار الفوضوي لنظام المدخرات والقروض السيّئ الذي حدث في الولايات المتحدة، والذي كان سبباً رئيساً في تسريع ظهور التراجع الاقتصادي الذي ظهر في عام 1991 وكلف دافعي الضرائب الأمريكيين أكثر من 200 مليار دولار، كان أقل حالات الخروج من الأزمات تكلفة (كنسبة من ناتج الدخل المحلي) الذي سببه إزالة العوائق حيث كان التراجع الاقتصادي الأمريكي من النوع المتوسط بالمقارنة مع التراجعات التي حدثت في اقتصاديات أخرى عانت من أزمات مماثلة.

بينما كانت الدول الصناعية المتقدمة بمنظماتها المعقدة تتعلّم الدروس الصعبة من إزالة العوائق المالية، كان صندوق النقد الدولي يحمل رسالة ريغان - تاتشر إلى الدول النامية، إلى الدول غير المعدة بشكل خاص لإدارة ما تم إثبات أنه مغامرة تحمل الكثير من المخاطر حتى في ظل أفضل الظروف. في الوقت الذي لم تحاول فيه الدول الصناعية المتقدمة عملية تحرير الأسواق المالية حتى وقت متأخر من تطورها، انتظرت الأمم الأوروبية حتى السبعينيات لتتخلص من عوائق تحرير الأسواق المالية، فقد تم تشجيع الأمم النامية على الإسراع في هذه العملية.

بينما كانت تبعات أزمة البنوك التي سببتها إزالة العوائق أمام تحرير الأسواق والتي تمثلت بالتراجع الاقتصادي مؤلمة بالنسبة للدول المتقدمة، كانت تلك التبعات أكثر صعوبة على الدول النامية.لم يكن لدى الدول الفقيرة شبكة أمان للتخفيف

من وطأة تأثير التراجع الاقتصادي. بالإضافة لهذا، كانت المنافسة المحدودة في الأسواق المالية تعني أن عملية التحرير لم تجلب معها دائماً المنافع المنتظرة لمعدل الفوائد المخفضة. بدلاً عن هذا، وجد المزارعون أنفسهم مضطرين أحياناً لدفع معدل فائدة مرتفعة، وهو ما جعل الأمور أكثر صعوبة بالنسبة لهم لشراء البذار والسماد الضروريين لتدبر قوتهم اليومي.

وبقدر السوء الذي تمثل بعملية تحرير التجارة غير الناضجة والتي تمت إدارتها بشكل سيّئ بالنسبة للدول المتقدمة، فقد كانت عملية تحرير الأسواق المالية وبطرق عديدة أسوأ بكثير. استدعت عملية تحرير الأسواق التخلص من القوانين التي كانت الهدف منها السيطرة على تدفق الحوالات المالية التي تدخل والتي تخرج من الدولة، والتي تكون على شكل قروض قصيرة الأجل وعقود، والتي غالباً لا تتعدى كونها مراهنات حركة سعر الصرف. لا يمكن لأموال المضاربة بأسعار صرف العملة هذه أن تُستخدم لبناء المصانع أو لإيجاد فرص عمل، لا تقوم الشركات بالاستثمارات طويلة الأجل باستخدام أموال يمكن سحبها بمذكرة، وفي الحقيقة، فإن المخاطرة التي تترافق مع تلك الأموال تجعل الاستثمارات طويلة الأجل في الدول النامية أقل جاذبية. وتكون التأثيرات المعاكسة على التطور أعظم. وبغرض إدارة تلك المخاطر المترافقة مع التدفق غير المستقر لتلك الأموال، تُنصح الدول بشكل روتيني أن تضع جانباً في مدخراتها مبلغاً مساوياً لقروضها قصيرة الأجل المعرفة بالعملة الأجنبية. لنرى مدى تأثير هذا، لنفترض أن شركة ما في دولة نامية صغيرة قبلت بقرض قصير الأجل بقيمة 100 مليون دولار من بنك أمريكي ودفع فائدة 18%. ستتطلّب السياسة الحكيمة من جانب الدولة أن تضيف 100 مليون دولار إلى مدخراتها. وبشكل نموذجي تحفظ المدخرات بسندات الخزانة الأمريكية، والتي تدفع اليوم فائدة قدرها 4%. وتكون النتيجة أن تلك الدول تقوم وفي الوقت نفسه بالاقتراض من الولايات المتحدة بفائدة قدرها 18% وتقوم بإقراض الولايات المتحدة بفائدة قدرها 4%. لم يعد للدولة ككل مصادر إضافية متوفرة للاستثمار. ربما تحصل البنوك الأمريكية على فائدة معقولة وتحصل الولايات المتحدة ككل على 14 مليون دولار كفائدة سنوية. لكن من الصعب أن نرى كيف يتيح هذا للدولة النامية أن تتطور بصورة أسرع. دعك من هذا، فمن الواضح أنه بدون معنى. هناك مشكلة أبعد وهي عدم التوافق بالدافع. في ظل عملية تحرير الأسواق المالية تكون شركات القطاع الخاص في الدولة هي من تقرر ما إذا كانت

ستقترض مبالغ قصيرة الأجل من البنـوك الأوروبيـة، ولكـن الحكومـة هـي مـن يجـب أن تكيّـف نفسها وتضيف إلى مدخراتها إذا أرادت أن تحافظ على موقف معقول.

إن صندوق النقد الدولي وفي مناقشته تحرير الأسواق المالية يعتمـد عـلى منطـق مبسـط وهو أن الأسواق الحرة أكثر كفاءة، والكفاءة الأكـبر تتـيح تطـوراً أسرع. إنـه يتجاهـل المناقشـات كالتي سبق ذكرها للتوِّ ويقدِّم قضية مثيرة للتساؤل، فعلى سبيل المثال، إنه بدون تحرير الأسواق لن يكـون بمقـدور الـدول جـذب رؤوس الأمـوال الأجنبيـة وخاصـة الاسـتثمار المبـاشر. إن خـبراء الاقتصاد في صندوق النقد الدولي لم يصرحوا أبداً أنهم أكبر المنظّرين، إنهـم يصرحـون أن خـبرتهم تكمن في التجربة العالمية والتحكم بالبيانات. لكن من الواضح أنه حتى البيانات لم تدعم قرارات الصندوق. إن الصين التي تلقّت الكمية الأكبر من الاستثمار الأجنبـي لم تتبـع أيـاً مـن التوصـيات الغربية (باستثناء ما له علاقة بالاستقرار العام) التي تمنع بحذر التحرير الكامل للأسـواق الماليـة. أكدت الدراسات الإحصائية الأشمل أن استخدام تعريف تحرير الأسواق المالية الخـاص بصـندوق النقد الدولي لم يفضِ إلى تطور أسرع أو إلى استثمار أكثر.

عندما أظهرت الصين أن تحرير الأسواق المالية لم يكن ضرورياً لجذب الأموال، كانت تلـك حقيقة الأمر، إن إعطاء نسبة الفائـدة الأعـلى للمـدخرات في شرق آسـيا (30- 40% مـن إجـمالي الناتج المحـلي، بالمقارنـة مـع 18% في الولايـات المتحـدة و17-30% في أوروبـا) بالكـاد احتاجـت المنطقة إلى أموال إضافية، لقد واجهت بالفعل تحدياً مخيفاً في استثمار تدفق نبع المدخرات.

أثار مؤيدو التحرير جدلاً آخراً، جدلاً بدا مثيراً للضحك بشكل خاص في ضوء الأزمة المالية العالمية التي بدأت عام 1997، وهي أن تحرير الأسواق سوف يحسّن الاستقرار عن طريق تنويـع مصادر الأمـوال. كانـت الفكـرة أنـه في وقـت التراجـع الاقتصـادي يمكـن للـدول أن تعتمـد عـلى الأجانب لتعويض النقص في الدخل المحلي. كان المفترض مـن خـبراء الاقتصـاد في صـندوق النقـد الدولي أن يكونوا عمليين وأن يعلموا الكثير عن العالم. من المؤكد أنهم كانوا يعلمـون أن مـديري البنوك يفضلون إقراض أولئك الذين لا يحتاجون الأموال، من المؤكد أنهم رأوا كيـف يكـون الأمـر عندما تواجـه الـدول صـعوبات، وعنـدما يسـحب الـدائنون الأجانـب أمـوالهم جـاعلين التراجـع الاقتصادي أكثر سوءاً.

في الوقت الذي يجب أن ننظر فيه عن كثب لنرى لماذا يؤدي تحرير الأسواق إلى زيادة عدم الاستقرار خاصة عندما يتم قبل أوانه وقبل تفعيل دور منظمات مالية قوية، تبقى هناك حقيقة واضحة، وهي أن حالة عدم الاستقرار ليست سيئة فقط للتطور الاقتصادي، بل إن تبعات عدم الاستقرار تلقي بثقلها الكبير على طبقة الفقراء.

دور الاستثمار الأجنبي

لم يكن الاستثمار الأجنبي أحد الركائز الثلاثة لإجماع واشنطن، ولكنه جزء أساسي من العولمة الجديدة. حسب إجماع واشنطن، يظهر التطور من خلال تحرير الأسواق. إن الخصخصة وتحرير الأسواق وحالة الاستقرار العام من المفترض لها أن تخلق المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الخارجية. هذه الاستثمارات هي التي تؤسس للتطور. الأعمال الأجنبية تجلب معها الخبرة التقنية وتتيح الدخول إلى الأسواق الأجنبية وتخلق فرص عمل جديدة. إن لدى الشركات الأجنبية أيضاً مصادر للتمويل والتي تكون مهمة بشكل خاص في الدول النامية حيث تكون المنظمات المالية ضعيفة. لقد لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً مهماً في العديد من أكثر قصص التطور نجاحاً، ولكن ليس في كلها، في دول مثل سنغافورة وماليزيا وحتى في الصين.

لاحقاً لما تم ذكره، فإن هناك بعض الجوانب السيئة حقيقة. عندما تدخل الأعمال الأجنبية عادة ما تدمر المنافسين المحليين، وتسحق طموح صغار رجال الأعمال الذين كانوا يأملون في تطوير الصناعة المحلية. هناك أمثلة عديدة على هذا. لقد تم سحق منتجي المشروبات الغازية في جميع أنحاء العالم بدخول مشروب الكوكا كولا والبيبسي إلى دولهم. لقد وجد منتجو المثلجات المحلية أنفسهم غير قادرين على منافسة منتجات شركة يونيليفر Unilever للمثلجات.

إحدى طرق التفكير بهذا هي استحضار الخلاف الذي نشب في الولايات المتحدة بسبب سلسلة المتاجر الكبرى والمحال التجارية. عندما تدخل سلسلة وول مارت Wal-Mart إلى مجتمع ما، عادة ما يكون هناك احتجاجات قوية من الشركات المحلية التي تخشى (وهي محقة في هذا) أنه سيتم الاستغناء عنها. يخشى أصحاب المحال التجارية المحليون أنهم لن يكونوا قادرين على منافسة وول مارت بقوتها الشرائية الضخمة. يعتري القلق الناس الذين يعيشون في البلدات الصغيرة بشأن ما يهدد هوية المجتمع إذا تم تدمير المحال التجارية المحلية كلها. هذه المخاوف

أقوى بألف مرة في الدول النامية. على الرغم من مشروعية هذه المخاوف، علينا أن نفهم أن سبب نجاح وول مارت هو أنها تقدم البضائع للمستهلكين بأسعار مخفضة. البضائع والخدمات الأكثر كفاءة المقدمة إلى الفقراء في الدول النامية هو الأمر الأكثر أهمية والذي يقترب من الحد الكافي للكثيرين ليعيشوا.

لكن النقّاد أثاروا العديد من النقاط. في ظل غياب قوانين المنافسة القوية (أو المفروضة بفعالية) وبعد أن تقوم الشركات العالمية بتنحية المنافسة المحلية فإنها تستخدم قوتها الاحتكارية لترفع الأسعار. لقد كانت مدة الاستفادة من الأسعار المخفضة قصيرة.

كانت قضية السرعة في التنفيذ إحدى القضايا المهددة بالفشل، صرح رجال الأعمال المحليون أنه بإمكانهم، إن أُتيح لهم الوقت، أن يتأقلموا وأن يستجيبوا للمنافسة وأن بإمكانهم إنتاج البضائع بكفاءة، وأن المحافظة على الأعمال المحلية مهمة لتقوية المجتمع المحلي على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. المشكلة بالطبع هي أن كل السياسات المعتادة التي وُصِفت بادئ الأمر كحماية مؤقتة من المنافسة الأجنبية قد أصبحت سياسات دائمة.

العديد من الدول متعددة الجنسيات قاموا بأقل مما يمكنهم لتحسين شروط العمل في الدول النامية. لقد فهموا بالتدريج الدروس التي تعلموها ببطء في ديارهم. إن تقديم شروط عمل أفضل ربما يحسّن من إنتاجية العمال ويخفض من التكاليف الإجمالية أو على الأقل لا يرفع التكاليف إلى مستويات مرتفعة جداً.

إن قطاع الأعمال المصرفية هو من المجالات الأخرى التي اجتاحت فيه الشركات الأجنبية نظيراتها المحلية. إن بإمكان البنوك الأمريكية العملاقة أن تقدِّم ضمانات أكثر للمودعين مما تقدمه البنوك المحلية الصغيرة (إلا إذا قامت الحكومة بتقديم ضمانات إيداع). كانت حكومة الولايات المتحدة تضغط باتجاه فتح الأسواق المالية في الدول النامية. والفوائد من هذا واضحة وهي أنه بإمكان المنافسة المتزايدة أن تقود إلى تحسين الخدمات المقدمة. بإمكان القوة المتعاظمة للبنوك الأجنبية تحسين الاستقرار المالي. ولكن يبقى تهديد البنوك الأجنبية قائماً على القطاع المصرفي. وفي حقيقة الأمر، فقد كانت هناك مناقشة موسعة للقضية نفسها في الولايات المتحدة. لقد تم الوقوف بوجه الأعمال المصرفية الوطنية (حتى غيّرت إدارة كلنتون وتحت ضغط وول ستريت Wall Street الموقف التقليدي للحزب

الديمقراطي) للخوف من أن تتدفق تلك المبالغ إلى المراكز المالية الرئيسية مثل نيويورك، وبهذا حُرمت المناطق البعيدة من المبالغ الضرورية. لقد ظهرت هذه المخاطر في الأرجنتين، عندما أصبحت الأعمال المصرفية المحلية تحت سيطرة البنوك التي تعود ملكيتها للأجانب قبل الانهيار الذي حصل عام 2001، وبينما كانت البنوك تقدِّم المبالغ النقدية بيسر للمواطنين كانت الشركات المحلية الكبيرة والصغيرة والمتوسطة تعاني من عجزها على دخول سوق المال. يعتمد الخبير في البنوك الدولية وقاعدة البيانات على إقراض عملائهم التقليديين. وفي نهاية المطاف، ربما يكون بمقدورهم التوسع إلى هذه الأسواق المتخصصة أو ربما تقوم منظمات مالية جديدة بسد هذه الثغرات. وقد كان لتراجع التطور والذي أسهم فيه النقص في التمويل الدور الأساسي في انهيار تلك الدولة. لقد تم فهم هذه المشكلة بشكل أعمق في الأرجنتين وقد اتخذت الحكومة بعض الخطوات المحددة لتعويض النقص في التمويل، ولكن الإقراض الحكومي لم يستطع الحؤول دون انهيار السوق.

لقد قدّمت تجربة الأرجنتين بعض الدروس الأساسية. لقد كان كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يؤكدان أهمية استقرار القطاع المصرفي. إنه من السهل إنشاء بنوك آمنة من المخاطر، بنوك لا تخسر المال بسبب القروض السيئة، وذلك بمجرد الطلب من تلك البنوك الاستثمار في سندات الخزانة الأمريكية. إن التحدي لا يكمن في إنشاء البنوك الآمنة من المخاطر فحسب وإنما في إنشاء بنوك آمنة تقدم الدعم للتطور. لقد أظهرت الأرجنتين كيف أن الفشل في القيام بهذا ربما يقود بحد ذاته إلى حالة ضخمة من عدم الاستقرار. لقد عانت الأرجنتين من عجز مالي متزايد بسبب تراجع التطور، وعندما بدأ صندوق النقد الدولي بالحد من النفقات وقام برفع الضرائب بدأ معه انهيار اقتصادي سريع واضطرابات اجتماعية.

إن تجربة بوليفيا تقدم مثالاً آخر على إسهام البنوك الأجنبية في التسبب بالوصول إلى حالة ضخمة من عدم الاستقرار. في عام 2001، اتخذ أحد البنوك الأجنبية والذي كان يشيع الرهبة في الاقتصاد البوليفي قراراً مفاجئاً بسبب المخاطر الدولية المتزايدة، حيث قام بوقف الإقراض. دفع هذا التغير المفاجئ في السيولة النقدية بالاقتصاد إلى انهيار اقتصادي أعمق من انهيار أسعار السلع، وكانت بوادر التراجع الاقتصادي الدولي قد بدأت تلوح في الأفق.

هناك جوانب أخرى فيما يتعلق بالتدخل السافر الذي تقوم به البنوك الأجنبية.

إن البنوك المحلية تراعي أكثر ما يسمى "تقديم النصح والإرشاد" وهو شكل من أشكال التأثير الذي يقوم به البنك المركزي عندما يقوم، على سبيل المثال، بإفساح المجال للدفع الآجل عندما يكون هناك حاجة لتحفيز الاقتصاد، وعندما يقوم بتقليص هذا المجال عندما يكون هناك مؤشرات لنمو اقتصادي سريع. بينما تكون البنوك الأجنبية أبعد ما تكون عن الاستجابة لمثل تلك المؤشرات. وبشكل مشابه، فإن من المحتمل أن تستجيب البنوك المحلية بشكل أكبر لضغوطات سد الفجوات في نظام الدفع الآجل للمجموعات التي لا تستفيد من هذه الخدمة والمجموعات غير المؤهلة للاستفادة من تلك الخدمة كمناطق تواجد الأقليات والمناطق غير المؤهلة للاستفادة من تلك الخدمة. تم في الولايات المتحدة والتي تتمتع بواحد من أكثر أسواق الدفع الآجل تطوراً إدراك أهمية تلك الفجوات لدرجة أنه تم تمرير قانون إعادة الاستثمار المجتمعية (CRA) في عام 1977، والذي فرض على البنوك إقراض تلك المجموعات والمناطق غير المؤهلة. لقد كان هذا القانون المثير للجدل وسيلة لتحقيق أهداف اجتماعية على غاية من الأهمية.

ومع هذا لم تكن قضية التمويل هي المجال الوحيد الذي ظهر من خلاله الاستثمار الأجنبي المباشر كنعمة ذات حدين. لقد قام المستثمرون الجدد في بعض الحالات بإقناع الحكومات (وعادة ما كان يتم هذا من خلال دفع الرشاوى) بمنحهم امتيازات خاصة كالإعفاء من الضريبة الجمركية. لقد مارست الحكومات في الولايات المتحدة أو في فرنسا أو في أي دولة متطورة أخرى، في العديد من الحالات، الضغط في تعزيز وجهة النظر هذه داخل الدول النامية على أنها الوجه الأمثل للتدخل الحكومي والمفترض لجني المدفوعات من القطاع الخاص. لقد ظهر في بعض الحالات أن الدور الذي تلعبه الحكومات دور غير مؤذٍ نسبياً (ولكن ليس من الضرورة أن يكون نزيهاً). عندما سافر وزير التجارة الأمريكي رون براون إلى الخارج كان يرافقه رجال أعمال من الولايات المتحدة في محاولة منهم لإبرام عقود والظفر بدخول هذه الأسواق المغمورة. وكما هو مفترض، فقد كانت فرص الحصول على مقعد في الطائرة تتحسّن لأحدهم إذا كانت له إسهامات مهمة في تلك الحملة.

في حالات أخرى، تم طلب المساعدة من إحدى الحكومات لتواجه ضغط حكومة أخرى. في كوت ديفوار، ساحل العاج سابقاً، وبينما كانت الحكومة الفرنسية تقدم الدعم لمحاولة شركة الاتصالات الفرنسية Telecom في إخراج

شركة (أمريكية) مستقلة للهاتف الخليوي من المنافسة، ساندت الحكومة الأمريكية مطالب الشركة الأمريكية. ولكن الحكومات تجاوزت حدود المعقول في العديد من الحالات. في الأرجنتين وحسب ما ذكر فقد مارست الحكومة الفرنسية الضغط في الدفع باتجاه إعادة صياغة شروط اتفاقية المياه (Aguas Argentinas) بعد أن تبين للشركة الفرنسية الأم (Suez Lyonnaise) والتي وقعت الاتفاقية أن شروط تلك الاتفاقية لا تحقق لها المكاسب التي كانت تتوقعها.

ربما كان الاهتمام الأكبر ينصبُّ على دور الحكومات بما فيها الحكومة الأمريكية في دفع الدول على قبول الاتفاقيات التي كانت مجحفة ً جداً بحق الدول النامية، وعادة كانت هذه الاتفاقيات توقَّع من قبل حكومات فاسدة في تلك الدول. في أندونيسيا عام 1994 وفي اجتماع قادة منظمة التعاون الاقتصادي للدول المطلة على المحيط الهادئ (APEC) الذي عُقد في جاكرتا، شجع الرئيس كلنتون الشركات الأمريكية على القدوم إلى أندونيسيا. قدمت الكثير من الشركات وبأفضل من يمكن من الشروط (مع وجود إيحاءات بالفساد لتسهيل الأمور ضد فائدة الناس في أندونيسيا). قام البنك الدولي وبشكل مشابه بتشجيع تعاملات القوى الخاصة هناك وفي دول أخرى مثل الباكستان. تضمنت تلك العقود شروط إلزامية حيث التزمت الحكومة بشراء كميات ضخمة من الكهرباء بأسعار مرتفعة جداً (تحت بند ما سمي: إما أن تأخذ أو أن تدفع). قام القطاع الخاص بجني الأرباح وتحملت الحكومة المخاطرة. لقد كان هذا أمراً سيئاً إلى درجة كافية ولكن عندما تم الإطاحة بالحكومات الفاسدة (محمد سوهارتو في أندونيسيا عام 1998 ونواز شريف في الباكستان عام 1999) قامت الولايات المتحدة بالضغط على الحكومات لتفي بتلك العقود بدلاً من إلغائها أو على الأقل إعادة مناقشة شروط تلك العقود. في الحقيقة هناك سجل حافل بالعقود "المجحفة" التي فرضتها الحكومات الغربية بقوة العضلات.

هناك الكثير على قائمة التذمر من التجاوزات القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر. عادة ما تزدهر مثل تلك الاستثمارات فقط بوجود امتيازات خاصة تنتزع من الحكومة. عندما كانت السياسات الاقتصادية الاعتيادية تركز على بواعث الانحراف التي تنتج عن مثل تلك الامتيازات، كان هناك مظهر أشد خطورة ينمو تدريجياً وهو أن تلك الامتيازات الخاصة عادة ما تكون نتيجة للفساد وللرشوة التي

يتلقاها الموظفون الحكوميون. إن الاستثمار الأجنبي المباشر يأتي فقط على حساب تقويض العملية الديمقراطية. وهذا يصح بشكل خاص على الاستثمارات في قطاعات المناجم والنفط والمصادر الطبيعية الأخرى حيث يكون للمستثمر الأجنبي الدافع الحقيقي للحصول على امتيازات خاصة بأسعار متدنية.

بالإضافة لهذا إن لمثل تلك الاستثمارات آثاراً سيئةً وهو الأمر الذي لا يدعم النمو. إن الدخل الذي تجلبه امتيازات المناجم يمكن أن يكون قيِّماً جداً، ولكن التطور هو حالة تحول في المجتمع. إن استثمار منجم ما، لنقل في منطقة نائية من الدولة، يقدِّم القليل لعملية التطور ناهيك عن المصادر التي توجدها تلك العملية. يمكن لهذا أن يخلق عدم توازن في تطور القطاعات الاقتصادية المختلفة واقتصاداً متفاوت التعافي. لكن الاقتصاد الذي يعاني من عدم التوازن في قطاعاته المختلفة لا يكون اقتصاداً متطوراً. في حقيقة الأمر، إن تدفق المصادر يمكن في بعض الأحيان أن يعيق التطور بشكل فعلي عبر آلية تدعى "الحمة الهولندية" (Dutch Disease). إن تدفق رأس المال يؤدي إلى تحسّن في سعر صرف العملة مقابل القطع الأجنبي ويجعل أسعار الواردات زهيدة وأسعار الصادرات باهظة. جاءت تلك التسمية من التجربة الهولندية التي أعقبت اكتشاف الغاز في بحر الشمال. رفعت مبيعات الغاز الطبيعي من سعر صرف العملة الهولندية مما ألحق الكثير من الأذى للصناعات التصديرية الأخرى للدولة. لقد مثّل هذا تحدياً كبيراً، ولكنه قابل للحل لتلك الدولة، ولكن ربما يكون لهذا التحدي صعوبته الخاصة بالنسبة للدول النامية.

والأسوأ من هذا أن توفر المصادر يمكن أن يغيِّر الدوافع، كما رأينا في الفصل الثاني، فبدلاً من تكريس الطاقة لتحقيق الرفاه كما هي الحال في العديد من البلدان التي تمتلك تلك المصادر، توجه الجهود للاستيلاء على الدخل (الذي يشير إليه خبراء الاقتصاد بمصطلح الأجور) المتعلق بالمصادر الطبيعية.

عمدت المنظمات المالية العالمية على تجاهل المشاكل التي أوضحتها. بدلاً عن هذا، فقد كانت توصية صندوق النقد الدولي المتعلقة بخلق فرص عمل جديدة، عندما ركَّز على تلك القضية، تتلخص ببساطة بإلغاء تدخل الحكومة (بصيغة تشريعات جائرة) وتخفيض الضرائب وتقليص التضخم إلى أدنى حد ممكن ودعوة رجال الأعمال الأجانب. والى حد ما، فقد عكست السياسة حتى في هذه الحالة العقلية الاستعمارية التي تم وصفها في الفصل السابق، وهي بالطبع أنه على الدول

النامية أن تعتمد على رجال الأعمال الأجانب. بغض النظر عن النجاح المميز لكوريا واليابان والذي لم يكن للاستثمار الأجنبي أي دور فيه. ففي العديد من الحالات كما حصل في سنغافورة والصين وماليزيا التي أبقت مساوئ الاستثمار الأجنبي تحت المراقبة، فقد لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً جوهرياً، ولكن ليس لصالح رأس المال (الذي لم يكن مطلوباً حقاً والذي أُعطي فوائد ادّخار مرتفعة) أو لصالح المقاولات، وإنما ساعد على دخول الأسواق وأدخل معه التقنية الحديثة.

التنظيم وسرعة التقدم

ربما كان الخطأ في التنظيم وفي تحديد سرعة التقدم هو أحد الأخطاء الفادحة التي ارتكبها صندوق النقد الدولي، وإخفاقه في استشعار حدود المحتوى الاجتماعي الذي تلقّى جلَّ الانتباه تجسد في فرض تحرير الأسواق قبل إيجاد شبكات آمنة، وقبل أن يكون هناك إطار عمل تشريعي مناسب وقبل أن تكون الدول قادرة على تجاوز النتائج العكسية للتغيرات المفاجئة في مزاجية السوق التي هي جزء جوهري من الرأسمالية الحديثة، وفي فرض سياسات اقتصادية أدّت إلى القضاء على فرص العمل المتاحة قبل إيجاد أسس لفرص عمل بديلة وفي فرض الخصخصة قبل أن يكون هناك منافسة ملائمة وأطر تشريعية مناسبة. عكست تلك الأخطاء المتوالية سوء الفهم الأساسي للسياسة وللاقتصاد، وسوء الفهم الذي ارتبط بشكل خاص مع أولئك الذين آمنوا بمبادئ السوق. لقد زعموا، على سبيل المثال، أنه حالما يتم التأسيس لحقوق الملكية الخاصة فكل الأمور الأخرى ستتبعها بصورة طبيعية بما فيها المنظمات ومختلف الهيئات القانونية التي ستفعل عمل اقتصاديات السوق.

هناك نموذج خلف إيديولوجية السوق الحرة عادة ما يرتبط مع آدم سميث Adam Smith الذي زعم بأن قوى السوق المتمثلة بدافع الربح تدفع الاقتصاد لتحقيق أهداف فعالة وكأنه يُدفع بيد خفية. إن إحدى أعظم إنجازات السياسات الاقتصادية الحديثة هي إظهارها بأي معنى وضمن أي شروط تكون النتيجة التي وصل إليها سميث صحيحة. لقد تبين أن تلك الشروط صارمة جداً. في حقيقة الأمر، لقدت أظهرت الدراسات المتقدمة في نظرية الاقتصاد، والتي ظهرت تحديداً وبشكل يثير الدهشة خلال فترة السياسات المتعنتة والمتواصلة لإجماع واشنطن، أنه كلما كانت المعلومات غير تامة كانت الأسواق غير تامة، وهو الأمر الذي يدفعنا للقول

دائماً: إنه عند هذا الحد تعمل اليد الخفية بشكل غير تام، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالدول النامية. هناك إلى حد كبير تدخل حكومي مرغوب به والذي من حيث المبدأ يمكنه أن يحسّن كفاءة السوق. إن حدود تلك الشروط التي تتحقق في ظلها كفاءة الأسواق مهمة، لأن العديد من النشاطات الرئيسية للحكومة يمكن فهمها كاستجابات ناتجة عن فشل الأسواق. نحن نعلم الآن أنه إذا كانت المعلومات تامة سيكون هناك دور ضئيل للأسواق المالية ودور ضئيل لقانون السوق المالية. إذا كانت المنافسة تامة وتسير بصورة آلية، فإنه لن يكون هناك دور لسلطة مراقبة النزاهة.

لكن سياسات إجماع واشنطن قامت بالمقابل على نموذج مبسّط من اقتصاد السوق وهو نموذج المنافسة المتوازنة الذي تعمل به اليد الخفية التي تكلم عنها آدم سميث بشكلها التام. ولأنه لا حاجة للدور الحكومي في هذا النموذج، بمعنى أن يكون حراً لا قيود عليه أو "ليبرالي" عندها تعمل الأسواق بفعالية، لذلك فإنه يُشار إلى سياسات إجماع واشنطن أحياناً بمصطلح "الليبرالية الجديدة" المرتكزة على "مبادئ السوق" وعلى إنعاش سياسات جعل الأسواق والقطاع الصناعي الخاص حر، وهو ما كان شائعاً بين بعض الدوائر في القرن التاسع عشر. في أعقاب الانهيار العظيم والاعتراف بالعيوب الأخرى لنظام السوق، ومن عدم المساواة التي كانت مستشرية إلى المدن التي لم تعد قابلة للسكن والمدمرة بالتلوث والفساد، كانت سياسات السوق الحرة تواجَه بالكثير من الرفض في الدول الصناعية الأكثر تطوراً على الرغم من استمرار المناقشات داخل هذه الدول فيما يتعلق بالتوازن المناسب بين دور الحكومة والأسواق.

حتى وإن كانت نظرية اليد الخفية التي تحدث عنها سميث مناسبة للدول الصناعية المتقدمة، فإن الشروط المطلوبة لها غير متاحة في الدول النامية. إن نظام السوق يتطلب حقوق ملكية على أسس من الوضوح ومحاكم لفرض تلك الحقوق ولكن هذا غير متوفر في الدول النامية عادة. يتطلب نظام السوق المنافسة والمعلومات الكاملة. لكن المنافسة محدودة والمعلومات غير كاملة والأسواق المنافسة التي تعمل بشكل جيد لا يمكن إيجادها في ليلة وضحاها. تقول النظرية: إن السياسة الاقتصادية الفاعلة للسوق تتطلب تلبية الافتراضات كلها. في بعض الحالات، ربما تجعل الإصلاحات في إحدى المجالات دون سواها من المجالات الأخرى الأمور أشد سوءاً. هذه هي مسألة التنظيم. تتجاهل الإيديولوجية هذه المسائل وتحث ببساطة على

التحرك باتجاه سياسة السوق بالسرعة الممكنة. ولكن النظرية الاقتصادية والتاريخ يظهران الجوانب الكارثية التي يمكن أن تنجم عن تجاهل التنظيم.

إن الأخطاء في التجارة وتحرير الأسواق والخصخصة التي تم التطرق لها آنفاً تظهر أخطاء التنظيم بصورة جلية. أما أخطاء التنظيم الصغرى فهي أقل من أن تلاحظ في الصحافة الغربية. إن هذه الأخطاء تشكل المآسي اليومية لسياسات صندوق النقد الدولي التي تؤثر في حياة الذين هم في الأصل فقراء في الدول النامية. على سبيل المثال، العديد من الدول لديها هيئات تسويقية تشتري المنتجات الزراعية من المزارعين وتقوم بتسويقها محلياً وعالمياً. وهذه الهيئات عادة ما تكون مصدراً لعدم الكفاءة والفساد، لأن المزارعين يحصلون فقط على جزء من السعر النهائي. على الرغم من أن الانغماس في هذا العمل لا يعني الكثير للحكومة، إذا تركت الحكومة هذا العمل فجأة، فهذا لا يعني أن القطاع الخاص المنافس المترنح سيكون البديل بصورة آلية.

لقد انسحبت العديد من دول غرب إفريقيا من العمل في الهيئات التسويقية تحت ضغط من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. يبدو أن الأمر نجح في بعض الحالات، ولكن في حالات أخرى تطور هناك نظام محلي من الاحتكارات فور زوال الهيئات التسويقية. لقد حدد الرأسمال المحدود الدخول إلى هذا السوق. استطاعت القلة القليلة من المزارعين شراء الشاحنات لنقل محاصيلهم إلى السوق. ولم يستطيعوا من جهة أخرى اقتراض المبالغ المطلوبة بسبب غياب البنوك الفاعلة. في بعض الحالات، كان الناس قادرين على شراء الشحنات لنقل بضائعهم وكانت الأسواق تعمل في البداية، ولكن هذا العمل المربح أصبح فيما بعد مرتعاً للعصابات المحلية. في كلا الحالتين، لم تر الأرباح الصافية التي وعد بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي النور. لقد انخفض الدخل الحكومي وحال المزارعين، وأما التحسّن فقد كان بقدر ضئيل عما كان عليه من قبل، وانتعش القليل من رجال الأعمال (أفراد العصابات ورجال السياسة).

لقد انشغلت العديد من الهيئات التسويقية أيضاً في سياسة توحيد الأسعار بمعنى دفع السعر نفسه للمزارعين بغض النظر عن أماكن تواجدهم. فيما بدا أنها سياسة "عادلة"، فقد عارضها خبراء الاقتصاد، لأنها تتطلّب من المزارعين الأقرب إلى الأسواق أن يقدموا تعويضات مالية للمزارعين الأبعد عن الأسواق. بفعل المنافسة

التي تحدث في الأسواق، حصل المزارعون القادمون من الأماكن البعيدة عن الأماكن الفعلية لبيع البضائع أسعار أقل، وبالنتيجة فقد تحملوا تكاليف نقل بضائعهم إلى الأسواق. أجبر صندوق النقد الدولي إحدى الدول الإفريقية على إلغاء سياسة توحيد الأسعار قبل أن يشرع في نظام طرق مناسب. انخفضت الأسعار التي يحصل عليها أولئك الذين يعيشون في أماكن معزولة فجأة إلى درجة كبيرة، لأنه كان عليهم أن يتحملوا تكاليف النقل. ونتيجة لهذا تدهور الدخل في بعض المناطق الريفية الأشد فقراً في البلاد وانتشرت معها المعاناة. ربما حققت خطة صندوق النقد الدولي المتعلقة بالأسعار بعض الفوائد الطفيفة بالنسبة للكفاءة، ولكن علينا أن نقيس هذه الفوائد مقابل التكاليف الاجتماعية. ربما يساعد التنظيم والتوقيت المناسبين على الإنجاز التدريجي في تحقيق الكفاءة بدون دفع تلك التكاليف.

هناك انتقاد جوهري للمقاربة التي قدمها كلٌّ من صندوق النقد الدولي وإجماع واشنطن، وهو أن هذه المقاربة لم تذكر بأن التطور يتطلب تحولاً في المجتمع. لقد تجاوزت أوغندا هذه الفجوة في إلغائها كل أقساط المدارس وهو الشيء الذي لم يستطع ببساطة فهمه محاسبو الميزانية الذين يركّزون فقط على الدخل والتكاليف. إن جزءاً من تعويذة تطوير الاقتصاد اليوم هو التركيز على التعليم الأساسي العام بما فيها تعليم البنات. لقد أظهرت دراسات لا حصر لها بأن الدول، كدول شرق آسيا، التي استثمرت في قطاع التعليم الأساسي بما فيها تعليم البنات قد أنجزت بشكل أفضل. ولكن في بعض الدول الفقيرة جداً، كدول إفريقيا، فقد كان من الصعب جداً الوصول إلى نسب عالية من الملتحقين بالتعليم وخاصة من البنات. وسبب هذا واضح، وهو أن الأسر الفقيرة بالكاد لديها قوت يومها وهم لا يرون فائدة مباشرة من تعليم بناتهم، ولأن أنظمة التعليم قد تم توجيهها لتحسين فرص العمل في المدن بالتحديد وهو ما يعتبر مناسباً أكثر للفتيان. إن معظم الدول التي لديها ميزانيات محددة جداً تبعت نصائح إجماع واشنطن بضرورة فرض الرسوم. وكانت مبرراتهم بأن الدراسات الإحصائية أظهرت بأن فرض الرسوم كان له أثر ضئيل على أعداد الملتحقين بالمدارس. ولكن رئيس أوغندا ماسفيني كان له رأي آخر. لقد علم أن عليه أن يؤسس لثقافة يتوقع لكل فرد فيها أن يذهب إلى المدرسة. وعلم أنه لن يكون بمقدوره تحقيق هذا طالما أن الرسوم موجودة. لهذا تجاهل نصائح الخبراء من الخارج وقام ببساطة بإلغاء رسوم المدارس. تزايدت أعداد الملتحقين

بالمدارس، لأن الأسر بدأت تقلد بعضها البعض في إرسال بناتها إلى المدارس. ما تجاهلته الدراسات الإحصائية المبسطة هو قوة التغيّر الشامل.

لو كانت إستراتيجيات صندوق النقد الدولي ببساطة قد فشلت في تحقيق التطور الكامل الممكن، لكان هذا سيئاً إلى حد ما. ولكن الفشل في عدة أماكن قد أعاق أجندة التطور بتدميره غير الضروري للنسيج الاجتماعي في المجتمع. إنه من المحتم أن تضع عملية التطور والتغيّر السريع ضغوطاً هائلة على المجتمع. لقد تغيّرت السلطة التقليدية ويتم إعادة تقييم العلاقات التقليدية. لهذا السبب يولي التطور الناجح الكثير من الانتباه للاستقرار الاجتماعي، وهو العبرة الرئيسة ليس فقط من قصة بوتسوانا Botswana التي تناولناها في الفصل السابق، بل أيضاً من قصة أندونيسيا التي سنتناولها في الفصل القادم، عندما أصر صندوق النقد الدولي على وقف تعويضات الغذاء والكيروسين (وهو الوقود الذي يستخدمه الفقراء في أعمال الطهي) تماماً كما فعلت سياسات صندوق النقد الدولي حيال التدهور الاقتصادي السيّئ في الأصل في البلاد والتي تسببت في تدهور الدخل والأجور وفي زيادة البطالة. مزقت الاضطرابات التي اندلعت النسيج الاجتماعي في البلاد وأسهمت في زيادة التدهور الاقتصادي الموجود. لم تكن سياسة وقف التعويضات سياسة اجتماعية سيئة فحسب، بل كانت سياسة اقتصادية سيئة أيضاً.

لم تكن هذا المرة الأولى التي يسهم فيها صندوق النقد الدولي باندلاع الاضطرابات، ولو تم اتّباع نصائح الصندوق بشكل أوسع لكان من المؤكد حصول اضطرابات أكثر بكثير من تلك التي حصلت. في عام 1995 كنت في الأردن لإجراء مقابلة مع ولي العهد ومع موظفين حكوميين آخرين رفيعي المستوى، عندما ناقش الصندوق وقف تعويضات الغذاء لتحسين ميزانية الحكومة. لقد كانوا على وشك النجاح في الحصول على الاتفاقية عندما تدخل الملك حسين وأوقفها. لقد كان الملك يستمتع بمزاولة صلاحياته، وكان يقوم بعمل رائع وأراد المضي قدماً في هذا. كان يمكن لهذه الاضطرابات أن تقلب الحكومات في الشرق الأوسط المتفجر، وأن تقلب معها السلام الهش في المنطقة. بالمقارنة مع التحسّن الضئيل الممكن إنجازه على وضع الميزانية، كان يمكن لهذه الأحداث أن تكون مضرة أكثر على هدف تحقيق الازدهار. إن الرؤية الاقتصادية المحدودة لصندوق النقد الدولي جعلت من غير الممكن له أن يأخذ بالحسبان هذه القضايا في سياقها الأوسع.

لكن هذه الاضطرابات كانت كقمة جبل جليدي، فقد زرعت في وجدان كل شخص حقيقة بسيطة مفادها أن المحتوى الاجتماعي والسياسي لا يمكن تجاهله. لكن كانت هناك مشاكل أخرى. في الثمانينيات وبينما كانت أمريكا اللاتينية تحتاج لتحسين ميزانيتها والتضخم الذي كان تحت السيطرة، أدّت الصرامة المفرطة إلى زيادة البطالة وفي ظل غياب شبكة أمان مناسبة، والتي أسهمت من جهتها في ارتفاع حدة العنف في المدن، بالكاد ساعدت الظروف المحيطة على الاستثمار. كان العصيان المدني في إفريقيا سبباً أساسياً في تقهقر أجندة التطور هناك. أظهرت الدراسات التي قام بها البنك الدولي بأن مثل ذلك العصيان مرتبط بأسباب اقتصادية مضادة بما فيها البطالة التي يمكن أن تنتج عن الصرامة المفرطة. ربما لا يكون التضخم المعتدل نموذجياً لخلق بيئة للاستثمار، ولكن العنف والعصيان المدني هما أسوأ.

نحن ندرك اليوم بأن هناك "عقداً اجتماعياً" يربط بين المواطنين بعضهم ببعض من جهة ويربطهم مع حكوماتهم من جهة أخرى. عندما تقوم سياسات الحكومة بإلغاء ذلك العقد الاجتماعي ربما لا يحترم المواطنون "العقود" التي بين بعضهم البعض أو تلك التي مع الحكومة. إن المحافظة على ذلك العقد الاجتماعي أمر مهم بشكل خاص وصعب في خضم التغيّرات الاجتماعية التي ترافق بشكل متكرر مرحلة التطور. في كثير من الأحيان لا يوجد في أسلوب الحسابات التي يقوم بها صندوق النقد الدولي للأنظمة الاقتصادية الكبرى والتي تفتقر إلى الخبرة مكان لهذه الاهتمامات.

السياسات الاقتصادية التي تعود بالفائدة على الجميع

ينشأ "العدل" عن إحدى جزئيات العقد الاجتماعي وهي أن تشارك طبقة الفقراء في المكاسب التي يحققها المجتمع أثناء تطوره وأن تشارك طبقة الأغنياء في الآلام التي يعاني منها المجتمع في وقت الأزمات. لقد أولى إجماع واشنطن القليل من الانتباه إلى مسألة التوزيع أو "العدل". يزعم الكثيرون من المؤيدين للاتفاق، عندما يتم الضغط عليهم، بأن أفضل طريقة لمساعدة الطبقة الفقيرة هي في جعل الاقتصاد يتطور. فهم يؤمنون بالسياسات الاقتصادية التي تعود بالفائدة على الجميع. في نهاية المطاف تم الإقرار بأن فوائد ذلك التطور يعود بالفائدة حتى على طبقة الفقراء. لم تكن السياسات الاقتصادية التي تعود بالفائدة على الجميع أبداً أكثر من مجرد

اعتقاد أو إيمان. يبدو أن الفقر الشديد قد نما في القرن التاسع عشر على الرغم من أن بريطانية ككل كانت مزدهرة. إن النمو الذي حصل في أمريكا في حقبة الثمانينيات يقدِّم مثالاً صارخاً على هذا، ففي الوقت الذي كان فيه الاقتصاد ينمو، كان أولئك الذين في أسفل السلّم يعانون من تدني دخلهم. لقد جابهت إدارة كلنتون وبقوة السياسات الاقتصادية التي تعود بالفائدة على الجميع، لقد آمنت بوجوب أن يكون هناك برامج فاعلة لمساعدة الطبقة الفقيرة. وعندما غادرت البيت الأبيض للالتحاق بالبنك الدولي، لازمتني الشكوك نفسها حيال السياسات الاقتصادية التي تعود بالفائدة على الجميع، فإذا لم تكن هذه السياسات فعالة في الولايات المتحدة، فما الذي يجعلها فعالة في الدول النامية؟ عندما يصح القول إن المحافظة على معدلات فقر منخفضة هو أمر لا يمكن تحقيقه بغياب نمو اقتصادي معافى، لا يصح العكس، فليس من المحتم على النمو الاقتصادي أن يعود بالفائدة على الكل. إن مقولة "المد المرتفع يرفع كل القوارب" غير صحيحة. فأحياناً يضرب المد المرتفع، وخاصة إذا ترافق مع عاصفة، القوارب الضعيفة بالشاطئ ممزقاً إياها إلى شظايا.

بالرغم من كل العقبات الجلية التي تواجه السياسات الاقتصادية التي تعود بالفائدة على الجميع، فإن لهذه السياسات منشأً فكرياً جيداً. قال آرثر لويس Arthur Lewis، وهو أحد الحاصلين على جائزة نوبل، إن عدم المساواة كان جيداً للتطور وللنمو الاقتصادي، لأن الأغنياء يدخرون أكثر من الفقراء ولأن رأس المال المتراكم هو الأساس في نمو الاقتصاد. وقال سايمون كوزنتس Simon Kuznets، وهو حائز أيضاً على جائزة نوبل: إن عدم المساواة تتزايد في المراحل الأولى من التطور ولكن الأمر ينعكس رأساً على عقب فيما بعد.

لكن تاريخ الخمسين سنة المنصرمة لم يدعم هذه النظريات والافتراضات. لقد أظهرت دول شرق آسيا، كوريا الجنوبية والصين وتايوان واليابان، كما سنرى في الفصل القادم، بأن المدخرات المرتفعة لم تستلزم الكثير من عدم المساواة، وأنه يمكن تحقيق نمو سريع دون ارتفاع مستوى عدم المساواة. لأن الحكومات لم تؤمن بأن التطور سيقدِّم الفائدة للفقراء بصورة آلية، ولأنها آمنت بأن المساواة الأكثر ستحسّن النمو بصورة فعلية، اتخذت حكومات المنطقة خطوات فعالة لتؤكد بأن المد المرتفع قد رفع معظم القوارب وأن عدم المساواة في الأجور استمر وأن بعض فرص التعلم قد أُتيحت أمام الجميع. لقد قادت سياسات تلك الدول إلى استقرار

اجتماعي وسياسي والذي أسهم بدوره في البيئة الاقتصادية التي ازدهـرت فيهـا الأعـمال. قـدمت الاستفادة من مخزون المواهب الطاقة والمهـارات البشريـة التـي أسـهمت في الحركـة النشـطة في المنطقة.

في أماكن أخرى حيث تبنّت الحكومات سياسات إجماع واشنطن فقد استفاد الفقراء مـن النمو بدرجة أقل. لم يترافق النمو في أمريكا اللاتينية مـع انخفـاض في مسـتوى عـدم المسـاواة أو حتى انخفاض في مستوى الفقر. في بعض الحالات ارتفع مستوى الفقر فعلاً، وما يشهد على ذلك انتشاء الأحياء الفقيرة في المدن. إن أحاديث صـندوق النقـد الـدولي التـي تفـاخر بالتقـدم الـذي أنجزته أمريكا اللاتينية في إصلاحات السوق خلال العقد المنصرم (عـلى الـرغم مـن هدوئـه بعـد انهيار الأرجنتين عام 2001 والتي كانت تمثل المثل الأول و بعد الانحدار الاقتصادي والركود الذي دمَّر العديد من "الإصلاح" في الدول خلال الخمس سنوات الماضية)، ولكن قيل القليل فيما يخص بيانات الفقر.

من الواضح أن النمو بمفـرده لا يحسّـن دائمـاً حيـاة جميـع النـاس في الدولـة. ومـن غـير المفاجئ اختفاء مصطلح "السياسات التي تعود بالفائدة على الجميع" من المناقشـات السياسـية. ولكن وبتعديل طفيف لا تزال الفكرة قائمـة. أنـا أدعـو المتغـير الجديـد بالسياسـات التـي تعـود بالفائدة على الجميع وما هو أكثر من هذا. إنها تصر على أن النمو ضروري وعـلى الأغلـب كـاف لتخفيض مستوى الفقر وتقـترح بـأن أفضـل الإسـتراتيجيات ببسـاطة هـي التركيـز عـلى النمـو في الوقت الذي تذكر فيه قضايا مثل تعليم الإناث والصـحة. لكـن مكونـات السياسـات التـي تعـود بالفائدة على الجميع وما هو أكثر من هذا فشلت في تطبيـق سياسـات مـن شـأنها التعامـل مـع قضايا أوسع للفقر من جهة أو حتى مع قضايا محددة مثل تعليم الإناث. مـن الناحيـة العمليـة، استمر مؤيدو هذه السياسـة باتّبـاع السياسـات السـابقة نفسـها، وبوجـود التـداعيات العكسـية نفسها. أدّت القـوانين المفرطـة في "سياسـات الإصـلاح" في دولـة تلـو الأخـرى إلى تقلـيص الـدعم لقطاعات التعليم والصحة، ففي تايلند، ونتيجة لهذا لم ترتفع فقط نسبة من يمارسن البغـاء مـن النساء، بل تقلصت تكاليف مكافحة مرض الإيدز وكان هذا بمثابة عقبة كأْداء أمام مـا كـان أحـد أفضل برامج مكافحة الإيدز في العالم.

كانت السخرية أن واحداً من أهم مكونات السياسات التي تعود بالفائـدة على الجميع وما هو أكثر من هذا كان الخزانـة الأمريكيـة في إدارة كلنتـون. كـان

هنـاك داخـل الإدارة وفي السياسـات المحليـة اخـتلاف واسـع في وجهـات النظـر مـن جانـب الديمقراطيين الجدد الذين أرادوا أن يروا تحديداً أكثر لدور الحكومـة ومـن جانـب الـديمقراطيين القدماء الذين كانوا يبحثون عن المزيد من التدخل من جانب الحكومـة. لكـن القضـية المركزيـة انعكست في التقرير الاقتصادي السنوي للرئيس (الذي تم إعداده من قبـل المجلـس الاستشـاري للشؤون الاقتصادية) والذي جابه وبشدة مبدأ السياسات التي تعود بالفائـدة عـلى الجميـع ومـا هو أكثر من هذا. هنا كانت سياسات الخزانة الأمريكية التي تضغط على الدول الأخرى والتي لو نصح بها في الولايات المتحدة لجرت مناقشتها بشدة داخل الإدارة ولكان من شبه المؤكـد فشـلها. كان السبب لهذا التضارب الظاهر بسيطاً، ويعود لكون صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كانـا جزءاً من الصراع في الخزانة، وعلى هذه الحلبة ومع القلة القليلة من الاستثناءات كان يسمح لهم بدفع وجهات نظرهم في الميدان تماماً كما تفعل الأقسام الأخرى.

الأولويات والإستراتيجيات

إن من المهم النظر ليس فقط لما يضعه صندوق النقد الدولي على أجندته، بل النظر أيضاً لما يتركه جانباً. إن مفهوم الاستقرار موجود على الأجندة ومبدأ خلق فرص عمل غـير موجـود. إن مبدأ فرض الضرائب وتأثيراتها السلبية موجود على الأجندة، ومبدأ استصلاح الأراضي غير موجود. هناك أموال لإنقاذ البنوك من أزماتها ولكن لا توجد أمـوال لتحسـين خـدمات التعلـيم والصـحة، وهناك احتمال ضئيل في مساعدة العمال الـذين تـم تسريحهـم مـن عملهـم نتيجـة لسـوء إدارة صندوق النقد الدولي للاقتصاديات العملاقة.

إن العديد من المواد التي لم تكن موجودة في إجماع واشنطن ربما أدّت إلى نمو أسرع وإلى مساواة أكثر. إن مساءلة استصلاح الأرض بحد ذاتها توضح الخيارات التي على المحـك في العديـد من الدول. إن القلة الغنية تمتلك معظم الأراضي في الدول النامية. أمـا الأكثريـة السـاحقة تعمـل كمزارعين مقابل احتفاظهم بنصف أو بأقل من نصف ما ينتجون. سميت هذه الظاهرة بالعمل مقابل حصة من الإنتاج. إن نظام العمل مقابل حصة من الإنتاج يضعف الحافز لـدى المـزارعين، لأنهم لو كانوا يشاركون مالكي الأراضي بالتساوي لوقعت عليهم الآثار نفسها وهي دفع 50% من الضرائـب. لقـد شـجب صـندوق النقـد الـدولي بشـدة ونـدّد بالضرائـب المرتفعـة التـي

تُفرض على الأغنياء مشيراً إلى دورها في تدمير الحوافز، ولكن لم يكن هناك ذكر لهذه الضرائب الخفية ولا حتى بكلمة واحدة. إن استصلاح الأرض بالشكل المناسب وبرويّة وبشكل قانوني يؤكد على أن العمال لا يحصلون على الأرض فقط، بل على القروض وعلى خدمات إضافية تمدهم بالمعرفة عن البذور الجديدة وعن أساليب الزراعة الحديثة ويمكنهم من زيادة المردود بشكل هائل. لكن استصلاح الأرض يمثل تغيّراً جوهرياً في بنية المجتمع، تغيّراً ليس من الضروري أن يعجب النخبة التي تمسك بزمام الأمور في وزارات المالية، والتي تتواصل معها المنظمات المالية الدولية. لو كانت هذه المنظمات مهتمة حقاً بالتطوير وبالتخفيف من حدة الفقر، لكانت قد أولت الكثير من الانتباه إلى قضية أن استصلاح الأرض تتصدر القائمة في العديد من أكثر الأمثلة نجاحاً على مستوى العالم كما حصل في كوريا وتايوان.

كانت إحدى القضايا الأخرى المهملة هي قضية قوانين القطاع المالي. بالتركيز على الأزمة المالية التي حدثت في أمريكا اللاتينية في مطلع الثمانينات، صرّح صندوق النقد الدولي بأن تلك الأزمات حدثت بسبب السياسات المالية غير الحكيمة والسياسات النقدية غير المستقرة. لكن الأزمات حول العالم أظهرت سبباً ثالثاً لعدم الاستقرار تجلّى في قوانين القطاع المالي غير المناسبة. نعم لقد دفع صندوق النقد الدولي باتجاه الحد من التشريعات حتى أجبرته الأزمة التي حدثت في دول شرق آسيا على تغيير نهجه. إذا كانت قضية استصلاح الأرض وتشريعات القطاع المالي قد حظيت بتركيز صندوق النقد الدولي وإجماع واشنطن، فقد حظيت قضية التضخم بالمزيد من التركيز في العديد من الأماكن. في مناطق مثل أمريكا اللاتينية حيث كان التضخم ظاهرة منتشرة، فمن المؤكد أنها كانت ظاهرة جديرة بالانتباه. لكن التركيز المبالغ فيه من قبل صندوق النقد الدولي على التضخم قاد إلى ارتفاع معدلات الفائدة وإلى ارتفاع سعر الصرف وتسبب بالبطالة ولم يحدث النمو. ربما فرحت الأسواق المالية بانخفاض معدلات التضخم ولكن العمال وأولئك المهتمين بالفقر لم يكونوا سعداء بالمستوى المتدني من التطور وبارتفاع معدلات البطالة.

لحسن الحظ، أصبحت قضية تخفيض معدل الفقر أولوية متزايدة الأهمية من أولويات التطور. رأينا فيما سبق أن مبدأ السياسات التي تعود بالفائدة على الجميع وما هو أكثر من هذا لم يعمل. لكن الحقيقة التي لا تزال قائمة، وبمعدل وسطي،

هي أن الدول التي تطورت بصورة سريعة قامت بعمل أفضل من جهة تخفيض معـدلات الفقـر، كما ظهر ذلك بوضوح في الصين ودول شرق آسيا. ومن الصحيح أيضاً أن القضاء على الفقر يحتاج إلى مصادر، تلك المصادر التي يمكن الحصول عليها فقـط مـن خـلال النمـو. وهكـذا فـإن وجـود علاقة متبادلة بين النمو من جهة وتخفيض معدلات الفقـر مـن جهـة أخـرى يجـب أن لا يكـون مفاجئاً. لكن هذه العلاقة المتبادلة لا تثبت أن مبدأ السياسات التي تعود بالفائدة عـلى الجميـع (أو مبدأ السياسات التي تعود بالفائدة عـلى الجميـع ومـا هـو أكـثر مـن هـذا) تقـدم الطريقـة الأفضل لمحاربة الفقر. على العكس من هذا، أظهرت الإحصائيات أن بعـض الـدول نمـت دون أن يكون هناك تراجع في معدلات الفقر، وبعـض الـدول قطعـت شـوطاً كبـيراً في تخفـيض معـدلات الفقر أكثر من دول أخرى وفقاً لأي مستوى من مستويات النمو. هذه القضية ليست قضـية مـع أو ضد النمو. بمعنى ما، ظهرت المناقشة التي تناولت قضية النمو والفقر دون جدوى. لقـد آمـن الجميع بالنمو في نهاية المطاف.

يجب تناول الأمر من حيث التـأثير الـذي تسـببه سياسـات معينـة. إن بعـض السياسـات تروِّج للنمو ولكن تأثيرها على معدلات الفقر يبقى طفيفاً، والبعض مـن هـذه السياسـات يـروِّج للنمو، ولكنها ترفع معدلات الفقر على أرض الواقع، وبعضها الآخر يروِّج للنمو ويخفض معدلات الفقر في الوقت نفسه. هذا النوع الأخـير مـن السياسـات يسـمّى إسـتراتيجيات النمـو ومحاربـة الفقر. أحياناً يكون هناك سياسات "الكل يستفيد" كسياسات استصلاح الأراضي أو سياسات المضي قدماً في تعليم الفقراء التي تلتزم بوعود تحسين عجلة التطور وتحقيق قـدر أكـبر مـن المسـاواة. لكن في أحيان كثيرة يكون هناك نوع من المقايضة. ربما تقوم مقايضـة تحريـر الأسـواق بتحسـين النمو أحياناً، ولكن في الوقت نفسه، عـلى الأقـل عـلى المـدى المنظـور، سـيكون هنـاك ارتفـاع في معدلات البطالة خاصة إذا ما تم إجراء هـذه المقايضـة عـلى وجـه السرعـة، لأنـه سـيتم تسريـح بعض العمال من عملهم. وأحياناً يكون هنـاك سياسـات "الكـل يـخسر" وهـي السياسـات التـي تحقق النزر اليسير، هذا إن حققت أي مكسب من عملية النمـو مـع ارتفـاع هائـل في معـدلات عدم المساواة. بالنسبة لعديد من الدول، يظهر مفهوم تحرير أسواق رأس المال مثـالاً عـلى هـذا. إن مناقشة قضية النمـو والفقـر هـي مناقشـة إسـتراتيجيات التطـور، تلـك الإسـتراتيجيات التـي تبحث عن سياسات من شأنها تخفيض معدلات الفقر في الوقت الذي تروج فيه للنمـو، وتجنـب

السياسات التي من شأنها رفع معدلات الفقر وتحقيق النزر اليسر هذا إن حققت أي مكسب من عملية النمو، والسياسات التي تقيم الوضع عندما يكون هناك أي نوع من المقايضة، والتي تضع نصب عينيها مدى تأثير هذا على حياة الطبقة الفقيرة.

إن فهم الخيارات يتطلّب فهم أسباب وطبيعة الفقر. ليس المساءلة هي تقاعس الفقراء، فعادة ما يعمل الفقراء بكد ولساعات عمل طويلة أكثر من أولئك الذين هم بحال أفضل. يكون الكثير من الفقراء عرضة لمتوالية من الظروف الرديئة، منها نقص الغذاء الذي يؤدي إلى اعتلال الصحة، والذي بدوره يحدد قدرتهم على الكسب ويقود بالتالي إلى حالة صحية أكثر رداءة. الحالة المعيشية المتدنية تؤدي إلى عدم قدرتهم على إرسال أبنائهم إلى المدارس ودونما أي تعليم فقد تحتم على الأولاد أن يعيشوا حياة الفقر. إن الفقر يورث من جيل إلى آخر. لا يستطيع الفقراء دفع المال مقابل السماد والبذور المثمرة الجيدة والتي سترفع من إنتاجهم.

هذه فقط إحدى العقبات التي تواجه الفقراء. أكّد بارثا داسكوبتا Partha Dasgupta من جامعة كمبريدج على عقبة أخرى. في الدول الفقيرة، مثل نيبال، لا يوجد مصدر للطاقة لهؤلاء المدفوعين إلى الفقر إلا في الغابات المجاورة، ولكن في الوقت الذي يقومون فيه بقطع الغابات لسد احتياجاتهم الضرورية في التدفئة والطهي، تبدأ التربة بالتآكل ويبدأ الدمار في البيئة المحيطة، مما يحتم عليهم أن يعيشوا حياة أشد فقراً.

يترافق الفقر مع شعور بالإحباط. في تقريره عن مدى تطور العالم لعام 2000، قام البنك الدولي بإجراء مقابلات مع الآلاف من الفقراء في استطلاع للرأي سمي أصوات الفقراء. لقد تضمن هذا التقرير العديد من الأفكار التي يصعب توقعها. إن الفقراء يشعرون أن لا صوت لهم وأن لا قدرة لديهم على تحديد مصيرهم. إنهم محكومون بقوى خارجة عن سيطرتهم.

إن الفقراء يشعرون بعدم الأمان. ليس فقط لأن دخلهم غير مستقر، ولأن التغيّرات في الظروف الاقتصادية الخارجة عن سيطرتهم يمكن أن تؤدي إلى انخفاض الأجور وفقدانهم للعمل، بل إنهم يواجهون مخاطر صحية وتهديدات مستمرة بالعنف والذي يكون أحياناً من فقراء آخرين يستغلون كل الفرص لتلبية احتياجات عائلاتهم، وأحياناً من الشرطة وممن هم في السلطة. بينما يساور القلق أولئك الذين يعيشون في الدول المتطورة من التأمين الصحي غير الكافي، يتوجّب

على أولئك الذين يعيشون في الدول النامية متابعة حياتهم دونما أي شكل من أشكال التأمين سواء كان تأمين البطالة أو التأمين الصحي أو تأمين سن التقاعد. إن شبكة الأمان الوحيدة تقدم من العائلة ومن المجتمع، ولهذا يكون من المهم في عملية التطور أن نحافظ على هذه الروابط.

بغرض تحسين الشعور بعدم الأمان، سواء كان هذا بسبب المزاجية المفاجئة لرب العمل أو بسبب التقلبات المفاجئة في الأسواق الناتجة عن الأزمات العالمية، يكافح العمال للحصول على ضمانات عمل أكثر. لكن بالقدر الذي كافح فيه العمال للحصول على "أعمال لائقة"، كافح صندوق النقد الدولي لما سمي مجازاً "ليونة أسواق العمل" التي تبدو أكثر بقليل من جعل أسواق العمل تعمل بشكل أفضل، ولكن عند التطبيق كانت ببساطة اسماً مشفراً للأجور المنخفضة ولضمانات عمل أقل.

لم يكن من الممكن التنبؤ بكافة الجوانب السلبية لسياسات إجماع واشنطن، ولكن الآن أصبحت كل هذه الجوانب واضحة. لقد رأينا كيف أن تحرير التجارة المترافق مع ارتفاع معدل الفائدة هو على الأغلب وصفة مخصصة لإيجاد البطالة ولتدمير فرص العمل على حساب طبقة الفقراء. إن تحرير الأسواق المالية غير المترافق مع نظام تشريعي مناسب هو على الأغلب وصفة مخصصة لعدم الاستقرار الاقتصادي، وربما يؤدي إلى ما هو أكثر، وغياب معدل الفائدة المنخفض يجعل من الصعب على المزارعين الفقراء شراء البذور والسماد، وهو ما يجعلهم ينتجون ليس فقط لسد احتياجاتهم الشخصية. إن الخصخصة غير المترافقة مع سياسات منافسة وإشراف للتأكد من أن قوى الاحتكار لا يساء استخدامها، يمكن أن تقود إلى ارتفاع لا إلى انخفاض في الأسعار بالنسبة إلى المستهلكين. إن الصرامة المالية، التي يتم تنفيذها بطريقة عمياء، في الظروف الخاطئة يمكن أن تقود إلى ارتفاع معدل البطالة وإلى تمزيق العقد الاجتماعي.

إذا كان صندوق النقد الدولي قد أخطأ في تقديره للمخاطر التي ستعاني منها طبقة الفقراء جراء الإستراتيجيات التي يضعها للتطور، فقد أخطأ أيضاً في تقديره للتكاليف الاجتماعية والسياسية طويلة الأمد للسياسات التي قضت على الطبقة المتوسطة باستثناء القلة القليلة التي على رأس الهرم، وأخطأ في تقديره لفوائد سياسات السوق المبدئية. لقد كانت الطبقة المتوسطة تقليدياً هي المجموعة التي

دفعت باتجاه تسييد القانون، ودفعت باتجاه التعليم الأساسي العام، ودفعت باتجاه إيجاد شبكة أمان اجتماعي. هذه هي العناصر الجوهرية لاقتصاد معافى وقد أدى تآكل الطبقة المتوسطة إلى تآكل مصاحب في دعم هذه الإصلاحات المهمة.

في الوقت نفسه الذي أخطأ فيه صندوق النقد الدولي في تقديره لتكاليف برامجه، فقد بالغ في تقديره للفوائد المرجوة. خذ على سبيل المثال مشكلة البطالة. بالنسبة لصندوق النقد الدولي ولآخرين ممن يؤمنون بأنه عندما تعمل الأسواق بصورة طبيعية عندها يجب أن يكون الطلب مساوياً للعرض، البطالة هي علامة تدخل في الأعمال الحرة للسوق. عندما كانت الأجور مرتفعة جداً (على سبيل المثال، بسبب قوة الاتحاد). كان العلاج الواضح للبطالة هو تخفيض الأجور، تخفيض الأجور سيرفع الطلب على العمل، الأمر الذي سيجلب أناساً أكثر إلى دائرة العمل. في الوقت الذي قدمت فيه النظرية الاقتصادية الحديثة (وبالأخص النظريات التي استندت إلى المعلومات المتاحة بدرجات مختلفة وعلى العقود غير المكتملة) شرحاً لماذا حتى بوجود أسواق ذات تنافسية مرتفعة، بما فيها أسواق العمل، يمكن للبطالة أن تتواجد. لهذا فإن الطرح القائل: إن البطالة يجب أن تكون ناتجة عن الاتحادات أو عن الأجور الحكومية الدنيا هو ببساطة طرح خاطئ. هناك انتقاد آخر لإستراتيجية تخفيض الأجور. ربما يؤدي تخفيض الأجور ببعض الشركات إلى استئجار بضعة عمال إضافيين، ولكن أعداد العمال المستأجرين حديثاً ربما تكون قليلة نسبياً والمأساة التي يتسبب بها تخفيض الأجور على العمال الآخرين ربما تكون مهلكة. ربما يفرح أرباب العمل ومالكو رأس المال إلى حد ما في الوقت الذي يرون فيه أرباحهم تنمو بسرعة. هذا سيمد نموذج صندوق النقد الدولي في السوق المبدئي وسياسة التوصيات خاصته بالحماسة. إن الطلب من الناس في الدول النامية دفع رسوم المدارس هو مثال آخر على النظرة العالمية الضيقة. أولئك الذين قالوا بوجوب فرض التكاليف زعموا أنه سيكون هناك تأثير ضئيل على المسجلين وأن الحكومة كانت بحاجة ماسة لتلك العائدات. كانت المفارقة هنا أن النماذج المبسطة أخطأت في تقدير مدى التأثير على المسجلين بقائمة الإعفاء من الرسوم المدرسية وبالإخفاق في الأخذ في الحسبان التأثيرات العملية للسياسة لم يُخفقوا فقط بالأخذ بعين الاعتبار التأثيرات الأوسع على المجتمع، فقد أخفقوا حتى في محاولات أخرى أصغر حجماً على التقدير الدقيق لتبعات التسجيل في المدارس.

لو كان لصندوق النقد الدولي وجهة نظر مفرطة بالتفاؤل حيال الأسواق، لكن كان له وجهة نظر مفرطة بالتشاؤم حيال الحكومة، لو لم تكن الحكومة أساس الشر كله، لكنها كانت جزءاً أكبر من المشكلة أكثر من كونها جزءاً من الحل. لكن عدم الاهتمام بطبقة الفقراء لم يكن مجرد وجهات نظر للأسواق وللحكومة، وجهات النظر تلك التي قالت: إن الأسواق ستهتم بكل شيء والحكومة فقط ستجعل الأمور أسوأ، لقد كانت القضية قضية قيم طرحت إلى أين حد يجب أن نكون مهتمين بطبقة الفقراء ومن عليه تحمل المخاطر.

لم تكن نتائج السياسات التي فرضها إجماع واشنطن مشجعة، بالنسبة لمعظم الدول التي تبنَّت مبادئ الاتفاق كان التطور بطيئاً وعندما ظهر النمو لم يتم تقاسم المنافع بصورة عادلة، لقد كان هناك سوء إدارة للأزمات، لقد كان التحول من الشيوعية إلى اقتصاد السوق مخيباً للآمال (كما سنرى لاحقاً). أما في الدول النامية فقد كانت القضية أعمق من هذا. يطرح أولئك الذين اتبعوا التوصيات وعانوا من التقشف سؤالاً مفاده: متى سنجني الثمار؟ في معظم دول أمريكا اللاتينية، وبعد طفرة النمو في مطلع التسعينيات حلّ الركود والتراجع الاقتصادي. لم يستمر النمو، وربما قال البعض: إنه لم يكن ليستمر. في حقيقة الأمر، في هذا الوقت، فإن سجل النمو لما يسمى حقبة ما بعد الإصلاح لم تبد بصورة أفضل وكانت أسوأ بكثير في بعض الدول من مرحلة ما قبل الإصلاح واستقدام البدائل (عندما استخدمت الدول سياسات الحماية لمساعدة الصناعات المحلية على المنافسة مقابل الصناعات المستوردة) في حقبة الخمسينيات والستينيات. كان متوسط معدل النمو السنوي في المنطقة في التسعينيات عند درجة 2.9 % على المعدل السنوي بعد الإصلاحات فقط أكثر من نصف ما كان عليه في حقبة الستينيات حيث كان 5.4%. وإذا عدنا إلى الخلف، نجد أن إستراتيجيات النمو في الخمسينيات والستينيات لم تكن مستمرة (يقول النقّاد: إنها ما كانت لتستمر)، لكن الطفرة البسيطة في النمو في مطلع التسعينيات لم تستمر أيضاً (وعنها يقول النقاد أيضاً: إنها ما كانت لتستمر). في الحقيقة، يوضِّح منتقدو إجماع واشنطن أن طفرة النمو في مطلع التسعينيات كانت أكثر من الارتفاع بقليل حتى أنها لم تعوِّض حقبة الثمانينيات التي هدرت، تلك الحقبة التي أعقبت آخر أزمة كبيرة والتي حلّ خلالها الركود. يطرح الناس في تلك المنطقة تساؤلات مفادها هل فشل الإصلاح أو هل فشلت العولمة؟

ربما يكون التفريق بينهما مصطنعاً، لقد كانت العولمة في صميم الإصلاح. حتى في الدول التي حظيت بالقليل من النمو، مثل المكسيك، فقد ارتفعت المكاسب بصورة ضخمة ووصلت إلى أعلى حد من 30%، وحتى أنها كانت مركزة أكثر في أعلى 10%. أولئك الذين في أسفل السلم جنوا القليل والعديد كان حظه أسوأ من ذلك.

لقد عرّضت إصلاحات إجماع واشنطن الدول إلى مخاطر جمّة، لقد تم تحمل تلك المخاطر بصورة غير عادلة من قبل من هم أقل من أن يتحملوا تلك المخاطر. تماماً كما حدث في العديد من الدول حيث أدّت سرعة وتنظيم الإصلاحات إلى تدمير فرص عمل قائمة فاقت خلق فرص جديدة، وكذلك فقد فاق التعرض للمخاطر القدرة على إيجاد منظمات تتحمل المخاطرة بما فيها شبكات أمان فعالة.

لقد كان هناك بالتأكيد رسائل مهمة في إجماع واشنطن بما فيها دروس عن الحكمة فيما يتعلق بالأمور المالية والنقدية، تلك الدروس التي فهمتها وبشكل جيد الدول التي حصدت النجاح، ولكن لم يتعيّن على معظم الدول تعلم تلك الدروس من صندوق النقد الدولي.

أحياناً يُلقى باللوم، وبشكل غير عادل، على الرسائل التي يقدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لا أحد يعجبه أن يقال له أن يعيش على قدر إمكاناته. ولكن النقد الذي وجهته المنظمات الاقتصادية الدولية كان أعمق من هذا، ففي حين كان هناك الكثير من الأمور الجيدة على أجندة التطوير خاصتهم، كان يجب تنفيذ حتى الإصلاحات المرغوبة بها على المدى البعيد بحذر. لقد أصبح من المقبول جداً في هذا الوقت أن التنظيم وسرعة التقدم أمران لا يمكن تجاهلهما. لكن الأمر الأكثر أهمية هو أن هناك أموراً تتعلق بالتطور أكثر من تقدمه تلك الدروس. هناك إستراتيجيات بديلة، إستراتيجيات تختلف ليس فقط بالأهمية، بل بالسياسات أيضاً، إستراتيجيات تتضمن، على سبيل المثال، استصلاح الأراضي ولكنها لا تتضمن تحرير أسواق المال، إستراتيجيات تساند سياسات المنافسة قبل الخصخصة، إستراتيجيات تؤكد أن إيجاد فرص العمل يترافق مع تحرير التجارة.

استفادت تلك الإستراتيجيات البديلة من الأسواق، ولكنها أدركت بأن هناك دوراً مهماً للحكومة أيضاً. لقد أدركت تلك الإستراتيجيات أهمية الإصلاح ولكن الإصلاح يحتاج إلى ضبط السرعة وإلى التنظيم. لقد رأت تلك الإستراتيجيات أن التغيير أمراً لا يتعلق بالاقتصاد فقط، بل كجزء من عملية تطوير أشمل للمجتمع

برمته. لقد أدركت تلك الإستراتيجيات أنه بغرض تحقيق النجاح على المدى البعيد، يجب أن يكون هناك دعم أوسع للإصلاحات، وإذا كان يجب أن يكون هناك دعم أوسع، فيجب أن يكون هناك توزيع أوسع للمنافع.

لقد سبق لنا أن وجّهنا الانتباه إلى بعض تلك النجاحات، كالنجاحات المحدودة في إفريقيا وأوغندا وبوتوسوانا على سبيل المثال، والنجاحات الأوسع في شرق آسيا بما فيها الصين. في الفصل الخامس، سوف يكون لنا نظرة عن كثب على بعض النجاحات التي هي قيد الإنجاز في بولندا، إن نجاحات التطور هي أبعد من أن يتخيله أي شخص قبل نصف قرن من الآن. الحقيقة أن العديد من حالات النجاح تبعت إستراتيجيات كانت مختلفة كثيراً عن تلك الإستراتيجيات التي تغنّى بها إجماع واشنطن.

إن كل حقبة زمنية مختلفة عن الأخرى وكذلك كل دولة. هل كان لدول أخرى أن تلقى النجاح نفسه لو أنها اتبعت الإستراتيجية التي تبعتها دول شرق آسيا؟ هل كان للإستراتيجيات التي نجحت قبل ربع قرن من الزمان أن تنجح اليوم في ظل الاقتصاد العالمي؟ يمكن لخبراء الاقتصاد أن يختلفوا في الإجابة على هذه الأسئلة. لكن على الدول أن تفكر في الإستراتيجيات البديلة وأن تختار من تلك الخيارات عبر العملية السياسية الديمقراطية. يجب أن تكون مهمة المنظمات المالية العالمية، كما كان يجب لها أن تكون، هي تقديم الوسائل لجعل هذه الخيارات في متناول اليد وتقديم فهم لنتائج ومخاطر كلٍّ منها. إن جوهر الحرية يكمن في حرية الاختيار وتحمل المسؤولية التي تنجم عن ذلك الاختيار.

الفصل الرابع

أزمة دول شرق آسيا

كيف أوصلت سياسات صندوق النقد الدولي العالم

إلى شفير الهاوية؟

عندما انهار البات (baht) وهي وحدة النقد في تايلند في الثاني من شهر تموز عام 1997، لم يكن أحد يعلم أن هذه كانت البداية لأكبر أزمة اقتصادية منذ الانهيار الأعظم، وأنها أزمة ستنتشر من آسيا إلى روسيا إلى أمريكا اللاتينية وتهدّد العالم بأسره. لقد كان البات طيلة عشر سنوات يساوي حوالي 25 مقابل الدولار وفي ليلة وضحاها هبط حوالي 25 بالمئة. انتشرت المضاربة بأسعار صرف العملة وضربت ماليزيا وكوريا والفلبين وأندونيسيا، وبحلول نهاية العام كان ما بدأ ككارثة في سعر الصرف يهدد بانهيار العديد من البنوك والأسواق المالية وحتى اقتصاد دول المنطقة برمتها. لقد انتهت الأزمة الآن ولكن دولاً مثل أندونيسيا سوف تعاني من آثاره لسنوات. لسوء الحظ، فقد أسهمت سياسات صندوق النقد الدولي التي تم فرضها إبّان هذه الفترة الحرجة بجعل الحالة أشد سوءاً. بما أن صندوق النقد الدولي قد تأسس بالأصل لتفادي الأزمات وللتعامل معها حينما تكون من هذا النوع، فحقيقة فشله بطرق مختلفة قاد إلى إعادة تفكير جدية بالدور الذي يلعبه، لقد دعا العديد من الناس في الولايات المتحدة وخارجها إلى إعادة تقييم لسياسات الصندوق وللصندوق نفسه. في حقيقة الأمر، وبالعودة إلى ما حدث، فقد أصبح من الواضح أن سياسات صندوق النقد الدولي لم تسهم فقط في جعل التراجع الاقتصادي أسوأ، بل كانت المسؤولة عن نشوئه إلى حد ما، ربما كانت السرعة المفرطة في تحرير المال والأسواق المالية أحد أهم أسباب الأزمة، بالرغم من الدور الذي لعبته السياسات

الخاطئة التي انتهجتها الحكومات نفسها. اليوم يقر صندوق النقد الدولي بالعديد، بل بكل أخطائه، لقد أدرك موظفوه مدى الخطورة التي يمكن أن تنجم عن السرعة المفرطة في تحرير الأسواق المالية، على سبيل المثال، لكن هذا التغيّر في وجهة النظر جاء متأخراً جداً ليساعد الدول التي تضررت.

لقد فاجأت الأزمة كل المراقبين. قبل الأزمة بوقت ليس بعيد، حتى صندوق النقد الدولي كان يتنبّأ بوتيرة نمو مرتفعة. فخلال العقود الثلاثة التي سبقت الأزمة لم تكتف دول شرق آسيا بتحقيق وتيرة نمو أسرع وتتقدم بشكل أفضل في محاربة الفقر من أي بقعة في العالم سواء النامي أو الأقل نمواً فحسب، بل كانت أكثر استقراراً أيضاً. لقد نأت بنفسها عن الارتفاع والهبوط في الأسعار الذي ميّز السياسات الاقتصادية. لقد كان أداؤها مؤثراً جداً لدرجة تم وصفه بـ "معجزة دول شرق آسيا". في الحقيقة، وحسب ما ذُكر، فقد كان صندوق النقد الدولي على درجة عالية من الثقة تجاه المنطقة لدرجة أنه عيّن شخصاً مخلصاً من كادره كمدير للمنطقة، كوظيفة سهلة لشخص مقبل على التقاعد.

فوجئت عندما اندلعت الأزمة بحدة الانتقادات التي وجهها كل من صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية إلى تلك الدول، فبالنسبة إلى صندوق النقد الدولي كانت المنظمات في الدول الآسيوية بالية وكانت حكوماتهم فاسدة وكانت هناك حاجة للإصلاح الشامل. كان لأولئك الذين وجهوا الانتقادات الصريحة خبرة لا تكاد تذكر في المنطقة، ولكن ما ذكروه تعارض كثيراً مع ما كنت أعرفه عن تلك المنطقة. لقد كنت أسافر وأدرس تلك المنطقة لثلاثة عقود. لقد طلب مني البنك الدولي، عن طريق لورنس سامرز نفسه عندما كان نائب الرئيس لقسم الأبحاث، المشاركة في دراسة مهمة لمعجزة دول شرق آسيا ولترؤس الفريق الذي يبحث في الأسواق المالية. قبل عقدين تقريباً وعندما بدأ الصينيون عملية التحول إلى اقتصاد السوق، استدعوني لمناقشة إستراتيجية التطور خاصتهم. داخل البيت الأبيض، تابعت الانغماس في العمل وترأست، على سبيل المثال، الفريق الذي كتب التقرير الاقتصادي السنوي لمجموعة (APEC) (منظمة التعاون الاقتصادي للدول المطلّة على المحيط الهادئ، والذي أصبح اجتماع قادتها السنوي متزايد الأهمية بتزايد الأهمية الاقتصادية للمنطقة). لقد شاركت بفاعلية في مناقشات مجلس الأمن القومي المتعلقة بالصين، والحقيقة أنه عندما ازدادت حدة التوتر بخصوص سياسة

"الاحتواء"، كنت العضو الوزاري الذي تم إرساله لمقابلة رئيس الوزراء الصيني زو رونجي بهدف تخفيف حدة التوتر. لقد كنت من بين القلة القليلة من الأجانب الـذين تمـت دعـوتهم لحضـور الاجتماع السنوي لكبار قادة الدولة والـذي يعقـد في شـهر آب مـن كـل سـنة لمناقشـة السياسـة العامة للدولة.

تساءلت، كيف أمكنهم أن ينجزوا ما أنجزوه وأن يحافظوا عليه طيلة تلك الفترة لو كانت المنظمات المالية في تلك الدولة بالية؟ كان الفرق بالمقارنة بين ما كـنت أعـرفه عـن المنطقة وبين مـا يتكهن به صندوق النقد الـدولي ووزارة الخزانة لا يعني الكثير حتى استعدت المناقشة التـي نشبت بخصوص معجزة دول شرق آسيا نفسها. لو لم يكن صندوق النقد الـدولي والبنـك الـدولي قد تعمدا على الأغلب مع سبق الإصرار تجنب دراسة تلك المنطقة، مع أنه لم يكن مـن المفـترض وبسبب النجاح الذي تحقَّق، لبدا مـن الطبيعـي لهـما أن يلتفتـا إليَّ تلـك التجربـة لأخـذ دروس لصالح الآخرين. لقد أخذ البنك الدولي عـلى عاتقـه دراسـة النمـو الاقتصـادي في دول شرق آسـيا فقط تحت الضغط الذي مارسه اليابانيون (لقد سـمّي التقريـر النهـائي معجـزة دول شرق آسـيا) وفقط بعد أن عرض اليابانيون أن يدفعوا مقابل تلك الدراسة. لقد كان السبب واضحاً وتجـلّى في أن تلك الدول حققت النجاح ليس فقط لأنها لم تتبع معظم إملاءات إجماع واشنطن، بل لأنها لم تفعل ذلك. بالرغم من أن النتائج التي توصل إليها الخـبراء كانـت أقـل حـدة في التقريـر النهـائي الذي تم نشره، فإن الدراسة التي قدّمها البنك الدولي والمتعلقة بمعجزة دول شرق آسـيا وضـحت أهمية الدور الذي لعبته الحكومات. تلك الأدوار التي كانت بعيدة عن الأدوار المحددة للحكومة والمحببة من قبل إجماع واشنطن.

لقد كان هناك من يتساءل ليس فقط من المنظمات المالية الدوليـة، بـل مـن الأكـاديميين أيضاً ما إذا كانت هناك معجزة حقاً؟ إن "كل" مـا حصـل هـو أن دول شرق آسـيا ادخـرت بقـوة واستثمرت بشكل جيد! لكن رؤية الأمر كـ"معجزة" أسهمت في عدم فهم تلـك النقطـة. لا توجـد هناك أي مجموعة من الدول حول العالم تدبرت أمرها في أن تـدخر بتلـك العوائـد وأن تسـتثمر الأموال بشكل جيد كما فعلت هذه المجموعة. لقد لعبت سياسات الحكومة دوراً مهماً في تمكـين دول شرق آسيا على إنجاز كلا الأمرين في الوقت نفسه.

عندما اندلعت الأزمة، بدا وكأن العديد ممن وجهـوا النقـد لتلـك المنطقـة

سعيداً لأن وجهات نظرهم أثبتت صحتها. وبمفارقة غريبة، ففي حين كانوا غير مستعدين لتقديم الدعم لحكومات المنطقة بأي نجاحات تحققت في ربع القرن المنصرم، فقد سارعوا بتحميل الحكومات أسباب الفشل.

سواء أطلق عليها تسمية معجزة أو لم يطلق فهذا أمر مختلف، إن ارتفاع مستوى الدخل وانخفاض مستوى الفقر في دول شرق آسيا على مدار العقود الثلاثة الأخيرة هو أمر لم يسبق له مثيل. لا يستطيع كل من زار تلك الدول أن يخفي إعجابه بوتيرة التطور وبالتغيّرات التي لم تطل السياسة فحسب، بل طالت المجتمع أيضاً والتي انعكست في كل الإحصائيات. قبل ثلاثين عاماً مضت، كانت هناك آلاف عربات الجر تعمل مقابل أجر زهيد، أما اليوم فهي تستخدم فقط لجذب السواح وفرصة للحصول على صورة من كاميراتهم. إن الجمع بين نسب الادخار المرتفعة والاستثمار الحكومي في التعليم والسياسة الصناعية الموجهة من قبل الدول ساهم في جعل المنطقة قوة اقتصادية لها وزنها. لقد كانت مستويات التطور مرتفعة بشكل لا يصدق طيلة عقود من الزمن وارتفعت مستويات المعيشة بشكل هائل لعشرات الملايين من الناس. لقد تم تقاسم المنافع بشكل واسع. لقد كانت هناك مشاكل في الطريقة التي تطور بها الاقتصاد الآسيوي، ومع هذا، فقد ابتكرت الحكومات إستراتيجية أثبتت فاعليتها، تلك الإستراتيجية التي كانت إحدى مكوناتها تتوافق مع سياسات إجماع واشنطن من حيث أهمية الاستقرار الشامل. كما هو الحال في إجماع واشنطن، كانت التجارة مهمة، ولكن التركيز كان على الترويج للصادرات، ولم يكن على إزالة العوائق أمام الواردات. في نهاية المطاف غدت التجارة حرة، ولكن بالتدريج فقط وعندما تم إتاحة فرص عمل جديدة في الصناعات التصديرية. في الوقت الذي كانت فيه سياسات إجماع واشنطن تركز على السرعة في تحرير الأسواق النقدية والمالية، كانت سياسات تحرير الأسواق في دول شرق آسيا تسير بصورة تدريجية، وبعض الأمثلة الأكثر نجاحاً، مثل الصين، لا يزال أمامها شوطاً طويلاً لتقطعه. في الوقت الذي كانت فيه سياسات إجماع واشنطن تركز على الخصخصة، ساعدت الحكومات على المستوى الوطني والمحلي على إيجاد شركات تجارية ذات كفاءة، والتي لعبت دوراً مهماً في النجاح الذي حظيت به العديد من الدول. من وجهة نظر إجماع واشنطن، إن اتّباع سياسات صناعية، والتي تحاول الحكومة من خلالها تحديد وجهة الاقتصاد المستقبلي، هي عمل

خاطئ. لكن حكومات دول شرق آسيا تبنّت هذه الفكرة كواحدة من مسؤولياتها الرئيسية. لقد أمنت تلك الحكومات، بشكل خاص، أنه إذا كان عليهم رأب الهوة في الدخل بينهم وبين أكثر الدول تطوراً، فعليهم رأب الهوة في المعرفة واستخدام التكنولوجية، لهذا صمموا سياسات تعليم واستثمار للقيام بهذا. في الوقت الذي وجهت فيه سياسات إجماع واشنطن القليل من الانتباه إلى عدم المساواة معتقدة بأن مثل تلك السياسات كانت مهمة للمحافظة على التماسك الاجتماعي، وأن التماسك الاجتماعي كان ضرورياً لتأمين المناخ المفضل للاستثمار وللنمو. والأسوأ من هذا، أنه في الوقت الذي ركزت فيه سياسات إجماع واشنطن على الدور المحدد للحكومة، ساعدت الحكومات في دول شرق آسيا على بلورة وتوجيه الأسواق.

عندما بدأت الأزمة، لم يكن أولئك الذين يعيشون في الغرب يدركون مدى قسوتها. فقد قلل الرئيس بيل كلنتون من أهمية انهيار البات (baht) عندما سُئل عن تقديم مساعدة لتايلند بقوله: "إنها عثرات لا تذكر في الطريق" إلى الازدهار الاقتصادي. إن الثقة والهدوء الذي كان للرئيس بيل كلنتون يساور قادة المال في العالم في الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذي عقد في شهر أيلول من عام 1997 في هونغ كونغ. لقد كان موظفو صندوق النقد الدولي هناك واثقين جداً من نصائحهم لدرجة أنهم طالبوا بإجراء تغيير على شخصية الصندوق بحيث يُسمح له بفرض المزيد من الضغط على الدول النامية كي تحرر أسواقها المالية. بالوقت نفسه، كان الرعب يتملك قادة الدول الآسيوية وخاصة وزراء المالية الذين قابلتهم. لقد رأوا في الحوالات المالية التي جاءت مع تحرير الأسواق المالية مصدراً للمشاكل التي يعانون منها. لقد كانوا يعلمون أن المشكلة الرئيسية تلوح في الأفق وهي أزمة ستتسبب بدمار واسع على أوضاعهم الاقتصادية وعلى مجتمعاتهم، وكانوا يخشون من أن سياسات صندوق النقد الدولي ستمنعهم من اتخاذ الإجراءات التي يعتقدون أنها قد تجنبهم الأزمة، وفي الوقت نفسه أن السياسات التي سيصرون عليها سوف تجعل الآثار أكثر سوءاً على أوضاعهم الاقتصادية في حال ظهرت الأزمة. ولكنهم مع هذا شعروا أنه لا طاقة لهم ليقاوموا. حتى أنهم كانوا يعلمون ما كان بإمكانهم، وما كان عليهم القيام به لتجنب الأزمة والتقليل من آثارها المدمرة، ولكنهم كانوا يعلمون بأن صندوق النقد الدولي سوف يحملهم المسؤولية إذا قاموا بتلك الخطوات، وكانوا يخشون من سحب رأس المال الدولي كرد على

هذا. في نهاية المطاف، كانت ماليزيا وحدها من امتلك الشجاعة الكافية لتخاطر بغضب صندوق النقد الدولي عليها، وعلى الرغم من سياسات رئيس الوزراء مهاتير ابن محمد التي كانت تحاول المحافظة على نسبة فوائد منخفضة وكانت تحاول وضع العوائق أمام التدفق السريع لأموال المضاربة بأسعار صرف العملة إلى خارج الدولة والتي تمت مهاجمتها من قبل كل الأطراف، فقد دام التراجع الاقتصادي في ماليزيا مدة زمنية أقصر وسار بوتيرة أبطأ ما فعل في الدول الأخرى.

في اجتماع هونغ كونغ، تقدمت باقتراح إلى وزراء دول جنوب شرق آسيا الذين قابلتهم مفاده أنه كان هناك بعض الأعمال المشتركة التي كان بإمكانهم أن يقوموا بها معاً، لو أنهم قاموا جميعاً وبالتعاون بفرض قيود على النقد، قيود تهدف إلى تجنب الضرر أمام التدفق السريع لأموال المضاربة بأسعار صرف العملة خارج الدولة، لكان بإمكانهم أن يجابهوا الضغوطات التي كانت بدون شك ستمارس عليهم من قبل المنظمات المالية الدولية، وكانوا ساعدوا في النأي باقتصاد دولهم عن الاضطرابات. في نهاية العام تحدثوا عن اجتماع يضمهم لوضع خطة للعمل. لكن الوقت لم يسعفهم، فما إن انتهى اجتماع هونغ هونغ حتى اندلعت الأزمة أولاً في أندونيسيا ثم، وفي بدايات كانون الأول، في كوريا الجنوبية. في غضون ذلك، كانت هناك دول أخرى حول العالم، من البرازيل إلى هونغ هونغ، عرضة لأخطار أموال المضاربة بأسعار صرف العملة، وقد جابهت تلك الدول ذلك الهجوم ولكن بكلفة باهظة.

لهذه الأزمات نموذجان مألوفان. أولهما تجسده كوريا الجنوبية بسجلها الحافل بالأحداث. فبعد أن خرجت من الدمار الذي لحق بها من الحرب الكورية، صاغت كوريا الجنوبية إستراتيجية للنهوض ارتفع بموجبها مستوى دخل الفرد ثمانية أضعاف خلال ثلاثين عاماً وانخفض مستوى الفقر تدريجياً، وحققت التعليم العام وقطعت شوطاً بعيداً في رأب هوة التكنولوجيا بينها وبين أكثر الدول تطوراً. في نهاية الحرب الكورية، كانت كوريا الجنوبية أشد فقراً من الهند، وفي أوائل التسعينيات كانت قد انضمت إلى منظمة التطوير والتعاون الاقتصادي (OECD) وهي نادي يضم الدول المتطورة صناعياً. لقد أصبحت كوريا إحدى أضخم الدول المنتجة لرقاقات الكمبيوتر ومنتجات شركاتها العملاقة، سامسونغ ودايو وهيونداي أصبحت مشهورة على مستوى العالم. علماً أنه في بدايات عملية التحول كان

لكوريا سيطرة محكمة على أسواقها المالية، وتحت وطأة الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة قامت كوريا - وعلى مضض - بالسماح لشركاتها على استنساخ نفسها في الخارج. بعملية الاستنساخ هذه، عرضت هذه الشركات نفسها إلى التغيّرات غير المتوقعة في السوق العالمية، ففي أواخر عام 1997، سرت في وول ستريت شائعات مفادها أن كوريا تواجه متاعب. إنها لن تكون قادرة على تأجيل موعد تسديد القروض التي أخذتها من البنوك الغربية، والتي أوشكت على الاستحقاق وهي لا تملك الاحتياطي اللازم لتسديد تلك الديون المستحقة. يمكن لمثل تلك النبوءات أن تتحقق. لقد سمعت تلك النبوءات في البنك الدولي قبل وقت طويل من نشره في الجرائد وكنت أعلم فحوى هذا. بسرعة البرق، قررت البنوك التي كانت قبل وقت قصير متلهفة على تقديم القروض إلى الشركات الكورية عدم تأجيل موعد تسديد القروض المستحقة لها. عندما قررت البنوك كافة عدم تأجيل موعد تسديد قروضها المستحقة، تحققت النبوءة وواجهت كوريا المتاعب.

أما النموذج الثاني فقد تمثل في تايلند، حيث يقع اللوم على عمليات المضاربة بأسعار صرف العملة (المترافقة مع المديونية المرتفعة والقصيرة الأمد). حاول المضاربون، اعتقاداً منهم أن أسعار صرف العملة سوف تنهار، إبدال ما لديهم من العملة بالدولار عن طريق عملية التحويل الحر، وهي القدرة على تبديل العملة المحلية بالدولار أو بأي عملة أخرى وهو أمر يسهل القيام به. لكن عندما بدأ التجار ببيع العملة بدأت تضعف قيمتها وهو ما أكد تنبؤاتهم. في المقابل، قامت الحكومة بمحاولات لدعم العملة المحلية. لقد قامت الحكومة ببيع الدولار من مدخراتها (وهي المبالغ التي تحتفظ بها الدولة لوقت الحاجة، والتي غالباً ما تكون بالدولار) وقامت بشراء العملة المحلية لتحافظ على قيمتها. لكن مخزون الحكومة من العملة الصعبة قد نفد في نهاية المطاف ولم يعد هناك المزيد من الدولار للبيع. انهارت العملة بسرعة وشعر المضاربون بالراحة. لقد كانوا على درجة من الصواب. بإمكانهم العودة إلى العملة المحلية وتحقيق فائدة جيدة. قد يكون حجم العائدات ضخماً. لنفترض أن أحد المضاربين ذهب إلى بنك تايلندي وقام باقتراض مبلغ 24 مليار بات (وهي وحدة النقد في تايلند) والتي يمكن أن يتم تحويلها إلى مليار دولار حسب سعر الصرف الأصلي. بعد مضي أسبوع انخفض سعر الصرف، فبدلاً من أن يكون هناك 24 باتاً مقابل الدولار، أصبحت النسبة الآن 40 باتاً مقابل الدولار. لقد حصل على 600 مليون دولار

بإعادة تحويلهم إلى البات وحصل على 24 مليار بات لتسديد القرض. أما مبلغ 400 مليون فهـي الفائدة التي حصل عليها وهـي عائـد صـافٍ لعمـل أسـبوع واحـد وباسـتثمار القليـل مـن مالـه الخاص. بالاعتماد على عدم تحسّن سعر الصرف (أي أن يصبح 20 باتاً مقابل الدولار بدلاً من 24 باتاً مقابل الدولار) فلن تكون هناك أية مخاطرة، وفي أسوأ الحالات حتـى إن بقـي سـعر الصرف ثابتاً ولم يتغير، فسيخسر المضـارب فوائـد أسـبوع واحـد فقـط. فعنـد تنـامي التوقعـات بانهيـار العملة، تصبح الرغبة في الحصول على المال لا تقاوم ويحتشد المضاربون من حول العـالم للإفـادة من هذا الوضع.

إذا كان للأزمات نموذج مألوف، فلصندوق النقـد الـدولي ردود مألوفـة أيضـاً، فهـو يقـدِّم مبالغ مالية ضخمة (بلغ إجـمالي حجـم المسـاعدات الماليـة بمـا فيهـا الـدعم المقـدَّم مـن الـدول الصناعية السبعة 95 مليار دولار) بحيث تستطيع الدول المحافظة على سعر الصرف. لقد اعتقـد صندوق النقد الدولي أنه إذا اعتقدت الأسواق أن هناك ما يكفي من المـال المـدخر، فلـن يكـون هناك معنى للهجوم على العملة وهكذا تستعاد "الثقة". لقـد أدى المـال المقـدم وظيفـة أخـرى، فقد مكّن الـدول مـن تقـديم العملـة الصـعبة إلى الشركـات لتسـديد القـروض التـي كانـت قـد استدانتها من البنوك الغربية. وهكذا فقد كان جزءاً من تلك المساعدات المالية المقدمة مساعدة للبنوك الدولية بقدر ما كانت مساعدة لهذه الدولة أو لتلك. لم يتحتم على الـدائنين أن يواجهـوا كافة تبعات قيامهم بمنح قروض سيئة. في دولة تلو الأخرى حيث تم استخدام المبالغ المقدَّمة من صندوق النقد الدولي للمحافظة على سعر الصرف بصورة مؤقتـة وبمسـتوى غـير مسـتقر، كانـت هناك تبعات أخرى، فقد انتهز الأثرياء الفرصة لتحويل نقودهم إلى الدولار بأفضل أسـعار صرف ونقلها إلى الخارج. إن المثال الصارخ على هذا، كما سنرى في الفصل التالي، ظهر في روسيا بعـد أن قام صندوق النقد الدولي بإقراضها في شهر تموز عام 1998. لكن هذه الظـاهرة، والتـي في بعـض الأحيان تعطى اسماً محايداً "رأس المال الهارب"، لعبت دوراً مهـماً في الأزمـة الهامـة التـي سـبق وظهرت في المكسيك بين عامي 1994- 1995.

لقد ربط صندوق النقد الدولي تقديم القروض بشروط، ووضع هذا في حزمـة واحـدة كـان مـن المفـترض لهـا أن تصـحح المشـاكل التـي سـببت ظهـور الأزمـة. كـان المفـترض من تلك الشروط والمبالغ أن تقنع الأسواق بتأجيل قروضها وتقنـع المضـاربين بأسـعار صرف العملـة بالبحـث عـن مكـان آخـر لتحقيـق أهـدافهم. تضـمنت هـذه الحزمـة

من الشروط نسبة فوائد أعلى، لقد كانت نسـبة الفوائـد أعـلى بكثـير في حالـة دول شرق آسـيا، بالإضـافة إلى الحـد مـن الإنفـاق الحكـومي ورفـع الضرائـب. لقـد تضـمنت تلـك الحزمـة أيضـاً "إصلاحات هيكلية" وهي تغيرات في هيكلية الاقتصاد التي كانت السبب في المشاكل التـي تعـاني منها البلاد، كما يسود الاعتقاد. في حالة دول شرق آسيا، لم يكن هناك فقط فـرض لـلشروط التـي رفعت نسبة الفوائد وقلصـت الإنفـاق، كـان هنـاك شروط تطلبـت مـن الـدول القيـام بتغـيرات سياسية واقتصادية، والقيام بإصلاحات أساسية كزيادة الانفتاح والشفافية وتحسين قوانين السوق المالية، وكذلك القيام بإصلاحات ثانوية كإلغاء الاحتكار في أندونيسيا.

كان صندوق النقد الدولي سيدّعي أن فرض هذه الشروط هو أمر مهـم. لقـد كـان يقـدِّم مليارات الدولارات، لقد كانت لديه المسؤولية للتأكد ليس فقط من أنه كان يمضي قدماً في هـذا، بل بأن الدول "قامت بالشيء الصحيح" لاستعادة التعافي إلى اقتصادها. إذا كانـت هـذه المشـاكل الهيكلية قد سببت أزمة في الدول الاقتصادية الكبرى، فقد كان يجب مواجهـة تلـك المشـاكل. إن اتساع الشروط كان يعني أن الدول التي تقبل بمساعدة صندوق النقد الدولي كان يتوجب عليهـا أن تتنازل عن جزء كبير من سيادتها. كان هذا أحد أسباب رفض برامج صندوق النقد الدولي، وما ينتج عنها من تقويض للعملية الديمقراطية، وبعض أسباب الرفض ارتكزت عـلى حقيقـة أن تلـك الشروط لم تُعد التعافي إلى الاقتصاد (ولم تصمم للقيام بهذا). ولكن كما لاحظنا في الفصـل الثـاني، فإن بعضاً من تلك الشروط لم يكن لها علاقة بالمشكلة الموجودة.

لقد فشلت تلك البرامج بكل شروطها وبكـل نقودهـا. كـان يفـترض مـن تلـك الـبرامج أن توقف التدهور في سـعر الصرف ولكـن التـدهور اسـتمر، وبـإدراك ضـئيل مـن قبـل الأسـواق أن صندوق النقد الدولي "جاء للإنقاذ". في كل مرة كان صندوق النقد الدولي، وبشعور مـن الارتبـاك لفشل الحلول التـي كـان مـن المفـترض لهـا أن تعمـل، يقـوم بتحميـل الدولـة مسـؤولية الفشـل في القيام بالإصلاحات الضرورية بصورة جدية. في كل مرة، كان صندوق النقد الدولي يعلن للعالم أنـه كـان هنـاك مشـاكل أساسـية، والتـي كـان يجـب التصـدي لهـا قبـل حصـول أي تعـافٍ. كان القيـام بهـذا يشـبه الإنـذار بوجـود حريـق في مسرح يغـص بالحضـور، هـرب المسـتثمرون لاقتناعهم بتشخيص المشاكل أكثر من اقتناعهم بوصفات حلها. فبـدلاً مـن اسـتعادة الثقـة التـي

كانت ستقود إلى تدفق رأس المال إلى الدولة، أسهمت الانتقادات التي وجهت إلى صندوق النقد الدولي في جعل فرار رأس المال أكثر سوءاً. بسبب هذا، وأسباب أخرى سأتطرق إليها لاحقاً، أصبح المفهوم الذي يسود الكثير من الدول النامية، وأنا أشاركهم الرأي، هو أن صندوق النقد الدولي بحد ذاته كان جزءاً من المشاكل التي تعاني منها الدول أكثر من كونه جزءاً من الحل. في حقيقة الأمر، لا يزال الكثير من عامة الناس ومن الموظفين الحكوميين، وكذلك من رجال الأعمال في العديد من الدول التي عانت من الأزمات يشيرون إلى تلك الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي عصفت بدولهم بـ"صندوق النقد الدولي"، كأن يقول أحدهم: "وباء" أو " الانهيار الأعظم". إن التاريخ يؤرخ "قبل" و"بعد" صندوق النقد الدولي، بالطريقة نفسها التي تؤرخ الدول بها لهزة أرضية ضربتها أو لأي كارثة طبيعية أخرى أصابتها بـ "قبل" تلك الكارثة أو "بعد" تلك الكارثة.

مع تفاقم الأزمة تفاقمت البطالة وهبط إجمالي الناتج الوطني وأغلقت البنوك. لقد ارتفع مستوى البطالة في كوريا إلى أربعة أضعاف، وإلى ثلاثة أضعاف في تايلند والى عشرة أضعاف في أندونيسيا. في أندونيسيا، في شهر آب من عام 1998 فقد ما يقارب من 15% من الرجال الذين كان على رأس عملهم في عام 1997 أعمالهم وكان الدمار الاقتصادي أشد سوءاً في مدن جزيرة جاوا الرئيسية. في كوريا الجنوبية كانت نسبة الفقر في المدن تقارب الثلاثة أضعاف مع تحول ما يقارب ربع السكان إلى فقراء، في أندونيسيا، نما الفقر إلى ضعفين. في بعض الدول استطاع من تم تسريحه من عمله في المدن من العودة إلى بيته الريفي، كما حدث في تايلند. ولكن هذا أوجد ضغطاً متزايداً على القطاع الريفي. في أندونيسيا هبط إجمالي الناتج الوطني في عام 1998 بنسبة 13.1%، وفي كوريا بنسبة 6.7%، وفي تايلند بنسبة 10.8%. بعد ثلاث سنوات من الأزمة كان إجمالي الناتج الوطني في أندونيسيا لا يزال بنسبة 7.5% دون ما كان عليه قبل الأزمة، وفي تايلند كان متدنياً بنسبة 2.3%.

لحسن الحظ، كانت النتائج في بعض الحالات أقل حدة مما كان متوقعاً. عملت الجاليات في تايلند مع بعضها البعض لضمان استمرار تعليم أبنائهم مع المتطوعين الذي أسهموا في إبقاء أبناء جيرانهم في المدارس. لقد عملوا أيضاً على ضمان وصول الطعام الكافي، ولهذا لم ترتفع نسبة سوء التغذية. يبدو أن برنامج

البنك الدولي في أندونيسيا قد نجح في الحد من التأثيرات المعاكسة على التعليم. لقد كان هؤلاء من طبقة عمال المدن الفقراء، الذين لا تتحسّن أوضاعهم بأي معيار، والذين فقدوا كل ضرورات الحياة بفعل الأزمة. إن تلاشي الطبقة المتوسطة، بفعل نسبة الفوائد المرتفعة جداً، والتي سببت إفلاس الكثير من الأعمال التجارية الصغيرة، ستكون له الآثار الأكثر استمراراً على نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المنطقة.

إن تدهور الأوضاع الاقتصادية في إحدى الدول يسهم في تدهور الأوضاع الاقتصادية في الدول المجاورة لها. إن التراجع الاقتصادي في المنطقة كان له صدى على المستوى العالمي. لقد تباطأ النمو الاقتصادي العالمي، ومع هذا التباطؤ انخفضت أسعار البضائع. كان العديد من الدول الناشئة، من روسيا إلى نيجيريا، التي تعتمد على المصادر الطبيعية تعاني الكثير من المشاكل. في الوقت الذي كان يراقب به المستثمرون الذين خاطروا بأموالهم، ثرواتهم تتراجع في تلك الدول، وفي الوقت الذي طلبت منهم البنوك تسديد قروضهم، كان عليهم الحد من استثماراتهم في أسواق ناشئة أخرى. البرازيل التي لم تعتمد على النفط ولم تعتمد على التجارة مع الدول التي تعاني من المشاكل، والتي كانت تتمتع بميزات اقتصادية تميزها كثيراً عن تلك الدول، عانت من الأزمة المالية العالمية المنتشرة بسبب الخوف العام من المستثمرين وبسبب تخفيض الإقراض. في نهاية المطاف، لقد تأثرت معظم الأسواق الناشئة تقريباً بما فيها الأرجنتين التي أظهرها صندوق النقد الدولي كنموذج للإصلاح لنجاحها في الحد من التضخم.

كيف قادت سياسات صندوق النقد الدولي
والخزانة الأمريكية إلى الأزمة؟

سادت الاضطرابات نصف عقد من النصر العالمي لاقتصاد السوق الذي قادته أمريكا والذي أعقب نهاية الحرب الباردة. شهدت هذه الفترة تركيز الاهتمام العالمي على الأسواق الجديدة الناشئة من شرق آسيا إلى أمريكا اللاتينية ومن روسيا إلى الهند. رأى المستثمرون في هذه الدول فردوساً من العوائد المرتفعة والمخاطر المتدنية. في غضون سبع سنوات ازداد تدفق رأس المال الخاص من الدول المتطورة إلى الدول الأقل تطوراً سبعة أضعاف بينما بقي التدفق الحكومي (المساعدات الأجنبية) ثابتاً.

كان أصحاب البنوك الدولية والسياسيون واثقين أن هذا يشير إلى بزوغ

مرحلة جديدة. لقد آمن كلٌّ من صندوق النقد الدولي والخزانة الأمريكية، أو على الأقل زعموا، أن التحرير الكامل لرأس المال سيساعد المنطقة على النمو حتى بصورة أسرع. لم تكن دول شرق آسيا بحاجة إلى رأس مال إضافي ولإعطائهم فوائد ادخار مرتفعة، ولكن يبقى أن عملية تحرير رأس المال قد تم الدفع باتجاهها في هذه الدول في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات. أعتقد أن تحرير رأس المال كان السبب الوحيد والأكثر أهمية الذي أدى إلى الأزمة. لقد توصلت إلى هذه النتيجة ليس بمجرد الدراسة المتأنية لما حدث في المنطقة، بل بدراسة ما حدث فيما يقارب المئة من الأزمات الاقتصادية الأخرى في ربع القرن الأخير. بما أن الأزمات الاقتصادية أصبحت تظهر بصورة متكررة أكثر (وبدرجة أعمق)، فإن هناك اليوم الكثير من البيانات التي يستطيع الإنسان من خلالها أن يحلل الأسباب التي تسهم في الأزمات. لقد أصبح من الواضح أيضاً وبصورة متزايدة أن العديد من الإجراءات المعتادة في تحرير رأس المال تمثل مخاطرة دونما مقابل. حتى عندما يكون للدولة بنوك قوية وأسواق مالية ناضجة ومنظمات مالية أخرى، والتي لا تمتلكها العديد من الدول الآسيوية، فإن تحرير رأس المال يفرض مخاطر جمة.

من المحتمل أنه لم يكن باستطاعة أية دولة أن تواجه التغيّر المفاجئ في مزاجية المستثمر، تلك المزاجية التي غيرت وجهة التدفق الضخم الداخل إلى تدفق ضخم خارج عندما قام المستثمرون المحليون والأجانب بوضع أموالهم في مكان آخر. ومن المؤكد أن مثل تلك التحولات الضخمة سرّعت حدوث الأزمة أو التراجع الاقتصادي أو ما هو أسوأ من ذلك. في تايلند، وصل هذا التحول إلى 7.9% من إجمالي الناتج المحلي في عام 1997 وإلى 12.3% في عام 1998 وإلى 7% من إجمالي الناتج المحلي في النصف الأول من عام 1999. كان هذا التحول يعادل التحول في تدفق رأس المال إلى الولايات المتحدة بمعدل 765 مليار دولار في السنة بين عامي 1997 و1999. في الوقت الذي كانت فيه قدرة الدول النامية على مواجهة هذا التحول في التدفق المالي ضعيفةً، فقد كانت قدرتها على التعامل مع تبعات التراجع في النشاط الاقتصادي ضعيفة أيضاً. كان نشاطها الاقتصادي المميز، حيث لم يظهر أي تراجع اقتصادي رئيسي خلال ثلاثة عقود، يعني أن دول شرق آسيا لم تكن قد طورت أنظمة تأمين ضد البطالة. لكن حتى لو كانت تلك الدول قد انتبهت إلى تلك المهمة، فإن تلك المهمة لم تكن سهلة. إن التأمين ضد البطالة لأولئك

الذين يعملون في أعمالهم الزراعية الخاصة غير كافٍ في الولايات المتحدة، وهذا هو بالضبط القطاع الذي يطغى في الدول النامية.

لكن الشكوى ضد صندوق النقد الدولي ذهبت أعمق من هذا. لم تكن لأن الصندوق دفع باتجاه سياسات التحرير التي قادت إلى الأزمة، بل لأن الصندوق دفع باتجاه تلك السياسات على الرغم من أنه لم يكن هناك ثقة كاملة بأن مثل تلك السياسات ستحقِّق النمو، ولأنه كان هناك الكثير من الثقة بأن تلك السياسات ستفرض مخاطر جمة على الدول النامية.

لقد كان هناك مفارقة حقيقة، إذا جاز لنا أن نستخدم مثل تلك الكلمة اللطيفة. في شهر أكتوبر من عام 1997، وفي بداية الأزمة، كان الصندوق يدعم بالضبط توسيع تلك السياسات التي تسهم في الظهور المتزايد والمتكرر للأزمات. كأكاديمي، أصبت بالصدمة، لأن صندوق النقد الدولي والخزانة الأمريكية كانت تدفع بتلك الأجندة بتلك القوة، في ظل الغياب الافتراضي للنظرية والدليل الذي يظهر أن تلك الأجندة كانت ضمن الاهتمامات الاقتصادية سواء للدول النامية أو للاستقرار الاقتصادي العالمي، وفي تواجد الدليل على ما هو نقيض هذا. ربما يزعم أحدهم، بالتأكيد، أنه يجب أن يكون هناك بعض الأسس لموقفهم هذا، فخلف الاهتمام الشخصي الواضح بالأسواق المالية، التي رأت تحرير الأسواق المالية تماماً كشكل آخر لدخول السوق، هناك أسواق أخرى لجني المزيد من المال. بمعرفتهم أن دول شرق آسيا كانت لديها حاجة قليلة لرأس مال إضافي، أثار أولئك الذين يؤيدون عملية تحرير الأسواق المالية نقاشاً مفاده أن هذا سيعزز الاستقرار الاقتصادي في الدولة، حتى في الوقت الذي كنت أعتقد أن الأمر غير مقنع، ولكن بالعودة إلى ما حدث جعل الأمر يبدو غريباً. كان هذا ليتحقق بإتاحة تنوع أكبر لمصادر التمويل. إنه من الصعب التصديق أن أولئك المؤيدين لم يكونوا قد اطّلعوا على البيانات التي تُظهر أن التدفقات المالية كانت تدور في حلقة مفرغة. أي أن المال يتدفق إلى خارج الدولة عندما يكون هناك تراجع اقتصادي، تماماً في الوقت الذي تكون الدولة في أمسِّ الحاجة إليه، ويتدفق إلى داخل الدولة عندما يكون هناك طفرة اقتصادية معرضاً الدولة إلى مخاطر التضخم. إن من شبه المؤكد، أنه في الوقت الذي تحتاج الدولة فيه إلى التمويل الخارجي، تطلب البنوك تسديد قروضها.

إن عملية تحرير الأسواق جعلت الدول النامية عرضة للنزوات المنطقية وغير

المنطقية للمستثمرين ولحماسهم ولتشاؤمهم غير المنطقي. كان كينـز حـذراً جـداً مـن التغـيّرات الاعتيادية غير المنطقية في التفكير. لقد أشار في كتابه (النظرية العامة للتشغيل، الاهـتمام والمـال عام 1935) إلى تلك التأرجحات الهائلة والمعتادة في المزاجية بـ"الأرواح المتوحشـة". لم تكـن تلـك الأرواح أكثر وضوحاً مما كانت عليه في دول شرق آسيا. قبل وقت قصير من ظهور الأزمة، دفعت الصكوك الوطنية التايلندية فقط 0.85% فائدة أعلى من أكثر الصكوك أماناً في العالم، الأمر الـذي كان يعني أنها تعتبر آمنـة جـداً. بعـد وقـت قصـير، ارتفـع التـأمين ضـد المخـاطر عـلى الصـكوك التايلندية.

أثار مؤيدو عملية تحرير الأسواق نقاشاً آخر أكثر معقولية وبدون دليـل. لقـد زعمـوا أن القيود التي تسيطر على عملية تحرير الأسـواق تعيـق الكفـاءة الاقتصـادية وكنتيجـة لهـذا، فـإن الدول تنمو بشكل أفضل بدون هذه القيود. قدّمت تايلند مثالاً مناسباً على وجود عيب في ذلـك النقاش، كانت تايلند قبل عملية التحرير تفرض قيوداً صارمة على المدى الـذي يمكـن للبنـوك أن تصله في تقديم القروض للمشاريع العقارية ذات المخاطرة. لقد قامت بفرض هذه القيود، لأنهـا كانت دولة فقيرة وتريد النمو، ولأنها كانت تعتقـد أن اسـتثمار رأس مـال الدولـة غـير الكـافي في التصنيع سيخلق فرص عمل جديدة وسيحسّن النمو. لقد علمت أيضاً من خلال التجارب العالمية أن تقـديم القـروض للمشـاريع العقاريـة ذات المخـاطرة هـو مصـدر رئـيسي لعـدم الاسـتقرار الاقتصادي. إن هذا النوع من الإقراض يفسح المجال لظهور الفقاعات (وهي ارتفاع الأسعار الذي يحدث عندما يتعالى صوت المستثمرين لجني الربح مـن الطفـرة الظاهريـة في القطـاع)، تنفجـر هذه الفقاعات دائماً وعندما يحصل هذا ينهار الاقتصاد. إن هذا النموذج مألوف وهـو النمـوذج عينه الذي حدث في بانكوك والذي حصـل في هيوسـتن. عنـدما ترتفـع أسـعار العقـارات، تشـعر البنوك أن بإمكانها أن تقدم قروض أكثر على أساس الرهن العقاري، عنـدما يـرى المسـتثمرون أن الأسعار ترتفع، يرغبون في دخول هذه اللعبة قبـل فـوات الأوان وتقـوم البنـوك بإعطـائهم المـال للقيام بهذا. يرى المطوِّرون العقاريون فرصة في الربح السريع عـن طريـق إنشـاء أبنيـة جديـدة، حتى يصبح هناك فائض. لا يستطيع المطوِّرون العقاريون تأجير الأماكن المتوفرة لديهم ويفشلون في تسديد قروضهم فتنفجر الفقاعة.

لكن صندوق النقد الدولي زعم أن أنواع القيود التي فرضتها تايلند لتجنب

الأزمة أعاقت توزيع السوق الفعّال للمصادر. إذا طلب السوق بناء أبنية مكاتب، عندها تكون الأبنية التجارية تقدم العائد الأكبر. إذا طلب السوق، كما فعل بعد عملية تحرير الأسواق، بناء أبنية مكاتب فارغة، فسيكون هذا منطقياً بالنسبة لصندوق النقد الدولي، إن السوق يعلم ما هو الأفضل. عندما كانت تايلند تبحث عن المزيد من الاستثمار العام لتقوية البُنى التحتية وأنظمة التعليم الثانوية والجامعية الضعيفة نسبياً لديها، كان يتم إنفاق المليارات على العقارات التجارية. هذه الأبنية لا تزال فارغة حتى يومنا هذا، كدليل على المخاطر التي نتجت عن الحماس المفرط للسوق والفشل الذريع للسوق الذي يمكن أن يظهر في ظل التشريعات الحكومية غير المناسبة التي تحكم عمل المنظمات المالية.

لم يكن صندوق النقد الدولي هو الوحيد الذي كان يدفع باتجاه عملية تحرير الأسواق. إن الخزانة الأمريكية كأكبر مساهم في صندوق النقد الدولي والطرف الوحيد الذي يمتلك حق النقض والتي لها دور كبير في تحديد سياسات صندوق النقد، دفعت باتجاه تحرير الأسواق أيضاً.

كنت في المجلس الاستشاري للشؤون الاقتصادية للرئيس بل كلنتون في عام 1993 عندما أصبحت العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية موضع مناقشة. تضمنت المناقشات مجموعة كبيرة من القضايا الثانوية كفتح أسواق كوريا الجنوبية أمام منتجات النقانق الأمريكية وقضية تحرير الأسواق والمال المهمة. طيلة ثلاثة عقود، نعمت كوريا بنمو اقتصادي مميز دونما أي استثمار دولي مهم. ظهر النمو معتمداً على المدخرات الخاصة للدولة وعلى شركاتها الخاصة التي يتولّى إدارتها الكوريون أنفسهم. لم تحتج كوريا إلى التمويل الغربي وأوجدت مسلكاً بديلاً لاستيراد التقنية الحديثة ودخول السوق. في الوقت الذي استقدمت به الدول المجاورة لكوريا مثل سنغافورة وماليزيا الشركات متعددة الجنسيات، أوجدت كوريا الجنوبية شركاتها التجارية الخاصة بها. من خلال المنتجات الجيدة والتسويق الطموح استطاعت الشركات في كوريا الجنوبية بيع منتجاتها في جميع أنحاء العالم. لقد أدركت كوريا الجنوبية أن النمو المستمر والتكامل في الأسواق العالمية يتطلب بعض التحرير أو إزالة العوائق من الأسلوب الذي كانت تنتهجه أسواقها المالية والنقدية. لقد كانت كوريا الجنوبية على علم بالمخاطر التي تترافق مع عملية إزالة العوائق بطريقة غير مناسبة، لقد رأت كوريا ما حدث في الولايات

المتحدة الأمريكية حيث أدّت إزالة العوائق بطريقة غير مناسبة إلى انهيار الودائع والقروض. كردٍّ على هذا، خطّت كوريا الجنوبية وبحذر طريقها إلى تحرير الأسواق المالية. كان الطريق الذي سارت به كوريا الجنوبية بطيئاً جداً بالنسبة إلى وول ستريت التي رأت فرصاً للربح ولم تكن ترغب بالانتظار. في الوقت الذي كان فيه العاملون في وول ستريت يدافعون عن مبادئ السوق الحرة وعن الدور المحدد للحكومات، لم يتوانوا عن طلب المساعدة من الحكومات للدفع بأجندتهم. وقد ردت وزارة المالية على هذا بقوة، كما سنرى.

لم نكن في المجلس الاستشاري للشؤون الاقتصادية مقتنعين أن تحرير الأسواق المالية في كوريا الجنوبية قضية تثير اهتمام الولايات المتحدة، على الرغم من أنها كانت وبشكل واضح ستساعد الاهتمامات الخاصة لوول ستريت. وقد كنا قلقين أيضاً حيال التأثير الذي ستحدثه على الاستقرار الدولي. لقد كتبنا مذكرة أو "رؤوس أقلام" لتنظيم النقاط ولتشجيع المناظرة، وللمساعدة على تركيز الانتباه على الموضوع. لقد حضرنا مجموعة من المعايير لتقييم أي درجات من عملية فتح الأسواق هي الأكثر أهمية للمصالح الوطنية الأمريكية. لقد ناقشنا نظاماً من الأولويات. إن العديد من أشكال "دخول السوق" هي ذات فوائد ضئيلة للولايات المتحدة. في الوقت الذي ستجني فيه فئة محددة الكثير من الفوائد، فإن البلاد ككل ستجني القليل منها. بدون وضع أولويات، كانت هناك مخاطرة لما حدث خلال الإدارة السابقة للرئيس بوش، إن إحدى أعظم الإنجازات المفترضة لفتح الأسواق اليابانية كانت ألعاب "R" حيث كان باستطاعة الولايات المتحدة بيع الألعاب الصينية إلى أطفال اليابان وهو أمر جيد لأطفال اليابان وكذلك للعمال الصينيين، ولكن هذا كان يحقق فائدة ضئيلة لولايات المتحدة. على الرغم من صعوبة تصديق أن مثل ذلك العرض الإنساني كان يمكن أن يرحب به دونما اعتراضات ولكنه لم يحصل. لقد عارض لورنس سامرز Lawrence Summers، السكرتير المساعد في الخزانة في ذلك الوقت، بحزم، تلك التجربة قائلاً: إن مثل تلك الأولوية كانت غير ضرورية. لقد كانت مسؤولية المجلس الاقتصادي الوطني (NEC) أن يضع السياسة الاقتصادية ويوازن التحليل الاقتصادي للمجلس الاستشاري للشؤون الاقتصادية مع الضغوط التي انعكست في الشركات الوكيلة المختلفة وأن يحدد القضايا التي سيعرضها على الرئيس لاتخاذ القرار النهائي.

كان روبرت روبن Robert Rubin يـترأس المجلـس الاقتصـادي الـوطني في ذلـك الوقـت عندما قرر المجلس أن تلك القضية ليست بالأهمية الكافية لإطْلاع الـرئيس عليهـا. كـان السـبب الحقيقي للرفض واضحاً جداً. إن إجبار كوريا على عمليـة تحريـر الأسـواق بصـورة أسرع لم يكـن ليوجد فرص عمل عديدة في أمريكا، ومن غـير الممكـن أن يقـود إلى ارتفـاع ملحـوظ في مسـتوى دخل الفرد في أمريكا. وهكذا فإن أي نظام للخصخصة لن يعطـي لهـذه المقـاييس أهميـة كبـيرة على أجندته. ولكن الأسوأ من هذا أنه لم يكن من الواضح أن الولايات المتحـدة ككـل ستسـتفيد، وكان من الواضح أن كوريا ربما في الحقيقة تزداد سوءاً. فازت وزارة المالية التي كانت تنـاقش مـا هو نقيض هذا، وهو أن هذا الأمر مهم للولايات المتحدة وأن هذا لن يقود إلى عدم الاستقرار. في التحليل النهائي، كانت مثل تلك القضايا تقع في مجال عمل وزارة المالية ومن غير الاعتيادي لمركز وزارة المالية أن يلغى. إن حقيقة عقد تلك المناقشات خلف أبواب مغلقـة كـان يعنـي أن هنـاك أصواتاً أخرى لن يكون سماعها ممكناً، ولو حدث ذلك، لـو كـان هنـاك المزيـد مـن الشـفافية في أماكن صنع القرار الأمريكي، لكانت النتائج مختلفة. بـدلاً عـن هـذا فـازت وزارة الماليـة وخسرت الأطراف الأخرى مثل الولايات المتحدة وكوريـا والاقتصـاد العـالمي. كـان يمكـن لـوزارة الماليـة أن تقول: إن عملية التحرير بحد ذاتها لم تكن عيباً، وأن المشكلة كانت بطريقـة التطبيـق الخاطئـة. لكن هذه كانت بالضبط إحدى النقاط التي أثارها المجلس الاستشاري للشؤون الاقتصادية وهـي أن القيام بعملية التحرير بشكل متسرع سيتم تطبيقها بصورة غير مناسبة.

الجولة الأولى من الأخطاء

هناك بعض الشـكوك في أن تكـون سياسـات صـندوق النقـد الـدولي ووزارة الخزانـة قـد أسهمت بخلق البيئة المناسبة للأزمة بالتشجيع، وفي بعض الحالات بالإصرار عـلى التقـدّم السريـع وغير المضمون باتجاه عملية تحرير الأسواق. لكـن صـندوق النقـد ووزارة الخزانـة ارتكبـا أعظـم الأخطاء في ردة الفعل الأولى على الأزمة. من بين العديد من الأخطاء الموضحة أدناه، يوجد اليـوم إجماع عام على هذه الأخطاء كلها باستثناء النقد الموجَّه لسياسات صندوق النقد المالية.

في البداية، يبدو أن صندوق النقد الدولي قد أخطـأ في تشـخيص المشـكلة. كان الصندوق قد عالج أزمات أمريكا اللاتينية التي نتجت عن الهـدر في الإنفـاق

الحكومي، وعن السياسات المالية المتراخية والتي قادت إلى عجز مـالي ضـخم وإلى تضـخم مـالي كبير، وفي الوقت الذي ربما لم يكـن صـندوق النقـد قـد عـالج فيـه تلـك المشـاكل بشـكل جيـد - اختبرت المنطقة عقداً من الركود الاقتصادي بعد مـا كـان يسـمى بـرامج صـندوق النقـد الـدولي الناجحة، وحتى الـدائنون توجـب علـيهم أخـيراً تحمـل الكثـير مـن الخسـائر - فقـد كـان لـدى الصندوق إستراتيجية تتمتع بترابط معين على الأقل. كان الوضع في دول شرق آسيا مختلفـاً كثـيراً عن الوضع في أمريكا اللاتينية، فقد كان لدى الحكومات في دول شرق آسيا احتياط، وكـان هنـاك تضخم بنسبة منخفضة، ولكن الشركات كانت مثقلة بالديون.

لقد أوجد تشخيص المشكلة اختلافاً وذلك لسببين. أولهما يكمن في بيئة التضخم المرتفعة في أمريكا اللاتينية، وكان المطلوب تخفيض المتطلبات التي تتجاوز الاحتياطي. لم تكن المشـكلة في حالـة دول شرق آسـيا وحالـة التراجـع الاقتصـادي المرتقـب تكمـن في المتطلبـات التـي تتجـاوز الاحتياطي، بل بالمتطلبات غير الكافية. إن المتطلبات المرهقة يمكنها فقط جعل الأمور أسوأ.

وكان السبب الثاني، أنه لو كانت مديونية الشركات بنسب قليلة وكانت العوائـد مرتفعـة وكانت المعاناة قصيرة، كان يمكن تحمل هـذا. مـع نسـب مرتفعـة مـن المديونيـة وفـرض عوائـد مرتفعة حتى لفترات زمنية قصيرة، فإن هذا أشبه بتوقيع حكم الإعدام على العديد من الشركـات وعلى الاقتصاد.

في حقيقة الأمر، في الوقت الذي كانت فيه السياسات الاقتصادية الآسيوية تعاني مـن بعض نقاط الضعف والتي كانت تحتاج إلى معالجة، لم يكن هناك أسـوأ مـن تلـك المشـاكل في العديد من الدول الأخرى، ولم يكن هناك بالتأكيد في أي مكان مجاور سـوءاً كالـذي ألمـح إليه صندوق النقد الدولي. في الحقيقة إن التعافي السريع لكوريا وماليزيا أظهر وبشكل كبـير أن تباطؤ السياسات الاقتصـادية لم يكـن يشـبه الـعشرات مـن التراجعـات الاقتصـادية التـي اجتاحـت اقتصـاديات السـوق في الـدول المتقدمـة صـناعياً خـلال المئتـي سـنة مـن عمـر الرأسمالية. لم يكن لدول شرق آسيا سجلاً مؤثراً من النمو، كما رأينا سابقاً، فحسب، بل كـان لتلك الدول عدد أقل من التباطؤات الاقتصادية خـلال العقـود الثلاثـة الأخـيرة مـن أي مـن الدول المتقدمة صناعياً. كان لـدولتين سـنة واحـدة فقـط مـن التطـور السـلبي، ودولتـان لم تعانيا من التراجع الاقتصادي خلال ثلاثين عاماً. وفقاً لهذه المعايير وغيرها، فقد كانت هنـاك

ملامح كثيرة أجدر بالمدح من الذم، وإذا كانت دول شرق آسيا هشة فقد اكتسبت تلك الهشاشة حديثاً، وكان هذا إلى حد بعيد نتيجة تحرير الأسواق النقدية والمالية والذي يتحمل صندوق النقد الدولي نفسه جزءاً من المسؤولية عنها.

سياسات هوفر في شد الحزام:

أمر غريب في العالم الحديث

هناك منذ ما يزيد على سبعين عاماً وصفة قياسية لأي دولة تواجه تراجعاً اقتصادياً حاداً. يجب على الحكومة تحفيز الإنفاق على الاقتصاد إما عن طريق السياسة المالية أو عن طريق السياسة النقدية مثل تخفيض الضرائب أو زيادة النفقات أو انتهاج سياسية مالية متساهلة. عندما كنت رئيس المجلس الاستشاري الاقتصادي، كان هدفي الأساسي هو المحافظة على الاقتصاد بطاقة التشغيل الكاملة وإعطاء الأهمية القصوى للنمو بعيد الأمد. عندما انتقلت إلى البنك الدولي، كانت مقاربتي للمشاكل التي تعاني منها دول شرق آسيا تسير بالمسار نفسه، وهي تقييم السياسات الاقتصادية المختلفة لأرى أياً منها سيكون فاعلاً أكثر على المدى القصير وعلى المدى البعيد. كانت الأزمات الاقتصادية لدول شرق آسيا تهدد وبشكل واضح بتراجع اقتصادي جوهري وكانت تستلزم التعزيز. قام صندوق النقد الدولي بتعزيز ما هو نقيض هذا مع التبعات التي كان يمكن لأي أحد توقعها بدقة.

كانت دول شرق آسيا في بداية الأزمة تحظى بدرجة عالية من التوازن، بدرجة منخفضة من التهديد بالتضخم وميزانيات حكومية بحالة توازن أو احتياطي بحالة توازن. كان لهذا دلالتان. أولهما، إن انهيار الأسواق المالية وسعر الصرف والطفرة العقارية المترافقة مع تدني الاستثمار والاستهلاك سيقود إلى التراجع الاقتصادي. ثانيهما، إن الانهيار الاقتصادي سيؤدي إلى انهيار في عائدات الضرائب ويترك هوة في الميزانية. لكن ليس منذ أن توفّر لهوفر خبراء اقتصاد يتحملون المسؤولية قالوا: إنه يجب التركيز على العجز الحقيقي أكثر من التركيز على العجز البنائي، العجز الذي لو كان موجوداً لكان الاقتصاد يسير بطاقة تشغيل كاملة. ولكن هذا بالضبط ما أيّده صندوق النقد الدولي.

اليوم يقر صندوق النقد الدولي أن السياسة المالية التي أوصى بها كانت صارمة بشكل مفرط. لقد جعلت هذه السياسات من التراجع الاقتصادي أسوأ بكثير مما كان لازماً. ولكن خلال الأزمة دافع النائب الأول لمدير صندوق النقد

الدولي ستانلي فيشر Stanly Fischer على صفحات جريدة الفايناشال تايمز Financial Times عن سياسات الصندوق بقوله: إن كل ما كان يطلبه الصندوق من الدول هو أن يكون لديها ميزانية متوازنة! لم يحدث من ستين عاماً أن اعتقد خبراء الاقتصاد ذوو السمعة الحسنة أن الاقتصاد المقبل على تراجع اقتصادي يجب أن يكون لديه ميزانية متوازنة.

تأثرت كثيراً بقضية الميزانيات المتوازنة. في الوقت الذي كنت فيه في المجلس الاستشاري للشؤون الاقتصادية، كانت إحدى سجالاتنا المحورية تتركز حول إصلاح الميزانية المتوازنة للحكومة. كان هذا الإصلاح سيتطلب من الحكومة الفيدرالية أن تحدد الإنفاق بحدود الدخل. كنا نحن ووزارة الخزانة ضد هذا الإصلاح، لأننا كنا نعتقد أنها سياسة اقتصادية سيئة. في خضم التراجع الاقتصادي سيكون من الصعب جداً انتهاج سياسة مالية تساعد الاقتصاد على التعافي. في الوقت الذي يسير به الاقتصاد باتجاه الهاوية، تتراجع عائدات الضرائب، وسيتطلب الإصلاح من الحكومة أن تقلص الإنفاق (أو أن تزيد الضرائب) وهو الأمر الذي سيضعف الاقتصاد إلى درجة كبيرة.

تمرير هذا الإصلاح كان سيكون كتخلي الحكومة عن إحدى مسؤولياتها المركزية، وعن دورها في المحافظة على الاقتصاد بطاقة التشغيل الكاملة. على الرغم من حقيقة أن السياسات المالية الموسعة كانت إحدى الطرق القليلة للخروج من حالة التراجع الاقتصادي، وبالرغم من معارضة الإدارة لإصلاح الميزانية المتوازنة، فقد شجعت وزارة الخزانة الأمريكية وصندوق النقد الدولي ما يشابه إصلاح الميزانية المتوازنة في تايلند وكوريا وفي دول أخرى في شرق آسيا.

سياسات إفقار الذات Beggar-Thyself Policies

كان من بين الأخطاء التي ارتكبها صندوق النقد الدولي في الوقت الذي كانت فيه أزمة دول شرق آسيا تنتقل من دولة إلى أخرى بين عامي 1997 و1998، خطأ من الصعب فهمه، وهو فشل الصندوق في أن يدرك أهمية التفاعل بين السياسات التي تم اتّباعها في الدول المختلفة. إن انتهاج سياسات اقتصادية منقبضة في إحدى الدول لا تحبط اقتصاد تلك الدولة فحسب، بل يكون لها تأثيرات معاكسة على الدول المجاورة. إن تأييد صندوق النقد الدولي المستمر للسياسات الاقتصادية المنقبضة جعل العدوى أكثر سوءاً، وأسهم في انتشار التراجع الاقتصادي

من دولة إلى أخرى. عندما أصاب الضعف اقتصاد الدول، قامت تلك الدول بتخفيض وارداتها من الدول المجاورة وهكذا دفعت بهم إلى التراجع.

يُعتقد أن سياسات إفقار الجار beggar-thy-neighbor لحقبة الثلاثينيات على وجه العموم لعبت دوراً مهماً في انتشار الانهيار الأعظم. فقد حاولت كل دولة كانت تعاني من التراجع الاقتصادي دعم اقتصادها عن طريق تقليص الواردات، وبهذا حوّلت طلب المستهلكين إلى منتجاتها الخاصة. عندما تقوم الدولة بتقليص الواردات تقوم بفرض التعرفة الجمركية وتقوم بتخفيض تنافسي للعملة وهو الأمر الذي يجعل بضائعها رخيصة الثمن، ويجعل بضائع الدول الأخرى أغلى ثمناً. ولكن في الوقت الذي قامت به كل دولة بتقليص الواردات فقد نجحت في "تصدير" التراجع الاقتصادي إلى الدول المجاورة. وهذا ما يسمى بسياسة الانكماش الخارجية.

ابتكر صندوق النقد الدولي إستراتيجية كان لها أثر أشد سوءاً من سياسات الانكماش الخارجي، والتي دمرت دولاً في أرجاء العالم خلال الانهيار الاقتصادي في حقبة الثلاثينيات. لقد قيل للدول التي تواجه تراجع اقتصادي: إنه يجب عليهم تقليص العجز التجاري وأن يكون لها ميزان تجاري رابح. كان يمكن لهذا الطرح أن يكون منطقياً لو كان الهدف الأساسي لسياسات الدولة الاقتصادية الكبرى هو تسديد الدائنين الأجانب. ببناء رصيد من العملة الأجنبية، ستكون الدولة قادرة بشكل أفضل على دفع كمبيالاتها، بغض النظر عن التكلفة التي تترتب على أولئك الذين داخل الدولة أو في أي مكان آخر. اليوم، وعلى خلاف ما حدث في حقبة الثلاثينيات، فإن ضغطاً هائلاً يمارس على الدولة كي لا ترفع التعرفة الجمركية أو أن تضع حدوداً تجارية أخرى لتقليص الواردات، حتى وإن كانت تواجه تراجعاً اقتصادياً. لقد وقف صندوق النقد الدولي وبشدة ضد أي تخفيض أكثر قيمة العملة. في حقيقة الأمر، كانت خطة الإنقاذ المالي الخارجي تهدف إلى تجنب أي تخفيض في سعر الصرف. هذا بحد ذاته ربما يبدو غير طبيعي، مع الأخذ بعين الاعتبار الأخطاء الحتمية المختلفة لصندوق النقد الدولي، لماذا لا يُترك أمر تحديد سعر الصرف لآليات السوق، تماماً كم تقوم بتحديد الأسعار الأخرى؟ لكن الاستقرار الفكري لم يكن أبداً السمة المميزة لصندوق النقد الدولي، وهاجسه الوحيد والطاغي هو دائماً الانتباه للتضخم الذي يسببه تخفيض قيمة العملة. باستبعاد فرض التعرفة الجمركية، وتخفيض قيمة العملة لم يكن هناك إلا طريقتان لتحقيق

ميزان تجاري رابح. أولى الطريقتين كان زيادة الصادرات، ولكن هذا ليس بالأمر السهل، ولا يمكن إنجازه بسرعة، خاصة عندما تكون اقتصاديات الشركاء التجاريين الرئيسيين ضعيفة، وتكون أسواقك المالية الخاصة في حالة من الفوضى وعدم الترتيب، لهذا لا يستطيع المصدِّرون الحصول على التمويل بغرض توسيع أعمالهم. والطريقة الأخرى كانت تخفيض الواردات بتخفيض الدخل وهو الأمر الذي يتسبب بتراجع اقتصادي كبير. لسوء حظ الدول والعالم أن هذا كان الخيار الوحيد المتبقي. وهذا ما حدث في دول شرق آسيا في أواخر حقبة التسعينيات، السياسات النقدية والمالية المترافقة مع سياسات مالية مضللة قادت إلى تراجعات اقتصادية ضخمة، إن تخفيض الدخل والذي بدوره خفض الواردات، وقاد إلى تحقيق موازين تجارية عملاقة أتاح أمام الدول المصادر لتسديد الدائنين الأجانب.

إذا كان الهدف هو زيادة حجم الاحتياطي فإن هذه السياسة ناجحة. ولكن ما كلفة هذا على الناس داخل الدولة، وعلى الدول المجاورة! وعليه يكون اسم هذه السياسات "سياسات الانكماش الداخلي". إن تبعات انتهاج سياسات الانكماش الداخلي على شركاء الدولة التجاريين كانت تماماً نفسها. إن تخفيض واردات دولة ما يقابله تخفيض صادرات دولة أخرى. إن الدول المجاورة ومن منظورها غير مهتمة بأسباب تخفيض الصادرات، إنها ترى تبعات ذلك أي تخفيض المبيعات في الخارج. وهكذا فقد تم تصدير التراجع الاقتصادي إلى أرجاء المنطقة. في هذه المرة فقط، لم تكن هناك حتى ميزة أنه عندما تم تصدير التراجع الاقتصادي، تم تقوية الاقتصاد المحلي. عندما انتشر التراجع الاقتصادي حول العالم، قاد النمو البطيء في المنطقة إلى انهيار في أسعار السلع كالنفط والانهيار في تلك الأسعار كان له آثار مدمرة على الدول المنتجة للنفط مثل روسيا.

ربما يكون هذا الخطأ الأكثر تسبباً للحزن من بين أخطاء صندوق النقد الدولي كلها، لأنه جسّد الخيانة العظمى لأسباب وجوده. لقد كان الصندوق قلقاً حيال انتقال العدوى، انتقال العدوى من سوق مالية إلى أخرى من خلال مخاوف المستثمرين، على الرغم من أن السياسات التي دفع باتجاهها، كما رأينا في البحث السابق، قد جعلت الدول أكثر عرضةً لمخاطر عدم استقرار آراء المستثمرين. أي انهيار في سعر الصرف في تايلند ربما يثير مخاوف المستثمرين في الأسواق المالية في البرازيل. كان المصطلح الحديث هو الثقة. أي افتقار للثقة في دولة ما يمكن أن يقود

إلى افتقار للثقة في الأسواق الصاعدة. ولكن بصورة عامة، كان أداء صندوق النقد الدولي كأداء عالم نفس الأسواق في إبقائه على شيء محبب يراد تحقيقه. إن خلق تراجعات اقتصادية عميقة مع حالات إفلاس و/أو الإشارة إلى مشاكل متجذرة في المنطقة ذات الأداء الأفضل من الأسواق الصاعدة هي سياسات تم تصميمها بصعوبة لاستعادة الثقة. لكن حتى لو تم القيام بهذا بشكل أفضل لاستعادة الثقة، لكانت ظهرت التساؤلات: في تركيزه على حماية المستثمرين، غفل الصندوق عن تلك المشاكل في الدول التي كان يفترض منه مساعدتها، وفي تركيزه على المتغيرات المالية، كأسعار الصرف، فقد أغفل على الأغلب الجانب الحقيقي للاقتصاد. لقد فقد صندوق النقد الدولي الرؤية لمهمته الأصلية.

خنق الاقتصاد بنسب الفائدة المرتفعة

اليوم، يقر صندوق النقد الدولي بأن تلك السياسات النقدية (تلك المتعلقة بمستويات العجز الحكومي) التي دفع باتجاهها كانت منكمشة إلى حد مفرط، ولكنه لا يعترف بأخطاء السياسة المالية. أجبر صندوق النقد الدولي دول شرق آسيا عندما دخل إليها على رفع نسب الفائدة إلى ما يعتبر مستوى فلكي، كما يقال بالمصطلح التقليدي. أنا أتذكر الاجتماعات مع الرئيس بل كلنتون وكم كان محبطاً، لأن البنك الاحتياطي الفيدرالي الذي يديره آلان كرينسبان Alan Greenspan المنتخب من الإدارة السابقة، كان على وشك رفع نسب الفائدة بمقدار ربع أو نصف نقطة بالمئة. لقد كان الرئيس قلقاً، لأن هذا سيدمر الخطط التي وضعها للتعافي. لقد شعر أنه قد تم انتخابه على أرضية "تغيير السياسة الغبية" و"تأمين المزيد من فرص العمل" ولم يرغب بأن يقوم البنك الاحتياطي الفيدرالي بإفساد خططه. كان يعلم أن البنك الاحتياطي الفيدرالي مهتماً بالتضخم، ولكنه كان يعتقد أن تلك المخاوف مبالغ فيها، وهو الرأي الذي كنت أشاركه به، والذي أثبتته الأحداث التي أعقبته. كان الرئيس قلقاً حيال التأثيرات المعاكسة لرفع نسب الفائدة على البطالة وعلى التعافي الاقتصادي الذي كان يتقدم. حدث هذا في دولة تقدم واحدة من أفضل بيئات للعمل في العالم. بينما في دول شرق آسيا، دفعت بيروقراطية صندوق النقد الدولي، والتي كانت تتمتع بمسؤولية سياسية أقل، باتجاه رفع نسب الفائدة ليس بمقدار عشرة أضعاف فحسب، بل بمقدار خمسين ضعفاً، لقد ارتفعت نسب الفائدة بمعدل 25 نقطة بالمئة. إذا كان الرئيس بل كلنتون قلقاً

حيال الآثار المعاكسة للزيادة بمقدار نصف نقطة بالمئة على اقتصاد في بداية تعافيه، فكان سيكون غاضباً حيال الآثار المعاكسة لتلك الزيادة الضخمة على نسب الفائدة على اقتصاد ينحدر باتجاه التراجع الاقتصادي. قامت كوريا بداية برفع نسب الفائدة إلى 25 بالمئة، ولكن قيل لها: إنه ليكون الأمر جدياً يجب أن تسمح برفع نسب الفائدة أكثر من هذا. قامت أندونيسيا برفع نسب الفائدة كخطوة استباقية قبل الأزمة، ولكن قيل لها: إن ذلك ليس بالقدر الجيد الكافي. لقد ارتفعت نسب الفائدة المحددة مسبقاً بسرعة كبيرة.

كان السبب خلف تلك السياسات بسيطاً، إذا لم يكن بسيطاً جداً. إذا قامت دولة ما برفع نسب الفائدة، فهذا سيجعلها تستقطب تدفق رأس المال إليها. المال المتدفق إلى تلك الدولة سيساعد بدعم سعر الصرف، وهكذا تستقر العملة. هذا هو مختصر الحديث.

بنظرة خاطفة، يبدو هذا منطقياً. ولكن، لنأخذ حالة كوريا الجنوبية كمثال. لنتذكر أن الأزمة في كوريا الجنوبية بدأت بفرض البنوك الأجنبية تأجيل تسديد قروضها قصيرة المدى. لقد رفضت البنوك تأجيل التسديد، لأنهم كانوا يخشون من قدرة الشركات الكورية على التسديد. كان الإفلاس، الفشل، في صلب المناقشات. ولكن وفق نموذج صندوق النقد الدولي، كما في نماذج معظم كتب السياسات الاقتصادية الكبرى التي كتبت قبل عقدين من الزمن، لم يكن للإفلاس أي دور. إن مناقشة السياسة النقدية والتمويل بدون إفلاس هو كمناقشة هاملت بدون ذكر أمير الدنمارك. يجب أن يكون في صلب تحليل السياسات الاقتصادية الكبرى تحليل لما يمكن لزيادة نسبة الفوائد أن تسببه لفرص الفشل وللكمية التي يمكن للدائنين استرجاعها في حالة الفشل. لقد كان العديد من الشركات في شرق آسيا غارقة بالمديونية، ولديها نسبة ديوان ضخمة لحقوق الملكية debt equity ratio. في حقيقة الأمر، لقد استُشهد مراراً بالمديونية المبالغ فيها كواحد من جوانب ضعف كوريا الجنوبية حتى من قبل صندوق النقد الدولي. إن الشركات ذات المديونية المرتفعة تكون حساسة بشكل خاص لارتفاعات نسب الفائدة، وخاصة للمستويات المرتفعة جداً التي حثّ عليها صندوق النقد الدولي. في مستويات نسب الفائدة المرتفعة جداً، تفلس الشركات ذات المديونية المرتفعة بسرعة. حتى وإن لم تفلس فإن أصولها (صافي قيمة الأصول) تنخفض بسرعة، لأنها تُجبر على دفع أموال ضخمة للدائنين.

لقد أدرك صندوق النقد الدولي أن المشاكل الأكثر أهمية في دول شرق آسيا كانت تواجد المنظمات المالية الضعيفة والشركات ذات المديونية الزائدة، ومع هذا دفع الصندوق باتجاه سياسات رفع نسب الفائدة وهو ما فاقم تلك المشاكل وجعلها أكثر سوءاً. لقد كانت التبعات كما تم توقعها بالضبط. لقد فاقمت نسب الفائدة المرتفعة عدد الشركات التي تواجه المعاناة، وهكذا ارتفع عدد البنوك التي تواجه مشاكل القروض غير العاملة. هذا أضعف البنوك أكثر. المعاناة المتزايدة في القطاع المالي والمشترك جعلت التراجع الاقتصادي أشد سوءاً لدرجة أن سياسات الانكماش كانت مقنعة من خلال تخفيض الطلب الإجمالي. كان صندوق النقد الدولي قد ابتكر تقليص متزامن بين الطلب الكلي والعرض الكلي.

في معرض دفاعه عن سياساته، ذكر صندوق النقد بأن تلك السياسات ستساعد على استعادة الثقة بالأسواق في الدول المتضررة. لكن بشكل واضح لم تستطع الدول التي تعاني من ركود اقتصادي حاد أن تستعيد الثقة. لنأخذ رجل الأعمال من جاكرتا الذي وضع كل ثروته تقريباً في دول شرق آسيا. عندما انهار اقتصاد المنطقة، وعندما بدأت سياسات الانكماش وزادت من حدة الكساد الاقتصادي، أدرك فجأة بأن محفظته المالية بالكاد تكون كافية للتوسع، فقام بنقل استثماراته إلى سوق الأوراق المالية المزدهر في الولايات المتحدة الأمريكية. إن المستثمرين المحليين تماماً كالمستثمرين الأجانب لم يكونوا مهتمين بضخٍّ الأموال في اقتصاد يدنو من الفوضى. إن نسب الفائدة المرتفعة لم تجذب المزيد من رأس المال إلى البلاد. بل على العكس، فإن نسب الفائدة المرتفعة جعلت الركود الاقتصادي أكثر سوءاً ودفعت برأس المال إلى خارج البلاد.

خرج علينا صندوق النقد الدولي بدفاع آخر يخلو من المنطق. لقد زعموا أنه لو لم يتم رفع نسب الفائدة إلى مستويات ضخمة، فإن سعر الصرف سينهار، وسيكون هذا مدمراً للدولة، لأن المدينين بالدولار لن يكون بمقدورهم التسديد. لكن الحقيقة كانت، ولأسباب كان يجب أن تكون واضحة، إن رفع نسب الفائدة لم يجعل العملة تستقر، وهكذا أجبرت الدول على تحمل الخسارة على كلا الصعيدين. بالإضافة لهذا، لم يحمّل صندوق النقد الدولي نفسه عناء النظر إلى تفاصيل ما كان يحدث داخل تلك الدول. ففي تايلند، على سبيل المثال، كانت الشركات العقارية المفلسة بالأصل وأولئك الذين قدَّموا لها القروض هم من كان

لديهم معظم الدين الأجنبي المسمى. إن أي تخفيض إضافي لقيمة العملة كان من الممكن أن يتسبب بالضرر للدائنين الأجانب، ولكنه ما كان ليجعل هذه الشركات أكثر موتاً. في حقيقة الأمر، لقد جعل صندوق النقد الدولي الشركات الصغيرة وغير المشتركين الأبرياء يدفعون لأولئك الذين انخرطوا في اقتراض الدولار بشكل مفرط، ومن دون أي سبب.

عندما طالبت صندوق النقد الدولي بإحداث تغيير في السياسات المتبعة وأوضحت حجم الكارثة التي ستنتج عن المضي قدماً بها، كان هناك رد فظ، لو تم إثبات صحة وجهة نظري، لكان الصندوق غيّر سياساته. لقد كنت مصدوماً بموقف الصندوق القائم على مبدأ لننتظر ونرى. يعلم خبراء الاقتصاد كلهم أن هناك أوقاتاً طويلة من الفتور في السياسة. لن يتم جني ثمار تغيير السياسات المتبعة إلا بعد فترة من ستة إلى ثمانية عشر شهراً، في الوقت الذي يمكن أن يحدث فيه أضرار هائلة.

حدث الضرر في دول شرق آسيا. لوجود العديد من الشركات ذات المديونية المرتفعة والعديد منها أجبر على الإفلاس. في أندونيسيا، كان من نسبته 75% من الشركات تعاني من الضائقة، بينما في تايلند أصبح حوالي 50% من القروض التي قدمتها البنوك قروضاً غير عاملة. لسوء الحظ، إن تدمير أي شركة هو أسهل بكثير من إيجاد شركة جديدة. إن تخفيض نسب الفائدة لن يبعد شبح الإفلاس عن الشركة التي أُجبرت على الإفلاس، ستكون أصولها الثابتة قد فقدت قيمتها. لقد كانت أخطاء صندوق النقد الدولي باهظة التكاليف وبطيئة في التحول إلى العكس.

إن التفكير الجيوسياسي الساذج وهو ما بقي من نموذج كيسنجر Kissngerفي السياسة العملية جمع تبعات هذه الأخطاء. في عام 1977، عرضت اليابان تقديم مساعدة مالية بقيمة 100 مليار دولار أمريكي لتأسيس صندوق نقد آسيوي لتمويل المشاريع الناهضة. ولكن وزارة الخزانة الأمريكية بذلت كل ما في وسعها لإجهاض هذه الفكرة. وكذلك فعل صندوق النقد الدولي. كان السبب خلف موقف صندوق النقد الدولي واضحاً، وهو أن الصندوق كان سنداً قوياً للمنافسة في الأسواق، ولم يرغب في يكون له من ينافسه في هذا المجال وصندوق النقد الآسيوي كان سيفعل هذا. كانت دوافع وزارة الخزانة الأمريكية مشابهة. بصفتها المالك الوحيد لأسهم صندوق النقد الدولي والتي تتمتع بحق الرفض، كان للولايات المتحدة الأمريكية

الكلمة الفصل في سياسات الصندوق. من المعروف على مستوى واسع أن اليابان عارضت بشدة الأعمال التي يقوم بها صندوق النقد الدولي. لقد كان لي لقاءات متكررة مع موظفين يابانيين رفعوا المستوى والتي من خلالها عبَّروا عن هواجسهم حيال سياسات صندوق النقد الدولي والتي كانت تشابه الهواجس التي لديَّ. بتواجد اليابان والتواجد المحتمل للصين وكونهما المساهمَيْن الرئيسَيْن المحتملَيْن في صندوق النقد الآسيوي، ستكون لهما أغلبية الأصوات وهو الأمر الذي يُشكل تحدياً حقيقياً "للربان" الأمريكي ولسيطرته.

إن أهمية السيطرة، بما فيها السيطرة على وسائل الإعلام، أصبحت حاضرة بقوة منذ الأيام الأولى للأزمة. عندما أشار نائب رئيس البنك الدولي لدول شرق آسيا جان ميشال سيفيرينو Jean Michel Severino في حديث موسع إلى أن دولاً عديدة في المنطقة كانت تسير باتجاه ركود اقتصادي حاد أو حتى إلى الانهيار، تلقى تعنيفاً شفهياً حاداً من لورنس سامرز. لقد كان الأمر غير مقبولٍ بكل بساطة استخدم حرف (ر) للإشارة إلى الركود الاقتصادي وحرف (ا) للإشارة إلى الانهيار، على الرغم من أنه كان من الواضح عندها أن إجمالي الناتج المحلي الأندونيسي كان من المحتمل أن ينخفض بين 10 إلى 15 بالمئة، وهي نسبة كبيرة استدعت استخدام تلك العبارات القاسية.

في نهاية المطاف، لم يكن بمقدور سومرز وفيشر ووزارة الخزانة وصندوق النقد الدولي تجاهل الانهيار. قدمت اليابان مرة أخرى عرضاً سخياً للمساعدة تحت اسم مبادرة ميازاوا Miyazawa Initiative نسبة إلى وزير المالية الياباني. هذه المرة انخفض المبلغ إلى 30 مليار دولار، وقد تم قبول المبادرة. لكن حتى في ذلك الوقت قالت الولايات المتحدة: إنه لا يجب إنفاق المال على دعم الاقتصاد من خلال التوسع المالي، بل يجب إنفاقه على إعادة هيكلة القطاع المالي والمشترك بفعالية ليساعد على تسديد البنوك الأمريكية والأجنبية والدائنين الآخرين. إن إرهاق صندوق النقد الأسيوي لا يزال أمراً مسيئاً في آسيا والعديد من الموظفين تحدثوا إليّ بغضب عن تلك الحادثة. بعد ثلاث سنوات من الأزمة، اجتمعت دول شرق آسيا أخيراً للشروع وبصمت في إيجاد نسخة أكثر اعتدالاً من صندوق النقد الآسيوي تحت اسم بريء، وهو مبادرة تشنغ ماي Chang Mai Initiative نسبة إلى المدينة التي شهدت انطلاقة تلك المبادرة والتي تقع في شمال تايلند.

الجولة الثانية من الأخطاء: إعادة الهيكلة المرتبكة

في الوقت الذي كانت فيه الأزمة تزداد سوءاً، أصبحت الحاجة إلى "إعـادة الهيكلـة" هـي الوصفة السحرية الجديدة. كان يجب على البنوك التي لها قروض سيئة أن تغلـق أبوابهـا، وعـلى الشركات المدينة أن تُغلق أو يتم الاستحواذ عليهـا مـن قبـل الـدائنين. لقـد ركّـز صـندوق النقـد الدولي ببساطة على هذا أكثر من تركيزه على القيام بالـدور الـذي يُفـترض منـه القيـام بـه وهـو تقديم السيولة النقدية لتمويـل النفقـات المطلوبـة. مـع الأسـف،حتى هـذا التركيـز عـلى إعـادة الهيكلة فشل والكثير مما قام به الصندوق ساعد على دفع الاقتصـاديات الغارقـة إلى المزيـد مـن الغرق.

النظم المالية

لقد كانت أزمة دول شرق آسيا في المقام الأول أزمة نظام مـالي، وقـد كانـت هـذه قضـية تستلزم التعامل معها. يمكن تشبيه النظام المالي كدماغ الاقتصاد. إنه يضع رأس المـال النـادر بـين استخدامات تنافسـية بمحاولـة توجيهـه إلى حيـث يكـون أكـثر فاعليـة، أي إلى حيـث يـدر أعـلى العوائد. إن النظام المالي يراقب الأرصدة أيضاً ليضمن أنها تستخدم بالطريقة الموعودة. إذا انهـار النظام المالي، لا يمكن للشركات أن تحصل على رأس المال العامل الذي تحتاجه لتستمر في مستوى الإنتاج القائم، ويبقى التوسع في التمويل فقط من خلال الاستثمارات الجديدة. يمكـن للأزمـة أن تدور في حلقة مفرغة، فعندما تقوم البنوك بتخفـيض تمويلهـا تقـوم الشركـات بتخفـيض إنتاجهـا والذي بدوره يخفض الناتج ويخفض الدخل. عندما ينهار الناتج والدخل تهوي الفوائد، وحتى أن بعض الشركات تُجبر على الإفـلاس. عنـدما تعلـن الشركـات إفلاسـها تصبح الميزانيـات العموميـة للبنوك أكثر سـوءاً وتقـوم البنـوك بتخفـيض الإقـراض أكـثر مـما كـان وهـو مـا يجعـل الانكـماش الاقتصادي أسوأ.

حتى البنوك يمكن أن تنهار إذا لم يستطع العدد الكافي من الشركات تسديد ما عليها مـن قروض. إن انهيار بنك ضخم واحد فقط يمكن أن يكون له عواقب كارثية. تقوم المنظمات الماليـة بتحديد درجة سلامة الائتمان. إن هذه المعلومات دقيقة للغاية، ولا يمكن نشرها بسـهولة وهـي مُرقّنة في سجلات ومحفوظات البنك (أو أي منظمة مالية أخرى) أصولاً. عندما يتوقف البنك عن العمـل يـتم فقـدان الكثـير مـن المعلومـات الخاصـة بدرجـة سـلامة الائـتمان المتعلقـة بالمقترضين وهو ما يكلف الكثير لإعـادة إنشـاء تلـك المعلومـات. حتـى في الـدول الأكـثر تقـدماً

ربما تستطيع المشاريع النموذجية الصغيرة أو المتوسطة أن تحصل على التمويل من بنكين أو ثلاثة كحد أقصى. عندما يتوقف البنك عن العمل في الأوقات الجيدة، فإن العديد من عملائه سيواجهون صعوبة في إيجاد مصدر تمويل بديل في وقت قصير. أما في الدول النامية حيث تكون مصادر التمويل أكثر محدودية، إذا توقف البنك الذي يعتمد عليه المشروع عن العمل، فإن فرصة إيجاد مصدر جديد للتمويل تكاد تكون معدومة خاصة خلال فترة التراجع الاقتصادي.

حثت المخاوف من الدخول في دوامة التراجع الاقتصادي الحكومات في أنحاء العالم على تقوية أنظمتها المالية من خلال سن تشريعات حذرة. تصدَّت الأسواق الحرة لهذه التشريعات بصورة متكررة، وعندما نجحت في هذا التحدي كانت التبعات كارثية سواء في تشيلي بين عامي 1982 - 1983، حيث انخفض الناتج المحلي بنسبة 13.7% وفقد واحد من كل خمسة عمال عمله، أو في الولايات المتحدة خلال فترة تولِّي ريغان حيث أدّى غياب التشريعات إلى انهيار الودائع والقروض - كما لاحظنا مسبقاً - وهو ما كلف دافعي الضرائب 200 مليار دولار.

إن إدراك أهمية المحافظة على حركة الائتمان أرشد - وبشكل مشابه - صنّاع القرار إلى محاولة التعامل مع مشاكل إعادة هيكلة النظم المالية. إن المخاوف من التأثيرات العكسية لـ "تدمير رأس المال المعلوماتي" يفسّر - وبشكل جزئي - سبب إسراع الولايات المتحدة على إغلاق بضعة بنوك خلال فترة انهيار الودائع والقروض. لقد تم الاستحواذ على معظم البنوك الضعيفة أو قامت هذه البنوك بالاندماج مع بنوك أخرى وقلة من العملاء علم بهذا التحول. بهذه الطريقة تمت المحافظة على رأس المال المعلوماتي. مع العلم أن أزمة الودائع والقروض كانت العامل المهم الذي أسهم في التراجع الاقتصادي الذي ظهر عام 1991.

التهافت على سحب الودائع Bank Run

على الرغم من أن نقاط الضعف في الأنظمة المالية في دول شرق آسيا كانت أسرع انتشاراً مما كانت عليه في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من التركيز المقنع والمستمر لصندوق النقد الدولي على نقاط الضعف هذه، لأنها كانت تنبئ بالأزمة المالية لدول شرق آسيا، فقد فشل صندوق النقد الدولي في فهم آلية عمل الأسواق المالية وتأثيرها على باقي القطاعات الاقتصادية. إن النماذج الاقتصادية العالمية التي قدّمها صندوق النقد الدولي لم تقدِّم صورة واسعة للأسواق المالية على

المستوى العام،حتى أن هذه النماذج كانت غير مناسبة على المستوى الأضيق أي على مستوى الشركة. إن صندوق النقد الدولي لم يأخذ بعين الاعتبار، وبالشكل الكافي المعاناة في القطاع المشترك والقطاع المالي والتي أسهمت سياساته المسماة بالاستقرار المالي، بما في ذلك نسبة الفائدة المرتفعة، في هذا بشكل قوي.

عندما بدأت فرق صندوق النقد الدولي تتعامل مشكلة إعادة الهيكلة ركزت هذه الفرق عملها في دول شرق آسيا على إغلاق البنوك الضعيفة، وكأن هذه الفرق كان لديها نموذج دارون في المنافسة، أي لا يجب إنقاذ البنوك الضعيفة. لقد كان هناك أساس لموقفهم هذا. في أماكن أخرى، أدّى السماح للبنوك الضعيفة بالاستمرار بالعمل دون رقابة صارمة إلى تقديم قروض بدرجة مرتفعة من المخاطرة. لقد قامت هذه البنوك بالمقامرة عندما منحت قروض بنسبة مخاطرة مرتفعة وبعوائد مرتفعة - فإذا كانت هذه البنوك محظوظة فسيتم تسديد القروض وتسديد العوائد المرتفعة وسيعيد هذه البنوك إلى حالة اليسر. أما إذا كانت هذه البنوك غير محظوظة فإن عملها سيتوقف عندما تقوم الحكومة برفع الأسعار، ولكن هذا ما كان سيحل بهذه البنوك على أية حال إذا لم يقوموا باتّباع الإستراتيجيات الخاصة بالقروض التي تتسم بالمخاطرة. لكن في حالات كثيرة، فإن مثل تلك القروض تتحول إلى قروض مشكوك فيها وعندما يحين موعد التدقيق، تقوم الحكومة بدفع تعويضات أكبر ممّا لو كان البنك قد أغلق في وقت مسبق. كان هذا أحد الدروس التي تم استخلاصها بشكل واضح تماماً من انهيار بنك الادخار الأمريكي. إن رفض إدارة الرئيس ريغان التعامل مع المشكلة لعدة سنوات كان يعني أنه لا يمكن تجاهل الأزمة أكثر من هذا، لقد كانت التكلفة باهظة جداً على دافعي الضرائب. لكن صندوق النقد الدولي أغفل درساً آخر مهماً وهو أهمية المحافظة على التدفق النقدي.

إن إستراتيجية صندوق النقد الدولي في إعادة الهيكلة المالية كانت تتضمن سياسة الفرز triage - أولاً القيام بعزل البنوك الضعيفة جداً، والتي من الأفضل أن يتم إغلاقها فوراً، عن البنوك القوية. والمجموعة الثالثة من البنوك هي البنوك الضعيفة ولكن القابلة للإصلاح. يطلب من البنوك امتلاك نسبة معينة من رأس المال للقروض القائمة والأصول الأخرى. يتم تحديد هذه النسبة وتسمى نسبة كفاية رأس المال capital adequacy ratio. من غير المدهش، عندما يصبح العديد من القروض غير عاملة يفشل العديد البنوك في تحقيق نسبة كفاية رأس المال. أصر صندوق

النقد الدولي على أحد أمرين إما أن تقوم البنوك بـالإغلاق فـوراً أو أن تحقـق نسـبة كفايـة رأس المال. لكن هذا الإصرار على البنوك لتحقيق معايير نسبة كفاية رأس المـال سريعـاً جعـل التراجـع الاقتصادي أكثر سوءاً. لقد ارتكب صندوق النقد هذا النوع من الأخطاء الذي نحـذر منـه طلابنـا في المنهج الأول من دراسة الاقتصـاد، والـذي يسـمّى تسـوية خاطئـة **fallacy of composition**. عندما يواجه أحد البنوك مشكلة ما، عندها يكون الإصرار على تحقيق معـايير نسـبة كفايـة رأس المال ذا معنى. ولكن عندما يواجه العديد أو معظم البنوك المتاعـب قـد تصـبح هـذه السياسـة مـدمرة. هنـاك طريقتـان لزيـادة نسـبة رأس المـال للقـروض: إمـا زيـادة رأس المـال أو تخفـيض القروض. في المرحلة الوسطى من الانهيار الاقتصادي، خاصة بالضخامة التي حصل بها الانهيـار في دول شرق آسيا، فإنه من الصعب جمع رأس مـال جديـد. يكـون البـديل هـو تخفـيض القـروض القائمة. لكن عندما تقوم البنوك بطلب تسديد قروضها يسبب هذا المعانـاة للكثـير والكثـير مـن الشركات. بدون رأس مال كافٍ عامل، تجبر البنوك على تخفيض إنتاجها وتخفيض طلب منتجـات من الشركات الأخرى. تصبح دوامة الانهيار الاقتصادي أشد سوءاً. ومع وجود الكثير من الشركـات التي تواجه المعاناة، يمكـن حتـى أن تصـبح نسـبة كفايـة رأس المـال الخاصـة بـالبنوك أسـوأ. إن محاولة تحسين الموقع المالي للبنوك يكون لها آثار عكسية.

مع ازدياد عدد البنوك التي تغلق أبوابها ووجود تلـك البنـوك التـي تكـافح لأجـل البقـاء والتي تواجه عدداً ضخماً ومتزايداً من القروض الخطرة **loans in distress** وهي غير قادرة عـلى جذب متعاملين جدد، تجـد العديـد مـن الأعـمال التجاريـة صـعوبة في الحصـول عـلى التمويـل. بغياب التمويل، يتلاشى بصيص الأمل الوحيد في التعافي. إن التراجع في أسعار صرف العملة يعنـي أنه كان على خبراء الاقتصاد أن يرفعوا نسبة الصادرات بمقدار 30% أو أكثر، لأن بضـائع المنطقـة أصبحت أرخص سعراً. ولكن في الوقت الـذي ازداد فيـه حجـم الصـادرات لم يكـن هـذا الازديـاد بالحجم المتوقّع، وذلك لسبب بسيط مفاده أنه كي ترفع الشركات من حجم صادراتها هي بحاجة إلى رأس مال عامل لزيادة الإنتاج. وبما أن البنوك قد أغلقت أبوابها وطلبت تسديد قروضها، فقد تُركت الشركات تتوسّع بمفردها في الوقت الذي لم تستطع فيه هذه الشركات من الحصـول حتـى على رأس المال العامل المطلوب للمحافظة على الإنتاج.

لم تكن السياسـة التي اتّبعها صـندوق النقـد الـدولي في أي مكـان في العـالم

والتي كانت تفتقر إلى فهم الأسواق المالية واضحة كما كانـت سياسـاته تجـاه إغـلاق البنـوك في أندونيسيا. لقد تم إغلاق ما يقارب من ستة عشر بنكاً وأعطيت إنذارات بـالإغلاق لبنـوك أخـرى كنتيجة لهـذا أيضـاً، ولكـن المـودعين، باسـتثناء المـودعين بمبـالغ قليلـة، تُركـوا بمفـردهم ليحمـوا أنفسهم. لقد أحدث هذا، وبشكل لا يثير الدهشة، استمرارية للبنوك الخاصة المتبقية، وتـم نقـل الودائع بشكل سريع إلى البنوك الحكومية، والتي كان يعتقد أنها كانت تتمتع بنوع من الحصانة الخفية. كانت هذه التأثيرات مدمرة للنظام البنكي وللاقتصاد الأندونيسي، لأنها كانت مزيجـاً مـن الأخطاء في السياسة المالية والسياسة النقدية التي تناولناها مسبقاً، وهو الأمـر الـذي رسـم قـدر تلك الدولة حيث أصبح التراجع الاقتصادي أمراً محتوماً.

على خلاف هذا، فقد تجاهلت كوريا الجنوبية النصائح الخارجية وقامت عن طريق أكـبر مصرفين لديها بتقديم القروض وتوزيع الأسهم بدلاً من إغلاقهما. وقد كان لهذه السياسـة دور في التعافي الاقتصادي السريع نسبياً الذي شهدته كوريا الجنوبية.

إعادة هيكلة القطاع المشترك

بينما يتركز الاهتمام على إعادة الهيكلة المالية، كان من الواضح أن المشـاكل في القطـاع المالي لا يمكن حلها ما لم يتم تناول المشاكل في القطاع المشترك بشـكل فعّـال. مـع وجـود 75% من الشركات التي تواجه المخـاطر في أندونيسـيا ومـع وجـود نصـف القـروض غـير العاملـة في تايلند كان القطاع المشترك يدخل مرحلة من الشلل. إن الشركات التي تواجـه الإفـلاس هـي في حالة من عدم الوضوح: إنه من غير الواضح من يمتلك هذه الشركات بالفعل هل هم المـالكون الحاليون أم الدائنون. إن المشكلة المتعلقة بسندات الملكية لن تحل بشكل كامـل حتـى يـزول شبح الإفلاس عن الشركة. لكن في ظل حالة عدم الوضوح من ناحية الملكيـة، يكـون هنـاك مـا يغري الإدارة الحالية والمالكين الأوائل على كشف الأصول، وقد حدثت مثـل تلـك الحـالات. في الولايات المتحدة وفي دول أخرى، عندما تفلس الشركات، تقوم المحاكم بتعيين مـديرين مـاليين لتحول دون حدوث ذلك. لكن في دول آسـيا فـلا وجـود للأطـر القانونيـة ولا للكـوادر القـادرة عـلى تنفيـذ الوصـاية الماليـة. ولهـذا يكـون مـن المهـم أن تحـل مشـكلة الإفـلاس ومشـاكل القطاع المشترك على وجه السرعة قبل أن يحدث كشف الأصول. لسـوء الحـظ، فقـد أسـهمت السياسـات المضـللة لصـندوق النقـد الـدولي مـن جهـة في هـذه الفـوضى مـن خـلال العوائـد

المرتفعـة التـي قـادت العديـد مـن الشركـات إلى حافـة الخطـر، ومـن جهـة أخـرى التـآمر مـع الإيديولوجية والمنافع الخاصة على إبطاء سرعة إعادة الهيكلة.

لم تكن سياسات صندوق النقد الدولي في إعادة هيكلـة القطـاع المشـترك والتـي تتضـمن إعادة هيكلة الشركات التي تعرضت للإفلاس أكثر نجاحاً من سياسـاته في إعـادة هيكلـة البنـوك. لقد اختلط الأمر على صندوق النقـد الـدولي بـين إعـادة الهيكلـة الماليـة، والتـي تسـتلزم تقـويم المالكين الفعلين للشركة والتخلص من المديونية أو تحويلها إلى أصول صافية وبين إعـادة الهيكلـة الفعلية واتخاذ القرارات المصيرية بخصوص ما الذي يتوجب على الشركة إنتاجه وكيف يجـب أن تنتج منتجها، وكيف يجب أن يتم تنظيم الشركة. في ظل وجود التراجع الاقتصادي الهائـل، يكـون هناك منافع جمة من إعـادة الهيكلـة الماليـة السريعـة. إن المسـاهمة الفرديـة في المراهنـة عـلى الاستعداد للإفلاس ستفشل في الأخذ بعـين الاعتبـار هـذه الفوائـد الشـاملة. هـذه المراهنـة ربمـا تدفعهم للتقدم ومباحثات الإفلاس عادة ما تأخذ وقتاً طويلاً قد يستغرق مـا يزيـد عـن سـنة أو سنتين. عندما يكون هناك فقط بضع شركات مفلسة يكون لهذا التأجيل كلفـة اجتماعيـة قليلـة، وعندما يكون هناك العديد من الشركات التي تواجه المخاطر يمكن أن تكون التكلفة الاجتماعيـة ضخمة، لأن التراجع الاقتصادي طويل الأمد. وهكذا فإنه من الضروري أن تبذل الحكومة قصارى جهدها لتسهيل التوصل إلى حل سريع.

أنا أتبنّى وجهـة النظـر القائلـة: إن الحكومـة يجـب أن تلعـب دوراً فـاعلاً في الـدفع باتجاه إعادة الهيكلة المالية مع التأكيد أن هناك مالكين فعليين. كانت وجهة نظري أنه حالما تحل مشكلة سـندات الملكيـة يجـب عـلى المـالكين الجـدد البـدء في مهمـة تحديـد القضـايا المتعلقة بإعادة الهيكلة الفعلية. لقد تبنّى صندوق النقـد الـدولي الفكـرة المعاكسـة القائلـة: إنه لا يجب على الحكومة أن تلعب دوراً فاعلاً في إعـادة الهيكلـة، بـل تـدفع باتجـاه إعـادة الهيكلة الفعلية وتبيع الأصول، على سبيل المثال، لـتخفض القـدرة الفائضـة الظـاهرة لكوريـا الجنوبية في إنتاج الرقائق الإلكترونية وتدخل إدارة (أجنبية صرفـة) مـن الخـارج. لا أجـد أي سبب للاعتقاد بأن المديرين الـدوليين، المتمرّسـين في الإدارات الكبـيرة، كـان لـديهم أي رؤيـة خاصـة حيـال إعـادة هيكلـة القطـاع المشـترك عـلى وجـه العمـوم، وعـلى صـناعة الرقـائق الإلكترونية بوجه الخصوص. إن إعادة الهيكلة، على أية حال، هي عملية بطيئة، وقـد لعبـت

حكومات كوريا وماليزيا دوراً فاعلاً فيها ونجحت في ذلك خلال سنتين، وهي فترة زمنية قصيرة نسبياً وأكملت إعادة الهيكلة المالية في قطاع ضخم نسبياً من الشركات التي كانت تواجه المخاطر. على خلاف إعادة الهيكلة الهزيلة التي تمت في تايلند والتي سارت وفق إستراتيجيات صندوق النقد الدولي.

أكثر الأخطاء فداحة:

المخاطرة بالاضطرابات الاجتماعية والسياسية

إن التبعات الاجتماعية والسياسية في التعامل مع الأزمة الآسيوية ربما لم يتم قياسها بشكل كامل أبداً. عندما التقى مدير إدارة صندوق النقد الدولي ميشيل كامديسوس Michel Camdessus ووزراء مالية "مجموعة 22" G-22 ومحافظو البنك المركزي (وزراء المالية ومحافظو البنك المركزي في الدول الصناعية الكبرى بالإضافة إلى ممثلين عن الاقتصاديات الآسيوية الكبرى بما فيها أستراليا) في كوالالامبور في ماليزيا في أوائل شهر ديسمبر كانون الثاني عام 1997، وجهتُ تحذيري من خطر الاضطرابات الاجتماعية والسياسية خاصة في الدول التي كان لها تجربة في التمييز العرقي (كما هو الحال في أندونيسيا حيث كان هناك اضطرابات عرقية هائلة قبل حوالي ثلاثين عاماً)، إذا استمرت سياسات الانكماش المالية والنقدية المبالغ فيها التي يتم فرضها. أجاب كامديسوس بهدوء أن على هذه الدول أن تتبع النموذج المكسيكي وأن عليهم أن يأخذوا المعايير المؤلمة إذا كانوا يريدون التعافي. تحققت تنبؤاتي، لسوء الحظ، فقد اندلعت الاضطرابات بعد خمسة شهور فقط من تحذيري. في الوقت الذي قدَّم فيه صندوق النقد الدولي ما يقارب 23 مليار دولار لدعم سعر الصرف وإنقاذ الدائنين، لم يكن وصول المبالغ الأصغر بالكثير الكثير والمطلوبة لمساعدة الفقراء وشيكاً. كانت هناك المليارات والمليارات في الخطاب الأمريكي لإنعاش القطاع المشترك، ولم يكن هناك سوى بعض الملايين المتواضعة لإنعاش المواطنين العاديين. تم تخفيض تعويضات الغذاء والوقود التي تُعطى للفقراء بصورة كبيرة في أندونيسيا، مما أدى إلى انفجار الاضطرابات في اليوم التالي. كما حدث قبل ثلاثين عاماً ووقع رجال الأعمال الأندونيسيون وعائلاتهم ضحايا تلك الاضطرابات.

لم يكن الأمر مجرد أن سياسات صندوق النقد الدولي ربما اعتبرت وحشية من قِبَل الليبراليين. حتى إذا لم يهتم أحدهم لأولئك الذين واجهوا المجاعة أو للأطفال

الذين تهدد سوء التغذية عملية نموهم، فقد كان الأمر بكـل بسـاطة سياسـات اقتصـادية سـيئة. الاضطرابات لا تعيد الثقة للحركة التجارية. إن الاضطرابات تدفع برؤوس الأموال إلى الخـارج ولا تستطيع جذب رؤوس الأموال إلى الداخل. إن الاضطرابات كـأي ظـاهرة اجتماعيـة أخـرى يمكـن التنبؤ بها ليس بصورة مؤكدة ولكن باحتمالية كبيرة. كان من الواضح أن أندونيسيا كانـت مهيَّـأة لمثل هذا الفوران الاجتماعي. كان على صندوق النقد الدولي نفسه أن يعرف هـذا، لأن سياسـاته في تخفيض تعويضات الغذاء استدعت الاضطرابات في جميع أنحاء العالم.

بعد حصول الاضطرابات في أندونيسـيا، غـيّر صـندوق النقـد الـدولي موقفـه وتـم إعـادة تعويضات الغذاء. لكن ومن جديد ظهر أن صندوق النقـد الـدولي لم يـتعلم الـدرس الأسـاسي في "عدم إمكانية العودة إلى الخلف". إنه لا يمكن جعل الشركة التي تعرضت للإفلاس نتيجة لنسـب الفائدة المرتفعة غير مفلسة فقط بتخفيض نسب الفائدة، وأنه لا يمكـن العـودة للخلـف بمجـرد تقديم المساعدة لمجتمع ما اندلعت فيه الاضطرابات بسبب وقف تعويضات الغذاء بمجرد إعادة هذه التعويضات، لا يمكـن العـودة حالمـا يبـدأ المجتمـع بالسـير باتجـاه الانهيـار الاقتصـادي. في الحقيقة، إن المرارة عظيمة لدى بعض التجمعات، ويبرز السؤال التالي إذا كـان بالإمكـان تقـديم تعويضات الغذاء فلماذا تم استثناؤهم أولاً؟

سنحت لي الفرصة بالتحدث إلى رئيس الوزراء الماليزي بعـد انـدلاع الاضـطرابات. وكانـت الـبلاد قـد شـهدت اضـطرابات عرقيـة في المـاضي. وقـد قامـت ماليزيـا بـالكثير لمنـع تكـرار تلـك الاضطرابات بما في ذلك وضع برنامج للترويج للتوظيف في المجتمع الماليزي العرقي. كان ماهـاتير محمد يعلم أن كل المكتسبات في بناء مجتمع متعدد الأعراق كان يمكن أن تذهب أدراج الريـاح لو كان قد سمح لصندوق النقـد الـدولي أن يمـلي سياسـاته عليـه وعـلى بـلاده، بعـدها انـدلعت الاضطرابات. بالنسبة له، لم تكن قضية تجنب الانهيار الاقتصادي الحاد قضية اقتصادية فحسـب، بل قضية بقاء لأمة.

مرحلة التعافي:

هل تقدم تبريراً لسياسات صندوق النقد الدولي؟

بالوقت الذي ذهب فيه هذا الكتاب إلى دار النشر انتهت الأزمـة. بـدأت العديـد من الدول الآسيوية بـالتطور مـن جديـد وبـدأت مرحلـة التعـافي بـبطء بسـبب التبـاطؤ الـدولي الـذي بـدأ عـام 2000. شـهدت الـدول التـي تـدبرت أمرهـا بتجنـب الانهيـار

الاقتصادي عام 1998، مثل تايوان وسنغافورا، انهياراً اقتصادياً آخر في عام 2001، ولكن الوضع في كوريا كان أفضل بكثير. في فترة التراجع الاقتصادي العالمي الذي أثر على الولايات المتحدة وعلى ألمانيا كذلك، لم يتحدث أحد عن المنظمات المالية الضعيفة وعن الحكومات الفقيرة على أنها سبب هذا التراجع، الآن يبدو أنهم تذكروا أن مثل تلك المتغيّرات كانت دائماً جزءاً من سياسات السوق.

على الرغم من أن البعض في صندوق النقد الدولي يعتقد أن تدخلهم كان ناجحاً، هناك إجماع واسع أن هناك أخطاءً جسيمة تم ارتكابها. في الحقيقة، ظهر هذا في طبيعة التعافي الذي حصل. إن معظم التراجعات الاقتصادية تصل إلى نهاية، ولكن الأزمة الآسيوية كانت أكثر شدة مما كان يجب أن تكون، واستغرقت مرحلة التعافي مدة أطول من المطلوب، وإمكانيات التطور في المستقبل لم تكن كما يجب أن تكون.

في وول ستريت، تنتهي الأزمة حالما تبدأ المتغيّرات المالية بالتغيّر. طالما يتم تخفيض أسعار الصرف أو طالما يتواصل هبوط أسعار الأسهم، يكون من غير الواضح تحديد نهاية للأزمة. ولكن حالما تنتهي الأزمة، تتوقف الخسائر على الأقل ويتم معرفة أسوأ ما حصل. لكن لنقوم بقياس التعافي بشكل حقيقي فإن استقرار أسعار الصرف أو الفوائد غير كافٍ. إن العمال يهتمون بأعمال وبأجورهم. على الرغم من وصول البطالة والأجور الحقيقية إلى حدها الأدنى، فإن هذا غير كافٍ للعامل الذي بقي عاطلاً عن العمل أو الذي شهد أجره ينخفض بمعدل الربع. لن يكون هناك تعافٍ حقيقي حتى يعود العمال إلى أعمالهم وإلى مستوى أجورهم الذي سبق ظهور الأزمة. اليوم، إن مستوى الدخل في دول شرق آسيا الذي تأثر بالأزمة لا يزال أقل بنسبة 20% مما كانوا سيحصلون عليه لو استمرت عملية النمو لديهم بالسرعة التي سارت عليه في العقد السابق. إن الناتج في أندونيسيا كان لا يزال في عام 2000 أقل بنسبة 7.5% عما كان عليه في عام 1997، حتى تايلند، أفضل من تبع صندوق النقد الدولي، لم تستعد مستوياتها التي سبقت الأزمة وتُركت وحيدة تستعد للتطور المنشود. هذه ليست أول حالة يعلن فيها صندوق النقد الدولي الانتصار المبكر: في عام 1995 تم الإعلان عن انتهاء الأزمة في المكسيك حالما بدأت البنوك والدائنون العالميون يستعيدون أموالهم، ولكن بعد خمس سنوات من الأزمة كان العمال يستعيدون فقط المستويات التي كانوا عليها قبل الأزمة. الحقيقة التي تعبِّر عن نفسها هي أن صندوق النقد الدولي يركز على المتغيرات المالية ولا يركز على

قياس مستويات الدخل الفعلية، ولا على مستويات البطالة ولا على الناتج المحلي الإجمالي أو على معايير أشمل للازدهار.

إن السؤال عن أفضل الطرق لإدارة مرحلة التعافي هو سؤال صعب، وتعتمد الإجابة فيه بشكل واضح على سبب المشكلة. إن أفضل وصفة في العديد من حالات التراجع الاقتصادي هي وصفة ماينارد كينز Keynes القياسية القاضية بالسياسة المالية والنقدية التوسعية. كانت المشاكل في دول شرق آسيا أكثر تعقيداً، لأن جزءاً من المشكلة كان ضعف الموارد المالية الناشئ عن البنوك والشركات الضعيفة المثقلة بالمديونية leverage. لكن التراجع الاقتصادي الذي يزداد عمقاً يجعل هذه المشاكل أكثر سوءاً. الألم ليس فضيلة بحد نفسه، الألم بحد نفسه لا يساعد الاقتصاد والألم الذي تسببت به سياسات صندوق النقد الدولي بتعميق التراجع الاقتصادي جعل التعافي أكثر صعوبة. أحياناً، تظهر الأزمات بسبب الهدر الذي تمارسه الحكومات والذي يتجاوز حدود إمكاناتها كما حدث في أمريكا اللاتينية والأرجنتين والبرازيل، ومجموعة من دول أخرى خلال عقد السبعينيات، وفي تلك الحالات، ستحتاج الحكومات إلى أن تخفض النفقات أو إلى أن ترفع الضرائب وهي قرارات مؤلمة على الأقل من المنظور السياسي. ولأن دول شرق آسيا لم تكن لديها سياسات مالية مترهلة، ولم يكن لديها هدر في القطاعات العامة، كانت نسبة التضخم قليلة ومستقرة، وعلى الرغم من أن الميزانيات التي سبقت الأزمة كانت فائضة، إلا أن كل هذه المؤشرات لم تكن المعايير الصحيحة للتعامل مع أزمة دول شرق آسيا.

إن المشكلة التي تترافق مع أخطاء صندوق النقد الدولي هي أن هذه الأخطاء من المحتمل أن تستمر مدة طويلة. عادة ما يتحدث صندوق النقد الدولي، وكأن كل ما كان الاقتصاد يتطلبه هو الملينات الجيدة. لنأخذ حجم الألم على سبيل المثال، كلما كان الألم أعمق كان التطور الناجم أقوى. إذن، فالنظرية التي ينطلق منها صندوق النقد الدولي تقول: إن أي دولة مهتمة بتطورها بعيد الأمد، لنقل لعشرين عاماً من الآن، يجب عليها أن تتحمل وتقبل التراجع الاقتصادي الحاد. ستعاني الشعوب في هذه الفترة، ولكن أولادهم سيعيشون بشكل أفضل على الأقل. لسوء الحظ، فالدليل لا يدعم نظرية صندوق النقد الدولي. فأي اقتصاد عانى من تراجع اقتصادي حاد ربما يتطور بصورة أسرع عندما يتعافى، ولكنه لن يعوض الوقت

الضائع أبداً. اليوم، كلما كان التراجع الاقتصادي أعمق تراجع الدخل إلى ما كان عليه قبل عشرين عاماً من الآن. إنه من غير المحتمل أن يتحسّن الدخل، كما ادعى صندوق النقد الـدولي. إن آثـار التراجع الاقتصادي تمتد لأمد طويـل. هـذا يحمـل فكـرة مهمـة مفادهـا أنـه كلـما كـان التراجـع الاقتصادي أعمق اليوم، كان الناتج أقل ليس اليـوم فحسـب، بـل عـلى مـدار السـنوات القادمـة. وهذا، بطريقة ما، يعطينا أخباراً سارة، لأنه يعني أن هناك توافقاً بين أفضل علاج لصحة الاقتصاد اليوم وأفضل علاج لصحة الاقتصاد في المستقبل. هذا يعني أنه يجب توجيه السياسة الاقتصـادية باتجاه تقليل عمـق ومـدة أي تراجـع اقتصـادي. لسـوء الحـظ، لم تكـن هـذه نوايـا ولا تـأثيرات وصفات صندوق النقد الدولي.

ماليزيا والصين

بمقارنة ما حصـل في ماليزيـا والصـين، وهـما مـن الـدول التـي اخـترت أن لا تتبـع بـرامج صندوق النقد الدولي، مع ما حصل في بقية دول شرق آسيا التي تبنّت برامج صندوق النقد، فـإن الآثار السلبية لسياسات الصندوق ستظهر بوضوح.لقـد وجهـت لماليزيـا انتقـادات لاذعـة خـلال الأزمة الاقتصادية من قبل المجموعة المالية الدولية. على الرغم من وجود الكثير من عـدم الرضـا على منطق رئيس الوزراء ماهاتير محمد وعلى سياساته في مجال حقوق الإنسان، حققت العديـد من سياساته الاقتصادية النجاح.

كانت ماليزيا مترددة في الانضمام إلى برنامج صندوق النقد الـدولي، لـيس فقـط، بسـبب الموظفين الذين لم يرغبوا في تلقي الإملاءات من الخارج، بل أيضاً بسـبب قلـة الثقـة في صـندوق النقد الدولي. في بداية الأزمة التي ظهرت عام 1997، أعلن ميشيل كامديسوس أن بنـوك ماليزيـا في موقع ضعيف. تم إيفاد فريق من صندوق النقد الـدولي ومـن البنـك الـدولي بسرعـة لمعاينـة النظام المصرفي هناك. في الوقـت الـذي كانـت هنـاك نسـبة مرتفعـة مـن القـروض غـير العاملـة (15%)، كان البنك المركزي المـاليزي قـد فـرض قـوانين صـارمة سـاعدت البنـوك عـلى الاسـتعداد المسبق لهذه الخسائر. بالإضافة لهذا، فإن الهيكل التنظيمي القوي لماليزيا كـان قـد منـع البنـوك من التعرض للتبادل النقدي الأجنبي غـير المسـتقر والخطـر (خطـر الاقـتراض بالـدولار والإقـراض بالعملة المحلية)، وحتى أنه كان قد حدد المديونية الأجنبية للشركات التي تقرضها هـذه البنـوك (إجراءات احترازية لم تكن في ذلك الوقت جزءاً من رزمة معايير صندوق النقد الدولي).

إن الطريقة القياسية لتقييم قوة أي نظام مصرفي هي تعريضه، في اختبار محاكاة، لاختبارات صعبة وتقييم أدائه في ظل أوضاع اقتصادية مختلفة. نجح النظام المصرفي الماليزي في هذا إلى حد بعيد. استطاعت بضعة أنظمة مصرفية تجنب التراجع الاقتصادي أو الانهيار الاقتصادي، ولم تكن ماليزيا حالة استثنائية ولكن نظامها المصرفي كان قوياً بشكل ملحوظ. خلال إحدى زياراتي العديدة إلى ماليزيا، رأيت قلق كادر صندوق النقد الدولي وهم يكتبون تقريرهم: كيف لهم أن يصيغوا تقريرهم دون أن يناقضوا تصريحات مدير الإدارة من جهة ويتمسكون بالدليل من جهة أخرى.

داخل ماليزيا نفسها، كانت قضية المواجهة المناسبة للأزمة في أعلى أولويات النقاش. تقدم أنور إبراهيم وزير المالية باقتراح مفاده "تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي بدون وجود صندوق النقد" أي رفع نسبة الفوائد وتقليص النفقات. بقي مهاتير متحفظاً، وأخيراً قام بعزل وزير المالية وتم استبدال السياسات الاقتصادية.

عندما بدأت الأزمة في المنطقة تتحول إلى أزمة عالمية، وأصبحت الأسواق المالية عرضة للاستيلاء، كان لدى مهاتير ما يفعله مرة أخرى. في سبتمبر/ أيلول من عام 1998، قام بربط العملة المحلية بالدولار مقابل 3.80، وقام بتخفيض الفوائد وأصدر حكماً قضائياً بإعادة كل العملة المحلية التي في الخارج قبل حلول نهاية الشهر. قامت الحكومة أيضاً بفرض قيود صارمة على عمليات تحويل رأس المال إلى الخارج من قِبَل المقيمين في البلاد وجمدت عودة القطع الأجنبي المستثمر لمدة اثني عشر شهراً. أعلن عن هذه المعايير كمعايير قصيرة الأمد، وقد تم وضعها بحذر لتظهر أن البلاد ليست ضد الاستثمار الأجنبي طويل الأمد. سمح لأولئك الذين كانوا قد استثمروا أموالهم في البلاد وجنوا الفوائد بإخراج أموالهم. في 7 سبتمبر/ أيلول من عام 1998، حثّ خبير الاقتصاد المشهور بول كروكمان Paul Krugman، في عمود أصبح اليوم مشهوراً في مجلة فورتشن، مهاتير محمد على فرض قيود على رأس المال. ولكنه كان ضمن الأقلية. استقال محافظ البنك المركزي أحمد محمد دون ومساعده فونك وينك فاك، لأنهم - كما قيل - رفضوا القيود التي فرضت على رأس المال. توقع بعض خبراء الاقتصاد من وول ستريت ومن صندوق النقد الدولي وقوع كارثة عندما تم فرض القيود قائلين: إن خوف المستثمرين الأجانب سيبعدهم لسنوات. لقد توقعوا انهيار الاستثمار الأجنبي وانهيار الأسواق المالية ونشوء السوق

السوداء للمتاجرة بالعملة المحلية مع تبعاتها الكارثية. وقد حذروا من أن القيود التي تم فرضها ستؤدي إلى تبخر التدفقات المالية الداخلة، ومن أن دورهم لن يكون فاعلاً في وقف التدفقات المالية الخارجة. وستظهر هجرة رأس المال على أية حال. توقّع الخبراء أن الاقتصاد سيمر في مرحلة معاناة وسيتعثر التطور ولن يتم رفع القيود وأن ماليزيا كانت تؤخر التعامل مع المشاكل المالية المهمة. حتى وكيل الخزانة روبرت روبن خرج عن صمته المعتاد وشارك في هذا التأنيب.

في الحقيقة، كانت النتيجة مختلفة تماماً. عمل فريقي في البنك الدولي مع ماليزيا على تحويل القيود المالية إلى ضرائب هجرة exit tax. بما أن التدفقات المالية التي تدخل أو التي تخرج من بلد ما تُحدث اضطرابات ضخمة، وهذا يُحدث ما يسميه خبراء الاقتصاد تأثير النشاطات الخارجية الضخمة large externalities على الآخر، الناس العاديون لا تشملهم هذه التدفقات. تؤدي مثل تلك التدفقات إلى اضطرابات ضخمة للاقتصاد برمته. يكون للحكومة الحق وحتى الإجبار للقيام بما يلزم للتعامل مع تلك الاضطرابات. بوجه عام، يعتقد خبراء الاقتصاد أن التدخلات على أساس السوق كالضرائب هي أكثر فعالية وذات آثار جانبية عكسية أقل من القيود المباشرة، لذا نحن في البنك الدولي شجعنا ماليزيا على التخلي عن القيود المباشرة وعلى فرض ضرائب هجرة. بالإضافة لهذا، يمكن للضرائب أن تُخفض تدريجياً بحيث لن تكون هناك اضطرابات ضخمة عندما يتم إزالة التدخلات أخيراً.

لقد سارت الأمور تماماً كما تم التخطيط لها. لقد ألغت ماليزيا الضريبة كما سبق أن وعدت بعد مرور عام على فرض القيود. في الحقيقة، كان لدى ماليزيا فيما سبق قيود قبل أن تقوم بفرض قيود مؤقتة على رأس المال، وقد قامت بإزالة كل تلك القيود حالما استقرت الأوضاع. لقد تم تجاهل هذه التجربة التاريخية من قِبل أولئك الذين انتقدوا البلاد بحدة. خلال سنة واحدة، كانت ماليزيا قد أنشأت مصارفها وهيئاتها، وأظهرت للمنتقدين، الذين كانوا قد قالوا: إنه فقط في ظل التراجع الذي ينشأ عن الأسواق المالية الحرة تستطيع الحكومات القيام بشيء ما جدّي، أنهم كانوا على خطأ مرة أخرى. في حقيقة الأمر، لقد قطعت ماليزيا في هذا الاتجاه شوطاً أبعد من تايلند التي تبعت وصفات صندوق النقد الدولي. بالنظر إلى ما حدث، كان من الواضح أن القيود المالية التي فرضتها ماليزيا مكنتها من التعافي بشكل أسرع وبتراجع اقتصادي أخف وطأة، وبإرث صغير جداً من الديون

المحلية الذين يهدد النمو في المستقبل. لقد سمحت تلك القيود لماليزيا بأن تحظى بنسب فوائد أقل مما كان لديها من قبل، نسب الفوائد الأقل تعني أن شركات أقل تُدفع إلى الإفلاس، ولهذا كان حجم الدين العام وحجم الإنقاذ المالي الخارجي صغيراً. نسب الفائدة الأقل كانت تعني أيضاً أن التعافي كان يمكن أن يظهر باعتماد أقل على السياسة النقدية، وعليه يكون هناك اقتراض حكومي أقل. اليوم، تحتل ماليزيا موقعاً أفضل بكثير من تلك الدول التي تبنّت نصائح صندوق النقد الدولي. كان هناك دليل صغير بأن القيود المالية أعاقت المستثمرين الأجانب. لقد ازداد حجم الاستثمار الأجنبي في الواقع، لأن المستثمرين يهتمون بالاستقرار الاقتصادي، ولأن ماليزيا كانت قد قطعت شوطاً في المحافظة على ذلك الاستقرار أفضل بكثير من العديد من الدول المجاورة، وبذلك كانت قادرة على جذب المزيد من الاستثمارات.

كانت الصين الدولة الثانية التي انتهجت سياسة مستقلة. وليس من قبيل الصدفة أن تتجنب الدولتان الضخمتان الناميتان، الهند والصين، الآثار المدمرة للأزمة الاقتصادية العالمية لقد فرضت كلا الدولتين قيوداً مالية. بينما كانت دول العالم النامي ذات الأسواق المالية المتحررة ترى مستوى الدخل لديها يتراجع، ازداد الدخل في الاحتياطي بنسبة 5% في الهند وفي الصين بنسبة قاربت 8%. كان هذا أفضل معطى استثنائي في مرحلة تباطؤ النمو العالمي، وخاصة في قطاع التجارة، خلال تلك الفترة. لقد حققت الصين هذا باتّباع وصفات القواعد الاقتصادية. هذه الوصفات لم تكن وصفات هوفر من صندوق النقد الدولي، بل كانت الوصفات القياسية التي كان خبراء الاقتصاد يدرّسونها لأكثر من نصف قرن والتي تقول: إنه عندما تواجه بتراجع اقتصادي اتبع سياسات اقتصادية توسعية. انتهزت الصين الفرصة لتربط متطلبات التطور قصير الأجل مع أهداف التطور بعيد الأجل. إن عجلة النمو السريع التي واكبت العقد السابق، والتي كان من المتوقع لها أن تستمر في القرن التالي، أوجدت طلباً متزايداً على البُنى التحتية. كانت هناك فرصاً ضخمة للاستثمارات العامة بعوائد مرتفعة بما فيها المشاريع الموجودة، والتي تم تسريعها والمشاريع التي تم تصميمها بشكل مسبق وضعت جانباً لغياب التمويل. لقد آتى الدواء القياسي أُكله وتجنبت الصين تباطؤ النمو.

كانت الصين تدرك صلة الوصل بين تحقيق الاستقرار وتحقيق النمو عندما كانت تتخذ القرارات المتعلقة بسياستها الاقتصادية. كانت الصين تعلم أنها بحاجة

إلى أن تتابع إعادة هيكلة القطاع المشترك والقطاع المالي لديها. ولكنها كانت أيضاً تدرك أن أي تباطؤ سيجعل من الصعب عليها متابعة أجندة الإصلاح. إن أي تباطؤ اقتصادي سيهدد المزيد من الشركات بالخطر وسينتج المزيد من القروض غير الفاعلة وهو ما يضعف النظام المصرفي. إن أي تباطؤ اقتصادي سيسهم في رفع معدلات البطالة، وارتفاع معدلات البطالة سيرفع في المقابل التكلفة الاجتماعية لإعادة هيكلة المشاريع الحكومية. لقد أدركت الصين العلاقة بين الاقتصاد وبين الاستقرار السياسي والاجتماعي. لقد كان تاريخها المعاصر يزخر بتجارب متكررة من تبعات عدم الاستقرار، ولم تكن تريد المزيد من هذه التجارب. لقد ثمنت الصين كثيراً، وعلى كل الأصعدة، التبعات الشاملة للسياسات الاقتصادية الكبرى، تلك التبعات التي طالما تعمدت سياسات صندوق النقد الدولي تجاهلها.

هذا لا يعني أن الصين هي بمنأى عن الخطر. إن إعادة هيكلة القطاع المصرفي والمشاريع الحكومية لا تزال تمثل تحدياً لها خلال السنوات القادمة. لكن هذا النوع من التحديات يكون من الأفضل بكثير التعامل معها داخل إطار السياسات الاقتصادية الكبرى.

على الرغم من صعوبة تحديد الاختلافات في الظروف الفردية التي تهيئ إما لظهور الأزمة أو لظهور التعافي السريع، فأنا أعتقد أنه ليس من قبيل الصدفة أن تقوم الصين، وهي الدولة الشرق آسيوية الرئيسة والوحيدة، باتّباع منهج معاكس تماماً للذي أوصى به صندوق النقد الدولي لتتجنب الأزمة، وإن تكن الدولة التي اختبرت أقصر تراجع اقتصادي هي ماليزيا التي رفضت وبشكل واضح إستراتيجية صندوق النقد الدولي.

كوريا، تايلند وماليزيا

تقدِّم كوريا وتايلند مزيداً من الأمثلة المغايرة. فبعد فترة قصيرة من سياسة التأرجح من شهر يوليو/ تموز إلى شهر أكتوبر/ تشرين الأول 1997، انتهجت تايلند سياسات صندوق النقد الدولي بصورة شبه تامة تقريباً. وبعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على بداية الأزمة، كان التراجع الاقتصادي لا يزال موجوداً، وكان الناتج المحلي الإجمالي بمستوى دون المستوى الذي سبق الأزمة بنسبة قاربت 2.3%. تم إنجاز القليل من إعادة هيكلة القطاع المشترك و كان لا يزال ما يقارب من 40% من القروض غير عاملة.

بالمقابل، لم تقم كوريا بإغلاق المصارف وفقاً لتوصيات صندوق النقد الدولي، واتخذت الحكومة الكورية، كما فعلت الحكومة الماليزية، دوراً فاعلاً أكثر في إعادة هيكلة القطاع المشترك. بالإضافة لهذا، أبقت كوريا أسعار صرف العملة منخفضة من جعلها تتراجع. لقد زعمت أن هذا الإجراء سيمكنها من إعادة ضبط الاحتياطي، لأن شراء الدولار للاحتياطي خفض قيمة الربح. لقد قامت كوريا بالفعل بالمحافظة على أسعار الصرف منخفضة كي تحافظ على الصادرات ولتحد من الواردات. بالإضافة لهذا، لن تتبع كوريا نصائح صندوق النقد الدولي المتعلقة بإعادة الهيكلة المادية. لقد تصرف صندوق النقد الدولي، وكأنه يعلم عن الصناعة العالمية للرقائق الإلكترونية أكثر مما تعلمه تلك الشركات التي اتخذت من هذه الصناعة مهنة لها، وبدأ المناقشة مع كوريا على ضرورة الإسراع في التخلص من الاحتياط المبالغ فيه الذي لديها. قامت كوريا وبمنتهى الذكاء بتجاهل تلك النصيحة. وحالما تحسَّن الطلب على تلك الرقائق تحسَّن الاقتصاد. لو تم اتّباع نصيحة صندوق النقد، لانخفضت وتيرة التعافي كثيراً في المقابل.

في تقييمهم لحالات التعافي، يضع معظم المحلّلون أندونيسيا جانباً، وذلك بكل بساطة مرده أن الاقتصاد كان تحت وطأة الأحداث السياسية والاضطرابات الاجتماعية. لكن الاضطرابات السياسية والاجتماعية بحد ذاتها مرتبطة إلى حد بعيد بسياسات صندوق النقد الدولي كما رأينا سابقاً. لا أحد يعلم ما إذا كان يمكن أن يكون هناك مرحلة تحول أفضل من مرحلة سوهارتو، ولكن البعض يشك أنه كان يمكن أن يكون هناك حالات شغب واضطرابات أكثر.

الآثار المستقبلية

على الرغم من الصعوبة التي صاحبت الأزمة المالية في دول شرق آسيا، فقد كان لهذه الأزمة آثار جيدة. ستقوم دول شرق آسيا دونما أي شك بتطوير أنظمة تشريعية مالية أفضل ومنظمات مالية أفضل بوجه عام. على الرغم من أن الشركات لدى هذه الدول كانت قد امتلكت على قدرة ملحوظة للمنافسة بالأسواق العالمية، فمن المرجح أن تظهر كوريا باقتصاد منافس أكثر. وسيكون قد تم التحقق من أسوأ مظاهر الفاسد، والذي يسمى رأسمالية المقربين أو رأسمالية المحسوبية crony capitalism.

لكن، الطريقة التي تم التعامل بها مع الأزمـة، وبشـكل خـاص اسـتخدام نسـب الفوائـد المرتفعة، من الممكن أن يكون له آثاراً عكسـية مهمـة عـلى النمـو الاقتصـادي المتوسـط، أو ربمـا الطويل الأجل للمنطقة. هناك مفارقة معينة في السبب الرئيسي خلف هذا. إن المنظمات الماليـة الضعيفة والقليلة التنظيم هي منظمات سيئة، لأنها تقود إلى توزيع سيئ للموارد. عنـدما كانـت مصارف دول شرق آسيا بعيدة عن حد الكمال، كانت إنجازاتها في توزيع التدفقات الهائلة لـرأس المال مؤثرة خلال الثلاثة عقود الماضية، وهذا ما حافظ على وتيرة النمو السريع. على الـرغم مـن أن النية خلف الدفع باتجاه تلـك "الإصـلاحات" في دول شرق آسـيا كانـت بغـرض تحسـين قـدرة النظام المالي على توزيع الموارد، فإن سياسات صندوق النقد الدولي ربما تكون قد أفسدت كفـاءة الأسواق بوجه عام.

كل استثمار صغير جديد حول العالم يتم تمويله عـن طريـق جمـع أصـول جديـدة (بيـع أسهم المساهمين في شركة ما). في حقيقة الأمر، إن الدول الوحيدة التي لديها تنوع واسـع لأسـهم الملكية هي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان، كل هـذه الـدول لـديها أنظمـة قضـائية قوية وحماية قوية للمساهمين. إن تطوير هذه المنظمات القضائية يتطلّب الوقت، والقليل جداً من الدول نجح في القيام بهذا. في الوقت الحالي، يجب على الشركات حول العالم أن تعتمـد عـلى الديون. لكن الديون خطرة بالفطرة. إن سياسات صندوق النقد الدولي كسياسة تحريـر الأسـواق المالية ورفع نسب الفائدة إلى مستويات مبالغ فيها عنـد ظهـور أزمـة مـا يجعـل الاقـتراض أكـثر خطورة. وكردٍّ عقلاني، ستعمل الشركـات في إطـار الحـد الأدنى مـن الاقـتراض وتجـبر نفسـها عـلى الاعتماد أكثر على العوائد الإجمالية. وهكذا فإن النمو في المستقبل سـيكون مقيـداً، ولـن يتـدفق رأس المال بحرية كما كان يفعل في الاستخدامات الأكثر إنتاجيـة. بهـذه الطريقـة، أدّت سياسـات صندوق النقد الدولي إلى توزيع أقل كفاءة للموارد وبشكل خاص توزيع رأس المـال وهـو المـورد أكثر ندرة في الـدول الناميـة. لم يأخـذ صـندوق النقـد الـدولي هـذه العوائـق بعـين الاعتبـار، لأن نموذجها لا يعكس الواقع الذي تعمل فيه الأسواق الماليـة بالفعـل، بمـا في ذلـك تـأثير المعلومـات المنقوصة على أداء الأسواق المالية.

تفســـير الأخــطاء

الآن وقد أقرّ صندوق النقد الـدولي أنـه ارتكـب أخطـاء فادحـة في تقـديم

نصائحه فيما يتعلق بالسياسة النقدية والكيفية التـي دفـع بهـا المصـارف إلى إعـادة الهيكلـة في أندونيسيا، وربما بالدفع باتجاه تحرير الأسواق المالية السابق لأوانه، وفي إدراك أهميـة التـأثيرات الداخلية في المنطقة، والتي مـن خلالهـا يسـهم التراجـع الاقتصـادي في إحـدى الـدول إلى تراجـع اقتصادي في الدول المجاورة لها، فإنه لم يقر بالأخطاء في سياسته الماليـة وحتـى أنـه لم يحـاول أن يشرح أسباب فشل النماذج التـي اتبعـت سياسـته عـلى التنبـؤ بسلسـلة الأحـداث المأسـاوية. لم يحاول صندوق النقد الدولي تطوير إطار عقلي بديل - مقترحاً أنه في الأزمة التالية ربما يكون من الجيد ارتكاب الأخطاء نفسها. (في يناير كانون الثاني من عام 2002، ظهر فشل آخر لسياسـاته في الأرجنتين. لقد كان جزء من الأسـباب التـي أدّت إلى هـذا هـو إصراره مـرة أخـرى عـلى سياسـية الانكماش المالي).

إن جزءاً من تفسير حجـم ضـخامة الفشـل يعـود إلى العنجهيـة: فـلا أحـد يحـب الإقـرار بأخطائه وخاصة خطأ بهذا الحجـم أو بهـذه التبعـات. لا سـتان فـيشر، ولا لـورنس سـامرز، ولا روبـرت روبـن، ولا ميشـيل كامـديسوس، ولا صـندوق النقـد الـدولي ولا وزارة الخزانـة الأمريكية أرادوا التفكير بأن سياساتهم كانت مضللة. لقد تمسكوا بمواقفهم على الرغم من الأدلـة الدامغة على فشلهم التي عرضـتها. (عنـدما قـرر صـندوق النقـد الـدولي أخـيراً أن يـدعم نسـب الفوائد المنخفضة وغير دعمه تجاه سياسة الانكماش المالي في دول شرق آسيا، وقيل: إن هذا كـان بسبب أن الوقت كان مناسباً لهذا. أنا أعتقد أن صندوق النقد غير موقفه بسبب الضغط العام).

لكن آسـيا كان تزخر بالكثير من النظريات بما فيها نظـرية المؤامرة التي لا أتفق معهـا والتي كانت تظهر أن السياسات إما أنها كانت محاولة متعمدة لإضـعاف منطقـة شرق آسـيا - تلك المنطقة من العالم التي شهدت أكبر نموٍّ على مدار الأربعـين سـنة الماضـية - أو عـلى الأقـل لتحسين دخل أولئك الذين يعملون في وول ستريت وفي المراكز المالية الأخـرى. يمكـن للمـرء أن يفهم كيف تطور هذا النوع من التفكير: في البداية طلب صندوق النقد الدولي مـن دول آسـيا أن تفتح أسواقها أمام التدفقات المالية قصيرة الأمد short-term capital. فعلـت الـدول هـذا وبدأت التدفقات تدخل، ولكنها وبشكل مفاجئ بدأت تتدفق إلى الخارج. بعد أن قال صندوق النقد الدولي أنه يجب أن يتم رفع نسبة الفوائـد وأنـه يجـب أن يكـون هنـاك انكـماش مـالي، وحصـل التراجـع الاقتصـادي الحـاد. عنـدما انهـارت أسـعار الأصـول، حـث صـندوق النقـد

الدولي الدول المتضررة على بيع أصولها حتى بأسعار منخفضة. قيل: إن الشركات كانت تحتاج إدارة للقطع الأجنبي (متجاهلاً ببساطة أن لدى تلك الشركات سجل تُحسد عليه من النمو خلال العقود السابقة من الصعب أن تتحقق في ظل إدارة سيئة) وأن هذا سيحدث فقط عندما يتم بيع الشركات إلى الأجانب - لا مجرد القيام بإدارة تلك الشركات. كانت عمليات البيع تحت سيطرة المنظمات المالية نفسها التي سحبت رأس مالها وهو مما سرّع حدوث الأزمة. بعد هذا تلقت المصارف عمولات ضخمة من عملها في بيع أو تقسيم الشركات المتعثرة تماماً كما حصلت على عمولات ضخمة عندما قامت هذه المصارف بالأصل باستقدام المال إلى تلك الدول في المقام الأول. عندما اتضحت الأمور، زاد التوجس أكثر، إن هذه الشركات الأمريكية والشركات المالية الأخرى لم تقم بالكثير من إعادة الهيكلة، هي فقط أمسكت بالأصول حتى يتعافى الاقتصاد وجانية الأرباح من الشراء بأسعار بخسة والبيع بالأسعار الطبيعية.

أعتقد أن هناك مجموعة أكثر بساطة من التفسيرات - إن صندوق النقد الدولي لم يكن يساهم في أي مؤامرة، لكنه كان يعكس إيديولوجية واهتمام المجتمع المالي الغربي. لقد كان يعكس طرق العمل التي عزلت المنظمة وسياساتها بسرية عن الفحص الدقيق الذي أجبرها على استخدام نماذج وعلى تبنّي سياسات كانت ملائمة للوضع في منطقة شرق أسيا. إن الإخفاقات في منطقة شرق آسيا تعود في معظم الأحيان إلى الإخفاق في عملية التطوير وإلى الإخفاق في عملية التحول، وفي الفصل 8 و9 سنرى عن كثب الأسباب العامة.

إستراتيجية بديلة

في الرد على اعتراضاتي المستمرة بخصوص إستراتيجية خزانة صندوق النقد الدولي، رد المنتقدون لها ماذا كان بإمكاني أن أفعل. يقدِّم هذا الفصل تلميحات عن الإستراتيجية الأساسية وهي المحافظة على الاقتصاد بطاقة التشغيل الكاملة قدر المستطاع. تحقيق هذا الهدف بدوره يستدعي سياسة مالية وسياسة نقدية موسعة (أو على الأقل غير منكمشة)، إن الجمع بين السياستين يعتمد على الدولة المعنية بعينها. أنا أتفق مع صندوق النقد الدولي حيال أهمية إعادة الهيكلة المالية وهي التعامل مع المشكلات الناتجة عن القروض الضعيفة، ولكن مقاربتي لها كانت مختلفة تماماً والتي تعتمد على هدف أساسي هو المحافظة على التدفق المالي وتجميد

استرداد القروض الحالية: إعادة هيكلة القروض كما تم العمل عليه أخيراً في كوريا للمحافظة على التدفق المالي، والذي بدوره تطلب جهوداً أكبر لإعادة هيكلة المنظمات الموجودة. والجزء المهم في إعادة هيكلة القطاع المشترك سيستدعي القيام باتخاذ تدابير احتياطية خاصة للإفلاس تهدف إلى إيجاد حل سريع للتراجع الناتج عن الاضطرابات الاقتصادية الكبرى التي تجاوزت الحد الطبيعي. قوانين الإفلاس الأمريكية لديها تدابير احتياطية تتيح إعادة تنظيم سريع نسبياً للشركة (لا إغلاقها) يدعى الفصل 11. إن حالات الإفلاس الناتجة عن الاضطرابات في الاقتصاديات الكبرى، كما حدث في دول شرق آسيا، تستدعي إيجاد حلول سريعة، والذي أشير إليه بمسمّى الفصل 11 المعدل.

بوجود أو بعدم وجود مثل تلك التدابير الاحتياطية، كان تدخل الحكومة القوي مطلوباً. لكن تدخل الحكومة كان سيهدف إلى إعادة الهيكلة المالية وهي إرساء ملكية واضحة للشركات ومساعدة تلك الشركات الدخول من جديد إلى الأسواق المالية. كان يمكن لهذا أن يمكن الشركات من الاستفادة الكاملة من فرص التصدير التي نتجت عن تخفيض تلك الشركات لأسعار الصرف. كان يمكن لهذا أن يحفِّز الشركات بقوة للعمل على أية إعادة هيكلة حقيقية وهو ما كان مطلوباً - وكان يمكن للمالكين والمديرين الجدد أن يكونوا في مواقع أفضل بكثير ليوجهوا عملية إعادة الهيكلة أفضل من الكوادر الدولية أو المحلية التي، وحسب التسمية، لم يسبق لها العمل. لم تكن عمليات إعادة الهيكلة تلك تتطلب عملية إنقاذ مالي ضخمة. التحرر من الوهم الذي يحيط إستراتيجية الإنقاذ المالي الخارجي الضخمة هو الآن على الأغلب شعور عالمي. لا يمكنني التأكد بأن أفكاري كان يمكن أن تعمل، ولكن هناك القليل من الشك يعتريني بأن فرصة النجاح بهذه الإستراتيجية كان أعظم بكثير من خطط صندوق النقد الدولي، التي فشلت فشلاً ذريعاً وبصورة كانت متوقعة تماماً.

لم يتعلّم صندوق النقد الدولي بسرعة من أخطائه في دول شرق آسيا. لقد حاول وبشكل متكرر تنفيذ سياسات إنقاذ مالية ضخمة ولكن باختلافات طفيفة. بعد إخفاقاته في روسيا، البرازيل والأرجنتين بات من الواضح أن إستراتيجية بديلة هي الآن مطلوبة واليوم هناك دعم متزايد لبعض العناصر الرئيسية على الأقل للمقاربة التي شرحتها للتوِّ. اليوم وبعد خمس سنوات على بدء الأزمة، يتحدث

صندوق النقـد الـدولي ومجموعـة السـبعة G7 بخصـوص التركيـز أكـثر عـلى الإفـلاس والتجميـد (التجميد قصير الأمـد للمـدفوعات) وعـلى الاسـتخدام المؤقـت للقيـود الماليـة. سـنعود إلى تلـك الإصلاحات لاحقاً في الفصل9.

لقد أحدثت الأزمة الآسيوية العديد من التغيُّرات التي تجعل الـدول في أوضـاع أفضـل في المستقبل. لقد تحسّنت إدارة الشركات ومعايير تدوين الحسـابات - مـما وضـع هـذه الـدول في بعض الحالات على هـرم الأسـواق الناشـئة. يَعِـدُ الدسـتور الجديـد في تايلنـد بديمقراطيـة أقـوى (تتضمن تدابير احتياطية تسـتفيد مـن حـق المـواطن بالمعرفـة، وهـذا غـير موجـود في الدسـتور الأمريكي)، ويَعِدُ الدسـتور الجديـد أيضـاً بدرجـة مـن الشـفافية هـي بالتأكيـد توفـق الشـفافية الموجودة في المنظمات المالية الدولية. حتى أن العديد من هذه التغيرات تضع الشروط للوصـول إلى نمو أقوى في المستقبل.

لكن الشروع بهذه المكتسبات يمثل بعض الخسائر الحقيقية. إن الطريقة التي تعامل بهـا صندوق النقد الدولي مع الأزمة تركت في معظم الدول إرثاً من الديون العامة والخاصـة. هـذا لم يبعد الشركات عن الدين المفرط الذي ميَّز كوريا فحسب، بل أبعدها حتى عـن مسـتويات ديـن أكثر حذراً: أظهرت نسب الفوائد المرتفعة جداً والتي قادت آلاف الشركات إلى الإفـلاس كيـف أن حتى المستويات المعتدلة من الـدين يمكـن أن يحمـل الكثـير مـن المخـاطر. كنتيجـة لهـذا، فـإن الشركات ستعتمد أكثر على التمويل الذاتي. مقابل هذا، سـتعمل الأسـواق الماليـة بكفـاءة أقـل - وهذا ما يجعل منها ضحية أيضاً لإيديولوجية صندوق النقـد الـدولي في محاولتـه تحسـين كفـاءة الأسواق المالية. والأهم من هذا، أن تطور معايير الحياة سيتباطأ.

إن سياسات صندوق النقد الدولي في دول شرق آسيا كان لها التبعات عينها التي أدّت إلى تعرض العولمة للهجوم. لقد كانت إخفاقات المنظمات الدولية في الـدول الناميـة الفقـيرة طويلـة الأمد، ولكن هذه الإخفاقات لم تحـدد الخطـوط العامـة. لقـد أوحـت الأزمـة في دول شرق آسـيا لأولئك في العالم المتطور بعضاً من عدم الرضا الذي كان أولئـك الـذين في دول العـالم النـامي قـد تركوها منذ وقت طويل. يقدِّم ما حدث في روسـيا خـلال معظـم عقـد التسـعينيات المزيـد مـن الأمثلة الصارخة عن أسباب عدم الثقة بالمنظمات الدولية، ولماذا كان من الضروري أن تتغير تلك المنظمات.

الفصل الخامس

من خسر روسيا؟

عندما انهار جدار برلين في نهاية عام 1989، بدأت معه إحدى أهم التحولات الاقتصادية على الإطلاق. لقد كانت التجربة الاقتصادية والاجتماعية الثانية الواضحة في ذلك القرن. لقد كانت التجربة الأولى هي تحول روسيا إلى النظام الشيوعي قبل سبعين عقداً. مع مرور الوقت، ظهرت إخفاقات التجربة الأولى. كنتيجة لثورة عام 1917 والسيطرة السوفييتية على جزء كبير من أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية، تمت مصادرة الحرية السياسية والازدهار الاقتصادي لحوالي 8% من سكان العالم والذين كانوا يعيشون في ظل هيمنة النظام الشيوعي السوفييتي. التحول الثاني في روسيا وكذلك في أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية كان بعيداً عن النهاية، ولكن هذا كان واضحاً جداً: لقد سقط في روسيا أسرع بكثير مما كان قد وعد به أو تمنّاه مؤيدو الأسواق الاقتصادية. بالنسبة للأكثرية التي كانت تعيش في الاتحاد السوفييتي السابق، فإن الحياة الاقتصادية في ظل الرأسمالية كانت أسوأ حتى مما قاله عنها القادة الشيوعيون القدماء. التنبؤ بالمستقبل لا يشجع. لقد تم القضاء على الطبقة المتوسطة، ونشأ نظام رأسمالي من المقربين والمافيا والإنجاز الوحيد إرساء ديمقراطية وحريات تتضمن حرية الصحافة، والتي ظهرت هشة في أفضل حالاتها خاصة عندما تم إغلاق المحطات التلفزيونية السابقة المستقلة واحدة تلو الأخرى. في الوقت الذي يجب أن يتحمل فيه أولئك الذين في روسيا الكثير من اللوم عما حدث، فإن المستشارين الغربيين، خاصة من الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي، الذين دخلوا بسرعة ليتحدثوا عن مواثيق اقتصاد السوق، يجب أن يتحملوا بعضاً من اللوم. على الأقل، لقد قدَّموا الدعم إلى أولئك الذين قادوا روسيا والعديد من الاقتصاديات الأخرى إلى الطرق التي تبعوها، مناقشة الدين الجديد المتمثل بأساسيات السوق كبديل للدين القديم المتمثل بالشيوعية التي برهنت عن عجزها.

روسيا هي دراما حاضرة دامًاً. قلائل هم من توقعوا أن يُحَل الاتحـاد السـوفييتي بشـكل مفاجئ، وقلائل هم من توقعوا استقالة بوريس يلتسن المفاجئة. البعض رأى حكم الأقلية، كأسوأ ظاهرة في سنوات حكم يلتسن، كمرحلة من القهر؛ آخرون رأوا ببسـاطة في حكـم الأقليـة بعضـاً من الأناقة. البعض رأى في ارتفاع الناتج الذي ظهر منذ الأزمة عام 1998 كبدايـة لـعصر النهضـة، عصر سيقود إلى إعادة خلق الطبقة المتوسطة؛ آخـرون رأوا فيهـا مجـرد سـنوات جميلـة لإصـلاح أضرار العقد السابق. مستوى الدخل اليوم هو أقل بشكل ملحوظ مما كان عليه قبل عقد مضى، والفقـر أكـثر بكثـير. يـرى المتشـامًون الدولـة كقـوة نوويـة يتجاذبهـا عـدم الاسـتقرار السـياسي والاقتصادي. يرى المتفائلون أن القيادة نصف الديكتاتورية تؤسس الاستقرار، لكـن عـلى حسـاب خسارة بعض الحريات الدمقراطية.

شهدت روسيا طفرة من النمو بعد عام 1998 بسبب الأسـعار المرتفعـة للـنفط والفوائـد التي جنتها من تخفيض قيمة العملة التي طالما عارضها صندوق النقد الدولي. لكن أسعار الـنفط انخفضت وانخفضت معها فوائد تخفيض العملة وتباطأ النمو أيضاً. اليوم التوقعـات الاقتصـادية هي إلى حد ما أقل إحباطاً مما كانت عليه خلال الأزمة عام 1998، ولكنهـا ليسـت أقـل تأكيـداً. لقد كانت الحكومة بالكاد قـادرة عـلى دفـع النفقـات عنـدما كانـت أسـعار الـنفط - وهـو مـن الصادرات الأساسية للدولة - مرتفعة. إذا انخفضت أسعار النفط، كما يبدو أنه يحصـل عنـد نشر هذا الكتاب، فقـد يحدث هذا مشكلة حقيقية. إن أفضل ما مكن قولـه: إن المســتقبل لا يـزال غامًاً.

من غير المفاجئ أن النقاش حول من خسر روسيا كان له مثل هذا الصـدى. فمـن جهـة، كان هذا السؤال في غير مكانه. في الولايات المتحدة أعاد هذا النقاش إلى الأذهـان المناقشـة التـي جرت قبل نصف قرن حول من خسر الصين، عندما استولى الشيوعيون على زمام الأمـور في ذلـك البلد. لكن الصين لم تكن ملكاً لأمريكا لتخسرها في عام 1949، وكذلك لم تكن روسيا ملكاً لأمريكا لتخسرها بعد نصف قرن. في كـلا الحـالتين لم تكـن أمريكـا وأوروبـا الغربيـة تـتحكم بـالتطورات السياسية والاجتماعية هناك. في الوقت نفسه، من الواضح أن هناك خطأ ما حدث ليس فقـط في روسيا، بل أيضاً في معظم العشرين دولة التي انبثقت عن الإمبراطورية الروسية.

صرح صندوق النقد الدولي وقادة غربيون آخرون أن الأمور كانت ستكون أسوأ بكثير لولا مساعدتهم ونصائحهم. لم يكن لدينا في ذلك الوقت، وليس لدينا الآن كرة الكريستال لتخبرنا ماذا كان سيحدث لو تم اتّباع إستراتيجيات بديلة. ليس لدينا أية طريقة لإجراء تجربة تحت السيطرة، والعودة بالزمن ومحاولة تطبيق إستراتيجية بديلة. ليس لدينا أية طريقة تجعلنا متأكدين مما كان يمكن أن يحدث.

لكننا نعلم أن هناك قرارات سياسية واقتصادية تم اتخاذها، ونعلم أن الحصيلة كانت كارثية. في بعض الحالات، يكون من اليسير رؤية الخيوط التي تربط بين الإستراتيجية ونتائجها: أبدى صندوق النقد الدولي قلقه من أن تخفيض قيمة الروبل سيطلق موجة من التضخم. إصرار الصندوق على روسيا بأن تحافظ على قيمة زائدة للعملة ودعمه لذلك عن طريق تقديم قروض بمليارات الدولارات دمر الاقتصاد في النهاية. (عندما تم أخيراً تخفيض قيمة الروبل في عام 1998، لم يتفاقم التضخم كما كان يخشى صندوق النقد الدولي، وشهد الاقتصاد أول مرحلة مهمة من النمو). في حالات أخرى، تكون هذه الخيوط أكثر تعقيداً. لكن تجارب بعض الدول التي اتّبعت سياسات مختلفة في إدارة التحولات ترشدنا في هذه المتاهة. من المهم للعالم أن يحاكم بدقة سياسات صندوق النقد الدولي في روسيا، ما الذي قادها ولماذا كانت مضللة. أولئك، وأنا منهم، الذين كانت لديهم الفرصة ليروا الدائرة الأولى لكيفية اتخاذ القرارات وماذا كانت نتائجها عليهم مسؤولية خاصة ليقدِّموا تفسيراتهم في أحداث مشابهة.

هناك سبب ثانٍ لإعادة التقييم. الآن وبعد أكثر من عشر سنوات على انهيار جدار برلين، بات من الواضح أن التحول إلى اقتصاد السوق سيكون صراع طويل والعديد، إذا لم نقل معظم، القضايا التي بدا أنه تم تسويتها قبل بضع سنوات فقط ستحتاج إلى إعادة نظر. فقط عندما نستوعب أخطاء الماضي يمكننا أن نتطلع إلى تصميم سياسات ربما تكون فاعلة في المستقبل.

لقد أدرك قادة الثورة عام 1917 أن ما كان على المحك كان أكثر من تغيُّر في السياسات الاقتصادية، لقد كان تغيُّراً في المجتمع بكل أبعاده. لذا، فقد كان التحول من الشيوعية إلى اقتصاد السوق أكثر من مجرد تجربة اقتصادية، لقد كان عملية تغيير للمجتمعات وتغييراً للبنى الاجتماعية والسياسية. كان أحد أسباب

النتائج المتواضعة لعملية التحول الاقتصادي هو الإخفاق في إدراك مركزية هذه المكونات الأخرى.

أدركت الثورة الأولى مدى صعوبة القيام بالتغيُّر وآمن الثوريون أن ذلك لا يمكن تحقيقه بالوسائل الديمقراطية، وأنها يجب أن تقاد بـ"دكتاتورية البروليتارية". في البداية ظن بعض قادة الثورة الثانية في حقبة التسعينيات أنه من خلال التحرر من أغلال الشيوعية، سيقدر الشعب الروسي بسرعة فوائد اقتصاد السوق. لكن بعضاً من المصلحين في الأسواق الروسية (وكذلك الداعمين والمؤيدين الغربيين) كان إيمانهم أو اهتمامهم ضئيلاً جداً بالديمقراطية، وكانوا يخشون أنه لو سُمح للشعب الروسي أن يختار، فإنه لن يختار النموذج الاقتصادي "الصحيح" (حسب زعمهم). في أوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفييتي البائد عندما فشلت فوائد "إصلاح السوق" في الظهور في دولة تلو الأخرى، رفضت الانتخابات الديمقراطية القوانين الصارمة لإصلاح السوق، ودفعت بالأحزاب الديمقراطية الاجتماعية، أو حتى الأحزاب الشيوعية "الإصلاحية"، مع العديد من القادة الشيوعيين السابقين إلى مصافِّ السلطة. من غير المفاجئ أن العديد من مصلحي السوق قد أظهروا ميلاً ملحوظاً للطرق القديمة للقيام بالأعمال: في روسيا تم تشجيع يلتسن، وهو الأقوى من نظرائه في الديمقراطيات الغربية، على الالتفاف على مجلس الدوما (البرلمان)، المنتخب ديمقراطياً، وسن مرسوم خاص بإصلاحات السوق. بدا الأمر وكأن سوق البلاشفة، المحليين المصدقين، وكذلك الخبراء الغربيين والداعين إلى الدين الاقتصادي الجديد والذين انتقلوا إلى الدول الشيوعية السابقة، قد حاولوا استخدام طريقة معدلة من طرق لينين في توجيه الشيوعية القديمة، ليوجِّهوا التحول "الديمقراطي".

تحديات وفرص التحول

عندما بدأت مسيرة التحول في بداية حقبة التسعينيات، كانت تمثل تحديات وفرصاً كبيرة. نادراً ما يحدث قبل أن تنطلق الدولة عن قصد من مرحلة حيث الحكومة تسيطر نظرياً كل مظهر من مظاهر الاقتصاد إلى مرحلة حيث تظهر القرارات من خلال الأسواق. كانت جمهورية الصين الشعبية قد بدأت مرحلة التحول في نهاية حقبة السبعينيات، وكانت لا تزال بعيدة عن اقتصاد السوق الكامل.

كانت إحدى أكثر التحولات نجاحاً هي تايوان، والتي تقع على بعد 100 ميل من شواطئ الصـين. لقد كانت مستعمرة يابانية منذ نهاية القرن التاسع عشر. عنـد انطـلاق الثـورة في الصـين 1949، أصبحت ملجأً للقيادة الوطنية القديمة، ومن قاعـدتهم في تـايوان، أعلنـوا سـيطرتهم عـلى كامـل الأراضي الصـينية، مبقـين عـلى الاسـم "جمهوريـة الصـين الشـعبية". لقـد أمّمـوا الأراضي وأعـادوا توزيعها وأسسوا صناعات، ثم قاموا بخصخصة جزئية لسلسـلة مـن الصـناعات الأساسـية وأرسـوا اقتصاد سوق مترنح. بعد عام 1945 انتقلت العديد من الدول بما فيها الولايات المتحدة من حالة التعبئة العسكرية إلى اقتصاد سـلام. في ذلـك الوقـت، كـان العديـد مـن خـبراء الاقتصـاد وخـبراء آخرين يخشون تراجعاً اقتصادياً حاداً يعقب حالـة الـتخلي عـن حالـة التأهـب للحـرب التـي لم تستدع تغييراً في كيفية اتخاذ القرارات (واضعة بـذلك نهايـة لاقتصـاد الطلـب الـذي مـن خلالـه كانت الحكومات وقت الحرب تتخذ القـرارات الرئيسـية فـيما يخـص الإنتـاج والعـودة إلى إدارة القطاع الخاص للإنتاج) فحسب، بل إعادة توزيع ضخمة تتعلـق بعمليـة إنتـاج البضـائع، فعـلى سبيل المثال، الانتقال من إنتاج الدبابات إلى إنتاج السيارات. لكن بحلول عام 1947، وهي السنة الثانية الكاملة التي أعقبت الحرب، كان الإنتاج في الولايات المتحدة أعلى بنسـبة 9.6% مـن عـام 1944، آخر سنة من سنوات الحرب. بنهاية الحرب، كان 37% من الناتج المحلي الإجمالي (1945) مخصصاً للدفاع. تراجعت هذه النسبة بسرعة في وقت السلام لتصل إلى 7.4% عام (1947).

كان هناك فارق مهم بين التحول مـن حالـة الحـرب إلى حالـة السـلم وبـين التحـول مـن الشيوعية إلى اقتصاد السوق، وسوف أتعرض لهذا بالتفصيل لاحقاً: قبل الحـرب العالميـة الثانيـة، كان لدى الولايات المتحدة الأمريكية منظمات السوق الأساسية تعمل، على الرغم من العديد من هذه المنظمات علقت عملها وقت الحرب أو تم استبدالها حسب مبدأ "الطلب والـتحكم". عـلى نقيض هذا، احتاجت روسيا إلى كل من إعادة انتشـار للمـوارد وإرسـاء تجـارة الجملـة لمـنظمات السوق.

لكن تايوان والصين واجهتا مشاكل مشابهة للتي واجهتها الاقتصاديات الأخـرى في مرحلة التحول. كلا الـدولتين واجهـت تغـيّرات رئيسـية في مجتمعاتهـا بمـا في ذلـك إنشاء منظمات أسسـت لاقتصـاد السـوق. كـلا الـدولتين كـان لهـا نجاحـات حقيقيـة مـؤثرة. بـدلاً مـن مرحلـة تراجــع مطــولة، فقـد كانـت هاتـان الـدولتان قـريبتين

من تحقيق نموّ ذي درجة كبيرة. الإصلاحيون الاقتصاديون الراديكاليون الذين حاولوا توجيه النصائح لروسيا وإلى دول أخرى عديدة في مرحلة التحول أعاروا قليلاً من الانتباه إلى هذه التجارب والدروس التي كان يمكن تعلمها. لم يكن هذا لإيمانهم بأن تاريخ روسيا (أو تاريخ الدول الأخرى التي تصنع التحول) جعل هذه الدروس غير ملائمة. لقد تجاهلوا بعد دراسة نصائح الدارسين الروس، سواء كانوا خبراء في تاريخها أو اقتصادها أو مجتمعها لسبب بسيط مفاده أنهم آمنوا بأن ثورة السوق - والتي كانت على وشك أن تظهر - جعلت كل أنواع المعرفة المتاحة من هذه المجالات الأخرى غير مناسبة. كان ما يعظ به مؤسسو السوق هو الاقتصاد النموذجي، وهو نسخة مبسطة جداً من اقتصاد السوق الذي أعار القليل من الانتباه إلى ديناميكية التغيير.

بالنظر إلى المشاكل التي واجهت روسيا (أو الدول الأخرى) في عام 1989. كان هناك منظمات في روسيا، والتي كان لها أسماء مشابهة تلك الموجودة في الغرب، لكن لم تكن تقوم بالوظائف نفسها. لقد كان هناك مصارف في روسيا وكانت تقوم بادخار الودائع، لكنها لم تكن تتخذ القرارات بخصوص من يحصل على القروض، ولم يكن لها المسؤولية للمراقبة وللتأكد بأن القروض تسدد. لقد كانت هذه المصارف ببساطة تقدم "التمويل" كما يُملى عليها من الوكالة الحكومية للتخطيط المركزي. لقد كانت هناك شركات ومشاريع تنتج البضائع في روسيا، ولكن المشاريع لم تكن تتخذ القرارات، لقد كانت تنتج ما كان يقال لها،حيث كانت الأساسيات (المواد الأولية والعمال والآلات) توزع عليهم. يكمن المجال الرئيسي للمقاولات في الالتفاف حول المشكلة التي تضعها الحكومة، كانت الحكومة تعطي المشاريع وتأخذ نسبتها من الناتج، وليس بالضرورة أن تقدم الأساسيات المطلوبة، ولكن في بعض الحالات كانت تقدم أكثر مما هو ضروري. انهمك مديرو المقاولات في التجارة ليتمكّنوا من تحقيق نسبتهم، في الوقت الذي يحصلون فيه على بعض التعويضات الإضافية علاوة على رواتبهم الرسمية. هذه النشاطات التي كانت دائماً ضرورية لجعل النظام السوفييتي يعمل، أدّت إلى الفساد الذي سيزداد في الوقت الذي تتقدم به روسيا باتجاه اقتصاد السوق. أصبح التحايل على القوانين أو خرقها علناً جزءاً من أسلوب الحياة ومؤشراً على انهيار "قاعدة القانون" الذي ميز مرحلة التحول.

كما يحصل في اقتصاد السوق، كانت هناك أسعار في ظل النظام السوفييتي، لكن تلك الأسعار كانت تقر بأمر الحكومة لا من قبل السوق. بعض الأسعار، كأسعار الضروريات الأساسية، أُبقيت منخفضة عن قصد بحيث مكّنت أولئك الذين هم أسفل سلّم الدخل من تجنب الفقر. أُبقيت أسعار الطاقة والمصادر الطبيعية منخفضة أيضاً، والتي استطاعت روسيا فقط تقديمها نظراً للمخزون الضخم لديها من تلك المصادر.

عادة ما تتحدث النماذج التقليدية للاقتصاد عن اقتصاد السوق، وكأنه يتضمن ثلاثة عناصر جوهرية هي الأسعار والملكية الخاصة والفوائد. هذه العناصر مع وجود المنافسة تقدم الحوافز على تنظيم اتخاذ القرار الاقتصادي، وتؤكد بأن تنتج الشركات ما يطلبه الأفراد بأقل تكلفة ممكنة. لكن لطالما كان هناك أيضاً إدراك لأهمية المنظمات. والأهم من ذلك هي الأطر القانونية والتشريعية، لضمان تنفيذ العقود، وأن هناك طريقة منظمة لحل النزاعات التجارية، وأنه عندما يكون هناك مقترضون غير قادرين على تسديد ديونهم، يكون هناك إجراءات إفلاس منظمة، وأن المنافسة حق محفوظ، وأن تكون المصارف التي تأخذ الودائع في موقع تستطيع من خلاله إعادة الودائع عند الطلب. هذا الإطار القانوني للعمل ووجود الوكالات يساعد على ضمان عمل الأسواق الآمنة بحالة جيدة وتضمن أن المديرين لا يتلقون فوائد من المساهمين، ولا المساهمين بنسب كبيرة من المساهمين بنسب قليلة. في الدول التي لديها اقتصاديات سوق ناضجة، تم وضع أطر العمل القانونية والتشريعية من أكثر من قرن ونصف، كحل للمشاكل التي ظهرت في السوق الرأسمالية الحرة. لكن التشريعات أخذت دورها بعد الإخفاقات الهائلة للمصارف، ظهرت التشريعات الأمنية بعد سلسلة كبيرة من حالات تم فيها خداع المساهمين. الدول التي تحاول إرساء اقتصاد سوق ليست مجبرة على اختبار تلك الكوارث، بإمكانها أن تتعلم من تجارب الآخرين. لكن بالوقت الذي ربما ذكر فيه مصلحو السوق هذه البُنى التحتية المؤسساتية، فإنهم لم يعيروها الكثير من الاهتمام. لقد حاولوا أن يسلكوا طريق مختصرة إلى الرأسمالية، إيجاد اقتصاد سوق بدون المنظمات الأساسية، ومنظمات بدون البُنى التحتية المؤسساتية. قبل أن تُنشئ سوقاً للأوراق المالية، يجب أن تتأكد من وجود تشريعات حقيقية. تحتاج الشركات الجديدة، لأن تكون قادرة على جمع رأسمال جديد، وهذا يتطلب مصارف حقيقية،

لا المصارف التي ميزت النظام القديم، أو مصارف تقوم بكل بساطة بتقديم القـروض للحكومـة. يتطلب النظام المصرفي الحقيقي والفاعل تشريعات مصرفية قوية. تحتاج الشركـات الجديـدة لأن تمتلك أرضاً، وهذا يتطلّب سوقاً للأرض ويتطلّب جهة لتسجيل الأرض.

بصورة مشابهة، كانت الزراعة في الحقبة السوفييتية حيث اعتاد المزارعون على الحصـول على البذار والأسمدة المطلوبـة. لم يكـن علـيهم أن يَقلقـوا حيـال الحصـول عـلى تلـك المـدخلات وغيرها (كالجرارات) أو على تسـويق منتجـاتهم. في ظـل اقتصـاد السـوق، يجـب إيجـاد أسـواق للمدخلات وأسواق للمنتجات، وهذا تطلّب شركات ومشـاريع جديـدة. والمؤسسـات السـوفييتية هي أيضاً مهمة. في ظل النظام القديم في الاتحاد السوفييتي، لم يكن هناك بطالة، ولهـذا لم يكـن هناك حاجة للتأمين ضد البطالة. كان العمال يعملون في المشروع الحكومي نفسه طيلة حيـاتهم، وتؤمن الشركة لهم المسكن والعوائد التقاعدية. لكن بعـد عـام 1989 في روسـيا، لـو كـان هنـاك سوق للعمل، لكان على الأفراد أن يكونوا قادرين على الانتقال مـن شركـة إلى أخـرى. لكـن إذا لم يستطيعوا تأمين المسكن، سيكون هذا الانتقال مستحيلاً. وعليه كان من الضروري وجـود أسـواق للمساكن. كان الحد الأدنى من الشعور الاجتماعي يعني أن أصحاب العمل سيكرهون على إقالـة العمال إذا لم يكن لديهم ما يستندون إليه. وهكذا لن يكون هناك الكثـير مـن "إعـادة الهيكلـة" بدون وجود شبكة اجتماعية آمنة. لسوء الحظ، لم يكن هناك سوق للمنازل ولم يكن هناك شبكة اجتماعية آمنة في روسيا 1989 الجديدة.

كانت التحديات التـي واجهـت اقتصـاد الاتحـاد السـوفييتي السـابق والكتلـة الشـيوعية الأخرى في عملية التحول محبطة، لقد كان عليهم أن ينتقلوا من نظام السعر الواحد، وهو نظـام السعر المشوه الذي كان يسري في ظل النظام الشيوعي، إلى نظام سعر السوق، لقـد كـان علـيهم إيجاد أسواق وإرساء البُنى التحتية المؤسساتية الذي تقوم عليه، وكان عليهم أن يخصخصـوا كـل الملكيات التي كانت في السابق ملكاً للدولة. كان عليهم إيجاد نوع جديد من المقاولات، لا مجرد النوع الذي يكون جيـداً في الالتفـاف عـلى التشريعـات والقـوانين الحكوميـة، ومشـاريع جديـدة لتساعد على إعادة توزيع الموارد التي كانت فيما سبق تُستخدم بعدم كفاءة.

بغـض النظـر عـن الكيفيـة التـي ننظـر بهـا إلى تلـك الأمـور، لقـد واجهـت تلـك

الاقتصاديات خيارات صعبة، وكانت هناك مناقشات حـادة بخصـوص أي خيـار سـيتخذ. تركـزت معظم النقاط التي تثير النزاع على سرعة الإصلاح، كان بعض الخبراء يخشون أنهـم إذا لم يقومـوا بالخصخصـة سريعـاً، وإيجـاد مجموعـة كبـيرة مـن النـاس لهـم اهتمامـات خاصـة بالرأسـمالية، فستكون هناك مراجعة للشيوعية. ولكنّ آخرين كانوا يخشون أنهم إذا تحركوا بسرعة، فسـتكون الإصلاحات كارثية، لأن الإخفاقات الاقتصادية تترافق مع الفساد السـياسي، وتفـتح الطريـق أمـام ردود فعل عنيفة سواء من اليمين المتطـرف أو مـن اليسـار المتطـرف. سـمّيت المدرسـة السـابقة "العلاج بالصدمة" وسمّيت اللاحقة "التدرج".

انتشرت وجهات النظر التي طرحتها طريقة العلاج بالصـدمة، والتـي تلقّـت الـدعم مـن الولايات المتحدة الأمريكية ومن صندوق النقد الدولي، في معظم الدول.في المقابل آمـن القـائلون بطريقة التدرج بـأن التحـول إلى اقتصـاد السـوق سـيكون مـن الأفضـل إدارتـه بـالتحرك بسرعـة معقولة، وبترتيب (تتابع) جيد. لـيس مـن الضروري أن يكـون هنـاك مـنظمات مكتملـة، ولكـن، لنأخذ أحد الأمثلة، إن خصخصة الاحتكار قبل أن يكون هناك منافسة فاعلة أو سـلطة تشريعيـة ربما بكل بساطة أن يستبدل الاحتكار الحكومي باحتكار خاص، ويكون أشـد قسـوة في اسـتغلال الزبـائن. بعـد مـرور عشر سـنوات، تـم أخـيراً إدراك الحكمـة في المقاربـة المتدرجـة، واتضـح أن السلحفاة سبقت الأرنب. منتقدو العلاج بالصدمة من المؤمنين بالتدرج لم يتنبـؤوا بشـكل دقيـق بفشـلها فحسـب، بـل إنهـم أيضـاً وضّـحوا أسـباب عـدم نجاعتهـا. كـان إخفـاقهم الوحيـد هـو استخفافهم بضخامة الكارثة.

إذا كانت التحديات الناتجة عن التحول عظيمة، فالفرص تكون كذلك. كانت روسيا دولة غنية. إن انقضاء ثلاثـة أربـاع القـرن في ظـل الشـيوعية ربمـا تركـت الشـعب محرومـاً مـن فهـم اقتصاديات السوق، لقد تركتهم بمستوى عالٍ من الثقافة خاصة في المجالات التقنية المهمـة جـداً للاقتصاد الجديد. ولا ننسى أن روسيا كانت أول دولة ترسل رجلاً إلى الفضاء.

إن النظرية الاقتصادية التي تفسِّر فشل الشيوعية كانت واضحة، لقد كان محكوماً عـلى التخطـيط المركزي بالفشل، لسبب بسيط مفاده أنه لا تستطيع أية وكالة حكومية أن تجمع وأن تعالج كل المعلومـات المناسبة والمطلوبة لجعل الاقتصاد يعمل بشـكل جيـد. في غيـاب الملكيـة الخاصـة والـدافع للـربح، لم تكـن

هناك حوافز، خاصة تلك الحوافز المتعلقة بالجانب الإداري وجانب المقاولات. إن النظام التجاري المقيد بالاشتراك مع الإعانات الحكومية والضبط الاعتباطي للأسعار، كل هذا كان يعني بأن النظام يزخر بالتشوه.

ما أعقب هذا من استبدال للتخطيط المركزي بنظام السوق اللامركزي، واستبدال الملكية العامة بالملكية الخاصة، وإلغاء - أو على الأقل - تقليل التشوهات بتحرير التجارة، سيحدث طفرة في الناتج الاقتصادي. إن تخفيض النفقات العسكرية، التي كانت تبتلع حصة ضخمة من الناتج المحلي الإجمالي عندما كان الاتحاد السوفييتي لا يزال موجوداً، خمس مرات أكبر مما كان عليه في حقبة الحرب الباردة التي سبقت، أفسح المجال لتحسين معايير الحياة. لكن بدلاً عن هذا، فقد تدنت معايير الحياة في روسيا وفي العديد من دول أوروبا الشرقية التي كانت قيد التحول.

مسيرة "الإصلاح"

ظهرت أولى الأخطاء تقريباً بشكل مباشر مع انطلاق عملية التحول. مع وجود الحماس للمضي قدماً باقتصاد السوق، تم تحرير معظم الأسعار بين عشية وضحاها في عام 1992، مطلقةً العنان لموجة من التضخم أخذت معها كل المدخرات، ووضعت مشكلة الاستقرار الكبرى على رأس القائمة. لقد أدرك الجميع أنه بوجود نسبة تضخم مرتفعة جداً (نسبة تضخم مرتفعة جداً كل شهر)، سيكون من الصعب أن يحدث تحول ناجح. وهكذا، فقد استدعت أولى جولات العلاج بالصدمة، والتي تتمثل بتحرير فوري للأسعار، الجولة الثانية وهي تخفيض نسبة التضخم. هذا استدعى سياسة مالية صارمة تمثلت برفع نسبة الفوائد.

في الوقت الذي تحررت فيه معظم الأسعار بشكل كامل، أُبقيت بعض الأسعار الأكثر أهمية منخفضة، وهي أسعار الموارد الطبيعية. مع "سياسة اقتصاد السوق" المعلن عنها حديثاً، ظهرت دعوة جديدة تقول: إذا كان بإمكانك أن تشتري، لنقل النفط وتعيد بيعه في الغرب، فإنه بإمكانك أن تجني الملايين أو حتى المليارات من الدولارات. وهذا ما فعله الناس. بدلاً من صناعة الأموال من خلال إيجاد مشاريع جديدة، فقد أصبحوا أثرياء من خلال شكل جديد من أشكال المقاولات القديمة والتي تمثلت في الاستفادة من السياسات الحكومية الخاطئة. وكانت

النزعة باتجاه الحصول على "حقوق حصرية" هي الأساس لادعاءات المصلحين بأن المشكلة لم تكن بسبب سرعة عجلة الإصلاح، بل لأنها كانت بطيئة جداً. وحبذا لو تم تحرير الأسعار كلها فوراً! يقدم هذا وجهة نظر معقولة في هذا النقاش، لكن هذا الرد في معرض الدفاع عن الإصلاحات الراديكالية لا يقف على أرضية صلبة. السياسة لا تطلق العنان أبداً للخبراء technocrat، وذلك لسبب وجيه كما رأينا وهو أن الخبراء عادة ما يغفلون أبعاداً اقتصادية واجتماعية وسياسية مهمة. الإصلاح هو دائماً "متسم بالفوضى"، حتى في ظل الأنظمة السياسية والاقتصادية ذات الأداء الجيد. حتى وإن كان هناك معنى في دفعه لتحرير الأسواق بصورة فورية، يبقى السؤال المطروح، كيف يمكن المضي قدماً في عملية التحرير ما لم يتم إحراز نجاح في التحرير السريع في قطاعات مهمة كأسعار الطاقة؟

كانت عملية تحرير الأسواق وتحقيق الاستقرار من دعائم إستراتيجية الإصلاح الراديكالية. وكانت الخصخصة السريعة هي الدعامة الثالثة. لكن الدعامتين الأولى والثانية وضعتا العراقيل في وجه الدعامة الثالثة. أتى التضخم الذي ظهر في البداية على مدخرات معظم الروس، ولهذا لم يكن هناك العدد الكافي من الأشخاص في البلاد الذين يمتلكون المال لشراء المشاريع التي تمت خصخصتها. حتى وإن تدبّروا أمرهم في شراء المشاريع، فقد كان من الصعب إحياء تلك المشاريع من جديد، في ظل وجود نسب الفوائد المرتفعة والافتقار إلى المنظمات المالية التي تقدم التمويل.

كان من المفترض للخصخصة أن تكون الخطوة الأولى في عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية. لم يكن يتوجب على الملكية فقط أن تتغير وإنما الإدارة كذلك الأمر، وكان يتوجّب إعادة توجيه الإنتاج، من إنتاج ما كان يُملى على الشركات إنتاجه إلى إنتاج ما يوافق رغبة الزبائن. إعادة الهيكلة هذه تتطلّب بالتأكيد استثمارات جديدة، وفي حالات عديدة تتطلب تخفيض العمالة. يساعد تخفيض العمالة على رفع الكفاءة، هذا يحدث فقط إذا أدى ذلك التخفيض إلى انتقال العمال من الأعمال ذات الإنتاجية المنخفضة إلى الأعمال ذات الإنتاجية المرتفعة. لسوء الحظ، ظهر النزر اليسير من هذه الجوانب الإيجابية لإعادة الهيكلة، لأن الإستراتيجية وضعت في طريق هذا معوقات لا يمكن تجاوزها تقريباً.

إن إستراتيجية الإصلاح الراديكالية لم تعمل، لقد بدأ الناتج المحلي الإجمالي في روسيا بالانخفاض سنة بعد سنة بعد عام 1989. ما كان يتوقع له أن يكون

تراجعاً اقتصادياً مرحلياً قصيراً تحول إلى تراجع امتد لعقد من الزمان أو أكثر. لقد بـدا أن أولئـك الذين هم في أسفل السلّم لم يكونوا في دائرة الضوء. كان الدمار، الذي تمثل بخسارة الناتج المحلي الإجمالي، أعظم مما عانته روسيا إبّان الحرب العالمية الثانية. في فترة الواقعة بـين 1940 - 1946، انخفض الإنتاج الصـناعي الـروسي بنسـبة 24%. في الفـترة الواقعـة بـين 1990 - 1999، انخفـض الإنتاج الصناعي الروسي بما يقارب 60%، نسبة فاقت حتى الانخفاض في النـاتج المحـلي الإجـمالي (54%). استطاع من لديه معرفة بتـاريخ مرحلـة التحـول الأولى في الثـورة الروسـية، التحـول إلى الشيوعية، أن يُجري بعض المقارنات بين الأضرار السياسية الاجتماعية التي حصلت وبـين مرحلـة التحول التي أعقبت عام 1989، فقد انخفض مخزون الثروة الحيوانية بمعدل النصف، والاسـتثمار في المجال الصناعي توقف تقريباً. كانت روسيا قادرة على جـذب بعـض المسـتثمرين الأجانـب في قطاع الموارد الطبيعية، كانت إفريقيا قد أظهرت من زمن بعيد أنه إذا تم تخفيض أسعار المـوارد الطبيعية بالقدر الكافي، يسهل عندها جذب الاستثمارات الأجنبية.

إن برنامج الاستقرار والتحرير والخصخصة لم يكن برنامج نمو. لقد كان القصد منـه وضـع الشروط المسبقة لعملية النمو. لكنه بدلاً عـن هـذا وضـع الشروط المسـبقة لعمليـة التراجـع. لم يتوقف الاستثمار فقط، بل تم استنفاد رأس المال فقد تبخرت المـدخرات بفعـل التضـخم، وأسيء استخدام التوجه للخصخصة أو القروض الأجنبية على نطاق واسـع. لم تـؤدِّ الخصخصـة المترافقـة مع فتح الأسواق المالية إلى إرساء الرخاء إنما أدّت إلى كشف الأصول. لقد كان هذا منطقيـاً جـداً. فأي فرد من الأقلية الحاكمة والذي كـان قـادراً عـلى اسـتغلال منصـبه السـياسي لامـتلاك أصـول تساوي الملايين بأسعار بخسة، سيرغب بتهريب أمواله إلى خارج الـبلاد. كـان الاحتفـاظ بالمـال في روسيا يعني الاستثمار في بلاد تعاني من تراجع اقتصادي حاد، كذلك المغامرة لـيس فقـط بعوائـد قليلة، بل بخطر الحجز على هذه الأصول من قبل الحكومة المقبلـة، والتـي سـتعاني حـتماً، ولهـا الحق، من عدم "مشروعية" عملية الخصخصة. أي فرد يتمتـع بالـذكاء الكـافي ليكـون في مقـامرة الخصخصة، سيكون بالذكاء الكـافي ليضـع أموالـه في الأسـواق الماليـة الأمريكيـة المزدهـرة، أو أن يضعها في حسابات مصرفية سرية آمنة خلف البحار. حتى أنه لم يكن هناك حالـة تأهـب، ومـن غير المفاجئ أن تتدفق المليارات إلى خارج البلاد.

استمر صندوق النقد الدولي بقطع الوعود بأن التعافي قريب التحقق. وكان عام 1997 سبب هذا التفاؤل. مع انخفاض الناتج إلى 41% منذ عام 1990، وإلى يحد يمكن أن ينخفض أكثر؟ بالإضافة إلى أن البلاد كانت أن تفعل الكثير حيال المعاناة التي تسبب بها صندوق النقد الدولي. لقد قامت بتحرير الأسواق، وإن لم يكن بصورة كاملة، وحققت الاستقرار، وإن لم يكن بصورة كاملة (فقد انخفضت نسب التضخم بشكل تدريجي)، وقامت بالخصخصة. لكن من المؤكد أنه يسهل القيام بالخصخصة السريعة، أي إعطاء الممتلكات الحكومية القيمة للمقربين، إذا لم يتم الانتباه إلى الكيفية التي تتم بها عملية الخصخصة، هذا قد يكون ذا منافع جمّة للحكومة - سواء عاد الابتزاز على شكل دفعات نقدية أو شكل حملات التبرع (أو كليهما).

لكن ملامح التعافي التي شوهدت عام 1997 لم تكن لتدوم طويلاً. في الحقيقة، كانت الأخطاء التي يرتكبها صندوق النقد الدولي في جزء بعيد من العالم مهمة جداً. في عام 1998، ظهر وهج في دول شرق آسيا. لقد أدّت الأزمة إلى عدم اقتناع عام حيال الاستثمار في الأسواق الناشئة، وطلب المستثمرون عوائد مرتفعة لتعويضهم إقراض المال إلى تلك الدول. بعكس نقاط الضعف هذه على مرآة الناتج المحلي الإجمالي والضعف في الاستثمار كل هذا كان يجسّد ضعفاً عاماً في التمويل: لقد كانت الحكومة الروسية تقترض بكثرة. على الرغم من الصعوبة التي كانت تواجهها في تحقيق التوازن في الميزانية، قامت الحكومة، مدفوعة من الولايات المتحدة ومن البنك الدولي ومن صندوق النقد الدولي بالخصخصة السريعة، وباعت الأصول الحكومية بأسعار بخسة، وقد قامت بكل هذا قبل أن تسن نظام ضرائب فعال. لقد أوجدت الحكومة طبقة قوية من الأقلية الحاكمة ورجال الأعمال الذين دفعوا أجزاء زهيدة مقابل ما يدينون به، وهو إلى حد ما أقل بكثير مما كانوا سيدفعونهم في أي بلد آخر.

وهكذا، في الوقت الذي كانت تحدث فيه الأزمة في دول شرق آسيا، كانت روسيا في وضع مميز. لقد كان لديها الكثير من الموارد الطبيعية، لكن حكومتها كانت فقيرة. لقد كانت الحكومة إلى حد ما تبيع الأصول الحكومية القيمة، ومع هذا كانت غير قادرة على دفع رواتب المتقاعدين وإعانات الفقراء. لقد كانت الحكومة تقترض المليارات من صندوق النقد الدولي، وأصبحت مدينة بشكل متزايد، بينما كانت الأقلية الحاكمة التي كانت قد تلقت الهبات من الحكومة،

تُخرج أموالها خارج البلاد. لقد شجع صندوق النقد الدولي الحكومة على فتح حساباتها المالية، وتسمح بالتدفق الحر لرأس المال. كان من المفترض لهذه السياسة أن تجعل من البلاد أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، لكنها كانت إلى حد ما ذات اتجاه واحد بحيث سهلت تدفق الأموال إلى خارج البلاد.

أزمة عام 1998

كانت البلاد غارقة بالديون ونسب الفوائد المرتفعة التي استدعتها الأزمة في دول شرق آسيا أوجدت معاناة إضافية شديدة. انهار هذا الصرح الضعيف عندما انخفضت أسعار النفط. بسبب التراجع والتباطؤ الاقتصادي في جنوب شرق آسيا، الذي أسهمت به سياسات صندوق النقد الدولي، لم يفشل الطلب على النفط في التوسع كما كان متوقعاً فحسب، لكنه تقلص بالفعل. إن عدم التوازن الناتج بين الطلب والعرض على النفط تحول إلى انخفاض تدريجي في أسعار النفط الخام (لقد انخفض إلى ما يفوق 40% في الستة أشهر الأولى من عام 1998 بالمقارنة مع متوسط الأسعار خلال عام 1997). إن النفط بالنسبة إلى روسيا هو عنصر تجاري مهم وهو مورد للعوائد الضريبية، والانخفاض بالأسعار كان له آثار مدمرة متوقعة. لقد انتبهنا نحن في البنك الدولي إلى هذه المشكلة في بداية عام 1998، عندما بدا أن الأسعار جاهزة للانخفاض حتى ما دون تكلفة الاستخراج والنقل. بالنظر إلى سعر الصرف في ذلك الوقت، كانت صناعة النفط الروسي ستتوقف عن كونها مربحة. عندها أصبح تخفيض قيمة العملة أمراً لا مفر منه.

لقد كان من الواضح أن الروبل كان بمستوى مرتفع. كانت روسيا تغص بواردات وكان المنتجون المحليون يواجهون منافسة صعبة. كان التحول إلى اقتصاد السوق - وبعيداً عن العسكرة - من المفترض أن يتيح إعادة توزيع للموارد لتنتج مواد استهلاكية أكثر، أو المزيد من الآلات لتنتج بضائع استهلاكية. لكن الاستثمار توقف ولم تكن البلاد تنتج بضائع استهلاكية. إن سعر الصرف المرتفع الذي ترافق مع السياسات الاقتصادية الكبرى التي فرضها صندوق النقد الدولي على البلاد دمّرت الاقتصاد، وبينما كانت نسب البطالة الرسمية منخفضة، كانت هناك بطالة مقنعة ضخمة. كان العديد من مديري الشركات مكرهين على تسريح العمال المترافق مع غياب أية شبكة آمان مناسبة. على الرغم من أن البطالة كانت مقنَّعة، فهي لم تكن أقل ضرراً، ففي الوقت الذي تظاهر فيه العمال بالعمل، تظاهرت فيه

الشركات بالدفع. تحولت أجور العمال المستحقة إلى ديون متراكمة ضخمة، وعندما تم الدفع للعمال، تلقّى العمال البضائع بدلاً عن الروبلات.

إذا كانت القيمة المرتفعة لسعر الصرف كارثة على هؤلاء الناس وعلى البلاد ككل، فقد كانت نعمة على الطبقة الجديدة من رجال الأعمال. فقد احتاجوا روبلات أقل ليشتروا سيارات المرسيدس والحقائب اليدوية من شانيل وليستوردوا الطعام الإيطالي الفاخر. وكانت القيمة المرتفعة لسعر الصرف نعمة أيضاً على الأقلية الحاكمة التي كانت تحاول تهريب أموالها إلى خارج البلاد، وهذا كان يعني أن باستطاعتهم الحصول على دولارات أكثر مقابل الروبلات التي لديهم، لأنهم أمّنوا الفوائد في حسابات مصرفية أجنبية.

على الرغم من معاناة أكثرية الروس، كان المصلحون ومن يؤيدهم من صندوق النقد الدولي يخشون تخفيض سعر الصرف معتقدين أن هذا سيطلق العنان لموجة أخرى من التضخم الحاد. لقد قاوموا بقوة أي تغيير في سعر الصرف، وكانوا على أهبة الاستعداد لضخ مليارات الدولارات إلى البلاد للحيلولة دون حدوث ذلك. بحلول شهر مايو/ أيار، وبالتحديد في شهر يونيو/ حزيران من عام 1998، بات من الواضح أن روسيا ستحتاج إلى مساعدة خارجية لتحافظ على سعر الصرف لديها. لقد اضمحلت الثقة بالعملة. في ظل الاعتقاد بأن تخفيض سعر الصرف كان أمراً محتوماً، تزايدت نسب الفوائد المحلية وخرجت المزيد من الأموال من البلاد عندما بدأ الناس بتحويل الروبلات التي لديهم إلى دولارات. بسبب هذا الخوف من الاحتفاظ بالروبل، وغياب الثقة بقدرة الحكومة على تسديد ديونها، توجب على الحكومة في شهر يونيو/ حزيران من عام 1998 أن تدفع ما يقارب 60% فوائد على قروضها بالروبل (سندات الخزانة الروسية). وارتفع الرقم إلى 150% في غضون أسابيع. حتى عندما وعدت الحكومة أن تسدد بالدولار، فقد واجهت نسب فوائد مرتفعة (ارتفعت العوائد على الديون بالدولار التي أصدرتها الحكومة الروسية ممّا يفوق بقليل 10% إلى ما يقارب 50%، أي أكثر من 45 نقطة بالمئة من نسبة الفائدة التي توجب على الحكومة الأمريكية دفعها على سندات الخزانة لديها في ذلك الوقت)، اعتقد السوق أن هناك احتمالية كبيرة لحدوث عجز مالي، وقد كان على حق. حتى تلك النسبة كانت أقل ممّا كان يمكن لها أن تكون، لأن العديد من المستثمرين اعتقدوا أن روسيا كانت ومهمة جداً وأكبر من أن تفشل. في الوقت الذي كانت

فيه مصارف الاستثمار في نيويورك تدفع بالقروض إلى روسيا، كان المستثمرون يتهامسون: كم سيكون حجم الإنقاذ المالي الخارجي لصندوق النقد الدولي.

تفاقمت الأزمة بالطريقة التي تتفاقم بها مثل تلك الأزمات. استطاع المضاربون الماليون أن يروا حجم الاحتياطي المتبقي، وعندما بدأ الاحتياطي بالنفاد، أصبحت المراهنة على تخفيض سعر الصرف بشكل متزايد مراهنة خاسرة. لم يغامروا بأي شيء تقريباً بمراهنتهم على انهيار الروبل. جاء صندوق النقد الدولي، كما كان متوقعاً، للإنقاذ بمبلغ 4.8 مليار دولار في يوليو/ تموز عام 1998.

في الأسابيع التي سبقت ظهور الأزمة، دفع صندوق النقد الدولي بالسياسات التي جعلت الأزمة أسوأ حال ظهورها. لقد دفع الصندوق روسيا إلى الاقتراض أكثر بالعملة الأجنبية وأقل بالروبل. وكان السبب بسيطاً، وذلك لأن نسب الفائدة على الروبل كانت أكثر بكثير من نسب الفائدة على الدولار. ستستطيع الحكومة ادخار المال عن طريق الاقتراض بالدولار. لكن كان هناك خلل أساسي في طريقة التفكير تلك. تبيِّن النظرية الاقتصادية الأساسية أن الاختلاف بنسب الفائدة بين صكوك الدولار وصكوك الروبل يجب أن يعكس التوقع بتخفيض سعر الصرف. توازنت الأسواق بحيث تكون كلفة المراهنة المعدلة للاقتراض (أو عائد الاقتراض) هي نفسها. أنا لديّ ثقة بالأسواق أقل بكثير مما لدى صندوق النقد الدولي، لهذا لدي إيمان أضعف بكثير بأن كلفة المراهنة المعدلة للاقتراض ستكون نفسها، بغض النظر عن العملة. لكن لدي أيضاً ثقة أقل بكثير مما لدى صندوق النقد بأن موظفي الصندوق يمكنهم التنبؤ بتغيّرات سعر الصرف أفضل من السوق. في حالة روسيا، اعتقد موظفو الصندوق أنهم أشد ذكاءً من السوق، وكانوا مستعدين للمراهنة بالأموال الروسية على أن الأسواق كانت على خطأ. لقد كانت هذه محاكمة خاطئة، والتي كان الصندوق يكررها مرة تلو الأخرى بأشكال متنوعة. لم تكن المحاكمة خاطئة فحسب، لأنها عرّضت البلاد لمخاطرة كبيرة، لو انخفض سعر صرف الروبل، لوجدت روسيا صعوبة أكثر في تسديد قروضها بالدولار. لقد اختار صندوق النقد الدولي تجاهل تلك المخاطرة. بالدفع إلى مزيد من الاقتراض الأجنبي والذي يجعل الموقف الروسي حالما يقوم بتخفيض سعر الصرف أضعف بكثير للدفاع عنه، كان صندوق النقد محط اللوم بتعليق مدفوعات روسيا لديونها في نهاية المطاف.

الإنقـاذ

عندما اندلعت الأزمة، قاد صندوق النقد الدولي جهود الإنقاذ لكنه أراد من البنك الدولي أن يقدِّم 6 مليارات دولار من حزمة الإنقـاذ. لقـد كـان إجـمالي الحزمـة 22.6 مليـار دولار. كـان صندوق النقد سيقدِّم 11.2 مليار دولار من المبلغ الإجـمالي، كـما ذكـرت سـابقاً، والبنـك الـدولي سيقدِّم 6 مليارات، وما تبقَّى ستقدِّمه الحكومة اليابانية.

لقد دار نقاش حاد في أروقة البنك الدولي حول هذه القضية. لقد كان العديد منا يناقش قضية إقراض روسيا من الأصل. لقد تساءلنا ما إذا كانت فوائد النمو المستقبلي المحتمل سـتكون بالحجم الكافي لتبرِّر تقديم تلك القروض التي ستشـكل إرثـاً مـن المديونيـة. اعتقـد الكثـيرون أن صندوق النقد الدولي كان يجعل الأمور أسهل أمام الحكومة لتؤجل الإصلاحات المهمة، كتحصـيل الضرائب من شركات البترول. لقد كان الدليل على الفساد واضحاً في روسيا. حددت دراسـة واقـع الفساد التي قام بها البنك الدولي المنطقة بين أكثر الدول فساداً في العـالم. كـان الغـرب يعلـم أن الكثير من هذه المليارات ستتحول عن القصـد الـذي وجـدت لأجلـه إلى العـائلات وشركائهـا مـن الموظفين الفاسدين وأصدقائهم من الأقلية الحاكمة. في الوقت الذي كـان مـن الواضـح أن البنـك الدولي وصندوق النقد الدولي اتخذا موقفاً متشدداً ضد الإقراض إلى حكومات فاسـدة، ظهـر أنـه كان هناك معياران. تم تجميد القروض إلى الدول الصغيرة غـير الإسـتراتيجية مثـل كوريـا بسـبب الفساد بينما استمرت دول مثل روسيا حيث كان الفساد في أوجه بتلقي القروض باستمرار.

بعيداً عن هذه القضايا الأخلاقية، كان هناك قضايا اقتصادية مستقيمة. كان من المفترض أن تستخدم أموال الإنقاذ المالي الخارجي التي قدَّمها صندوق النقد في دعم سـعر الصرف. لكـن، إذا كانت عملة الدولة بقيمة مرتفعة وهذا يسبب معاناة لاقتصاد الدولة، فالمحافظة عـلى سـعر الصرف لا يعني الكثير. إذا كان سـعر الصرف يـدعم العمـل، فسـتعاني الدولـة. لكـن في حالـة لم يعمل الدعم، فستضيع الأموال هباءً، وستغرق الـبلاد بالـديون أكـثر. أظهـرت حسـاباتنا أن سـعر الصرف في روسيا كان مرتفعـاً، لـذا كـان تقـديم الأمـوال للمحافظـة عـلى سـعر الصرف ببسـاطة سياســة اقتصــادية ســيئة. بالإضــافة لهــذا، كانــت الحســابات التــي جــرت في البنــك الــدولي

قبل القيام بتقديم القرض ألمحت بقوة بأن قرض شهر يوليو/ تموز عام 1998 لن يعمل، وذلك بالاعتماد على عوائد ونفقات الحكومة في فترة ما. ما لم تحدث معجزة تنخفض معها نسب الفائدة إلى حد كبير، فإن الأزمة ستعود إلى روسيا مع اقتراب فصل الخريف.

كان هناك مسار آخر وصلت من خلاله إلى نتيجة أن تقديم أي قرض آخر إلى روسيا سيكون خطأً فادحاً. كانت روسيا دولة غنية بالموارد الطبيعية. إذا استجمعت جهودها، فلن تكون بحاجة للأموال من الخارج، وإذا لم تستجمع جهودها، فليس من الواضح بأن أي أموال من الخارج ستحدث الكثير من الاختلاف. في كلا الحالتين، المسألة ضد إعطاء الأموال إلى روسيا بدت أنها تحظى بالاهتمام.

على الرغم من معارضة موظفيه القوية، كان البنك الدولي يتعرض لضغط سياسي هائل من قبل إدارة كلنتون لتقديم الأموال إلى روسيا. أدار البنك تسوية وهي التصريح علناً عن قرض ضخم جداً، ولكن يتم تقديمه على دفعات أي على أقساط. تم اتخاذ القرار بجعل 300 مليون دولار متاحة بصورة فورية، والبقية ستكون متاحة لاحقاً فقط عندما نرى مدى تقدِّم الإصلاحات في روسيا. اعتقد العديد منا بأن البرنامج سيفشل قبل وقت طويل من موعد إرسال بقية الأموال. لقد ثبتت صحة تنبؤاتنا. بدا صندوق النقد الدولي وبصورة استثنائية قادراً على التغاضي عن الفساد وعن المخاطر التي يمكن أن تحيق بالأموال. كان الاعتقاد الساري أن المحافظة على سعر الصرف بمستوى قيمة مرتفعة هو شيء جيد، وأن الأموال ستمكّن الصندوق من القيام بهذا لمدة تفوق الشهرين. لقد قدَّم الصندوق المليارات للبلاد.

الإنقاذ يفشل

بعد إتمام القرض بثلاثة أسابيع، أعلنت روسيا من جانب واحد تعليق المدفوعات وتخفيض قيمة الروبل. انهار الروبل. بحلول شهر يناير/ كانون الثاني من عام 1999، انخفض الروبل إلى حد مؤثر فعلاً إلى ما جاوز 45% من مستوى قيمته في شهر يوليو/ تموز من عام 1998. سرّع إعلان 17 أغسطس/ آب من ظهور أزمة مالية عالمية. تصاعدت نسب الفائدة للأسواق الناشئة بسرعة أكثر مما كانت عليه في ذروة الأزمة في شرق آسيا. حتى الدول النامية التي كانت تتبع سياسات اقتصادية جيدة وجدت أنه من المستحيل أن تجمع الأموال. أصبح التراجع الاقتصادي في البرازيل

أشد عمقاً، وأخيراً واجه أزمة في العملة. الأرجنتين ودول أخرى من أمريكا اللاتينية والتي تعافت بالتدريج من أزمات سابقة كانت من جديد تُدفع إلى شفير الهاوية. الإكوادور وكولومبيا تجاوزت الهاوية إلى الأزمة. حتى الولايات المتحدة لم تبق بمنأى عمّا كان يحدث. وضع بنك الادخار الفيدرالي في نيويورك خططه الخاصة للإنقاذ المالي لواحدة من أضخم شركات الاستثمار في البلاد، الإدارة طويلة الأمد لرأس المال، Long Term Capital Management، لأن البنك كان يخشى من أن يؤدي انهيارها إلى التسريع في ظهور أزمة مالية عالمية.

لم تكن المفاجأة في حصول الانهيار بحد ذاته، بل لأنها فاجأت بالفعل موظفي صندوق النقد الدولي بما فيهم الموظفين الكبار. لقد كانوا يعتقدون أن برنامجهم سوف يعمل.

أثبتت تنبؤاتنا الخاصة صحتها فقط بشكل جزئي، لقد اعتقدنا بأن الأموال ربما تحافظ على سعر الصرف لمدة ثلاثة أشهر، ولكنها استمرت لثلاثة أسابيع. لقد كنا نشعر بأن الأمر سيتطلّب أياماً أو حتى أسابيع لتقوم الأقلية الحاكمة بتهريب أموالها إلى خارج البلاد، لكن هذا تطلّب مجرد ساعات وأيام. حتى أن الحكومة الروسية "سمحت" لسعر الصرف بأن يزداد. هذا كان يعني، كما رأينا، أن الأقلية الحاكمة ستحتاج روبلات أقل لتشتري الدولارات في المقابل. أخبرني فيكتور جيراشينكو Viktor Gerashchenko، مدير البنك المركزي في روسيا، وأخبر رئيس البنك الدولي أن هذا ببساطة كان "قوى السوق التي تعمل". عندما تمت مواجهة صندوق النقد بالحقائق بأن مليارات الدولارات التي كان قد أعطاها (أقرضها) لروسيا ظهرت في حسابات مصرفية في قبرص وفي سويسرا بعد بضعة أيام فقط من تسليم القرض، صرّح الصندوق بأن هذه الأموال لم تكن الأموال التي أرسلها. أظهرت المناقشة أن هناك إما نقصاً مميزاً في فهم الاقتصاد أو مستوى من الافتقار للمعلومات لدى جيراشينكو أو كليهما معاً. عندما ترسل الأموال إلى دولة ما، فإنها لا ترسل على شكل دولارات مختومة. وهكذا لا يستطع أحد أن يقول: إنها نقوده. كان صندوق النقد الدولي قد أقرض روسيا الدولارات، مبالغ سمحت بدورها لروسيا أن تعطي هذه الدولارات للأقلية الحاكمة لتهريبها خارج البلاد. البعض منا قال ساخراً: إنه كان بإمكان صندوق النقد الدولي أن يجعل الحياة أسهل لو أنه قام ببساطة بإرسال تلك الأموال إلى حسابات مصرفية في قبرص وسويسرا.

بالتأكيد لم تكن الأقلية الحاكمة هي الوحيدة التي استفادت من الإنقاذ المالي الخارجي. المصرفيون في وول ستريت ومصرفيون غربيون آخرون، والذين كانوا من بين أولئك الذين دفعوا بقوة بحزمة الإنقاذ، كانوا يعلمون أن هذا الإنقاذ لن يدوم طويلاً، هم أيضاً أخذوا استراحة قصيرة أتاحها الإنقاذ لينقذوا قدر ما استطاعوا وليهربوا من البلاد مع كل ما استطاعوا أخذه.

تقديم القروض إلى روسيا في حالة محتومة بالفشل دون أن تظهر أي تحسّن أدى إلى أن تقود سياسات صندوق النقد الدولي روسيا إلى مزيد من الديون. إن تكلفة الخطأ لا يتحمله موظفو صندوق النقد الدولي الذين أعطوا القرض، أو أمريكا التي شجعت عليه، أو المصرفيون الغربيون والأقلية الحاكمة التي استفادت منه، بل دافعو الضرائب الروس.

لقد كان هناك مظهر إيجابي واحد للأزمة تمثل في تخفيض قيمة العملة الذي شجع قطاعات الاستيراد الروسية المنافسة، حيث حظيت المنتجات الروسية أخيراً بحصة متنامية في السوق المحلية. هذه "النتيجة غير المقصودة" قادت أخيراً إلى نمو طال انتظاره في الاقتصاد الروسي الحقيقي (مقابل السوق السوداء). لقد كانت هناك مفارقة معينة في هذا الفشل،حيث كان من المفترض هذه السياسات الاقتصادية الكبرى مصدر قوة صندوق النقد الدولي، ولكنها فشلت هنا. شملت إخفاقات هذه السياسات الاقتصادية الكبرى الإخفاقات الأخرى، وأسهمت بدرجة كبيرة في فداحة التراجع الذي حصل.

التحــولات الفاشــلة

نادراً ما كانت الهوة بين التوقعات وبين الواقع عظمية كما كانت في حالة التحول من الشيوعية إلى اقتصاد السوق. كان من المتوقع لهذه التركيبة التي تشمل الخصخصة وتحرير الأسواق واللامركزية أن تقود بشكل سريع، ربما بعد تراجعات مرحلية قصيرة، إلى تزايد كبير في الإنتاج. لقد كان من المتوقع أن تكون فوائد مرحلة التحول أعظم على المدى البعيد منها على المدى القصير، كما قيل، لقد تم استبدال الآلات العديمة الكفاءة، وظهر جيل جديد من المقاولين. إن الاندماج الكامل مع الاقتصاد العالمي، مع كل الفوائد التي يجلبها، سيظهر أيضاً بشكل سريع إن لم يظهر بصورة فورية.

لم تكن هذه التوقعات بالنمو الاقتصادي واقعية، ليس فقط في روسيا، بل في معظم الاقتصاديات في مرحلة التحول. فقط عدد قليل من الدول الشيوعية السابقة، كبولندا، هنغاريا، سلوفينيا وسلوفاكية كان لها ناتج إجمالي محلي موازٍ لما كان عليه قبل عقد من الزمن. أما في باقي الدول، كانت ضخامة التراجع في مستويات الدخل أصعب من أن يتم قياسها. حسب بيانات البنك الدولي، فإن الناتج المحلي الإجمالي في روسيا اليوم (2000) هو أقل بنسبة الثلثين مما كان عليه في عام 1989. كان التراجع في مولدوفا هو الأكثر حدة، إذ إن الناتج اليوم هو بنسبة أقل من الثلث مما كان عليه قبل عقد من الزمن. أما الناتج المحلي الإجمالي في أوكرانيا هو فقط أقل بنسبة الثلث مما كان عليه قبل عشر سنوات خلت.

كان تشخيص البيانات وصفاً حقيقياً لمشاكل روسيا. لقد تحولت روسيا وبشكل سريع من عملاق صناعي، من دولة وبمساعدة مكوك الفضاء سبوتنيك تمكنت من وضع أول قمر اصطناعي في المدار، إلى دولة مصدرة للموارد الطبيعية وخاصة النفط والغاز اللذين يشكلان أكثر من نصف الصادرات. في الوقت الذي كان فيه مؤيدو الإصلاح الغربيون يكتبون كتباً تحت عناوين مثل الطفرة القادمة في روسيا أو كيف تحولت روسيا إلى اقتصاد السوق، كانت البيانات وحدها تجد من الصعوبة أن تأخذ الصورة الوردية التي كانوا يرسمونها على محمل الجد، كان المراقبون الأكثر موضوعية يكتبون كتباً تحت عناوين مثل صفقة القرن - روسيا والتحول غير المنظم من الشيوعية إلى الرأسمالية.

إن ضخامة التراجع في الناتج المحلي الإجمالي في روسيا (بغض النظر عن الدول الشيوعية السابقة) هو موضع جدل، ويجادل البعض أنه بسبب النمو وبسبب القطاع غير الحكومي المتغير، من بائعين في الشوارع إلى قطاع يقدم خدمات السباكة والطلاء وخدمات أخرى، والذي من الصعب حصر نشاطاته الاقتصادية في إحصائيات الدخل الوطنية، أظهرت الأرقام حجماً مبالغاً من التراجع. لكن آخرون قالوا إنه بسبب المقايضة في العديد من العمليات التجارية في روسيا (أكثر من 50% من المبيعات الصناعية)، ولأن أسعار "السوق" هي أعلى من أسعار "المقايضة"، فقد قلّلت الإحصائيات من حدة التراجع.

بالأخذ بعين الاعتبار كل هذا، هناك إجماع بأن معظم الأفراد قد اختبروا انحرافاً ملحوظاً في معايير حياتهم الرئيسية، انعكس هذا في مجموعة كبيرة من

المؤشرات الاجتماعية. في الوقت الـذي كـان يرتفـع فيـه معـدل متوسـط الأعـمار بشـكل متزايـد وملحوظ، كان في روسيا متناقصاً بما يزيد عن ثلاث سنوات، وكان في أوكرانيا متناقصاً عـن روسـيا بما يقارب الثلاثة سنوات. أكدت بيانات المسح الخاصة بالاستهلاك الأسري، أي مـا يتناولـه الأفـراد من طعام، وكم ينفقون على الملبس، وأنواع المنـازل التـي يسـكنونها، تراجعـاً ملحوظـاً في معـايير الحياة، بالمقارنة مع ما أظهرته إحصائيات تراجع النـاتج المحـلي الإجـمالي. لنفـترض أن الحكومـة كانت تنفق أقل على الدفاع، لكانت معـايير الحيـاة ارتفعـت أكـثر مـن النـاتج المحـلي الإجـمالي. بمعنى آخر، لنفترض أن نفقات الاستهلاك السابقة بقيت كـما هـي، وأن ثلثـاً واحـداً مـن نفقـات التسلح تحولت إلى إنتاج بضائع استهلاكية جديدة، وأنه لم يكن هناك إعادة هيكلة لرفع الكفاءة أو للاستفادة من فرص التجارة الجديدة. لكان ارتفع الاستهلاك، معايير الحياة، عندها بنسبة 4%، وهي نسبة قليلة، ولكنها أفضل بكثير من التراجع الفعلي.

الفقر المتزايد وعدم المساواة

إن هذه الإحصائيات لا تروي القصة الكاملة لمرحلة التحول في روسيا. لقد تجاهلت هذه الإحصائيات واحداً من أهم النجاحات، وهو كيف تقيم فوائد الديمقراطية الجديدة على أنها غير مكتملة كما أمكن لها أن تكون؟ لقد تجاهلت هذه الإحصائيات أيضاً أحد أهم الإخفاقـات وهـو تزايد الفقر وعدم المساواة.

في الوقت الذي كانت فيه الكتلة الاقتصادية الوطنية تتضاءل، فقد كانت تُقسـم بتفـاوت أكثر فأكثر بحيث أصبح المواطن الروسي المتوسط يحصل على جزء أصـغر فأصـغر. في عـام 1989، كان 2% من سكان روسيا يعـانون الفقـر. لكـن في نهايـة 1998، ارتفـع ذلـك الـرقم إلى 23.8%، باستخدام معيار 2 دولار في اليوم. أكثر من 40% مـن السـكان كـانوا يحصـلون عـلى أقـل مـن 4 دولار في اليوم الواحد، حسب المسح الذي قام به البنـك الـدولي. أظهـرت الإحصـائيات المتعلقـة بالأطفال مشكلة أعمق من هذه بكثير مع وجود ما يزيد عـلى 50% مـنهم يعيشـون في عـائلات تعاني من الفقر. أظهرت دول أخرى اجتازت حقبة الشيوعية حـالات مشـابهة، إن لم تكـن أسـوأ، من تزايد نسبة الفقر.

بعد وقت قصير من وصولي إلى البنك الدولي، بدأت أنظر عن كثـب إلى مـا كان يحدث، وإلى الإستراتيجيات التي يـتم اتّباعهـا. عنـدما ازداد اهتمامـي بتلـك

الأمور، أجابني أحـد خـبراء الاقتصـاد في البنـك والـذي كـان قـد لعـب دوراً مهـماً في الخصخصـة بغضب. لقد استشهد بالاختناقات المرورية التي تحدثه سيارات المرسيدس التي تغادر موسكو في عطلة نهاية الأسبوع، وبالمتاجر التي تعج بالبضائع الفاخرة المستوردة. كانت هذه صورة مختلفة تماماً عن الصورة الفارغة وعديمة الألوان لمؤسسات التجزئة في ظل النظام السـابق. أنـا لم أعـارض أن هناك عدداً غير قليل من الناس كانوا أثرياء بالحد الكافي ليتسببوا باختناق مروري، أو ليطلبوا أحذية جوسي Gucci ومواد مستوردة أخرى فاخرة كافية لازدهار متاجر معينة. في العديـد مـن المنتجعات الأوروبية،حلّ الأثرياء الروس محل الأثرياء العرب لمدة عقدين سـابقين. حتـى أنـه في بعض الدول كتبت اللوحات المرورية باللغة الروسية بالإضافة إلى اللغـة المحليـة. لكـن الاختنـاق المروري بسيارات المرسيدس في بلد يبلغ معدل دخل الفرد فيـه 4.730 دولار أمـريكي (كـما كـان عام 1997) هو مؤشر مرضي لا مؤشر صحي. إنه مؤشر واضح لمجتمع وزّع ثرواته بين الأقلية بدلاً من توزيعها بين الأكثرية.

في الوقت الذي كانت فيه مرحلة التحول ترفع مـن أعـداد أولئـك الـذين يعـانون الفقـر، وتقود القلة التـي في أعـلى الهـرم إلى المزيـد مـن الازدهـار، تلقّـت فيـه الطبقـة المتوسـطة أشـد ضرباتها. لقد أتى التضخم بداية على مدخراتها القليلة، كما سبق ورأينا. وبغيـاب الأجـور التـي لا تتناسب مع حالة التضـخم، انخفضـت مسـتويات الـدخل الحقيقيـة. وسـبّب التخفـيض الإضـافي للنفقات على قطاع التعليم والصحة تراجعاً في معايير حياة تلك الطبقة. هاجر كـل مـن اسـتطاع الهجرة. (بعض الدول مثل بلغاريا فقدت 10% أو أكثر من مواطنيها، وحتى جزءاً كبيراً من قوتها العاملة المتعلمة). كان لدى الطلاب المتفوقين في روسيا ودول الاتحاد السـوفييتي السـابق الـذين قابلتهم حلم واحد هو الهجرة إلى الغرب. لم تكن هذه الخسائر مهمـة فقـط لما تضـمنته اليـوم بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في روسيا، بل لما تضمنته من مؤشرات مستقبلية، فتاريخيـاً كانـت الطبقة المتوسطة أساسية في خلق مجتمع قائم على أسس القانون والقيم الديمقراطية.

كانت ضخامة التزايد في التفاوت وعدم المسـاواة مفاجـأة، وكـذلك كانـت ضخامة حدة التراجع الاقتصاد ومدته. لقد توقّع الخـبراء بعـض التزايـد في عـدم المساواة، أو على الأقل تزايـداً معقـولاً. في ظـل النظـام السـابق، تمـت المحافظـة عـلى مسـتويات دخـــل متشـــابهة بتقليـــل الفـــوارق بـــين الأجـــور. في الوقـــت الـــذي كـــان فيـــه النظـــام

الشيوعي لا يؤمن حياة سهلة، فقد تجنب حالات الفقر الحادة وحافظ على معايير حياة متشابهة تقريباً، وذلك بتقديم معيار عام للتساوي في التعليم والسكن والرعاية الصحية وخدمات رعاية الأطفال. بالتحول إلى اقتصاد السوق، سيحصل أولئك الذين عملوا بجد وأنتجوا بشكل جيد على مكافآت على جهودهم، لذلك كان من المحتوم ظهور بعض التفاوت. لكن بالمقابل، فقد كان من المتوقع أن تتجنب روسيا التفاوت الناجم الإرث الموروث. بغياب هذا الإرث الموروث من التفاوت وعدم التساوي، كان هناك وعداً باقتصاد سوق أكثر عدلاً. فكيف انقلبت الأمور بشكل مختلف! روسيا اليوم لديها مستوى من التفاوت وعدم المساواة يقارن مع أسوأ المستويات في العالم، مثل مجتمعات دول أمريكا اللاتينية التي قامت على الإرث شبه إقطاعي.

لقد حصل في روسيا أسوأ ما يمكن أن يحصل في شتى المجالات، فقد كان هناك تراجع هائل في الناتج وارتفاع هائل في التفاوت وعدم المساواة. والتوقعات مظلمة للمستقبل، فالمستويات القصوى من التفاوت وعدم المساواة تعترض سبيل النمو، وخاصة عندما تقود إلى حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

كيف أدت السياسات المضللة إلى إخفاقات مرحلة التحول؟

لقد سبق لنا ورأينا كيف أسهمت سياسات إجماع واشنطن Washington Consensus في الإخفاقات، فالخصخصة التي تمت بالطريقة الخاطئة لم تؤدِّ إلى رفع الكفاءة وإلى النمو، بل أدّت إلى كشف الأصول وإلى التراجع. لقد رأينا كيف أن المشاكل نشأت من التفاعل بين الإصلاحات من جهة وسرعة هذه الإصلاحات وتبعاتها من جهة أخرى، فقد سهلت عملية تحرير الأسواق والخصخصة إخراج الأموال إلى خارج البلاد، إن القيام بالخصخصة قبل وضع البُنى التحتية القانونية لها وفر القدرة والدافع لكشف الأصول أكثر من التشجيع على الاستثمار الذي يخدم مستقبل البلاد. إن تقديم وصف كامل لما حدث وتحليل كامل للطرق التي أسهمت من خلالها برامج صندوق النقد الدولي بهذا التراجع، يحتاج إلى كتاب بحد ذاته. فيما يلي أود الإشارة إلى ثلاثة أمثلة. في كل حالة سيقول المدافعون عن برامج صندوق النقد الدولي أن الأمور كان يمكن أن تكون أسوأ لولا تلك البرامج. في بعض الحالات كغياب سياسات المنافسة، سيصر الصندوق بأن تلك السياسات كانت جزءاً من البرنامج، لكن للأسف، لم تقم روسيا بتنفيذها. هذا الدفاع هو

دفاع ساذج، لأنه في ظل وجود عشرات الشروط فقد كان كل شيء حاضر في برنامج صندوق النقد. على الرغم من هذا، كانت روسيا تعلم أنه عندما تصل الأمور إلى المنزلق المحتوم، والتي يهدد فيها صندوق النقد الدولي بوقف المساعدة، ستقدم روسيا على صفقة صعبة وسيتم التوصل إلى اتفاقية (عادة لا يتم تنفيذها)، وسيعاد فتح صنبور المال مرة أخرى. كانت الأمور المهمة هي الأهداف المالية، عجز الميزانية وسرعة الخصخصة المتعلقة بعدد الشركات التي تحولت إلى القطاع الخاص بغض النظر عن عددها. كل ما عدا ذلك كان تقريباً ثانوياً، والكثير من الأمور الأخرى، كسياسة المنافسة، كانت خادعة عملياً، ودفاعاً ضد النقاد الذين قالوا: إنهم ينتقون عناصر مهمة لإستراتيجية ناجحة لمرحلة التحول. بينما كنت وبشكل متكرر أدفع باتجاه سياسات منافسة أقوى، أولئك الذين هم داخل روسيا والذين اتفقوا معي، والذين كانوا يحاولون إنشاء اقتصاد سوق حقيقي، والذين كانوا يحاولون إنشاء سلطات منافسة فعالة كانوا بشكل متكرر يشكرونني.

إن تحديد الأمور التي يجب أن تحظى بالتركيز ووضع الأولويات ليس بالأمر اليسير. إن كتب الاقتصاد لا تقدم عادة إرشادات كافية. تقول النظرية الاقتصادية: إنه كي تعمل الأسواق بشكل جيد، يجب أن يكون هناك منافسة وملكية خاصة. إذا كان الإصلاح سهلاً، فالأمر يتطلّب عصاً سحرية للحصول عليهما معاً. لقد اختار صندوق النقد الدولي أن يصب اهتمامه على الخصخصة ويعطي المنافسة القليل من الانتباه. قد يكون الاختيار غير مفاجئ، لأن الاهتمامات المالية والاهتمامات المتعلقة بالعمل تتعارض مع سياسات المنافسة، لأنها توجه طاقتها لتحقيق المرابح. كانت تبعات الخطأ الذي ارتكبه صندوق النقد هنا أكثر حدة من مجرد أسعار مرتفعة، فقد حاولت الشركات التي تمت خصخصتها إيجاد احتكارات واتحادات لتحسين مرابحها، دون الالتزام بالسياسات الفاعلة للاحتكارات المنافسة. وكما يحدث عادة، أثبتت مرابح الاحتكار أنها مغرية خاصة لأولئك الذين كانوا مستعدين للجوء إلى أساليب وطرق العصابات، إما للسيطرة على السوق أو لفرض إرادتهم.

التضخم

لقد رأينا سابقاً كيف قاد تحرير الأسواق السريع في البداية إلى موجة

التضخم. كانت المأساة في القصة الروسية أن كل خطأ قاد إلى خطأ آخر وهـو مـا جعـل التبعـات أكثر سوءاً.

بإطلاق شرارة التضخم السريع من خلال عملية تحرير الأسعار المفاجئة عـام 1992، كـان من الضروري لصندوق النقد الدولي ولنظام يلتسن أن يحتوي هذه الظاهرة. لكن التوازن لم يكن أبداً ميزة صندوق النقد الدولي، وقاده حماسه المفـرط إلى نسـب فوائـد مرتفعـة بشـكل مفـرط. هناك دليل ضئيل بأن تخفيض التضخم إلى مـا دون المسـتوى المتوسـط يرفـع وتـيرة النمـو. لقـد تجاهلت الدول الأكثر نجاحاً، مثل بولندا، الضغط الذي مارسه صندوق النقـد الـدولي وحافظـت على التضخم بحدود 20% خلال السنوات الحرجة لضبط الأمور. أما الدول التي اتّبعت سياسات صندوق النقد، كجمهورية التشيك، والتي خفضـت التضـخم إلى مـا دون 2%، شـهدت ركـوداً في اقتصادها. هناك بعض الأسباب الجيدة للاعتقاد بأن الحماسة المفرطة في مكافحة التضخم تُبطّـئ من النمو الاقتصادي الحقيقي. من الواضح أن نسب الفائدة المرتفعة بطّـأت حركـة الاسـتثمارات الجديدة. العديد من الشركات الجديدة، التي تم تخصيصها، حتى أولئك الذين بـدؤوا وفي نيـتهم عدم نهب تلك الشركات، رأوا أنهـم لا يسـتطيعون التوسـع والتحـول إلى كشـف الأصـول. قـادت نسب الفوائد المرتفعة التي أحدثها صندوق النقد الـدولي إلى ارتفـاع مبـالغ فيـه لسـعر الصرف، وهو ما جعل أسعار الواردات أقل وجعـل الصـادرات أصـعب. فـلا عجـب إذن أن يـرى أي زائـر لموسكو بعد عام 1992 المتاجر تعج بالملابس والبضائع الأخرى المستوردة، والصـعوبة في أن يجـد بضائع تحمل عبارة "صنع في روسيا". واستمرت هذه الحالة حتى بعـد انقضـاء خمـس سـنوات على انطلاقة مرحلة التحول.

لقد أسهمت السياسـات الماليـة المتشـددة أيضـاً في اسـتخدام المقايضـة. في ظـل الافتقـار للأموال، كان العمال يتلقون أجورهم على شكل بضائع ينتجها المصنع الـذي يعملـون بـه أو أيـة بضائع أخرى متوفرة مـن محـارم الحـمام إلى الأحذيـة. في الوقـت الـذي كانـت أسـواق البضـائع المسـتعملة تنـتشر في أرجـاء الـبلاد، لأن العـمال كـانوا يحـاولون الحصـول عـلى النقـد ليشـتروا احتياجاتهم الضرورية، فقد كانوا يمارسون مظهراً من مظاهر المقاولات، وبهـذا غطـوا الكثـير مـن عدم الكفاءة. إن النسب المرتفعة من التضخم تشكل عبئاً على الاقتصـاد، لأنهـا تتـدخل في نظـام السعر. لكن المقايضة بكل تفاصيلها مدمرة لنظام السعر الفعـال، والصرامـة المفرطـة للسياسـات المالية قامت ببساطة باستبدال مجموعة من عدم الكفاءة بأخرى أسوأ منها.

لقد أخبر صندوق النقد الدولي روسيا للقيام بالخصخصة بالسرعة الممكنة، لقد أظهرت الطريقة التي تمت بها الخصخصة أنها خطوة ثانوية. إن معظم الإخفاقات التي كتبت عنها سابقاً، كتراجع مستوى الدخل وزيادة مستوى التفاوت وعدم المساواة، يمكن ربطها مباشرةً بهذا الخطأ. في مراجعة للبنك الدولي لعشر سنوات من الاقتصادات المتحولة، بات من الواضح أن الخصخصة، بغياب البُنى التحتية القانونية (مثل العمل التعاوني الحكومي)، ليس لها أي آثار إيجابية على عملية النمو. ومرة أخرى فقد فهم إجماع واشنطن الأمور بشكل مغلوط. إنه من السهل رؤية الخطوط التي تربط بين الطريقة التي أنجزت بها الخصخصة والإخفاقات التي حصلت.

في روسيا وفي دول أخرى، على سبيل المثال، كان غياب القوانين التي تؤكد على العمل التعاوني الحكومي الجيد يعني أن أولئك الذين يسيطرون على العمل التعاوني لديهم الدافع لسرقة الأصول من صغار المساهمين والمديرين لديهم الدوافع نفسها تجاه المساهمين. لماذا بذل الجهود لجمع الثروة عندما يكون من الأسهل سرقتها؟ لقد شجعت مظاهر أخرى من عملية الخصخصة، كما رأينا سابقاً، الدوافع وكذلك الفرص لسرقة العمل التعاوني. لقد أعادت الخصخصة في روسيا إدارة المشاريع الوطنية العملاقة إلى المديرين السابقين. علم هذا اللفيف مدى صعوبة وعدم موثوقية الطريق. حتى وإن كانوا ميالين للقيام بهذا، لم يجرؤوا على الانتظار لحين إرساء اقتصاد السوق، وظهور تغييرات أخرى التي تتطلّب منهم جني القيمة الكاملة لأية استثمارات ولعملية إعادة الهيكلة. لقد ركزوا على ما يستطيعون الحصول عليه من الشركة في السنوات القليلة القادمة، وكان هذا يصل، في بعض الحالات، إلى حده الأقصى عند كشف الأصول.

لقد كان من المفترض للخصخصة أيضاً أن تُلغي دور الدولة في الاقتصاد، ولكن أولئك الذين افترضوا ذلك كان لديهم وجهة نظر ساذجة جداً لدور الدولة في الاقتصاد الحديث. لقد اختبر الاقتصاد الحديث تأثير الدولة بطرق لا تحصى ولا تعد في مستويات لا تحصى ولا تعد. لقد قلّلت الخصخصة من قوة الحكومة المركزية، ولكن تخفيض قيمة العملة ترك الحكومات المحلية والإقليمية بهامش أكبر من

حرية التصرف. فمدينة، مثل سان بطرسبرغ أو نوفغورود (ذات الحكومة الإقليمية) المنفصلة عن الاتحاد السوفييتي السابق، كان باستطاعتها أن تستخدم مجموعة ضخمة من معايير التنظيم والضرائب لتنتزع "عمولات" من الشركات التي تعمل داخل حدودها القضائية. في الدول المتقدمة صناعياً هناك قانون يمنع حكومات الدولة والحكومات الإقليمية من إساءة استخدام سلطاتها، وهو ما ليس متوفراً في روسيا. في الدول المتقدمة صناعياً، تجعل المنافسة بين الشركات كلاً منها تسعى لجذب المزيد من المستثمرين. لكن في عالم تسود فيه نسب فوائد مرتفعة وتراجع عام يجعل مثل تلك الاستثمارات غير ممكنة في أي حالة، إن الحكومات المحلية لا تهدر الكثير من الوقت في خلق "المناخ المناسب للاستثمار" وتركز بدلاً عن هذا على ما تستطيع اقتطاعه من المشاريع الموجودة، تماماً كما يفعل ملاك ومديرو الشركة التي خضعت للخصخصة حديثاً. وعندما تبدأ هذه الشركات التي خضعت للخصخصة بالعمل عبْر عدة دوائر إقليمية، تفكر إحدى المقاطعات أنه من الأفضل لها أن تنتزع قدر ما تستطيع قبل أن يسحب الآخرون حصصهم من الأصول. وهذا بدوره يعزِّز الدافع لدى المديرين لينهبوا قدر ما يستطيعون بأسرع وقت ممكن. كل هذا سيجعل الشركات بدون موارد. لقد كان هذا سباقاً إلى الهاوية. لقد كان هناك دوافع لكشف الأصول في كل المستويات.

تماماً كما سبق وصرح المصلحون الراديكاليون الذي طرحوا "العلاج بالصدمة"، أن المشكلة مع تحرير الأسواق لم تكن بسبب بطئها، بل لأنها لم تكن بالسرعة الكافية، فقد كانت المشكلة نفسها أيضاً مع الخصخصة. في الوقت الذي كانت فيه جمهورية التشيك، على سبيل المثال، تلقى الإعجاب من صندوق النقد الدولي حتى وهي تتداعى، كان من الواضح بأن المفارقة أن البلاد كانت تنهض بأدائها فقد وضعت المصارف بعهدة الدولة. إذا قامت أي حكومة بخصخصة الشركات، وتركت المصارف بعهدة الدولة أو بدون تشريعات فعالة، فتلك الحكومة لا تضع قيوداً صعبة على الميزانية التي تؤدي إلى عدم الكفاءة، لكنها تضع بديلاً، وطريقة أقل شفافية لتقديم العون المالي للشركات - وهذا يمثل دعوة مفتوحة للفساد. ادّعى منتقدو الخصخصة في جمهورية التشيك أن المشكلة لم تكن لأن الخصخصة كانت سريعة جداً، بل لأنها كانت بطيئة جداً. لكن لم تنجح أي دولة في خصخصة كل شيء بشكل جيد بين عشية وضحاها،

ومن الممكن أن هناك حكومة تحاول أن تنجز خصخصة فورية، وهو ما قد يتسبب في حدوث فوضى. إن هذه مهمة صعبة جداً، لأن الدوافع للقيام بأعمال محظورة تكون قوية جداً. لقد كانت إخفاقات إستراتيجيات الخصخصة السريعة قابلة للتوقع ومتوقعة.

لم يكن للخصخصة، بالشكل الذي تم فرضه على روسيا (وكذلك على العديد من الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي السابق)، أي إسهام في النجاح الاقتصادي للبلاد، بل قامت بإضعاف الثقة بالحكومة وبالديمقراطية وبالإصلاح. كانت نتيجة تَخلِّي روسيا عن مواردها الطبيعية الغنية قبل سنِّ قانون لجباية ضرائب الموارد الطبيعية أن القليل من الأصدقاء والمقربين من يلتسن أصبحوا من أصحاب المليارات، في الوقت الذي لم تكن فيه البلاد قادرة على دفع رواتب المتقاعدين البالغة 15 دولاراً لكل منهم في الشهر.

كان أسوأ مثال للخصخصة السيئة هو برنامج قروض المشاركة. في عام 1995، وبدل أن تلجأ الحكومة إلى البنك المركزي للحصول على المبالغ المطلوبة، فقد لجأت إلى المصارف الخاصة. كان العديد من تلك المصارف يملكها أصدقاء للحكومة ممن سبق لهم الحصول على امتيازات خاصة. في هذه البيئة من عدم التنظيم في قطاع المصارف، كانت الامتيازات الخاصة تعني صناعة المال، كانت تعني إعطاء القروض إما لأنفسهم أو لأصدقائهم أو للحكومة. وكشرط من شروط القرض، تقوم الحكومة بتقديم حصص من مشاريعها كضمانات لتلك القروض. وتحدث المفاجأة! تعجز الحكومة عن تسديد قروضها، وتستولي المصارف الخاصة على الشركات فيما يشبه صفقة مزيفة (على الرغم من تظاهر الحكومة بإجراء "مزادات علنية")، وبشكل فوري تصبح الأقلية الحاكمة من أصحاب المليارات. عمليات الخصخصة تلك ليس لها أية شرعية سياسية. كما لاحظنا سابقاً، حقيقة أن وجود تلك الأقلية ليس له شرعية، لأنهم يخرجون أموالهم خارج البلاد بسرعة قبل مجيء أية حكومة جديدة قد تحاول أن تبطئ الخصخصة أو تلغي دورهم.

إن أولئك الذين استفادوا من كرم الحكومة، أو بشكل أكثر دقة من كرم يلتسن، بذلوا كل ما في وسعهم لضمان إعادة انتخاب يلتسن. والمفارقة أنه في الوقت الذي كان يسود فيه الاعتقاد أن جزءاً من الهبات التي منحها يلتسن ذهبت لتمويل حملته الانتخابية، يعتقد بعض النقاد أن طبقة الأقلية كانت أكثر ذكاءً من

أن تقدم التمويل للحملة الانتخابية، فقد كان هناك الكثير من السيولة المالية الحكومية الجانبية التي يمكن استخدامها. لقد قدمت هذه الأقلية ليلتسن ما هو أثمن من المال، لقد قدمت له تقنيات حديثة لإدارة الحملة الانتخابية وترويج إيجابي عبْر شبكات التلفزة التي يسيطرون عليها.

شكّلت خطة قروض المشاركة المرحلة النهائية من مراحل إثراء الأقلية الحاكمة، وهم شريحة صغيرة من الناس (الذين ينحدر البعض منهم، كما قيل على الأقل، من عصابات مافياوية) جاؤوا لبسط نفوذهم ليس فقط على الحياة الاقتصادية فحسب، بل على الحياة السياسية في البلاد. لقد ادّعت هذه الشريحة أنها تسيطر على 50 % من ثروات البلاد! قام من يدافع عن هذه الشريحة بالمقاربة بينها وبين طبقة اللصوص النبلاء robber barons، هاريمانز Harrimans وروكفيلرز Rockefellers التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر. لكنْ هناك فرق كبير بين نشاطات هاتين الطبقتين في النظام الرأسمالي الذي ساد القرن التاسع عشر، يظهر الفرق حتى بين أولئك النبلاء الذين احتملوا العمل الشاق في إنشاء السكك الحديدية وفي حفر المناجم في الغرب الأمريكي المتوحش، وبين الأقلية الحاكمة التي استغلت الثروات في روسيا، والتي أُطلق عليها اسم الشرق المتوحش. لقد أسهمت طبقة اللصوص النبلاء في إيجاد موارد الرخاء، وإن قامت بجمع الثروات. لقد جعلت هذه الطبقة البلاد أكثر ثراء،حتى عندما اقتطعت لنفسها الحصة الأكبر من الثروة. بينما قامت الأقلية الحاكمة الروسية بنهب الأصول وتعريتها تاركة بلادها أكثر فقراً. لقد تركت الشركات التجارية على حافة الإفلاس في الوقت الذي كانت فيه الحسابات المصرفية لهذه الأقلية الحاكمة تتزايد.

المحتوى الاجتماعي

لم يفلح الموظفون الذين طبقوا سياسات إجماع واشنطن Washington Consensus بإدراك المحتوى الاجتماعي للسياسات الاقتصادية في مرحلة التحول. لقد شكّل عدم الإدراك هذا بحد ذاته إشكالية، مع الأخذ بعين الاعتبار ما حصل خلال الحقبة الشيوعية.

لقد استدعت سياسات السوق الاقتصادية إقامة علاقات اقتصادية كعلاقات التبادل الاقتصادي. لقد كان العديد من علاقات التبادل هذه يقوم على مبدأ الثقة

المتبادلة. أي شخص يقوم بإقراض المال لشخص آخر تكون لديه الثقة أن ذلك الشخص سيقوم بإعادة التسديد. إن إرساء هذه الثقة هو نظام قانوني. إذا لم يقم أي شخص بإيفاء ما عليه من التزامات قانونية، يمكن عندها إجباره على القيام بذلك. إذا قام أحدهم بسرقة ملكية شخص آخر، عندها تتم محاكمته. أما في الدول التي تسود فيها سياسات السوق الاقتصادية الناضجة وبوجود بُنى تحتية دستورية مناسبة، فقلما يلجأ الأفراد والشركات إلى المحاكم.

عادة ما يشير علماء الاقتصاد إلى الرابطة التي تربط المجتمع مع بعضه البعض بـ"رأس المال الاجتماعي" "social capital". يظهر العنف العشوائي والتجمعات المفاياوية كانعكاسات لتآكل رأس المال الاجتماعي، لكن في بعض دول الاتحاد السوفييتي السابق التي زرتها، بإمكان المرء أن يستشعر وجود المظاهر المباشرة لتآكل رأس المال الاجتماعي في كل مكان. الأمر ليس مجرد سوء تصرف من قبل مجموعة من المديرين، إنها على الأغلب سرقة فوضوية يقوم من خلالها الناس بسرقة بعضهم البعض. فعلى سبيل المثال، تنتشر في أراضي كازاخستان الكثير من البيوت الزجاجية التي تفتقد للزجاج. وطبعاً بدون زجاج فإن هذه البيوت الزجاجية لن تعمل. لقد كان هناك القليل من الثقة بالمستقبل في بدايات مرحلة التحول لدرجة أن كل شخص أخذ قدر ما استطاع، لقد اعتقد كل شخص أن شخصاً آخر قد يأخذ زجاج البيت الزجاجي، وبهذه الحالة سيتم تدمير البيت الزجاجي (وكذلك وسيلة كسب رزقهم). لكن إن كان قدر البيت الزجاجي أن يتدمّر، وبأي طريقة، فإنه من الطبيعي لأي شخص أن يأخذ ما يستطيع حتى وإن كانت قيمة الزجاج متدنية.

أسهمت الطريقة التي سارت بها مرحلة التحول في روسيا في تآكل رأس المال الاجتماعي هذا. فأحدهم يصبح ثرياً ليس بالعمل الدؤوب أو بالاستثمار، بل باستغلاله للعلاقات السياسية للحصول على الممتلكات العامة بأسعار بخسة في إطار عملية الخصخصة. لقد تهشم العقد الاجتماعي الذي يربط بين المواطنين وحكومتهم عندما رأى المتقاعدون الحكومة تتنازل عن الأصول العامة القيّمة، وتدّعي بالوقت نفسه أن لا نقود لديها لتدفع مستحقاتهم التقاعدية.

إن تركيز صندوق النقد الدولي على السياسات الاقتصادية الكبرى وبشكل خاص تركيزه على التضخم أدّى إلى تهميش قضايا الفقر وعدم المساواة واللحمة الاجتماعية. عندما تمت مواجهة صندوق النقد الدولي بمحدودية الرؤية في القدرة

على التركيز، أجاب: "إن التضخم صعب وخاصة على الطبقة الفقيرة". لكن الإطار العـام لسياسـة صندوق النقد الدولي لم تكن مصمَّمة لتخفيف التأثيرات على الطبقة الفقيرة. وبتجاهله لتـأثيرات سياساته على الطبقة الفقيرة وعلى رأس المال الاجتماعي، فقد أعاق صـندوق النقـد الـدولي حقـاً نجاح السياسـات الاقتصـادية الكـبرى. إن تآكـل رأس المـال الاجتماعـي أوجـد بيئـة غـير حاضـنة للاستثمار. إن عدم انتباه الحكومة الروسية (وصندوق النقد الدولي) إلى الحد الأدنى مـن الشـبكة الآمنة بطّأ عملية إعادة البناء، لأنـه حتـى مـديرو المصـانع العمليـون عـادة مـا وجـدوا انـه مـن الصعب تسريح العمال، لمعرفتهم بالفاصل الضئيل بين العمال المسرحين وبين الضائقة الماديـة، إن لم يكن المجاعة، التي سيواجهها أولئك العمال.

العلاج بالصدمة

ركَّز الجدل الكثير الذي تناول إستراتيجية الإصلاح في روسيا على سرعة الإصـلاح. مـن كـان على حق، في نهاية الأمر، من آمن بالعلاج بالصدمة أم من آمن بالتحول التدريجي؟ كان للنظريـة الاقتصادية التي تركز على التوازن وعلى الأمثلة النموذجية القليل لتقوله عن الديناميكية والنظام وعن توقيت وسرعة الإصلاح من رغبة أي شخص، عـلى الـرغم مـن محـاولات خـبراء الاقتصـاد في صندوق النقد الدولي إقناع الدول التي يتعامل معها بعكس ذلك. لجـأ المتحـاورون إلى اسـتخدام لغة المجاز ليقنعوا الآخرين بمزايا وجهة نظرهم. قال من يؤمن بالإصلاح السريع،"إنه لا يمكنك أن تجتاز الهـوة بخطـوتين"، في حـين قـال مـن يـؤمن بالإصـلاح التـدريجي أن الحصـول عـلى طفـل يستغرق تسعة أشهر، وتحدثوا عن اجتياز النهر بتحسس الحجـارة الموجـودة. مـا كـان يميـز بـين وجهتي النظر،في بعض الحـالات، كـان اختلافـاً في المفهـوم أكـثر منـه اختلافـاً واقعيـاً. لقـد كنـت موجوداً في حلقة بحث في هنغاريا حيث قال أحد المشاركين: "لا بد أن يكـون الإصـلاح ســـريعاً! يجـــب أن يتم إنجـازه في غضـون خمس سنوات". وقـال آخـر: "مـن الأفضـل أن يكـون الإصـلاح تدريجياً. وهو ما يستغرق خمس سنوات". لقد تناول معظـم النقـاش كيفيـة الإصـلاح أكـثر مـن تناول سرعة الإصلاح.

لقد واجهْنا اثنتين من الانتقادات الأساسية لسياسة الإصلاح التـدريجي: "السرعـة تغفل بعض الجوانب" - إنه من الصعب تصميم إصلاحات جيدة وما يتبعها من أمـور. هنـــاك، عـــلى ســـبيل المثـــال، متطلّبـــات مســـبقة مهمـــة لمرحلـــة الخصخصـــة عـــلى

نطاق واسع، وتوفير هذه المتطلبات المسبقة يتطلّب الوقت. يُظهر النموذج الروسي الغريب في الإصلاح أن للحوافز دوراً في العمل، ولكن ذلك النوع من الرأسمالية الروسية المزيفة لم يقدِّم الحوافز لإيجاد الثروات والنمو الاقتصادي، بل على العكس قدَّم الحوافز لتعرية الأصول. فبدل أن يقود إلى سياسة سوق اقتصادية فاعلة وسلسة، أدّى التحول السريع إلى ظهور "الشرق المتوحش" الفوضوي.

المقاربة البلشفية في إصلاح السوق

لو امتلك المصلحون الراديكاليون أفقاً أوسع من مجرد التركيز على السياسات الاقتصادية، لكانوا وجدوا أن التاريخ يبيِّن أن معظم التجارب في الإصلاح الراديكالي كانت تعج بالمشاكل. يتضح من خلال الثورة الفرنسية عام 1789 مروراً بكومونة باريس عام 1871 إلى الثورة البلشفية في روسيا عام 1917، وإلى الثورة الثقافية في الصين في حقبة الستينيات والسبعينيات. إنه من السهل فهم أسباب كل ثورة من تلك الثورات، ولكن كل ثورة أنتجت عرّابها الخاص بها وأنتجت قادتها السياسيين الذين تحولوا بفعل الثورة إلى فاسدين أو قادوا تلك الثورة باتجاه التطرف. على نقيض هذا، لم تكن الثورة الأمريكية "الناجحة" ثورة حقيقية في التاريخ، لقد كانت تغيّراً ثورياً في البُنى السياسية ومثلت نقلة حضارية في الهيكل الاجتماعي. لقد كان المصلحون الراديكاليون في روسيا يحاولون قيادة ثورة في الاتجاهين بالوقت عينه، ثورة في النظام الاقتصادي وثورة في الهيكل الاجتماعي. من المحزن أنهم فشلوا بكلتا الثورتين في نهاية المطاف، لقد فشلوا في سياسة اقتصاد السوق التي من خلالها تم منح العديد من الموالين للحزب القديم سلطات خاصة ليتولَّوا إدارة المشاريع التي كانوا يتولّون إدارتها في السابق وليستفيدوا منها، تلك السياسة التي من خلالها استمر الموظفون السابقون في جهاز المخابرات الكي جي بي KGB بالتحكم بدفة السلطة. كان هناك بعد جديد تجلّى في وجود أقلية حاكمة جديدة قادرة وراغبة في الحصول على نفوذ اقتصادي وسياسي ضخم.

في المحصلة، فقد وظَّف المصلحون الراديكاليون الإستراتيجيات البلشفية على اختلاف مشاربها. حاول البلاشفة فرض الشيوعية على دولة غير راغبة بها في الأعوام التي أعقبت عام 1917. لقد زعموا أن الطريق لبناء الاشتراكية كان لنخبة منتقاة " لتقود" (بدل استخدام "لتجبر") الجماهير في الطريق الصحيح، والذي لم يكن

بالضرورة الطريق الذي تريده الجماهير أو ظنّت أنه الطريق الأفضل. في الثورة الشيوعية "الجديدة" في روسيا،حاولت نخبة، على رأسها البيروقراطية الدولية، بكل بساطة أن تفرض تحولاً سريعاً على شعب لا يريد هذا التحول.

أولئك الذين ساندوا المقاربة البلشفية لم يبدوا فقط أنهم تجاهلوا تاريخ مثل تلك الإصلاحات الراديكالية، لكنهم أيضاً زعموا أن العملية السياسية كانت تعمل بطرق لم يقدم التاريخ دليلاً عليها. فعلى سبيل المثال، خبراء الاقتصاد، مثل آندريه شليفر Andrei Shleifer، والذين أدركوا أهمية البُنى التحتية الدستورية في إرساء سياسات السوق الاقتصادية، كانوا يعتقدون بأن الخصخصة، بغض النظر عن طريقة إنجازها، ستؤدي إلى مطالبة سياسية بمنظمات تتولى إدارة الملكية الخاصة.

يمكن اعتبار جدل شليفر Shleifer كامتداد (غير مبرر) لنظرية كوس (Coase's theorem). قال خبير الاقتصاد رولاند كوس (Ronald H. Coase)، الحائز على جائزة نوبل: إن تحقيق الكفاءة وتعريف حقوق الملكية الخاصة بشكل جيد هي من الأمور الأساسية. حتى وإن قام أحدهم بتوزيع الأصول إلى شخص لا يعرف كيفية إدارة هذه الأصول بشكل جيد، في مجتمع تكون فيه حقوق الملكية الخاصة محددة بشكل جيد فإن ذلك الشخص سيكون لديه الدافع ليبيع إلى شخص يستطيع إدارة تلك الأصول بكفاءة. لهذا السبب، قال من يقف في صف عملية الخصخصة السريعة: إننا لا نحتاج حقاً للانتباه للكيفية التي تم من خلالها إنجاز عملية الخصخصة. لقد بات من المعروف الآن أن الشروط التي تصبح في ظلها نظرية كوس سارية المفعول هي شروط صارمة، ومن المؤكد أن تلك الشروط لم تكن متوفرة في روسيا للعمل بها في مرحلة التحول.

لكن شليفر وأتباعه أخذوا أفكار كوس إلى أبعد مما فعل كوس نفسه. لقد اعتقدوا بأن العملية السياسية كانت تحت السيطرة بالطريقة نفسها التي كانت عليها العملية الاقتصادية. إذا كان بالإمكان إيجاد مجموعة لديها اهتمامات خاصة بالملكية الخاصة، فهذه المجموعة سوف تطالب بإنشاء بُنى تحتية دستورية ضرورية لعمل سياسة السوق، ومطالبات هذه المجموعة سوف تنعكس في العملية السياسية. لسوء الحظ، فإن التاريخ الطويل للإصلاحات السياسية يشير إلى أن توزيع الدخل له دور يقوم به. كانت الطبقة المتوسطة هي التي طالبت بالإصلاحات التي يشار إليها بـ "نظام القانون" the rule of law. إن الطبقة الثرية عادة ما تحصل

لنفسها على مكاسب أفضل خلف الأبواب المغلقة، فهي تقدم المساواة فيما يتعلق بالامتيازات والحقوق الخاصة. من المؤكد أن هذه المطالب كانت مطالب روكفيلرز Rockefellers، وبل كيتس Bill Gates التي قادت إلى سياسات تنافسية قوية. نحن لا نرى اليوم، في روسيا، مطالبات بسياسية تنافسية قوية مستقبلية من الأقلية الحاكمة، فئة المحتكرين الجدد. جاءت هذه المطالبات بنظام القانون من هذه الأقليات الحاكمة، التي حصلت على ثروتها من خلال الاتفاقيات التي تمت من خلف الكواليس في الكرملين، فقط عندما رأوا تأثيرهم الخاص على الطبقة الحاكمة الضعيفة.

جاءت المطالبات بوسائل إعلان مفتوحة وحرة من التمركز في أيدي الأقلية من الأقلية الحاكمة التي كانت قد سعت للسيطرة على وسائل الإعلان لضمان المحافظة على نفوذها، لكن هذه المطالبات جاءت فقط عندما مضت الحكومة في استخدام سيطرتها لتحرم هذه الأقلية من النفوذ الذي كانت تحظى به. في معظم الدول الديمقراطية والمتطورة مثل تلك التمركزات للقوى الاقتصادية لا يطول احتمالها من قبل الطبقة المتوسطة التي أجبرت على دفع أسعار احتكارية. اهتم الأمريكيون منذ وقت طويل بمخاطر تمركز قوى وسائل الإعلان، ومقارنة مدى تمركز القوة في الولايات المتحدة مع نظيره في روسيا اليوم لن يكون مقبولاً. نعم، لم يُعر الأمريكان ولا موظفو صندوق النقد الدولي الكثير من الاهتمام للمخاطر التي يسببها تمركز قوة وسائل الإعلان، وعلى خلاف هذا فقد ركزوا على سرعة عملية الخصخصة، وهي إشارة إلى أن عملية الخصخصة كانت تتقدم بسرعة. لقد شعروا بالراحة حتى أنهم افتخروا بأن وسائل الإعلان المتمركز كانت تستخدم وقد تم استخدامها بفعالية لإبقاء صديقهم بوريس يلتسن وما يسمَّى المصلحين في السلطة.

كان أحد أسباب أهمية الحصول على وسائل إعلان فاعلة وناقدة هو لضمان أن لا تعكس القرارات التي يتم اتخاذها اهتمامات الأقلية فقط، بل لتعكس الاهتمام العام للمجتمع. لقد كان من الضروري لاستمرارية النظام الشيوعي أن لا يكون هناك ضمان عام. كان من أهم مشاكل الفشل في إيجاد وسائل إعلان فاعلة ومستقلة ومنافسة في روسيا هو أن السياسات، كخطة قروض المشاركة، لم تكن عرضة للنقد العام الذي كانت تستحقه. حتى في الغرب، كانت القرارات الناقدة للسياسة الروسية، في المنظمات الاقتصادية الدولية وفي وزارة الخزانة

الأمريكية، تجري على نطاق واسع خلف أبواب مغلقة. لم يكن دافعو الضرائب في الغرب، الـذين كان يُفترض من هذه المؤسسات حمايتهم، ولا الشعب الروسي، الـذي كـان يـدفع أبهـظ الأثمـان، يعلم ماذا كان يجري في ذلك الوقت. الآن فقط نكافح للإجابة على السؤال: "من خسر روسيا؟" - ولماذا. أما إجابات هذه الأسئلة، كما بدأنا نرى، فهي غير مقبولة.

الفصل السادس

قوانين التجارة الخارجية الجائرة

وسلوكيات خاطئة أخرى

صندوق النقد الدولي هو منظمة سياسية. كانت سياسة الإنقاذ المالي الخارجي عام 1998 مكرسة بعناية للمحافظة على بوريس يلتسن في السلطة، بالرغم من أسس كل المبادئ التي كان يجب أن ترشد الإقراض، فإن هذا لم يعن شيئاً. الإذعان الصامت، إن لم يكن الدعم الكامل، لإفساد خصخصة قروض المشاركة كان إلى حد ما يعتمد على حقيقة أن الفساد أيضاً كان له هدف جيد - وهو إعادة انتخاب بوريس يلتسن. كانت سياسات صندوق النقد الدولي في هذه المناطق مرتبطة بشكل وثيق مع المحكمات السياسية لوزارة الخزانة في إدارة كلنتون.

في حقيقة الأمر، لقد كانت هناك هواجس داخل الإدارة ككل حيال إستراتيجية الخزانة. بعد هزيمة المصلحين في شهر ديسمبر 1993، عبّر ستروب تولبوت Strobe Tallbott، الذي كان في ذلك الوقت مسؤولاً عن السياسة الروسية (وفيما بعد نائباً لوزير الخارجية) عن الفهم الواسع الانتشار لإستراتيجية العلاج بالصدمة. هل كان هناك الكثير من الصدمة والقليل من العلاج؟ نحن في المجلس الاستشاري للشؤون الاقتصادية شعرنا بشدة بأن الولايات المتحدة تقدم لروسيا نصيحة سيئة، وتستخدم أموال دافعي الضرائب لتقنعهم بهذه الإستراتيجية. لكن وزارة الخزانة صرحت أن السياسة الاقتصادية لروسيا هي ضمن صلاحياتها الخاصة، ونحّت جانباً أية محاولة في حوار مفتوح، سواء داخل الحكومة أو خارجها، وتمسكت بعناد بالتزاماتها بإستراتيجية العلاج بالصدمة وعملية الخصخصة السريعة.

كانت المحاكمات السياسية وكذلك الاقتصادية خلف مواقف بعض الأشخاص في وزارة الخزانة. لقد كانوا قلقين حيال الخطر الوشيك بالنكوص إلى الشيوعية. كان لدى من تبنى مبدأ التحول التدريجي مخاوفهم بأن الخطر الحقيقي

كان الفشل في إستراتيجية العلاج بالصدمة، حيث أن ارتفاع معدلات الفقر وتدنيّ مستوى الدخل سوف يقوض الدعم لإصلاحات السوق. ومرة أخرى ثبتت صحة وجهة نظر من تبنى مبدأ التحول التدريجي. في الانتخابات التي جرت في مولدافا في شهر فبراير عام 2000، والتي حصد الشيوعيون فيها 70 بالمئة من المقاعد في مجلس الدوما، والتي ربما كانت أكثر الحالات تطرفاً، ولكن التحرر من الوهم والإصلاح الراديكالي والعلاج بالصدمة هي الآن ظواهر شائعة بين الدول الاقتصادية في مرحلة التحول. إن رؤية مرحلة التحول وكأنها الجولة الأخيرة في المعركة المحتدمة بين الخير والشر، بين سياسة السوق وبين الشيوعية قاد إلى مشكلة أخرى أشد عمقاً، فقد تعامل صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية مع معظم الشيوعيين السابقين بازدراء وعدم الثقة، باستثناء البعض الذين تم انتقاؤهم والذين أصبحوا حلفاء. لقد كان هناك، بالطبع بعض الشيوعيين المتعنتين، لكن البعض، وربما كان العديد من هؤلاء ضمن الحكومات الشيوعية المتعاقبة، كانوا بعيدين كل البعد عن الإيمان الحقيقي بالمبادئ الشيوعية. لقد كانوا، بدلاً عن هذا، براغماتيين وأرادوا المضي قُدماً بهذا النظام. إذا تطلّب النظام أن ينضموا إلى الحزب الشيوعي، فذلك لم يكن ليشكل ثمناً باهظاً. لقد كان العديد منهم سعيداً كأي شخص آخر ليرى نهاية الهيمنة الشيوعية وانبعاث العملية الديمقراطية. إذا كان هؤلاء قد احتفظوا بشيء ما من أيام الشيوعية، فقد كان إيمانهم بأن الدولة تحملت مسؤولية رعاية المحتاجين وإيمانهم بمجتمع يسوده الكثير من المساواة.

في حقيقة الأمر، فقد أصبح العديد من أولئك الشيوعيين السابقين، حسب المصطلح الأوروبي، ديمقراطيين اجتماعيين من مختلف المعتقدات. أما حسب المصطلحات الأمريكية السياسية فهم يتراوحون إلى حد ما بين حزب الإصلاح الديمقراطي القديم وبين حزب الديمقراطيون الجدد الأكثر حداثة، على الرغم من أن معظمهم كان أقرب إلى حزب الإصلاح الديمقراطي القديم منه إلى حزب الديمقراطيين الجدد. لقد كان من المفارقة أن الإدارة الديمقراطية للرئيس كلنتون، والتي بدا أنها تحتضن وجهات النظر المتوافقة كثيراً مع وجهات نظر الديمقراطيين الاجتماعيين، كانت عادة ما تتحالف ضمن الاقتصاديات في مرحلة التحول مع المصلحين اليمينيين، أتباع ملتون فريدمان Milton Friedman ومصلحي السوق الراديكاليين، الذين لا يعيرون الكثير من الانتباه إلى التبعات الاجتماعية والتشاركية للسياسة.

لم يكن هناك أحد في روسيا غير الشيوعيين السابقين ليتم التعامل معهم. يلتسن نفسه كان شيوعياً سابقاً وعضواً منتخباً للجمعية التنفيذية الشيوعية. لم يتم إبعاد الشيوعيين عن السلطة بشكل حقيقي أبداً في روسيا. لقد كان لمعظم المصلحين الروس علاقات وثيقة مع الشيوعيين السابقين. لقد بدا في وقت ما أن الخط الفاصل سيكون بين أولئك الذين لهم علاقات وثيقة مع الكي جي بي ومراكز النفوذ السياسي والاقتصادي في ظل النظام القديم وبين الآخرين. كان "الأشخاص الجيدون" هم الموالين الذين كانوا قد أداروا الشركات التجارية، مثل فيكتور تشيرنوميردين Viktor Chernomyrdin، مدير شركة كازبروم، الذي أسهم في إنجاح جايدر Gaidar ليصبح رئيساً للوزراء، رجالاً عمليين يمكننا التعامل معهم. في حين أن بعض من هؤلاء "الرجال العمليين" كانوا مستعدين لنهب ما يستطيعون من ثروات البلاد لأنفسهم ولأصدقائهم، لقد كان من الواضح أنهم ليسوا إيديولوجيين يساريين. بينما كانت المحاكمات (الخاطئة أو غير الخاطئة) حيال من يمكن أن يقود روسيا إلى مرحلة السوق الحرة تساعد في اتخاذ القرارات فيما يخص مع من يجب أن تتحالف الولايات المتحدة (وصندوق النقد الدولي) في الأيام الأولى من مرحلة التحول، بدأت في عام 2000 مرحلة من البراغماتية الصعبة. لو كانت هناك منذ البداية أفكاراً مثالية، لقادت إخفاقات يلتسن والعددين من حوله إلى ظهور الكلاسيكية. لقد كان بوتين محاطاً بحميمية واضحة من قبل إدارة بوش كشخص يمكننا أن نتعامل معه ومع خبرته القصيرة في الكي جي بي. لقد استغرقنا وقتاً طويلاً للتوقف أخيراً عن محاكمة الأشخاص ما إذا كانوا أو لم يكونوا شيوعيين سابقين في ظل النظام السابق. إذا كانت الإيديولوجية الخاطئة قد أضلتنا الطريق في التعامل مع فئة القادة والأحزاب الصاعدة في أوروبا الشرقية، وكذلك تصميم السياسات الاقتصادية، فإن المحاكمات السياسية الخاطئة لعبت دوراً لا يقل عن هذا في روسيا. فإن العديد ممن تحالفنا معهم كانوا أقل اهتماماً في إيجاد ذلك النوع من سياسة السوق التي أُنجزت بشكل جيد في الغرب من اهتمامهم في إثراء أنفسهم.

مع مرور الوقت، ومشاكل إستراتيجية الإصلاح وحكومة يلتسن التي أصبحت أشد وضوحاً، بدت ردود أفعال موظفي صندوق النقد الدولي وموظفي وزارة الخزانة الأمريكية لا تختلف كثيراً عن ردود أفعال الموظفين السابقين في حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عند تلقيهم أخبار الفشل في حرب فيتنام تصبح أكثر وضوحاً، فقد كان هناك تجاهل للحقائق وإنكار للواقع وإيقاف للمناقشة وضخاً

للمزيد من الأموال دون مقابل يذكر. لقد كانت روسيا على وشك أن "تجتـاز المحنـة"، فقـد كـان النمو على وشك أن يظهر، والقرض التالي سيجعل روسيا قادرة أخيراً على الاستمرار، لقـد أظهـرت روسيا الآن أنها ستفي بشروط اتفاقية القرض وإلى ما هنالك. عندما بدأت إمكانيات النجاح تبدو - بشكل متزايد - غير مشجعة وعندما بدأت الأزمة تبدو - بشكل متزايد - أنهـا عـلى موعـد مـع منعطف آخر، تغيّرت لغة الخطاب :فقد تحوّل التركيز من الثقة بيلتسن إلى التخـوف مـن خطـر البديل.

كان الشعور بالقلق واضحاً تماماً. في أحد الأيام تلقيت اتصالاً هاتفياً من مكتب استشاري كبير جداً في الحكومة الروسية. كان يريد أن ينظم جلسة للعصف الـذهني في روسـيا عـما يمكـن للبلاد أن تفعل لتضمن الاستمرار. كان أفضل نصيحة يمكن لصندوق النقـد الـدولي أن يقـدمها في أوقات النصح هي الاستقرار، لم يكن لديـه شيء ليقدمـه في طريـق النمـو. كـان مـن الواضـح أن الاستقرار، على الأقل وفق مفهوم صندوق النقد الدولي، لا يقود إلى النمو. عندما سـمع صـندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية عن هذا بدؤوا العمل فوراً. اسـتدعت وزارة الخزانـة (كـما قيل على لسان أرفع المستويات) رئيس البنك الدولي وأنا أمرت بعـدم الـذهاب. لكـن، في الوقـت الذي كانت تفكر به وزارة الخزانة الأمريكية بـأن البنـك الـدولي ملـك لهـا، فـإن باسـتطاعة دول أخرى وبتنظيم محكم أن تلتف حتى على وزارة الخزانـة الأمريكيـة. وهـذا مـا حـدث هنـا، عـبر الرسائل والاتصالات الهاتفية المناسبة من روسيا، قدمت للروس ما أرادوا، وهي مناقشة مفتوحـة وغير مقيـدة لا بإيديولوجيـة صـندوق النقـد الـدولي، ولا بالاهتمامـات الخاصـة لـوزارة الخزانـة الأمريكية.

لقد كانت زيارتي جذابة. كانت أبعاد النقاش مؤثرة. كان هناك العديـد مـن الشخصـيات الذكية تكافح لوضع إستراتيجية للنمو الاقتصادي. لقد كانت لديهم البيانات، ولكن بالنسبة لهـم لم يكن التراجع في روسيا مجرد إحصائيات. كـان العديـد مـن الشخصـيات التـي تحـدثت إلـيهم يدركون أهمية القضايا التي تُركت جانباً أو التي لم تحظَ بالانتبـاه الكـافي في بـرامج صـندوق النقد الدولي. لقد كانوا يعلمـون أن التطـور يتطلّـب أمـوراً أكـثر مـن الاسـتقرار والخصخصـة وتحرير الأسواق. لقد كانوا قلقين من أن الضغط الذي يمارسه صـندوق النقـد الـدولي للـدفع باتجاه الخصخصـة السريعـة، والتـي كـانوا يشـعرون بأنهـا سـتقود إلى المزيـد مـن المشـاكل. أدرك الـبعض أهميـة إيجـاد سياسـات تنافسـية قويـة، ويشـعرون بـالحزن لعـدم تـوفر

الدعم الذي كانوا يتلقونه. ولكن ما صدمني أكثر من أي شيء هـو الفـرق في الـروح التـي كانـت تسود في واشنطن والروح التي كانت تسود في موسـكو. لقـد كـان في موسـكو (في ذلـك الوقـت) مناقشة للإستراتيجية الصحية. كان العديد من الأشخاص قلقين، على سـبيل المثـال، مـن معـدلات سعر الصرف المرتفعة التي كانت تعيق النمو، وقد كانوا محقين في ذلك. البعض الآخر كـان لديـه مخاوف من أن تخفيض سعر الصرف سيتسبب بالتضخم، وقد كـانوا محقـين أيضـاً. هـذه قضـايا معقدة وفي الدول الديمقراطية تحتاج هذه القضايا إلى أن توضع موضع البحث والمناقشة. كانـت روسيا تحاول القيام بذلك، وتحاول فتح باب المناقشة لمختلف الأصوات. لقد كانـت واشـنطن، أو بشكل أكثر دقة، صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية هما من كانا يخافان الديمقراطية وأرادا وقف تلك المناقشة. لم أستطع إلا أن ألاحظ ذلك وأن أشعر بالحزن لتلك المفارقة.

حالما بدأت ملامح الفشل بالظهور، وحالما أصبح من الواضح - بشكل متزايد- أن الولايات المتحدة تمتطي حصاناً ضعيفاً،حاولت الإدارة الأمريكيـة جاهـدةً إحكـام قبضـتها عـلى المنتقـدين وعلى المناقشة العامة. حاولت وزارة الخزانة التخلص من المناقشات من داخل البنك الـدولي عـبر الصحافة، لتضمن بأن تفسيراتها لما كان يجري هي فقـط مـا سـيتم سـماعه. مـع هـذا كـان مـن الملاحظ، حتى بوجود دليل على كشف الفساد الممكن في الصحف الأمريكيـة، إلى أي مـدى كـان قسم الخزانة متأرجحاً في إستراتيجيته.

بالنسبة للكثيرين أصـبحت خطـة قـروض المشـاركة للخصخصـة التـي تمـت مناقشـتها في الفصل الخامس (والتي من خلالها حصل بضعة من الأقلية الحاكمة على حصة كبيرة مـن المـوارد الطبيعية الغنية للبلاد) نقطة الصفر التي كان يجب على الولايات المتحدة التحدث عنهـا. داخـل روسيا، تم فهم الولايات المتحدة كحليف للفسـاد. فـيما يمكـن أن يُفهـم كعـرض شـعبي للدعم، قام لورنس سامرز Lawrence Summers نائب وكيل الخزانة الأمريكية بـدعوة أناتولي كوبياس Anatoly Chubais، الذي كان مسؤولاً عن الخصخصة، والذي كـان متورطـاً إلى حد كبير في خدعة قروض المشاركة، والـذي أصـبح واحـداً مـن أقـل المـوظفين شـعبية في روسيا كلها، إلى منزله. لقد دخلت وزارة الخزانة الأمريكية وصندوق النقـد الـدولي في معـترك الحيـاة السياسـية لروسـيا. قامـت الولايـات المتحـدة بهـذا مـن خـلال التحـزب بشـدة

ولوقت طويل مع رجال السلطة في الوقت الذي وجد فيه التفاوت الضخم الذي نتج عن عملية الخصخصة الفاسدة هذه، لقد أقحمت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها وكذلك فعل صندوق النقد الدولي والمجتمع الدولي - بشكل لا يمكن نسيانه - مع السياسات التي، في أفضل حالاتها، عززت اهتمامات الطبقة الغنية على حساب الطبقة المتوسطة الروسية.

عندما قامت الصحف الأمريكية والأوروبية أخيراً بعرض الفساد على العلن، كان لاتهامات وزارة الخزانة صدى غير ذي قيمة ومخادع. الحقيقة هي أن المفتش العام في مجلس الدوما كان قد أحضر هذه الاتهامات إلى واشنطن قبل وقت طويل من نشرها في الصحف. داخل البنك الدولي، تم توجيه نصيحة قوية لي بعدم مقابلته حتى نستطلع صحة تلك الاتهامات. إذا لم يكن مدى الفساد معروفاً، فهذا لأن العيون والآذان كانت مغشياً عليها.

ما الذي كان يجب القيام به؟

كانت اهتمامات الغرب بعيدة المدى لتكون أفضل بكثير لو بقينا بعيداً عن التورط مع قادة معيّنين، ولو قدَّمنا دعماً عاماً للعملية الديمقراطية. كان يمكن القيام بهذا عن طريق دعم الشباب وفئة القادة الناشئة في موسكو، وفي الأقاليم التي كانت ضد الفساد، والتي كانت تحاول إيجاد الديمقراطية الحقيقية.

كنت أتمنى لو كان هناك حوار حول الإستراتيجية الأمريكية الروسية في بداية عهد إدارة كلنتون،حوار يعكس بصورة أكبر المناقشة التي تجري في العالم الخارجي. أنا أعتقد لو تمت مواجهة كلنتون بهذا الحوار، لكان تبنى مقاربة أكثر توازناً. لكان أكثر إحساساً باهتمامات الطبقة الفقيرة، ولكان أكثر انتباهاً لأهمية العملية السياسية من أولئك الذين يعملون في وزارة الخزانة الأمريكية. ولكن كما يحدث عادة، لا يُعطى الرئيس الفرصة ليسمع كل القضايا وكل وجهات النظر. رأت وزارة الخزانة القضية على قدر كبير من الأهمية لجعل الرئيس يلعب دوراً مهماً في اتخاذ القرارات. لم يشعر كلنتون نفسه أن تلك القضية بالقدر الكافي من الأهمية ليطلب تقريراً مفصلاً ربما بسبب قلة اهتمام الشعب الأمريكي.

المصالح الأمريكية والإصلاحات الروسية

هناك العديد في روسيا (وغيرها) ممن يعتقدون أن السياسات الفاشلة لم تكن من قبل الصدفة، لقد كان الفشل متعمداً ومكرساً لإضعاف روسيا وجعلها

لا تشكل خطراً في المستقبل البعيد. نُسبت فرضية المؤامرة هذه إلى أولئك في صندوق النقد الدولي، وفي وزارة الخزانة الأمريكية بحقد أكبر وبحكمة أكبر مما اعتقدت أنها لديهم. أنا أعتقد أنهم ظنوا بأن السياسات التي ينصحون بها سوف تنجح. لقد ظنوا أن إيجاد اقتصاد روسي قوي وحكومة روسية ذات توجهات إصلاحية كانت محط اهتمام كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية والسلام الدولي. لكن السياسة لم تكن محبة للآخرين بشكل كامل. اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية، أو بشكل أكثر دقة، الاهتمامات الأمريكية بالأسواق المالية والتجارية كانت تنعكس في تلك السياسات. فعلى سبيل المثال، كان الإنقاذ المالي الخارجي العام إنقاذاً مالياً للمصارف الغربية التي استعدت لخسارة مليارات الدولارات (وهو ما حصل في النهاية) بقدر ما كان إنقاذاً مالياً لروسيا. لكن الأمر لم يكن مجرد اهتمامات مباشرة لوول ستريت أثرت في السياسة، بل كانت الإيديولوجية التي سيطرت في المجتمع المالي. صنفت وول ستريت التضخم، على سبيل المثال، كأسوأ شيء في العالم، فهو يتسبب في تآكل القيمة الحقيقية لمستحقات الدائنين، وهو ما يقود إلى ارتفاع معدلات الفائدة، والذي يقود بدوره إلى انخفاض أسعار الصكوك. بالنسبة لكبار المستثمرين، تعد البطالة من آخر اهتماماتهم. بالنسبة لوول ستريت، لا يمكن أن يكون هناك شيء مخيف أكثر من الملكية الخاصة، ولهذا فلا عجب من التركيز على الخصخصة. وهكذا، فإن التزام هذه الأطراف بالمنافسة هو أمر بعيد عن الانفعال، وإنما ارتبط بوكيل الخزانة الحالي، بول أونيل Paul O'Neil، الذي هندس اتحاد المنتجين الصناعيين الدولي للألمنيوم وعمل على وقف المنافسة مع سوق الفولاذ الدولي. حتى أن أفكاراً كفوائد الطبقة العليا في المجتمع والمشاركة السياسية لم تظهر لدى تلك الأطراف، لقد شعرت تلك الأطراف بالمزيد من الراحة مع بنك مركزي مستقل أكثر من أولئك التي كانت أعمالهم تتحكم بها العملية السياسية. (في الحالة الروسية، كانت هناك مفارقة خاصة في هذا الموقف، ففي الفترة التي أعقبت أزمة عام 1998، كان البنك المركزي الروسي المستقل هو من هدَّد بمزيد من سياسة التضخم أكثر مما أراده صندوق النقد الدولي وبعض أعضاء الحكومة، ولعبت استقلالية البنك المركزي إلى حد ما دوراً في قدرته على تجاهل اتهامات الفساد).

كان للمصالح الاقتصادية الخاصة والواسعة في الولايات المتحدة أثرها على السياسات بالطرق التي أدّت إلى المواجهة مع المصالح الوطنية الواسعة وجعلت البلاد

تبدو إلى حد كبير منافقة. الولايات المتحدة تدعم التجارة الحرة، ولكن كما يحدث عادة، فعندما تجد إحدى الدول الفقيرة منتجاً تستطيع تصديره إلى الولايات المتحدة، تثور عندها ثائرة اهتمامات حماية المستهلك الأمريكي. هذا المزج بين اهتمامات العمل واهتمامات التجارة يستخدم العديد من قوانين التجارة - ويشار إليها على المستوى الرسمي باسم "قوانين التجارة الخارجية"، ولكنها تعرف خارج الولايات المتحدة باسم "القوانين غير عادلة للتجارة الخارجية" - لتضع العوائق أمام المستوردين. تتيح هذه القوانين لأي شركة تعتقد بأن منافساً لها يبيع منتجاً ما بأقل من سعر التكلفة أن تطلب من الحكومة فرض تعرفة خاصة على ذلك المنتج لتحمي نفسها. بيع المنتج بأقل من سعر التكلفة يسمى إغراق الأسواق بالمنتجات، والحقوق تسمى حقوق الإغراق. ولكن عادة، تقوم حكومة الولايات المتحدة بتحديد أسعار التكلفة بالاعتماد على أدلة ضئيلة، وبطرق تجعلها دون معنى يذكر. بالنسبة إلى معظم خبراء الاقتصاد، فإن حقوق الإغراق هي ببساطة وبوضوح ضرائب حماية المنتج. هم يسألون، لماذا قد تقوم إحدى الشركات المتزنة ببيع بضائع بأقل من سعر التكلفة؟

قضية الألمنيوم

خلال المدة التي قضيتها في الحكومة، والتي ربما شهدت أكثر المراحل شدة في تدخل الاهتمامات الخاصة للولايات المتحدة في التجارة - وحركة الإصلاح - ظهرت في بداية عام 1994، مباشرة عقب انهيار أسعار الألمنيوم. كرد فعل على انهيار أسعار الألمنيوم، وجه منتجو الألمنيوم الاتهامات إلى روسيا بإغراق الأسواق بالألمنيوم. أوضحت التحليلات الاقتصادية للحالة بوضوح بأن روسيا لم تكن تغرق الأسواق. كانت روسيا ببساطة تبيع الألمنيوم بالسعر العالمي، الذي تم تخفيضه بسبب تراجع الطلب الدولي الذي تسبب به النمو الدولي المتباطئ، وبسبب تخفيض الألمنيوم الروسي الذي يستخدم في صناعة الطائرات العسكرية. بالإضافة لهذا، فإن الصوديوم الجديد المستخدم بكثرة في التصميمات تطلّب كميات ألمنيوم أقل من السابق، وهذا أيضاً قاد إلى تراجع في الطلب. عندما رأيت أسعار الألمنيوم تتراجع، علمت بأن صناعة الألمنيوم ستتقدم قريباً بطلب إلى الحكومة لتحصل على بعض العون، إما بدفع تعويضات جديدة أو بشكل جديد من الحماية من المنافسة الأجنبية. لكنني فوجئت بالعرض الذي تقدم به مدير شركة الألمنيوم الأمريكية، بول أونيل

Paul O'Neil، وهو إقامة اتحاد عالمي لمنتجي الألمنيوم. تعمل الاتحادات بإنتاج كميات محددة، ولهذا ترتفع الأسعار. لم يكن اهتمام أونيل مفاجئاً لي، ما فاجأني حقاً كان الفكرة بأن حكومة الولايات المتحدة لن تقوم فقط بالسماح بهذا الاتحاد، بل ستلعب دوراً حيوياً في إقامته. وكذلك فقد أثار أونيل مخاوف استخدام قوانين الحماية من إغراق الأسواق إذا لم يتم إقامة الاتحاد. هذه القوانين تتيح للولايات المتحدة فرض رسوم خاصة على البضائع التي يتم بيعها أقل من "قيمتها السوقية العادلة"، وخاصة عندما يتم بيع تلك البضائع بأقل من تكلفة إنتاجها. لم تكن هذه القضية، بالطبع، ما إذا كانت روسيا تقوم أو لا تقوم بإغراق الأسواق. كانت روسيا تبيع إنتاجها من الألمنيوم بالسعر العالمي. بالنظر إلى قدرتها الكبيرة في الصناعة وأسعار الكهرباء المنخفضة، فقد كان الكثير إذا لم نقل كل ما كانت تبيعه روسيا من الألمنيوم في الأسواق العالمية كان يباع بأكثر من سعر الإنتاج. لكن بالطريقة النموذجية التي يتم من خلالها تطبيق قوانين إغراق الأسواق، يمكن لأي دولة أن تُتهم (من وجهة نظر اقتصادية) بإغراق الأسواق حتى وإن كانت لا تفعل. تقوم الولايات المتحدة بتقييم تكلفة الإنتاج مستخدمة بذلك طريقة فريدة من نوعها، والتي إن تم تطبيقها على الشركات الأمريكية، يمكن الوصول إلى نتيجة مفادها أن معظم الشركات الأمريكية كانت تقوم بإغراق الأسواق أيضاً، ولكن الأسوأ، أن قسم التجارة، الذي كان يلعب دور القاضي وهيئة المحلفين والمنفذ في الوقت نفسه، يقوم بتقييم التكلفة بالاعتماد على مبدأ BIA أي أفضل المعلومات المتاحة، والتي يتم تقديمها من الشركات الأمريكية التي تحاول البقاء خارج إطار المنافسة الأجنبية. في حالة روسيا والدول الشيوعية السابقة الأخرى، عادة ما يتم تقييم التكلفة بمقارنة التكلفة في دول أخرى. في واحدة من الحالات، تم اتهام بولندا بإغراق الأسواق بمعدات الكولف، وكانت كندا هي "معيار المقارنة". في قضية الألمنيوم، لو تم إثبات تهمة إغراق الأسواق، لكانت هناك فرصة معقولة لفرض ضرائب مرتفعة بشكل كافٍ لتجعل من روسيا غير قادرة على بيع إنتاجها من الألمنيوم في الولايات المتحدة. كان يمكن لها أن تبيع إنتاجها من الألمنيوم في مكان آخر (إلا إذا كانت تلك الدول تتبع القوانين الأمريكية)، وفي هذه الحالة كانت أسعار الألمنيوم الدولية ستتابع تراجعها. وهكذا فقد كانت فكرة إنشاء الاتحاد الدولي لمصنعي الألمنيوم فكرة مفضلة بالنسبة إلى شركة الألمنيوم الأمريكية

Alcoa، لقد قدمت فرصة أفضل للحصول على الأسعار المرتفعة التي كانت شركة الألمنيوم الأمريكية تريدها.

لقد عارضت إقامة الاتحاد. ما يجعل سياسة السوق الاقتصادية تعمل في إطار المنافسة. الاتحادات هي غير شرعية داخل الولايات المتحدة، ويجب أن تكون غير شرعية على الصعيد الدولي. كان المجلس الاستشاري للشؤون الاقتصادية قد أصبح حليفاً قوياً لقسم مكافحة الاحتكار التابع لوزارة العدل الأمريكية في الدفع باتجاه فرض قوانين المنافسة. لقد أصبحت مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية على إقامة اتحاد دولي تشكل خرقاً لكل المبادئ. لكن هنا، كان الكثير مهدد بالضياع. كانت روسيا تكافح لإيجاد سياسة سوق اقتصادية. إقامة الاتحاد سيضر بروسيا من جهة تحديد مبيعاتها في واحداً من منتجاتها القليلة التي كانت تستطيع تسويقها على الصعيد الدولي. وإقامة الاتحاد ستعلّم روسيا الدرس الخاطئ لكيفية عمل سياسة السوق الاقتصادية.

في رحلة قصيرة إلى روسيا، تحدثت إلى جايدر Gaidar، الذي كان عندها النائب الأول لرئيس الوزراء المسؤول عن السياسات الاقتصادية، كلانا أنا وهو كنا نعلم بأن روسيا لم تكن تُغرق الأسواق - بالمعنى الذي تحمله هذه الكلمة لخبراء الاقتصاد- ولكننا كنا نعلم كيفية عمل القوانين الأمريكية. لو ثبتت اتهامات إغراق الأسواق، لكانت هناك فرصة جيدة لدفع ضرائب الإغراق. على الرغم من هذا، فقد كان يعلم مدى سوء إقامة الاتحاد بالنسبة لروسيا، من الناحية الاقتصادية وتأثير هذا على الإصلاحات التي كان يحاول إنجازها. لقد وافق على أنه يجب علينا أن نقاوم قدر استطاعتنا. لقد كان مستعداً ليواجه خطر فرض ضرائب الإغراق.

لقد عملت جاهداً لإقناع أولئك الذين في المجلس القومي للشؤون الاقتصادية أنه سيكون من الخطأ دعم فكرة أونيل، وقد أنجزت إنجازاً عظيماً في هذا الاتجاه. ولكن في اجتماع مصغَّر للحكومة، تم اتخاذ قرار بدعم إقامة اتحاد دولي. كان أولئك الذين هم في المجلس الاستشاري للشؤون الاقتصادية وفي وزارة العدل غاضبين جداً. صرحت آن بنكامان Ann Bingaman، مساعدة النائب العام لشؤون الاحتكار، بأنه ربما سيكون هناك خرقاً لقوانين الاحتكار بحضور الاجتماع المصغَّر. كان المصلحون في الحكومة الروسية يعارضون بإصرار إنشاء الاتحاد ونقلوا حقيقة مشاعرهم بشكل مباشر لي. لقد كانوا يعلمون أن القيود

العديدة التي سيفرضها الاتحاد سيعيد المزيد من القوة إلى الـوزارات المحافظـة. بوجـود الاتحـاد ستعطى كل دولة حصة معينة مـن الألمنيـوم التـي يسـتطيعون إنتاجهـا أو تصـديرها. سـتتحكم الوزارات بتوزيع الحصص. وهذا هو النظام المألوف لديهم وهو النظام الذي أحبـوه. كنـت قلقـاً من أن الفوائد الضخمة المتولدة من القيود على التجارة ستوجد مناخاً أكبر للفساد. لم يتسـنَّ لنـا أن نفهم المافياوية الروسية الجديدة فهماً كاملاً، وهذا سيوجد أيضاً صراعـاً دامياً للحصـول عـلى الحصص.

في الوقت الذي كنت فيه أرتب لإقناع كل الأطـراف بمخـاطر إقامـة الاتحـاد، ظهـر هنـاك صوتان. صوت وزارة الخارجية، بعلاقاتها الوثيقة مع الوزارات المحافظة، الذي قدَّم الدعم لفكـرة إقامة الاتحاد. كانت وزارة الخارجية تثمّن وجود النظـام عـلى أي شيء آخـر، والاتحـادات تقـدِّم النظام. وصوت الوزارات المحافظـة، بـالطبع، الـذين لم يقتنعـوا أبـداً بـأن ذلـك التوجـه لتنظـيم الأسعار والأسواق ذو معنى في المقام الأول، وتجربة قضية الألمنيوم أكدت ببساطة وجهة نظرهم. لعب روبن Rubin، الذي كان في ذلك الوقت مدير المجلـس القـومي للشـؤون الاقتصـادية، دوراً حاسماً، بالوقوف مع الحكومة. عمل الاتحاد لفترة قصيرة على الأقل. ارتفعـت الأسـعار. تحسّـنت فوائـد شركـة الألمنيـوم الأمريكيـة Alcoa ومنتجـون آخـرون. خسر المسـتهلكون الأمريكيـون - والمسـتهلكون عـلى مسـتوى العـالم - وفي حقيقـة الأمـر، أظهـرت المبـادئ الأساسـية للسياسـات الاقتصادية، التي تدرّس قيمة الأسواق التنافسية، بأن خسائر المسـتهلكين تفـوق مـرابح المنتجـين. لكن في هذا المثال المناسب، كان التركيز على قضـية أننـا كنـا نحـاول أن نعلّـم روسـيا درسـاً عـن اقتصاد السوق. لقد تعلموا الدرس، لكنهم تعلَّموا الدرس الخـاطئ، درسـاً كـان سـيكلفهم الكثـير عـلى مـر سـنوات، وهـو أن الطريقـة للقيـام بإنجـاز جيـد في اقتصـاد السـوق كـان بـاللجوء إلى الحكومة! لم نتعمد أن نعلّم رأسمالية المقـربين 101 crony-capitalism 101، وربمـا لم يكونـوا هم بحاجة ليأخذوا رأسمالية المقربين 101 منا، لقد كان من الممكن لهم أن يتعلموا كـل مـا هـو مطلوب بأنفسهم. ولكننا بغير قصد قدمنا لهم مثالاً سيئاً.

أمن قومي للبيع

لم تكن قضية الألمنيوم الأولى من نوعها ولن تكون الأخيرة، حـين تجـاوزت الاهتمامـات الخاصـــة الهـــدف القـــومي والـــدولي لمرحلـــة تحـــول ناجحـــة. في نهايـــة حقبـــة إدارة

بوش وبداية حقبة كلنتون، تم التوصل إلى اتفاقية تاريخية بين روسيا والولايات المتحدة وهي اتفاقية "تحويل التصنيع العسكري إلى أغراض سلمية" swords to plowshares. ستقوم شركة أمريكية حكومية تسمى هيئة التخصيب الأمريكية USEC بشراء اليورانيوم الروسي غير المخصب من المخازن النووية وإحضارها إلى الولايات المتحدة. سيتم وقف نشاط اليورانيوم بحيث لن يعود صالحاً للاستخدام في صناعة الأسلحة الذرية، وعندها سيتم استخدامه في المصانع النووية. هذه الصفقة ستزود روسيا بالنقد المطلوب الذي يمكن أن تستخدمه لتحافظ وبصورة أفضل على المواد النووية الموجودة لديها.

حضرت قوانين التجارة الخارجية، وبصورة يصعب تصديقها، مرة أخرى لتعترض سبيل عملية النقل هذه. صرح منتجو اليورانيوم الأمريكيون أن روسيا تغرق أسواق الولايات المتحدة باليورانيوم الروسي. وكما حدث في قضية الألمنيوم، لم يكن هناك دليل اقتصادي على هذه الاتهامات. لكن القوانين الجائرة للتجارة الخارجية الأمريكية لم تُكتب على أسس المبادئ الاقتصادية. لقد وجدت هذه القوانين فقط لتحمي الصناعات الأمريكية من الأضرار غير المرغوب بها من البضائع المستوردة.

عندما استوردت حكومة الولايات المتحدة اليورانيوم بغرض وقف التسلح جُوبهت من قِبَل منتجي اليورانيوم الأمريكيين متذرعين بقوانين التجارة الخارجية، عندها أصبح من الواضح أن هناك حاجة ملحة لتغيير هذه القوانين. جرت مناقشة بين وزارة التجارة وممثلي التجارة الأمريكية - على أعلى المستويات - أخيراً أقتنعوا برفع توصيات للتعديل على القوانين إلى مجلس الشيوخ (الكونغرس). رفض الكونغرس هذه التوصيات. بالنسبة لي لا تزال القضية غير واضحة ما إذا كانت وزارة التجارة وممثلو التجارة الأمريكية تقصّدوا عرض تعديلات القانون على الكونغرس بطريقة لا تسمح للكونغرس إلا أن يرفضها، أو أنهم وقفوا ضد الكونغرس الذي كان دائماً يأخذ موقفاً متشدداً فيما يخص قضايا حماية المنتجات الأمريكية.

كان ما حدث بعد ذلك في عقد التسعينيات، صادماً بصورة مشابهة. لمزيد من الإرباك لإدارة ريغان وإدارة بوش، كانت الولايات المتحدة متأخرة جداً بالمقامرة على عملية الخصخصة في عقد الثمانينات. لقد قامت مارغريت تاتشر بخصخصة المليارات، بينما قامت الولايات المتحدة فقط بخصخصة مصنع للهيليوم بقيمة مليوني

دولار في تكساس. كان الفرق، بالطبع، أن تاتشر كان لديها صناعات وطنية أكثر وأضخم تستطيع خصخصتها. في نهاية المطاف فكر مؤيدو الخصخصة في الولايات المتحدة بشيء ما، قلة فقط يودّون أو يستطيعون خصخصته وهو خصخصة هيئة التخصيب الأمريكية USEC التي لم تكن فقط تخصب اليورانيوم للمفاعلات النووية، بل أيضاً للقنابل الذرية. كانت عملية الخصخصة محاطة بالكثير من المخاوف والمشاكل. كانت هيئة التخصيب الأمريكية مسؤولة عن إحضار اليورانيوم المخصب من روسيا، وكان هذا نوعاً من قوة الاحتكار، بالنسبة لشركة خاصة، الذي ما كان ليمر بحذر من قبضة سلطات مكافحة الاحتكار. والأسوأ من هذا، أننا في المجلس الاستشاري للشؤون الاقتصادية كنا قد حللنا دوافع شركة التخصيب الأمريكية، وكنا قد أظهرنا وبشكل مقنع أن لهذه الشركة كلَّ الدوافع لتبقي اليورانيوم الروسي خارج الولايات المتحدة الأمريكية. الأمر الذي كان محط اهتمام هو أن هناك الكثير من القلق بخصوص التسابق الذري المتزايد - بخصوص وصول هذه المواد الذرية إلى أيادي دولة أو منظمة غير نزيهة - ووجود روسيا الضعيفة واليورانيوم المخصب الذي لديها لتبيعه لمن يريد لم يكن صورة جيدة. أنكرت شركة التخصيب الأمريكية بشدة من أنها ستقوم بأي شيء يتعارض مع المصالح الأشمل للولايات المتحدة، وأكدت أنها ستقوم دائماً بإحضار اليورانيوم الروسي بالسرعة التي نكون فيها مستعدين للبيع، ولكن في الأسبوع نفسه لتلك التأكيدات، اطّلعت على اتفاقية سرية بين شركة التخصيب والوكالة الروسية. كان الروس قد عرضوا تقديم ثلاثة أضعاف الكمية، والشركة لم ترفض فحسب، بل إنها دفعت مبلغاً ضخماً تحت ما يمكن فقط أن يسمى "رشوة" لإبقاء العرض (ورفض الشركة) سراً.

من الشيِّق، أن أهم عملية خصخصة أمريكية في ذلك العقد من الزمن، كانت محاطة بمشاكل سيئة بقدر تلك المشاكل التي واجهت عملية الخصخصة في أماكن أخرى، بقدر فواتير الحزبين التي قدمت للكونغرس لإعادة تأميم المشروع. تنبؤاتنا بأن عملية الخصخصة ستتدخل في استيراد اليورانيوم المخصب من روسيا كانت متوقعة. في الحقيقة، بدا، في وقت من الأوقات، وكأن كل المصدِّرين للولايات المتحدة قد تم تقديم المساعدة لهم. في النهاية، طلبت شركة التخصيب الأمريكية إعانات مالية ضخمة لتستمر في الاستيراد. الصورة الوردية التي رسمتها

شركة التخصيب الأمريكية (ووزارة الخزانة الأمريكية) بدا أنها صورة مزيفة، وغضب المستثمرون عندما رأوا أسعار الحصص تنهار. لقد كان هناك قلق حيال شركة بدون قدرة مالية تشغيلية ومسؤولة عن إنتاجنا الوطني من اليورانيوم المخصب. خلال سنتين من عملية الخصخصة، تم طرح الأسئلة ما إذا كانت وزارة الخزانة تستطيع وبجدية أن تعطي الشهادة المالية المطلوبة قانونياً لشركة التخصيب الأمريكية لتستمر في عملها.

دروس لروسيا

عانت روسيا فترة من الانهيار المالي في سياسات السوق الاقتصادية، ونحن من علمهم ذلك. وأي فترة كانت تلك. من جهة، فقد تم إعطاؤهم جرعة زائدة من السوق الحرة، وسياسات اقتصادية نظرية. ومن جهة أخرى، ما شاهدوه من معلميهم على صعيد الممارسة يبتعد كثيراً عن هذا النموذج. لقد قيل لهم: إن تحرير التجارة كان ضرورياً لسياسة سوق ناجحة، وعندما حاولوا تصدير الألمنيوم واليورانيوم (وبضائع أخرى أيضاً) إلى الولايات المتحدة، وجدوا الباب مغلقاً. من الواضح، أن أمريكا نجحت بدون أن تحرر الأسواق، أو كما يقال أحياناً،"التجارة جيدة ولكن الاستيراد سيّئ". لقد قيل لهم: إن المنافسة ضرورية (ومع هذا لم يتم التأكيد عليها)، علماً أن حكومة الولايات المتحدة كانت في خضم إيجاد اتحاد دولي للألمنيوم، وإعطاء ضرائب الاحتكار لاستيراد اليورانيوم المخصب إلى الولايات المتحدة. لقد طُلب منهم أن يقوموا بعملية الخصخصة بسرعة ونزاهة، ومع هذا فالمحاولة الوحيدة للخصخصة من قبل الولايات المتحدة أخذت سنوات وسنوات، وفي النهاية كانت إستراتيجيتها محط تساؤل. لقد قدمت الولايات المتحدة الدروس لأي كان حول رأسمالية المقربين ومخاطرها، وخاصة في الفترة التي أعقبت أزمة دول شرق آسيا. ومع هذا فقضايا استخدام النفوذ ظهرت مهمة ليس في الأمثلة التي تم وصفها في هذا الفصل فحسب، بل في سياسة الإنقاذ المالي الخارجي في إدارة الاستثمار طويل الأمد التي تم وصفها في آخر فصل.

إن لم يتم أخذ تعاليم الغرب بجدية في كل مكان، فمن الأفضل لنا أن نفهم السبب. هذه ليست مجرد أضرار من الماضي، كاتفاقيات التجارة الجائرة التي تم الإشارة إليها في فصول سابقة. إنها ما نقوم به اليوم. الآخرون لا ينظرون فقط لما نقول، بل لما نفعل أيضاً. إنها ليست دائماً صورة جميلة.

الفصل السابع

طرق أفضل لسياسة السوق

حالما أصبح فشل إستراتيجيات الإصلاح الراديكالي في روسيا وغيرها واضحاً بشكل متزايد، صرّح أولئك الذين كانوا يدفعون باتجاهها أنه لم يكن لديهم خيارات. ولكن كانت هناك إستراتيجيات بديلة متاحة. لقد تم إحضار هذه الإستراتيجية إلى البلاد بالقوة في اجتماع في براغ في شهر سبتمبر من عام 2000، عندما اجتمع موظفون حكوميون سابقون من عدد من دول أوروبا الشرقية - أولئك الذين كانوا يستمتعون بتجربتهم الناجحة، وأولئك الذين كانت تجربتهم مخيبة للآمال - ليعيدوا تقييم تجاربهم. حصلت حكومة جمهورية التشيك التي كان يقودها فاتسلاف كلاوس Vaclav Klaus مبدئياً على درجة مرتفعة من قبل صندوق النقد الدولي بسبب سياستها في الخصخصة السريعة، ولكن إدارتها لإجمالي عملية التحول التي أنتجت ناتجاً قومياً إجمالياً كان في نهاية عقد التسعينيات أقل في المستوى من الناتج القومي للبلاد في عام 1989. قال الموظفون في حكومته: إنه لم يكن لديهم الخيار في السياسات التي تم تبنّيها. لكن هذا النقاش جوبه من قبل المتحدثين من جمهورية التشيك وغيرها من الدول الأخرى. لقد كانت هناك بدائل، فهناك دول أخرى انتهجت خيارات مختلفة، وهناك رابطة واضحة بين الخيارات المختلفة والنتائج المختلفة.

انتهجت بولندا والصين إستراتيجيات بديلة للإستراتيجيات التي أوصى بها إجماع واشنطن. بولندا هي من أكثر دول أوروبا الشرقية نجاحاً، وشهدت الصين أسرع معدل نمو من اقتصاديات رئيسية في العالم خلال العشرين سنة الماضية. بدأت بولندا "العلاج بالصدمة" لتخفيض نسبة التضخم المرتفعة إلى مستويات أكثر اعتدالاً، واستخدامها المبدئي والمحدد لهذا المعيار قاد الكثيرين ليفكروا بأن هذا كان أحد مراحل العلاج بالصدمة. لكن هذا خاطئ تماماً. أدركت بولندا سريعاً

أن العلاج بالصدمة كان مناسباً لخفض معدلات التضخم المرتفعة، ولكنه غير مناسب للتغيير الاجتماعي. لقد انتهجت بولندا سياسة التحول المتدرج في الخصخصة، وكانت في الوقت نفسه تبني المؤسسات الأساسية لسياسة السوق الاقتصادية، كبنوك الإقراض الفعلي، وتضع نظاماً قانونياً الذي يمكنه أن يفرض تنفيذ العقود ويعالج الإفلاس بنزاهة. لقد أدركت بولندا أنه بدون تلك المؤسسات، فإن سياسة السوق الاقتصادية لا يمكن أن تنجح. (بخلاف بولندا، قامت جمهورية التشيك بخصخصة الشركات قبل أن تقوم بخصخصة المصارف. تابعت المصارف الحكومية تقديم القروض للشركات التي تمت خصخصتها، وتدفقت الأموال السهلة إلى أولئك المقربين من الدولة، والكينونات المخصخصة لم تكن خاضعة لقيود ميزانية صارمة، والتي تتيح لها تأجيل عملية إعادة التنظيم). أوضح نائب رئيس الوزراء السابق ووزير المالية، غريغور كولودكو Grzegorz Kolodko، بأن نجاح بلاده كان مرده رفضها الصريح لتعليمات إجماع واشنطن. لم تقم البلاد بتنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي - لم تنشغل في عملية الخصخصة السريعة، ولم تعط لمسألة تخفيض التضخم إلى مستويات أقل، وأقل أهمية أكثر من كافة المصالح الاقتصادية الكبرى الأخرى. لكنها أكدت على بعض النقاط التي لم يعرها صندوق النقد الدولي الانتباه الكافي، كأهمية الدعم الديمقراطي للإصلاحات، التي تتطلّب المحاولة في إبقاء نسب البطالة منخفضة، وتقديم الفوائد للعاطلين عن العمل وضبط التعويضات للحد من التضخم، وإنشاء البُنى التحتية الدستورية المطلوبة لجعل سياسة السوق الاقتصادية تعمل.

أطلقت عملية التحول المتدرج في الخصخصة عملية إعادة تنظيم سبقت عملية الخصخصة، ويمكن للشركات الضخمة أن تعيد تنظيم نفسها على شكل وحدات أصغر. وهكذا ظهر إلى الوجود قطاع صغير نشيط للشركات التجارية يترأسه مديرون شباب مستعدون للاستثمار لتأمين مستقبلهم.

وبشكل مشابه، جسّد نجاح الصين في العقد الماضي مثالاً متميزاً بالمقارنة مع الفشل الروسي. في الوقت الذي كان فيه المعدل الوسطي في الصين ينمو بأكثر من 10% في عقد التسعينيات، انخفض المعدل الوسطي السنوي في روسيا بنسبة 5.6%. في نهاية ذلك العقد، كان الدخل الحقيقي (أو ما يسمّى القدرة الشرائية) في الصين يشابه نظيره في روسيا. في الوقت الذي حققت فيه مرحلة التحول في الصين أعظم

نسبة في مكافحة الفقر في التاريخ خلال مـدة زمنيـة قصـيرة (مـن 358 مليـون في عـام 1990 إلى 208 مليون في عام 1997،حسب المعيـار الصـيني المعتمـد لقيـاس خـط الفقـر وهـو 1 دولاراً في اليوم)،حققت مرحلة التحول في روسيا واحد من أضخم ارتفاعات نسبة الفقـر في التـاريخ خـلال مدة زمنية قصيرة (بعيداً عن الحرب وعن المجاعة).

الاختلاف بين إستراتيجية الصين ونظيرتها الروسية لا يمكن أن يكون أوضح، وقد بـدأ هـذا الاختلاف من أولى الخطوات على طريق التحول. بـدأت الإصـلاحات الصـينية بالقطـاع الزراعـي، بالانتقال من نظام الإنتـاج التشـاركي (الجمعـي) إلى نظـام "المسـؤولية الفرديـة"، محققـة بـذلك عملية خصخصة جزئية. لم تكن خصخصة كاملة،حيث لم يكن بمقدور الأفـراد بيـع وشراء الأراضي بحرية، ولكن المكاسب في الناتج أظهـرت حجـم المكاسـب الناتجـة حتـى عـن إصـلاحات جزئيـة ومحدودة. كان هذا إنجازاً عظيماً، شمل مئات ملايين العمال، والذي تم إنجـازه في غضـون بضـع سنوات. لكنه أُنجز بالطريقة التي أحدثت دعماً واسع النطاق، القيام بتجربـة ناجحـة في إحـدى المقاطعات، تبعها تجارب في عدة مقاطعات أخرى مساوية لها بالنجاح. كـان الـدليل ملفتـاً جـداً للانتباه لدرجة أنه لم يتوجب على الحكومة المركزية أن تفرض هذا التغيُّر، لقـد تـم قبولـه بـروح التطوع. لكن القيادة الصينية أدركت أنه لا يمكنهـا أن تخلـد إلى الراحـة، والإصـلاحات يجـب أن تتسع لتشمل البلاد كلها.

في هذا الوقت، طلبوا رسمياً العديد من المستشارين الأمريكان، بما فيهم أنـا وكينيـث آرو Kenneth Arrow. كان آرو قد نال جائزة نوبل لعمله على تأسيس سياسة سوق اقتصادية، كان قد قدَّم الأسس الرياضية التي توضح لماذا ومتى تعمل سياسة السوق الاقتصادية. وكان قد أنجز أيضاً عملاً مبدعاً في الديناميكية، وكيف تتغير السياسات الاقتصادية. لكن على خلاف خبراء مرحلة التحول الذين سارعوا إلى روسيا مصـطحبين معهـم كتـب السياسـات الاقتصـادية، أدرك آرو محدوديـة تلـك الكتب. أكد كل منا على أهمية المنافسة، وعلى إيجاد البُنى التحتية الدستورية لسياسة السوق. كانت عملية الخصخصة أمراً ثانوياً. كانت القضايا التي تُشـكل التحـدي الأكـبر التـي تـم فرضـها مـن قبـل الصينيين كانت قضايا الديناميكية، وخاصة كيفية الانتقال من الأسـعار المشـوهة إلى أسـعار السـوق. أبـدع الصـينيون حـلاً مبتكـراً وهـو نظـام السـعر بمسـتويين two-tier price system والـذي

يقضي بأن ما تنتجه إحدى الشركات وفق نظام المشاركة القديم (ما كان مطلوباً للإنتاج وفق نظام الطلب والتوجيه command-and-control system) يتم تسعيره باستخدام الأسعار القديمة، لكن أي شيء يتم إنتاجه بكميات فائضة عن نظام المشاركة يتم تسعيره وفق أسعار السوق الحرة. أتاح هذا النظام توفر الدوافع الكاملة على الهامش- التي، ننتبه لها نحن كخبراء اقتصاد، وتكون تلك الدوافع ذات معنى- لكنه تجنب إعادة التوزيع الضخمة التي كان يمكن أن تظهر لو طغت الأسعار الجديدة فوراً على الإنتاج كله. لقد أتاح هذا النظام للأسواق أن "تتلمس" معالجة للأسعار الدقيقة، والتي لم تكن دائماً طريقاً سهلاً، بالحد الأدنى من الاضطرابات. كان الأمر الأكثر أهمية، هو أن المقاربة الصينية للانتقال المتدرج تجنبت مأزق التضخم الفوضوي الذي ميّز العلاج بالصدمة في روسيا ودول أخرى، والذي تم وفق تعليمات صندوق النقد الدولي، وكل النتائج الوخيمة التي تلت، بما فيها انهيار حسابات الودائع. حالما أنجز نظام السعر بمستويين أهدافه، تم التخلي عنه.

في تلك الفترة، أطلقت الصين العنان لعملية التدمير الخلّاق creative distruction للتخلص من السياسة الاقتصادية القديمة وإيجاد سياسة جديدة. لقد تم استحداث ملايين الشركات التجارية من قبل النواحي والقرى، التي تحررت من مسؤولية إدارة الزراعة وحولت اهتمامها باتجاه آخر. في الوقت نفسه، دعت الحكومة الصينية الشركات الأجنبية إلى البلاد لتشارك في استثمارات مشتركة. وجاءت حشود الشركات وغدت الصين أضخم مستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر بين الأسواق الناشئة، وفي المرتبة الثامنة على الصعيد الدولي، بعد الولايات المتحدة وبلجيكا والمملكة المتحدة والسويد وألمانيا وهولندا وفرنسا. حتى أن مرتبتها تصاعدت في نهاية ذلك العقد. لقد بدأت الصين بإحداث "مؤسسات البُنى التحتية"، وإجراءات أمنية فاعلة وعمولة التبادل، وقوانين مصرفية، وشبكات آمنة. في الوقت الذي تم فيه تفعيل الشبكات الآمنة وتوفرت أعمال جديدة، بدأت مهمة إعادة هيكلة الشركات الحكومية القديمة، التي قلّصت تلك الشركات وقلّصت معها بيروقراطية الحكومة. في مدة لا تتجاوز السنتين، قامت الصين بخصخصة الكثير من شركات تصنيع البضائع المنزلية. كانت المهام أكثر من أن تنتهي، وكان المستقبل أبعد من حدود الوضوح، ولكن الكثير هذا لا يمكن إنكاره، فالأقلية الصينية الساحقة تعيش الآن بحالة أفضل بكثير مما كانت عليه قبل عشرين عاماً.

إن مرحلة "التحول" من ديكتاتورية الحزب الشيوعي الحاكم في الصين، هي أيضاً مشكلة أخرى أشد صعوبة. إن النمو الاقتصادي والتطور لا يمنح الحرية الشخصية والحقوق المدنية بشكل آلي. إن التأثير المتبادل بين السياسة والاقتصاد أمر معقد. قبل خمسين عاماً، كانت هناك وجهة نظر منتشرة تقول: إن هناك مقايضة بين النمو والديمقراطية. كان يمكن لروسيا، كما كان يُعتقد، أن تنمو بصورة أسرع من أمريكا، ولكنها دفعت ثمناً باهظاً. نحن نعلم الآن بأن الروس تخلَّوا عن حريتهم ولكنهم لم يحققوا المكاسب على الصعيد الاقتصادي. هناك حالات من الإصلاحات الناجحة تم إنجازها في ظل النظام الدكتاتوري، وبينوشيه Pinochet في تشيلي أحد هذه الأمثلة. لكن الحالات التي قامت بها الأنظمة الدكتاتورية بتدمير اقتصاديات دولها هي أكثر شيوعاً.

إن الاستقرار مهم للنمو وأي مطَّلع على تاريخ الصين يدرك أن الخوف من عدم الاستقرار كان يسري في هذه الأمة التي يفوق عدد سكانها المليار. في نهاية المطاف، إن تشارك النمو والازدهار على نطاق واسع هو أمر ضروري، إن لم يكن كافياً، للاستقرار طويل الأمد. بدورها أظهرت الأنظمة الديمقراطية في الغرب أن الأسواق الحرة (التي تتولَّى الحكومات ضبطها) نجحت في جلب النمو وازدهار في مناخ من الحرية الفردية. بقدر ما كانت هذه المفاهيم صالحة للماضي، فإنه من الممكن أن تكون أكثر صلاحية للسياسات الاقتصادية الجديدة في المستقبل.

في هذا السعي لتحقيق كل من الاستقرار والنمو، أعطت الصين الأولوية للمنافسة الخلاّقة وللمشاريع والأعمال الجديدة قبل عملية الخصخصة وإعادة هيكلة المشاريع الموجودة. في الوقت الذي أدركت فيه الصين أهمية الاستقرار على نطاق واسع، فإنها لم تخلط أبداً بين الغايات والوسائل، ولم تأخذ أمر مكافحة التضخم بتزمت. لقد أدركت الصين أنه إذا كان لها أن تحافظ على الاستقرار الاجتماعي، فعليها أن تتجنب تفشّي البطالة على نطاق واسع. إن خلق فرص العمل يجب أن يسير بشكل موازٍ مع إعادة الهيكلة. يمكن توضيح العديد من سياساتها على ضوء هذا. في الوقت الذي قامت فيه الصين بتحرير أسواقها، قامت بهذا بشكل متدرج وبالطرق التي تضمن أن الموارد التي يتم استبدالها يتم وضعها في استخدامات أكثر كفاءة، وأن لا تبقى في حالة من البطالة غير المنتجة. إن المؤسسات المالية والنقدية تسهل إيجاد مشاريع وأعمال جديدة. ذهبت بعض الأموال

لتقديم الدعم لمشاريع حكومية لا تتمتع بالكفاءة، لكن الصين كانت تعتقد بأنه من المهم أكثر أن تحافظ على الاستقرار الاجتماعي، ليس من المنظور السياسي فحسب، بل من المنظور الاقتصادي كذلك، والذي ستدمِّره معدلات البطالة المرتفعة. على الرغم من أن الصين لم تقم بخصخصة مشاريعها الحكومية بشكل سريع، في الوقت الذي كان يتم فيه إيجاد مشاريع جديدة، وكانت أهمية المشاريع الحكومية تتضاءل، لدرجة أنه بعد أن بدأت مرحلة التحول بعشرين عاماً، كانت تلك المشاريع مسؤولة فقط عن 28.2% من الإنتاج الصناعي. لقد أدركت الصين مخاطر التحرير الكامل للأسواق المالية بينما فتحت الأبواب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرق بين ما حدث في الصين وما حدث في دول أخرى مثل روسيا، التي أذعنت لإيديولوجية صندوق النقد الدولي، لا يمكن أن يكون أشد قسوة. بدا في قضية تلو الأخرى أن الصين، القادم الجديد لساسة السوق، كانت أشد حساسية لأهمية الدوافع لسياسة لكل قرار من قراراتها أكثر من حساسية صندوق النقد الدولي لقراراته.

كانت المشاريع العامة في البلدات والقرى مهمة جداً في السنوات الأولى من مرحلة التحول. قالت إيديولوجية صندوق النقد الدولي: إنه بسبب كون هذه المشاريع مشاريع عامة، فمن الممكن أن لا تنجح. ولكن صندوق النقد الدولي كان مخطئاً. لقد أوجدت مشاريع البلدات والقرى حلاً لمشكلة الإدارة، المشكلة التي لم يُعرها صندوق النقد الدولي القدر الكافي من الانتباه، لكنها كانت السبب في العديد من حالات الفشل في أماكن أخرى. قامت مشاريع البلدات والقرى بتوجيه أموالها القيمة باتجاه خلق الثروة، وكانت هناك منافسة محتدمة للوصول إلى النجاح. كان بإمكان أولئك الذين يعملون في مشاريع البلدات والقرى أن يروا ما يحصل لأموالهم، كانوا يعلمون ما إذا كانت هناك أعمال يتم إيجادها وإذا كانت معدلات الدخل ترتفع. بالرغم من أنه ربما لم يكن هناك ديمقراطية، فقد كانت هناك مساءلة. تركزت الصناعات الجديدة في الصين في المناطق الريفية. ساعد هذا على تخفيض الاضطرابات الحتمية التي تترافق مع التحول إلى الصناعة. وهكذا بنت الصين أسس سياسة اقتصادية جديدة على المؤسسات القائمة، وبذلك حافظت وحسنت نسيجها الاجتماعي، بينما تم سحق هذا النسيج في روسيا.

المفارقة الأخيرة أن معظم الدول التي انتهجت سياسة التحول المتدرج لاقت

النجاح في إحداث إصلاحات أعمق بشكل أسرع. إن سوق البضائع الصينية أضخم من سوق البضائع الروسية. إن معظم القطاع الزراعي الروسي اليوم يُدار بطريقة تختلف اختلافاً طفيفاً كما كانت عليه منذ عقد مضى، بينما قامت الصين بإدارة مرحلة التحول إلى "نظام المحاسبة الفردية" في أقل من خمس سنوات. هذه الاختلافات التي أوضحتها بين روسيا من جهة والصين وبولندا من جهة أخرى يمكن أن يتم تكرارها في أي من السياسات الاقتصادية في مرحلة التحول في أي مكان. تلقت جمهورية التشيك في البداية تقديرات من صندوق النقد الدولي ومن البنك الدولي لقيامها بالإصلاحات السريعة، فيما بعد أصبح من الواضح أنها أوجدت سوقاً مالياً لم يجمع الأموال لإقامة استثمارات جديدة، بل أتاحت لبعض مدراء الاستثمار (وبشكل أكثر دقة، للمحتالين، الذين لو قاموا بما قاموا به من أعمال في جمهورية التشيك في الولايات المتحدة، لكانوا خلف القضبان) أن يهربوا بملايين الدولارات من أموال أناس آخرين. كنتيجة لهذه الأخطاء وغيرها في مرحلة التحول، بالمقارنة لما كانت عليه الأمور في عام 1989، فشلت جمهورية التشيك بالرغم من مزايا موقعها الجغرافي والمستويات الثقافية الرفيعة لسكانها. على عكس هذا، بدأت عملية الخصخصة في هنغاريا بداية بطيئة، ولكن تمت إعادة هيكلة شركاتها، وهي الآن تصبح من المنافسين على مستوى العالم.

أظهرت كلٌّ من بولندا والصين أنه كان هناك إستراتيجيات بديلة. اختلف المضمون السياسي والاجتماعي والتاريخي لكل دولة، لا يمكن لأي أحد أن يضمن أن العوامل التي لعبت دوراً في دولة ما كانت ستلعب الدور نفسه في روسيا، أو كانت ستكون ممكنة من الناحية السياسية. قال البعض، بالاعتماد على المؤشرات ذاتها: إن مقارنة حالات النجاح هي مقارنة غير عادلة، بالأخذ بعين الاعتبار الظروف المختلفة الواضحة. بدأت بولندا بتقاليد سوق أقوى من روسيا،حتى أنه كان لديها قطاع خاص خلال الحقبة الشيوعية. لكن الصين بدأت من موقع أقل تقدماً. إن وجود الممولين في بولندا بوقت سبق مرحلة التحول ربما يكون قد جعل بولندا قادرة على إنجاز إستراتيجية خصخصة أكثر سرعة، مع العلم أن بولندا وكذلك الصين اختارت المقاربة الأكثر تدرجاً.

كان من المتوقع لبولندا أن يكون لها ميزة فارقة، لأنها كانت أكثر تطوراً من الناحية الصناعية، وكانت الصين أقل تطوراً. كانت الصين، حسب هؤلاء

النقّاد، لا تزال في منتصف طريقها إلى مرحلة التصـنيع والتطـوير، واجهـت روسـيا أدق مهمـة في إعادة توجيه اقتصاد صناعي موجود ولكن متهاوٍ. لكن يمكـن أن ينـاقش الأمـر بصـورة معاكسـة فالتطور عملية ليست سهلة، كما تُظهر حالات النجاح النادرة. إذا كانت مرحلـة التحـول صـعبة، والتطور صعباً، فمن غير الواضح لماذا يجـب أن يكـون القيـام بهـما في الوقـت عينـه سـهلاً. كـان الفرق بين النجاح الصيني والفشل الروسي في إصلاح الزراعة أعظم حتـى مـن نجـاح الـدولتين في إصلاح الصناعة.

أحد الأمور التي تسهم في حالات النجاح هي أن تكون "صناعة محلية"، تم تصميمها مـن قبل الموجودين في كل دولة والقادرين على تحسس احتياجـات ومصـالح دولهـم. لم يكـن هنـاك مقاربات قياسية في الصين أو في بولندا أو في هنغاريا. كانت هذه الـدول وكـل الـدول الأخـرى في مرحلة تحـول براغماتيـة، ولم تسـمح أبـداً للإيديولوجيـة والمراجـع النظريـة البسـيطة أن تحـدد سياستها.

إن العلوم،حتى العلم غير الدقيق كالاقتصاد، تعنى بالتوقعات وتحليل الـروابط السـببية. كانت توقعات الذي يتبنّون إستراتيجية التحول المتدرج صحيحة، من ناحية الدول التي انتهجـت إسـتراتيجياتهم، ومـن ناحيـة الـدول التـي طبقـت إسـتراتيجية العـلاج بالصـدمة التـي انتهجـت إستراتيجيات بديلة. على خلاف توقعات الذين تبنـوا إسـتراتيجية العـلاج بالصـدمة التـي لم تكـن كذلك.

لم تكن، برأيي، حالات النجاح التي تحققت في الدول التي لم تتبع وصفات صندوق النقد الدولي نجاحات عرضية. لقد كانت هناك رابطة واضحة بين السياسـات التـي تـم انتهاجهـا وبـين النتائج التي حصلت، بين النجاح في الصين وبولندا وما تم إنجازه، وبين الفشل في روسيا ومـا نـتج عنه. كانت النتائج في روسيا سيئة، كـما لاحظنـا، وتوافقـت مـع مـا تنبـأ بـه أولئـك الـذين تبنـوا إستراتيجية العلاج بالصدمة. كانت النتائج في الصين معاكسة تماماً لما كان صـندوق النقـد الـدولي قد تنبأ به، ولكنها كانت أفضل ومتوافقة كليةً مع ما قاله أولئك الذين تبنّوا إسـتراتيجية التحـول المتدرج.

لم تكن حجـة مـن تبنّـى إسـتراتيجية العـلاج بالصـدمة بـأن المقـاييس التـي تـم استخدامها في وصـفاتهم لم يـتم تطبيقهـا بشـكل كامـل مقنعـة. في الاقتصـاد، لا توجـد وصفة تطبق بشكل دقيق، ويجب توقع السياسات (والنصـائح) عـلى ضـوء حقيقـة أن أشخاصـاً غـير معصـومين عـن الخطـأ، الـذين يعملـون في عمليـات سياسـية معقـدة

سيقومون بإنجاز تلك السياسات. إذا كان صندوق النقد الدولي قد أخطأ في إدراك هذا، فذلك بحد ذاته اتهام خطير. والأسوأ من هذا هو أن العديد من حالات الفشل تم توقُّع حدوثها من قبل مراقبين وخبراء مستقلين وتم تجاهلها.

النقد الموجه لصندوق النقد الدولي ليس لمجرد أن وصفاته لم تكن صحيحة. بعد كل هذا، لم يكن بمقدور أحد أن يكون متأكداً، ولا حتى صندوق النقد الدولي نفسه، من نتائج التغيّرات واسعة النطاق التي ستستلزمها مرحلة التحول من نظام الشيوعية إلى نظام اقتصاد السوق. إن النقد الموجه لصندوق النقد كان لمحدودية الرؤية، ركز فقط على السياسات الاقتصادية، وأنه وظف نموذجاً خاصاً محدوداً للسياسات الاقتصادية.

لدينا الآن أدلة أكثر عن عملية الإصلاح مما كان لدينا قبل خمس سنوات عندما سارع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى الحكم بأن إستراتيجياتهم كانت تعمل. كما بدت الأمور مختلفة بشكل صادم اليوم أكثر مما كانت عليه في منتصف التسعينيات، وكذلك تفعل في حقبة أخرى، ربما يتوجّب علينا، آخذين بعين الاعتبار نتائج الإصلاحات التي تجري الآن، أن نراجع أحكامنا. لكن، من وجهة نظر الفائدة الراهنة، تبدو بعض الأشياء واضحة. قال صندوق النقد الدولي: إن أولئك الذين انشغلوا بالعلاج بالصدمة، الذين يمكن أن يشعروا بألم أكثر على المدى القصير، سيكونون أكثر نجاحاً على المدى البعيد. أظهرت هنغاريا وسلوفينا وبولندا أن سياسات التحول المتدرج تقود إلى ألم أقل على المدى القصير، والى استقرار سياسي واجتماعي أكبر، وإلى نمو أسرع على المدى البعيد. يتوضح من السباق بين السلحفاة وبين الأرنب، أن السلحفاة فازت مرة أخرى. خسر المصلحون الراديكاليون، سواء كان الطلاب ممتازين مثل جمهورية التشيك، أو كان الطلاب مشاكسين قليلاً مثل روسيا.

الطريق إلى المستقبل

كان لأولئك الذين كانوا مسؤولين عن أخطاء الماضي نصائح قليلة حيال أين من الأفضل أن تذهب روسيا في المستقبل. إنهم يرددون التعويذة نفسها وهي الحاجة إلى متابعة الاستقرار والخصخصة والاستقرار. أجبرتهم المشاكل التي سبّبتها أخطاء الماضي على إدراك الحاجة لمؤسسات قوية، لكن لديهم نصائح قليلة ليقدموها حيال

الوسائل أو كيفية تحقق هـذا. في لقـاء تلـو الآخـر عـن السياسـة الروسـية، صـدمني غيـاب أيـة إستراتيجية لمكافحة الفقر وتحسين النمو. في الحقيقة، ناقش البنك الدولي إعادة تفعيـل برامجـه في القطاع الريفي. كان لهذا معنى لدى البنـك الـدولي، مـع الأخـذ بعـين الاعتبـار المشـاكل التـي أحدثتها برامجه السابقة في هذه المنطقة، ولكن هذا لم يكن يعني شيئاً لروسيا، مـع الأخـذ بعـين الاعتبار أن هذه المنطقة هي حيـث يتركّـز الكثـير مـن فقـراء الـبلاد. كانـت إسـتراتيجية "النمـو" الوحيدة التي تم تقديمها تقضي بأنه كان يجب على البلاد أن تتبنى سياسات من شـأنها أن تعيـد الأموال التي كان قد تم تهريبها خارج البلاد. أغفل أولئك الـذين اتخـذوا هـذا الموقـف أن هـذه التوصية يمكن أن تعنـي تثبيـت الأقليـة الحاكمـة بصـورة دائمـة، واللصـوص ورأسـمالية المقـربين والمافيا التي تمثلها. لم يكن أمامهم أي مبرر آخر ليعيدوا أموالهم بينما يجنـون عائـدات جيـدة في الغرب. بالإضافة لهذا، لم يدرك صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية أبداً حقيقـة أنهـم كانوا يقدِّمون الدعم لنظام يفتقد إلى الشرعية السياسية، حيـث العديـد مـن الأثريـاء كـانوا قـد حصلوا على أموالهم بالسرقة وبعلاقاتهم السياسية مع القائد، بوليس يلتسن، الذي هو أيضاً كـان قد فقد كل المصداقية والشرعية. من المؤسف، للشريحة الأكبر، أنه على روسيا أن تتعامل مـع مـا حدث كسرقة أصول وطنية، كسرقة لا تستطيع الأمة تعويضها. يجب أن يكـون هـدف روسـيا في المستقبل هو محاولة وقف السرقات المستقبلية لجذب المستثمرين الشرعيين عن طريـق إحـلال القانون وخلق البيئة المناسبة للعمل.

لقد كان لأزمة عام 1998 فائدة واحـدة، التـي أشرت إليهـا سـابقاً، وهـي تخفـيض قيمـة الروبل الذي حثّ النمو، ليس بالقدر الكبير في الصادرات، بل في مبادلات الاستيراد، وأظهرت تلك الأزمة أن سياسات صندوق النقد الدولي كانت تخنق الاقتصاد محافظة عليـه بمسـتوى أقـل مـن إمكانياته. إن عملية تخفيض قيمة الروبل بالتزامن مـع ضربـة الحـظ، وهـي الارتفـاع الهائـل في أسعار النفط في نهاية التسعينيات، دفع التقـدّم، مـن حالـة محتومـة مـن الانخفـاض. هنـاك فوائد مستمرة من طفرة النمـو هـذه، فـبعض مـن المشـاريع التـي اسـتفادت مـن الظـروف المواتية بدا أنها في طريقها للحصول على فرص جديدة واستمرت بـالنمو. هنـاك أيضـاً بعـض المؤشرات الإيجابية الأخـرى، فـبعض أولئـك الـذين اسـتفادوا مـن نظـام الرأسـمالية المزيفـة ليصبحوا أثرياء جداً يعملون على تغيير القوانين، ليضمنوا أن ما فعلوه للآخرين لا يمكن فعله

معهم. هناك تحركات في بعض القطاعات لتعاون أفضل مع الحكومة، بعض من الأقلية الحاكمة، في الوقت الذي كانوا فيه غير مستعدين ليخاطروا بكل أموالهم في روسيا، ويرغبون في إغراء الآخرين ليخاطروا بما لديهم من أموال، وكانوا يعلمون أنه للقيام بهذا يتوجب عليهم أن يتصرفوا بشكل أفضل مما كانوا يفعلون في الماضي. لكن هناك مؤشرات أقل إيجابية. حتى في ذروة أسعار النفط المرتفعة جداً. لقد كانت روسيا قادرة بالكاد على جعل ميزانيتها متوازنة، وقد كان يتوجَّب عليها أن تدخر بعض أموالها "لوقت الشدة" عندما تنخفض أسعار النفط. كان التعافي غير مؤكد، كما سيوضح هذا الكتاب. تراجعت أسعار النفط عن نقطة الذروة، وكالمعتاد، ظهرت آثار تخفيض قيمة الروبل في السنتين أول سنتين. لكن في ظل معدلات النمو المنخفضة التي بدأت تظهر الآن، ستحتاج روسيا إلى عقد أو عقدين أو أكثر فقط لتبقى حيث كانت في عام 1990، إلا إذا ظهرت هناك بعض التغيّرات المميّزة.

لقد تعلَّمت روسيا العديد من الدروس. في الفترة التي تلت الشيوعية، فقد تحول العديد من ناسها من الإيمان بعقيدة ماركس إلى الإيمان بعقيدة الأسواق الحرة. بدأت موجة هذه الديون الجديدة وبدأت معها مرحلة جديدة من البراغماتية.

هناك بعض السياسات التي ربما تحدث اختلاف. في عرض ماذا كان يجب أن ينجز، فإنه من الطبيعي أن نبدأ بالتفكير بأخطاء الماضي وهي قلة الانتباه لهيكلة سياسة السوق، من المؤسسات المالية التي تقدِّم القروض للمشاريع الجديدة إلى القوانين التي تفرض تنفيذ العقود وتروِّج للمنافسة، إلى نظام قضائي مستقل ونزيه.

يجب على روسيا أن تمضي إلى أبعد من تركيزها على الاستقرار الواسع النطاق وتشجع النمو الاقتصادي. لقد ركّز صندوق النقد الدولي خلال حقبة التسعينيات على جعل الدول تعمل على تنظيم ميزانياتها، وعلى التحكم بنمو الاحتياطي المالي. على الرغم من أنه عند إنجاز التحديث، ربما يكون هذا الاستقرار مطلوباً بشكل سابق للنمو، مما يجعل منها بالكاد إستراتيجية نمو. في الحقيقة، إن إستراتيجية الاستقرار قلّصت الطلب الإجمالي aggregate demand. هذا الانخفاض في الطلب الإجمالي تفاعل مع إستراتيجيات إعادة الهيكلة المضللة لتقليص العرض الإجمالي aggregate supply. في عام 1998، كان هناك مناقشة فاعلة بخصوص دور الطلب والعرض. قال صندوق النقد الدولي: إن أي ارتفاع في

الطلب الإجمالي ستكون لـه آثـار تضخمية. إذا كـان هـذا صحيحاً، فإنـه سيكون بدايـة مرعبـة للفشل. خلال ست سنوات، تم تخفيض القدرة الإنتاجية الروسية بما يربو على 40%، أكثر عمقـاً من الانخفاض في القدرة الدفاعية، خسارة أكبر في القدرة من تلك التي ظهرت في أسـوأ الحـروب. كنت أعلم أن إستراتيجيات صندوق النقـد الـدولي كانـت قـد أسـهمت بشـكل كبـير في تخفيـض القدرة الإنتاجية. حالما تم العمل بها، أثبت صندوق النقد الدولي مرة أخرى أنه كـان عـلى خطـأ، عندما ظهر التخفيض في قيمة الروبل، كان المنتجون المحليون على الأقـل قـادرين عـلى المنافسـة مع المستوردين الأجانب، وكانوا قادرين على تلبية الطلبـات الجديـدة. ارتفـع الإنتـاج. لقـد كـان هناك حقاً قدرة فائضة، والتي أبقتها سياسات صندوق النقد الدولي خاملة لسنوات.

سيتحقق النمو في روسيا فقط إذا قامت بتوفير بيئات ودية للاستثمار. هذا يستلزم أفعالاً عـلى كافـة المسـتويات الحكوميـة. السياسـات الجيـدة عـلى المسـتوى الـوطني يمكـن أن تلغيهـا السياسات السيئة على المستوى المحلي وعلى المستوى الإقليمي. التشريعات القانونية عـلى كافـة المستويات يمكن أن تجعل من الصعب إقامة شركات جديدة. عدم تـوفر الأرض يمكـن أن يكـون عائقاً بقدر ما يكـون عـدم تـوفر رأس المـال. الخصخصـة تقـوم بالقليـل الجيـد إذا قـام موظفـو الحكومة المحلية بمحاصرة الشركات بشدة لدرجة تفقد معها هذه الشركـات دوافعهـا للاسـتثمار. هذا يعني أن يتم انتقاد قضايا الفيدرالية بشكل مبـاشر. يجـب تفعيـل الهيكـل الفيـدرالي الـذي يقدِّم دوافع متجانسة على كافة المستويات. هذا سيكون صعباً. السياسـات التـي تهـدف إلى بـتر إساءة الاستخدام على المستويات الحكومية الدنيا يمكن نفسها أن يساء استخدامها، لتعطـي قـوة إضافية للمركز، وتحرم السلطات المحليـة والإقليميـة مـن القـدرة عـلى ابتكـار إسـتراتيجيات نمـو استثمارية خلاقة. على الرغم من أن روسيا لم تكن تحرز تقدماً عامـاً، فقـد كـان هنـاك تقـدم في بعض الإسـتراتيجيات المحليـة، وهنـاك قلـق مـن أن محـاولات الكـرملين الأخـيرة للسـيطرة عـلى السلطات المحلية ستقوم في حقيقة الأمر بخنق هذه المبادرات المحلية.

لكـنْ هنـاك سـبب جـوهري لتـوفير منـاخ جديـد للعمـل، إن تحقيـق الاسـتقرار السـياسي والاقتصـادي هـو أمـر سيثبت - بشـكل خـاص - أنـه صـعب التحقيـق بالأخـذ بعـين الاعتبـار مـا حـدث في العقـد الأخـير. إن التفـاوت الهائـل ونسـب الفقـر الضـخمة التـي

نشأت خلال العقود السابقة توفر مناخاً خصباً لنشوء حركات متنوعة، من الحركات الوطنيـة إلى الحركات الجماهيرية، والتي قد يشكل بعضها تهديداً ليس فقط لمستقبل روسيا الاقتصـادي، بـل للسلام العالمي أيضاً. سيكون من الصعب، ومن الممكن أن تسـتلزم وقتـاً لـيس بالقصـير، للقضـاء على هذا التفاوت الذي نما بسرعة كبيرة.

أخيراً، يجب على روسيا أن تجمع الضرائب. عمليات الجمع هـذه يجـب أن تكـون الأقـل صعوبة على الشركات الروسية المسيطرة على الموارد الطبيعية، لأن العوائد والمخرجـات في قطـاع الموارد الطبيعية هي بالمبدأ سهلة المراقبة، لهذا فإن عملية جمع الضرائب يجب أن تكون سـهلة. يجب على روسيا أن تضع أسماء الشركات على قائمة، وإذا لم يـتم دفـع الضرائـب في مـدة، لنقـل، ستين يوماً، فسيتم الحجز على ممتلكات تلك الشركات. إذا لم يتم دفع الضرائب وقامت الحكومة بالحجز على الممتلكـات، يمكـن للحكومـة إعـادة خصخصـتها بطريقـة أكـثر شرعيـة مـن عمليـة الخصخصة وفق قروض المشاركة المشينة التي تمت في عهد يلتسن. من ناحيـة أخـرى، إذا قامـت الشركات بدفع الضرائب المترتبة عليها، سيكون لروسيا والحكومة الروسية مصـادر لتواجـه بعـض أهم المشاكل العالقة.

وكما يتوجّب على أولئك المدينين بالضرائب دفع الضرائب المترتبة عليهم، أولئـك المـدينين بدفع الأموال إلى البنوك، وخاصة البنوك التي هي الآن تحت سـيطرة الحكومـة كنتيجـة للفشـل، يجب أن يتم إجبارهم على دفع مديونياتهم. ومرة أخرى، فإن القيام بهـذا يسـتلزم تـأميماً فعـالاً للمشروع، تأميماً يتبع بخصخصة أكثر شرعية مما كانت عليها سابقاً.

نجاح وجود هذه الأجندة مرهون بوجود حكومة نزيهة نسبياً مهتمـة بتحسـين الازدهـار العام. يجب علينا نحن في الغرب أن ندرك أنه يمكننا القيام بالقليل نسبياً لجعل ذلك يحدث. إن الطموح المفرط لـدى أولئـك في إدارة كلنتـون وفي صـندوق النقـد الـدولي بـأنهم يسـتطيعون أن "يختاروا" الجهات التي سيقدِّمون الدعم لها، وأن يدفعوا ببرامج تعمل وتقـود إلى يـوم جديـد في روسيا، أظهر بأن المحاولة المتعالية من قِبَل أولئك الذين يعلمون القليل عن البلاد، ويسـتخدمون مجموعة ضيقة من المفاهيم الاقتصادية، ليغيِّروا مسار التاريخ، بأنها كانت محاولة محكومة بالفشل. نحن نستطيع المسـاعدة بتقـديم الـدعم إلى تلـك الأنـواع مـن المؤسسـات التـي هـي عـماد الـنظم

الديمقراطية كإيجاد الجمعيات الاستشارية وإيجاد المناخ لحوار شعبي ودعم وسائل الإعلام المستقلة والمساعدة في تعليم الجيل الجديد الذي يفهم الكيفية التي تعمل بها النظم الديمقراطية. هناك على المستوى الوطني والإقليمي والمناطقي العديد من الموظفين الشباب الذين يرغبون في رؤية بلادهم تنهج نهجاً مختلفاً، وتقديم الدعم واسع النطاق، الفكري والمالي، بإمكانه أن يُحدث فرقاً. إذا كان تلاشي الطبقة المتوسطة يمثل لروسيا التهديد الطويل المدى، ولا يمكننا تغيير الضرر الذي حدث بصورة كاملة، فإنه بإمكاننا على الأقل العمل على وقف تلاشي تلك الطبقة.

أظهر جورج سوروس George Soros بأن المساعدة المقدمة من شخص بمفرده يمكنها أن تُحدث فرقاً، من المؤكد بأن الجهود المركزة للغرب، إن تم توجيهها بشكل جيد، بإمكانها القيام بما هو أكثر من هذا. في الوقت الذي نتقدم فيه باتجاه مؤسسات أكثر ديمقراطية، يجب أن نبقي أنفسنا بعيدين عن أولئك المتحالفين مع مراكز القوة في العهد السابق، وكذلك عن مراكز القوة الجديدة الناشئة للأقلية الحاكمة، على قدر ما تتيح لنا السياسة العملية على الأقل. وفوق كل هذا يجب ألا نقوم بما يسبب الضرر. إن القروض التي قدمها صندوق النقد الدولي لروسيا كانت قروضاً ضارة. لم تترك هذه القروض والقرارات السياسية من خلفها البلاد مثقلة بالديون وأكثر فقراً، وحافظت على أسعار الصرف في مستويات مرتفعة عرقلت الاقتصاد فحسب، بل إنها تعمَّدت المحافظة على المجموعات الموجودة في سدة الحكم، فاسدة بالحد الذي كان واضحاً، لدرجة أنها نجحت في هذا التدخل المتعمد في الحياة السياسية للبلاد، وربما أرجأت أجندة أعمق للإصلاح كانت تسري من خلف إيجاد رؤية ضيقة محددة لسياسة السوق لخلق ديمقراطية مترنحة. تبقى الخاتمة - التي طرحتُها في الوقت الذي كنت فيه أجلس في الاجتماعات أناقش قرض عام 1998- صحيحة اليوم كما كانت في ذلك الوقت وهي إذا كانت روسيا، الدولة الغنية بالبترول والموارد الطبيعية، قادرة على تجميع قدراتها، فلن تحتاج إلى تلك القروض، وإذا لم تفعل، فإن القروض ستكون ذات فائدة قليلة. ليس المال ما تحتاجه روسيا. إنها بحاجة إلى شيء آخر، شيء يستطيع العالم كله تقديمه، لكن هذا سيتطلَّب نوعاً مختلفاً جداً من البرامج.

المساءلة الديمقراطية والفشل

لقد رسمت صورة غير مشجعة لروسيا في مرحلة الانتقال، من معدلات فقر

هائلة وأقلية حاكمة متسلطة وطبقة متوسطة متلاشية، وشعب رافض وخيبة الأمل بسياسات السوق. هذا الاتهام يجب أن يتوازن مع فهم الإنجازات. روسيا الآن لديها ديمقراطية هشة، أفضل بكثير من النظام الدكتاتوري السابق. لقد عانت روسيا من وسائل إعلان مقيدة بشدة، كان الكثير منها في العهد السابق تحت هيمنة الأقلية الحاكمة، والآن الكثير منها تحت هيمنة الدولة، لكن وسائل الإعلان لا تزال تعرض وجهات نظر مختلفة أكثر اتساعاً مما كانت عليه في ظل سيطرة النظام السابق. مثّل الممولون الشباب المثقفون جيداً والعمليون، في الوقت الذي كانوا فيه عادة يسعون إلى الهجرة إلى الغرب أكثر من مواجهة صعوبات العمل في روسيا أو الجمهوريات الأخرى في الاتحاد السوفييتي السابق، الوعد بقطاع خاص أكثر تأرجح في المستقبل.

في النهاية، يجب على روسيا وقادتها تحمل المسؤولية عن تاريخ روسيا المعاصر وعن قدرها. لقد أسهم الروس، على الأقل فئة قليلة منهم، وإلى حد كبير بإيجاد الصعوبات التي واجهت البلاد. اتخذ الروس القرارات الأساسية، مثل قروض المشاركة كبداية لعملية الخصخصة. ربما كان الروس أفضل بكثير في تشغيل المؤسسات الغربية مما كان عليه الغربيون في فهم روسيا. اعترف كبار الموظفين الحكوميين، من أمثال أناتولي كوبياس Anatoly Chubais، علانية كيف ضللوا (أو ما هو أسوأ، كيف كذبوا) على صندوق النقد الدولي*. لقد شعروا بأن هذا ما توجب عليهم للحصول على الأموال التي كانوا يحتاجونها.

نحن وقادتنا في الغرب لعبنا دوراً بعيداً عن الحيادية وغير مهم. لقد سمح صندوق النقد الدولي لنفسه أن يقع ضحية التضليل، لأنه أراد أن يستمر في الإقراض، ولأنه أراد أن يعتقد بأنه يعيد تنظيم روسيا. من المؤكد أنه كان لنا بعض التأثير في مسيرة البلاد فقد وافقنا على أولئك الذين كانوا في سدة الحكم.

عندما بدا الغرب مستعداً للتعامل معهم، في ذروة النجاح بمليارات الدولارات، أعطاهم هذا المصداقية، أن حقيقة أن الآخرين لم يكونوا قادرين على انتزاع مثل

* عندما سُئل أناتولي كوبياس Anatoly Chubais إذا كان للحكومة الروسية الحقُّ في الكذب على صندوق النقد الدولي بخصوص الوضع المالي الحقيقي، قال بشكل حرفي: "في مثل هذه الحالات، يجب على الحكومة القيام بهذا. إنه من الأفضل لنا أن تدرك المؤسسات المالية، على الرغم من حقيقة أننا خدعناهم بـ 20 مليار دولار، أنه لم يكن لدينا مخرج آخر". راجع: R.C.Paddock، "روسيا كذبت لتحصل على القروض، قال أيدي Aide ليلتسن"، جريدة Los Angeles Times، في 1998/9/9.

ذلك الـدعم كـان مـن الواضـح أنـه لم يكـن في صـالحهم. الـدعم الضـمني لقـروض المشـاركة في الخصخصة ربما قلّل من حدة الانتقادات، بعـد كـل هـذا، كـان صـندوق النقـد الـدولي خبـيراً في مراحل التحول، لقد حثَّ هذا عملية الخصخصة على السير بالسرعة التي كانت تسير بها قـروض المشاركة. كان هذا فساداً واضحاً ولم يكـن مصـدراً للاهـتمام. إن الـدعم والسياسـات ومليـارات الدولارات من صندوق النقد الدولي ربما لم يمكّن الحكومات الفاسدة بسياساته الفاسدة لتبقى في السلطة، بل ربما خفف الضغط بالمطالبة بإصلاحات أكثر أهمية.

لقد راهنّا على القادة المفضلين ودفعنا بإستراتيجيات معينة للتحول. بعض أولئـك القـادة بدا أنهم يفتقدون الكفاءة، وآخرون فاسدون، وبعضهم يفتقـد الكفـاءة وفاسـد بالوقـت نفسـه. بعض من تلك السياسات بدا خاطئاً وبعضها الآخر فاسدة وبعضها كانـت خاطئـة وفاسـدة معـاً. من الهراء القول: إن تلك السياسات كانت صحيحة، لكنها لم تعمل بكفاءة جيدة. يجـب أن يـتم التنبؤ بالسياسات الاقتصادية على أرض الواقـع لا في العـالم الافـتراضي. يجـب تصـميم السياسـات وفقاً لكيفية إنجازها في العالم الذي نعيش فيه لا كيفية إنجازهـا في العـالم النمـوذجي. لم توضـع الأحكام للتحقق من وجود إستراتيجيات بديلة واعـدة أكـثر. اليـوم، في الوقـت الـذي بـدأت فيـه روسيا بتحمل مسؤولية قادتها ونتائج أفعالهم، يجب علينا نحن أيضاً أن نتحمل مسؤولية قادتنا.

الفصل الثامن

الأجندة الأخرى لصندوق النقد الدولي

إن صندوق النقد الدولي وجهوده الأقل من الناجحة في حقبة الثمانينيات والتسعينيات طرح أسئلة إشكالية عن الطريقة التي يرى فيها صندوق النقد عملية العولمة، وكيف يرى أهدافه وكيف يحاول إنجاز تلك الأهداف كجزء من دوره ومهامه. إن صندوق النقد الدولي يعتقد بأنه ينجز المهام المسندة إليه من الترويج لاستقرار عالمي ومساعدة الدول النامية في مراحل التحول على تحقيق ليس فقط الاستقرار، بل النمو أيضاً. منذ وقت ليس بالبعيد كان الصندوق يناقش قضية ما إذا كان يجب عليه أن يهتم بالفقر، التي كانت مسؤولية البنك الدولي، أما اليوم فقد أدرك الصندوق تلك القضية أيضاً، على الأقل نظرياً. لكنني أعتقد أنه فشل في هذه المهمة وأن حالات الفشل لم تكن عرضية، بل كانت نتيجة للكيفية التي فهم بها مهمته.

إن الكلمات التي قالها الرئيس السابق لشركة جينرال موتورزGeneral Motors تشالز ويلسون Charles E. Wilson ووزير الدفاع قبل عدة سنوات مشهورة لدرجة أصبحت معها عبارة: "ما هو جيد لشركة جينرال موتورز هو جيد للبلاد" رمزاً لرؤية أمريكية محددة للرأسمالية. عادة ما بدا أن لدى صندوق النقد الدولي وجهة نظر مشابهة: "ما تراه المجتمعات المالية جيداً للاقتصاد العالمي هو جيد للاقتصاد العالمي ويجب إنجازه". هذا صحيح في بعض الأمثلة، ولكنه ليس كذلك في بعضها الآخر. في بعض الأمثلة، ربما تعتقد المجتمعات المالية أن قضية ما هي داخل دائرة اهتمامها، ولكنها ليست كذلك في الواقع، لأن إيديولوجية السوق الحرة المنتشرة تخدع التفكير الواضح حيال أفضل الطرق لمعالجة مشاكل الاقتصاد.

فقدان التفكير المنطقي المتماسك لصندوق النقد الدولي

من أيام كينز إلى اليوم

لقد كان هناك منطق متماسك معين في مفهوم كينز (الأب الفكري لصندوق النقد الدولي) للصندوق ودوره. حدَّد كينز فشل السوق، السبب الذي يقف خلف عدم ترك الأسواق لأنفسها، التي ربما تستفيد من العمل الجماعي. لقد كان يخشى من أن الأسواق قد توجد بطالة متواصلة. وذهب إلى أبعد من هذا. لقد أظهر لماذا كانت هناك حاجة لعمل جماعي عالمي، لأن عمل دولة واحدة يطغى على الدول الأخرى. واردات دولة ما هي صادرات دولة أخرى. الانخفاض في واردات دولة ما، لأي سبب كان، يُلحق الضرر باقتصاد دول أخرى.

كان هناك خطأ آخر، لقد كان يخشى أنه في ظل التراجع الاقتصادي الشديد ربما تصبح السياسة المالية غير فاعلة، وأن بعض الدول ربما تكون غير قادرة على الاقتراض لتمويل زيادة المصاريف أو تلجأ إلى تقليل الضرائب لحث الاقتصاد. حتى وإن كانت إحدى الدول بموقع يسمح لها بالاقتراض، فقد لا تكون قادرة على الحصول على المال. لم يقم كينز بتحديد مجموعة من أخطاء السوق فقط، بل أوضح سبب قدرة منظمة ما مثل صندوق النقد الدولي على تحسين الأمور: عن طريق فرض الضغوط على الدول لتحافظ على اقتصادها بدون بطالة، وعن طريق توفير السيولة لتلك الدول التي تواجه تراجع اقتصادي، والتي لا تستطيع تحمل الارتفاع الهائل في المصاريف الحكومية، يمكن للطلب الإجمالي العالمي أن يقدِّم المساندة.

أما اليوم، يسيطر مؤسسو السوق على صندوق النقد الدولي، وهم يعتقدون أن الأسواق أدّت عملاً ضخماً بصورة جيدة وأن الحكومة أدّت عملاً ضخماً بصورة سيئة. لدينا مشكلة واضحة وهي أن المؤسسة العامة التي أوجدت لمعالجة حالات فشل معينة في السوق هي حالياً تتم إداراتها من قبل خبراء الاقتصاد الذين لديهم مستوى عالٍ من الثقة بالأسواق ومستوى منخفض من الثقة بالمؤسسات العامة. بدا التناقض في صندوق النقد الدولي مثيراً واضحاً للمشاكل بشكل خاص عندما تم تناوله على ضوء مفاهيم التقدّم في النظرية الاقتصادية في العقود الثلاثة الأخيرة.

طوّر علم الاقتصاد مقاربة منظمة تنظيماً جيداً لنظرية فشل الأسواق الناتجة عن عمل الحكومة، التي تحاول أن تحدد لماذا قد لا تعمل الأسواق بصورة جيدة ولماذا يكون العمل الجماعي ضرورياً. حددت النظرية، على الصعيد العالمي، لماذا قد

تفشل الحكومات بمفردها في المساعدة على إرساء حالة من الازدهار الاقتصادي العالمي، وكيف أن العمل الجماعي العالمي، والعمل الحكومي المتناغم معاً، والذي يتم عادةً من خلال مؤسسات عالمية، سوف يساهم في تحسين الأمور. إن تطوير وجهة نظر منطقية متماسكة لسياسة عالمية لوكالة عالمية، كصندوق النقد الدولي، تتطلب تحديد أمثلة مهمة قد تفشل الأسواق بالعمل بها، وتحليل كيف أن سياسات معينة قد تحول دون وقوع الأضرار أو تجعل الأضرار الناتجة عن حالات الفشل تلك في حدها الأدنى. يجب أن يكون عمل هذه المنظمة أبعد من هذا، ليظهر كيف أن تدخلات معينة هي الطريقة الأفضل لانتقاد حالات فشل الأسواق لتحديد المشاكل قبل ظهورها ولمعالجة تلك المشاكل حال ظهورها.

كما لاحظنا، لقد قدَّم كينز مثل ذلك التحليل موضحاً لماذا قد لا تتمكن الدول من أن تنتهج سياسات توسعية بمفردها، تلك السياسات التي لا تأخذ بالحسبان الفوائد التي قد تجلبها لدول أخرى. لهذا السبب كان المقصود من صندوق النقد الدولي، بمفهومه الأساسي، أن يضع ضغطاً دولياً على الدول ليكون لديها سياسات توسعية أكثر مما كانت ستختار بنفسها. اليوم، قام صندوق النقد الدولي بعكس الاتجاه، واضعاً الضغط على الدول، وبشكل خاص، الدول النامية، لتطبيق سياسات أكثر انكماشاً مما كانت ستختار لنفسها. لكن في الوقت الذي بدا فيه رافضاً لآراء كينز، فإن صندوق النقد دولي اليوم، في رأيي، لم يطرح نظرية متماسكة لفشل السوق، والتي ستبرِّر وجوده وستقدِّم سبباً منطقياً لتدخلاته المعينة في السوق. كنتيجة لهذا، وكما رأينا، فإن صندوق النقد عادة ما كان يعيد طرح السياسات التي، بالإضافة إلى أنها كانت تفاقم المشاكل التي يواجهها، كانت تسمح لهذه المشاكل بالظهور مراراً وتكراراً.

ما هو الدور الجديد لنظام سعر الصرف الجديد؟

قبل ما يقارب الثلاثين عاماً، تحوّل العالم إلى نظام مرن لأسعار الصرف. لقد كان هناك نظرية متماسكة خلف ذلك التحول، إن أسعار الصرف، كغيرها من الأسعار، يجب تحديدها من قبل قوى السوق. لم تكن محاولات الحكومة التدخل في تحديد هذا السعر أكثر نجاحاً من محاولات التدخل في تحديد أي سعر آخر. مع هذا، فإن صندوق النقد قام مؤخراً بتدخلات هائلة، كما سبق لنا ورأينا. لقد تم إنفاق مليارات الدولارات في محاولة المحافظة على أسعار الصرف في البرازيل وروسيا

في مستويات لا يمكن المحافظة عليها. برَّر صندوق النقد الدولي تلك التدخلات على خلفية أن الأسواق أحياناً تعرض تشاؤم مفرط، أو "تتطرف"، واليد الحنونة للبيروقراطية العالمية يمكنها المساعدة في استقرار الأسواق. لقد صدمني كمحب للاطلاع أن يكون هناك مؤسسة ملتزم بمبدأ أن تعمل الأسواق بشكل جيد، إذا لم نقل بشكل كامل، تقرّر أن هذا السوق بالتحديد، سوق أسعار الصرف، يتطلَّب ذلك التدخل الهائل. لم يسبق لصندوق النقد الدولي أبداً تقديم تفسير جيد سواء لماذا هذا التدخل المكلف مرغوب فيه في هذا السوق بالذات، أو لماذا هو غير مرغوب في أسواق أخرى.

أنا أتفق مع صندوق النقد أن الأسواق قد تعرض تشاؤماً مبالغاً فيه، لكنني أعتقد أيضاً أن الأسواق قد تعرض تفاؤلاً مبالغاً فيه، وهذا لا ينطبق فقط على سوق أسعار الصرف الذي ظهرت فيه هذه المشاكل. هناك مجموعة أوسع من العيوب في الأسواق، وخاصة الأسواق المالية، تتطلب مجموعة أوسع من التدخلات.

على سبيل المثال، كانت الحماسة المفرطة هي التي أدّت إلى ظهور فقاعة سوق الأسهم والعقارات في تايلند، الفقاعة التي قدّمت الدعم لها، إن لم نقل قامت بإيجادها أموال المضاربة التنافسية hot speculative money التي كانت تتدفق إلى البلاد. أعقبت هذه الحماسة المفرطة تشاؤماً مفرطاً عندما انعكس اتجاه هذا التدفق المالي بصورة مفاجئة. في الحقيقة، كان التغيُّر في اتجاه أموال المضاربة السبب الجذري للتغيّر المفرط في أسعار الصرف. إذا قارنا هذه الظاهرة بمرض ما، فإنه من الأفضل أن نعالج المرض من أن نعالج أعراضه، وهو تغيُّر سعر الصرف. لكن إيديولوجية صندوق النقد الدولي الخاصة بالسوق الحرة قادت الصندوق لتجعل تدفق أموال المضاربة إلى داخل وإلى خارج البلاد أمراً أكثر سهولة. في معالجة الأعراض مباشرة، وبضخ مليارات الدولارات في الأسواق، جعل صندوق النقد الدولي من المرض الكامن أشد سوءاً. لو قام المضاربون فقط بأخذ المال من بعضهم البعض، لكانت لعبة غير جذابة ونشاط محفوف بالمخاطر، وكمعدل وسطي يكون العائد منه معدوماً، لأن أرباح بعضهم تساوي خسائر بعضهم الآخر. ما يجعل المضاربة مربحة هو المال الذي يأتي من الحكومات، وبدعم من صندوق النقد الدولي، فعلى سبيل المثال، عندما أنفقت البرازيل وصندوق النقد الدولي 50 مليار دولار أمريكي للمحافظة على سعر الصرف بمستوى مغالى فيه في نهاية عام 1998، أين ذهبت تلك

الأموال؟ إن تلك الأموال لم تتبخر في الهواء. لقد ذهبت إلى جيب أحدهم ومعظم هـذه الأمـوال ذهب إلى جيوب المضاربين. ربما يكون بعض المضاربين ربحوا، وربما يكـون بعضـهم الآخـر خسر، لكن المضاربين بصفة عامة حصلوا على مبلغ يعادل المبلغ الذي خسرته الحكومة. هذا يعنـي، أن صندوق النقد الدولي هو من أبقى المضاربة ناشطة.

العـدوى

هناك مثال صارخ آخر يظهر كيف أن افتقار صـندوق النقـد الـدولي إلى نظريـة منطقيـة متماسكة وكاملة يمكن يقود إلى سياسات من شأنها تعقيد المشاكل التـي كـان مـن المفـترض مـن الصندوق إيجاد الحلول لها. لنفهم ماذا يحدث عندما يحاول صـندوق حجـر "العـدوى". أوضـح الصندوق، بشكل أساسي، أنه يجب أن يتدخل وعلى وجه السرعة، إذا قرر أن الأزمة المسـتمرة في بلد ما سوف تجتاح دول أخرى، وهذا يعني أن الأزمة سوف تنتقل كمرض مُعدٍ وناقل للعدوى.

إذا كانت العدوى مشكلة، فإنه من المهم فهم آليات العمل التي من خلالها ظهـرت تلـك العدوى، العمل الجاد لفهم آليات الانتقال، تماماً كما يفعل العلماء، في المحاولـة الجـادة لاحتـواء مرض مُعدٍ. لقد كان لكينز نظريـة متماسـكة، إن التراجـع في دولـة مـا يقـود تلـك الدولـة إلى أن تستورد أقل، وهذا يضر بجيرانها. رأينا في الفصل الرابع كيف اتخذ صندوق النقـد الـدولي، خـلال حديثه عن العدوى، إجراءات في الأزمة المالية الآسيوية والتي سرعـت بالفعـل انتقـال المـرض، في الوقت الذي أجبرت فيـه الـدول دولـة تلـو أخـرى عـلى شـد الأحزمـة. قـاد انخفـاض الـدخل إلى انخفاض حاد في الواردات بشكل سريع، وفي الاقتصاديات المندمجـة القريبـة في المنطقـة، والـذي قاد إلى إضعاف متتابع للدول المجاورة. عندما انهارت المنطقة، قاد الطلب المنخفض عـلى الـنفط والسلع الأخرى إلى انهيار أسعار البضائع، الذي أحدث اضـطرابات ضـخمة في دول أخـرى، تبعـد آلاف الأميال والتي تعتمد في اقتصادها على تصدير تلك السلع.

في ذلك الوقت الذي تمسك فيه صندوق النقد الدولي بالصرامة المالية كعلاج مضاد، معلناً أن ذلك كان ضرورياً لاستعادة ثقة المستثمرين. انتقلت الأزمة من شرق آسيا إلى روسيا من خلال انهيار أسعار النفط، لا من خلال أية علاقات غامضة في "الثقة" من جانب المستثمرين، الأجانـب والمحليين، في معجزة اقتصاد شرق آسيا والمافيا الرأسمالية في روسيا. نظراً لغياب نظرية متماسـكة ومقنعة ضد انتقال العدوى، فقد أسهم صندوق النقد الـدولي بـنشر المـرض أكـثر مـما سـاهم في احتوائه.

متى يتحول العجز المالي إلى مشكلة؟

لم تنشر مشاكل التماسك علاجات صندوق النقد الدولي فقط، ولكنها نشرت تشخيصاته للحالات أيضاً. قلق خبراء الاقتصاد في صندوق النقد الدولي كثيراً بخصوص العجز في ميزان المدفوعات، هذا العجز، يعني في حساباتهم، إشارة مؤكدة لوجود مشكلة تلوح في الأفق. لكن في سيرهم ضد ذلك العجز، قلما انتبه الخبراء للأغراض التي يتم استخدام المال لها. إذا كان لإحدى الحكومات احتياط مالي (كما فعلت تايلند في السنوات التي سبقت أزمة عام 1997)، عندها ينشأ العجز في ميزان المدفوعات بصورة أساسية من الاستثمار الخاص الذي تخطّى المدخرات الخاصة. إذا قامت إحدى الشركات باقتراض مليون دولار بفائدة 5% وقامت باستثماره في شيء ما يعطي عائداً بقيمة 20%، عندها لا يكون لتلك الشركة مشكلة لاقتراضها المليون دولار. سيتولّى الاستثمار تسديد القرض. بالطبع، حتى لو ارتكبت الشركة خطأً في المحاكمة، وكانت العوائد 3%، أو حتى صفراً، لن تكون هناك مشكلة. عندها يفلس المقترض، والمقرض يخسر كلَّ قرضه أو جزءاً منه. قد تكون هذه مشكلة للمقرض، لكنها ليست مشكلة تتطلب قلق حكومة البلاد أو صندوق النقد.

كان يمكن لمقاربة التماسك أن تدرك هذا. كان يمكن لها أيضاً أن تدرك أنه إذا كانت واردات دولة ما أكثر من صادراتها (بمعنى آخر لديها ميزان تجاري خاسر)، فمن المؤكد أن دولة أخرى تقوم بالتصدير أكثر مما تستورد (أي لديها احتياطي تجاري). هذا قانون غير قابل للخطأ على صعيد الحسابات الدولية، لأن إجمالي العجز في العالم يجب أن يُضاف إلى إجمالي الاحتياطي. هذا يعني أنه إذا أصرت الصين واليابان على أن يكون لديها احتياطي تجاري، فإن بعض الدول سيكون لديها عجز تجاري. لا يستطيع المرء توجيه النقد فقط للدول التي تعاني من العجز التجاري، فهو خطأ الدول التي لديها احتياطي تجاري بالقدر نفسه. إذا حافظت اليابان والصين على احتياطها التجاري، وحولت كوريا عجزها التجاري إلى احتياطي تجاري، فمن المؤكد أن تظهر مشكلة العجز في دول أخرى.

لكن يمكن للعجز التجاري الضخم أن يكون مشكلة. هذا العجز قد يكون مشكلة، لأنه ببساطة يقتضي من الدولة أن تقترض سنة بعد سنة. ولكن إذا غيَّر أولئك الذين يقدِّمون القروض رأيهم وقاموا بإيقاف تقديم القروض، ستقع البلاد في مشكلة كبيرة أي ستواجه الأزمة. ستنفق البلاد أكثر على شراء البضائع من

الخارج مما تحصل عليه من بيع منتجاتها في الخارج. عندما يـرفض الآخـرون الاسـتمرار بتمويـل الفجوة التجارية، على البلاد أن تجد فوراً ما يضبط هذه الحالة. في بعض الحالات، يمكن للضـبط أن يكون سهلاً إذا كانت الدولة تقترض بكـثرة لتمويـل حفلـة صـاخبة لشراء سـيارة (كـما كانـت الحالة في إيسلندا مؤخراً)، عندها إذا رفـض الأجانـب تقـديم التمويـل لشراء السـيارات، تتوقـف الحفلة، وتغلق الفجوة التجارية. لكن بشكله النموذجي لا يسير الضبط بهذه السلاسة. حتـى أن المشاكل تكون أسوأ إذا كانت الدولة قد اقترضت على المـدى القصـير، بحيـث يمكـن للـدائنين أن يطلبوا تسديد ما قدَّموه من قروض لتمويل عجز السنوات السابقة الآن، سواء اسـتخدمت هـذه القروض لتمويل الاستهلاك الباذخ أو للاستثمارات طويلة الأمد.

الإفلاس والمخاطر الأخلاقية

تظهر مثل تلك المشاكل، على سبيل المثال، عندما تظهر فقاعة العقارات، كما كـان الحـال في تايلند. أولئك الذين اقترضوا من الخارج لتمويل مشاريع عقارية قد لا يكون بإمكانهم تسديد ديونهم. يصبح الإفلاس واسع الانتشار. تُظهر الكيفية التي يتعامل بها صندوق النقد الـدولي مـع الإفلاس أنه لا يزال هناك حلبة أخرى حيث تتأثر مقاربة الصندوق بالمتناقضات الفكرية.

في سياسات السوق الاقتصادية القياسـية، إذا قـام المقـرض بمـنح قـرض سـيّئ فسـيتحمل النتائج. ربما يصاب المقرض بالإفلاس، والدول لديها قوانين لكيفيـة التعامـل مـع حـالات الإفـلاس. هذه هي الطريقة التي من المفترض أن تعمل بها سياسات السـوق الاقتصـادية. بـدلاً عـن هـذا، تقوم برامج صندوق النقد الدولي، وبشكل متكـرر، بتقـديم الأمـوال للحكومـات لإنقـاذ الـدائنين الغربيين. الدائنون، المترقِّبون للإنقاذ المالي من جانب الصندوق، لديهم دوافـع ضـعيفة ليـأمنوا ضـد قدرة المقترضين على التسديد. هذه هي مشكلة المخاطرة الأخلاقية السيئة السمعة المعروفـة جيـداً في التأمين الصناعي والآن في السياسات الاقتصادية. التأمين يحد من دوافعك على توخي الحـذر وفي أن تكون حكيماً. سياسة الإنقاذ المالي الخارجي في حال وقوع الأزمة هي أشـبه بالتـأمين "الحـر". إذا كنت ممن يمنحون القروض فلن تهتم كثيراً في انتقاء الجهات التي تطلب تلك القروض، لأنك تعلـم أنه سيتم إنقاذك مالياً إذا تعسَّر تسديد القرض. في الوقت الـذي تسـتطيع فيـه الشركـات الحكيمـة التي تواجه تذبذب أسـعار الصرف الأجنبيـة التـأمين ضـده بطريقـة معقـدة، ولكـن سـهلة المنـال.

لكن، كما رأينا سابقاً، إذا لم يقم المقترضون في دولـة مـا مـن التـأمين لتقليـل المخـاطرة، أو خطـر الانكشاف، ولكنهم يعلمـون أو يعتقـدون بـأن سياسـة الإنقـاذ المـالي الخـارجي لصـندوق النقـد ممكنة، عندها يتشجع المقترضون على تحمل مخاطرة أكبر دون الشعور بالقلق. هـذا مـا حـدث في بداية أزمة الروبل في روسيا التي تصاعدت في عام 1998. في هذا المثال، حتى في الوقت الـذي كان فيه الدائنون في وول ستريت يمنحون القروض لروسيا، فقد كانوا يعلّمون روسيا مـدى حجـم الإنقاذ المالي الخارجي الذي كانوا يعتقدون بأنه مطلوب، والذي كانوا يعتقدون بأنهم سيحصلون عليه، مع الأخذ بعين الاعتبار وضع روسيا النووي.

إن صندوق النقد الدولي، بتركيزه على الإقراض، يحاول تبرير تدخّلاته بـالقول: إنـه بـدون تلك التدخّلات، لفشلت البلاد، وكنتيجة لهذا لن تكون البلاد قادرة عـلى الحصـول عـلى النقـد في المستقبل. كان لمقاربة التماسك أن تدرك زيـف هـذا النقـاش. لـو كانـت الأسـواق الماليـة تعمـل بشكل جيد، من المؤكد، أنه لو كانت الأسواق المالية قد عملـت في أي مكـان بشـكل مقـارب لمـا قاله مؤسسو الصندوق، لكانت نظرتها مستقبلية، في تقدير الفوائد التي تضـعها، وفي نظرتهـا إلى المخاطرة التي تتقدّم. الدولة التي قامت بتسديد جزء كبير من مستحقات الديون، أو حتى التـي فشلت في ذلك، هي في شكل أفضل للنمو، وهكذا تكون قادرة أكثر عـلى تسـديد أيـة اقتراضـات إضافية. هذا هو جزء من الأسس المنطقية للإفلاس في المقام الأول: تسديد أو إعادة هيكلة الدين يتيح للشركات، والدول، بالتقدّم والنمو. ربما تكون سـجون المدينين في القرن الثـامن عشـــر قــد قـدمـت دوافـع قوية للأفـراد كـي لا يصلوا إلى مرحلة الإفلاس، لكنها لم تساعد المـدينين ليعيـدوا تأسيس أنفسهم من جديد. لم تكن هذه الإجراءات غير إنسانية فقط، بل إنها لم تحسّن الكفـاءة الإجمالية للاقتصاد.

التاريخ يدعم هذا التحليل النظري. في الأمثلة الأحدث عهداً، روسيا، التـي كانـت مدينـة بديون هائلة فشلت في تسديد ديونها في عام 1998، وتم توجيه الانتقـاد لهـا عـلى نطـاق واسـع حتى لعدم استشارة الدائنين، كانت قادرة على الاقـتراض مـن السـوق في عـام 2000، وعـاد رأس المال بالتدفق إلى البلاد. بشكل مشابه، عاد تدفق الأموال إلى كوريا الجنوبية، حتى عندما فرضت وبفعالية إعادة هيكلة ديونها، معطية الدائنين الأجانب خيار تأجيل التسديد أو عدم التسديد.

لاحظ أنه لو كان صندوق النقد الدولي قد طور نموذجاً متماسكاً، لربما وجد حلاً لواحدة من أصعب المشاكل في شرق آسيا: سواء قام أو لم يقم برفع نسب الفائدة في منتصف الأزمة. رفع نسب الفائدة، بالطبع، أجبر آلاف الشركات على الإفلاس. كان تصريح الصندوق مفاده أن الفشل في رفع نسب الفائدة سيؤدي إلى انهيار سعر الصرف، وأن انهيار سعر الصرف سيؤدي إلى إفلاس أشد. لنضع جانباً، للحظة، السؤال ما إذا كان رفع نسب الفائدة (بالنتائج التي تهدد بالتراجع) سيؤدي إلى سعر صرف أقوى (لم يحدث هذا في الواقع). لنضع جانباً أيضاً، السؤال التجريبي ما إذا كانت شركات أكثر ستتضرر برفع نسب الفائدة أو بانخفاض سعر الصرف (على الأقل في تايلند، أوضح الدليل بقوة أن الضرر من التراجع الأعمق في سعر الصرف سيكون أقل). إن مشكلة التمزق الاقتصادي التي سببها تخفيض سعر الصرف من قِبَل الشركات التي تختار عدم التأمين ضد الانهيار في سعر الصرف. التحليل المتماسك للمشكلة كان ليبدأ بالسؤال لماذا فشلت الأسواق المتشابهة، لماذا لم تقم الشركات بالتأمين؟ وأي تحليل كان سيبين أن صندوق النقد نفسه كان جزءاً كبيراً من المشكلة: إن تدخّلات صندوق النقد الدولي لدعم أسعار الصرف، كما لاحظنا، جعلت من غير الضروري للشركات أن تقوم بالتأمين، تهدد في المستقبل المشكلة التي من المفترض للتدخل أن يجد حلاً لها.

من الإنقاذ المالي الخارجي إلى الإنقاذ المالي بمشاركة داخلية

في الوقت الذي أصبحت فيه حالات فشل الصندوق متزايدة بشكل واضح، بدأ البحث عن إستراتيجيات جديدة، لكن افتقاره إلى التماسك أكد بأن بحثه عن بدائل عملية كان له فرص ضئيلة بالنجاح. الانتقادات الضخمة التي وُجهت لسياساته في الإنقاذ المالي الخارجي حثته على تجريب ما دعاه البعض إستراتيجية الإنقاذ المالي بمشاركة داخلية bail-in. أراد صندوق النقد الدولي من مؤسسات القطاع الخاص أن تكون "موجودة" في أي عملية إنقاذ مالي. لقد بدأ بالإصرار على أنه قبل إقراض الأموال إلى أي دولة على شكل إنقاذ مالي خارجي، يجب أن تكون هناك "مشاركة" ضخمة من قبل الدائنين من القطاع الخاص، سيتوجب عليهم أن يكونوا "مستعدين"، أن يسامحوا بجزء مهم من الديون المستحقة. من غير المفاجئ، أنه لم يتم تجربة هذه الإستراتيجية الجديدة للمرة الأولى على دول رئيسة مثل البرازيل وروسيا، بل تمت تجربتها على دول أضعف من أن تقاوم صندوق النقد مثل

الإكوادور ورومانيا. سرعان ما أثبتت هذه الإستراتيجية أنها مثيرة للمشاكل في الفهم العام من جهة، وتتضمن عيوب في التطبيق من جهة أخرى، وتترافق مع نتائج سلبية جداً للدول المستهدفة لإجراء التجربة.

كانت رومانيا مثالاً محيراً بشكل خاص. لم تكن مهددة بالفشل، لقد أرادت فقط أموالاً جديدة من صندوق النقد لتُظهر أنها كانت جديرة بالاقتراض، والتي ستساعد في تخفيض نسب الفائدة التي تدفعها. لكن الدائنين الجدد سيقدِّمون الأموال فقط إن حصلوا على نسب فائدة توازي المخاطرة التي يواجهونها. لا يمكن إجبار الدائنين الجدد على أن "يستعدوا". لو كان صندوق النقد الدولي قد أسس سياساته على نظرية متماسكة من الأداء الجيد للأسواق المالية، لكان أدرك هذا.

لكن هناك مشكلة أكثر خطورة، والتي هي في صميم مهمة صندوق النقد الدولي. لقد نشأ الصندوق ليتعامل مع مشاكل السيولة التي نتجت عن عدم المنطقية العرضية لسوق الائتمان، كانت المشكلة هي رفضه تقديم القروض للدول التي كانت بالفعل جديرة بالاقتراض. الآن يقوم صندوق النقد بتسليم السلطة على سياساته في الإقراض إلى نفس الأفراد والمؤسسات الذين سرّعوا في ظهور الأزمات. فقط عندما يستعد هؤلاء الأفراد والمؤسسات لتقديم القروض يكون الصندوق مستعداً. سرعان ما رأى أولئك الدائنون الفوائد المتضمنة للتغيير، حتى وإن لم يفعل الصندوق ذلك. إذا رفض الدائنون تقديم القرض إلى الدولة العميلة، أو رفضوا المضي في تسوية ما، فلن تكون الدولة المقترضة قادرة على الحصول على الأموال، ليس فقط من صندوق النقد الدولي، بل من البنك الدولي والمؤسسات الأخرى التي جعلت تقديم القروض لديها مشروطاً بموافقة صندوق النقد الدولي. أصبح للدائنين فجأة ثقل ضخم. أصبح بقدرة رجل في الثامنة والعشرين من العمر في أحد فروع بنك دولي خاص في بوخارست، يأخذ قرضاً ببضعة ملايين الدولارات، وأن يقرر ما إذا كان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي سيقدِّم لرومانيا أكثر من مليار دولار. في المحصلة، لقد أسند صندوق النقد الدولي مسؤوليته بتقييم ما إذا كان سيقدِّم القرض للدولة إلى هذا الرجل ذي الثمانية والعشرين عاماً. من غير المفاجئ، أن يستحوذ الرجل ذو الثمانية والعشرين عاماً وموظفو البنوك الذين في عمر الثلاثين أو الخامسة والثلاثين في فروع مؤسسات دولية أخرى في بوخارست على سلطاتهم المؤثرة التي حصلوا عليها حديثاً. في كل مرة يقوم صندوق النقد الدولي

بتخفيض كمية الأموال التي يطلبها والتي قدَّمتها البنوك الخاصة، تقوم البنوك الخاصة بتخفيض الكمية المستعدة لتقديمها. في إحدى الحالات، ظهرت رومانيا مستعدةً لتكون حصتها فقط 36 مليون دولار من قروض القطاع الخاص التي ستتلقى قريباً المليار دولار كحزمة. لم تطلب البنوك الخاصة عند جمعها للأموال المطلوبة من جانب صندوق النقد سعراً مرتفعاً جداً فقط (نسبة فوائد مرتفعة)، بل طلبت، على الأقل في حالة واحدة، تطمينات من القوانين التشريعية الرومانية. هذه "الحصانة القانونية" ستسمح للدائن بالقيام بأشياء ربما لن يكون قادراً على القيام بها وهي أن يقوم بتقديم المزيد من القروض، أو منح قروض أكثر مخاطرة وبنسبة فائدة أكثر، رافعاً بذلك من فوائده، لكن رافعاً نسبة المخاطرة للنظام المصرفي، ومضعفاً السبب الرئيسي للتنظيم. كان يمكن لهذا أن يجذب الحكومات الأقل قدرة أو الأكثر فساداً، لكن رومانيا لم تقبل العرض، لأنها لم تكن تسعى خلف الأموال إلى ذلك الحد في المقام الأول.

يمكن رؤية هذه القضية بطريقة أخرى، من المفترض أن يكون قرار صندوق النقد بإعطاء القرض مبنياً على الكيفية التي تتناول بها الدولة مشاكل السياسات الاقتصادية الكبرى الأساسية. بناءً على نظرية إستراتيجية "التشارك"، كان يمكن لدولة ما أن يكون لديها بشكل تام ومرضٍ مجموعة من السياسات الاقتصادية الكبرى، فقط لو لم تكن قد رفعت الكمية التي قال صندوق النقد: إنه كان يتوجّب رفعها من جانب المصارف الخاصة، وكان يمكن لتلك الدولة أن تكون غير قادرة على تلقّي الأموال من أي مصدر من المصادر. من المفترض لصندوق النقد الدولي أن يكون لديه الخبراء في هذا المجال، لا الموظف المصرفي ذو الثمانية والعشرين عاماً في بوخارست.

أخيراً، على الأقل في حالة رومانيا، أصبح فشل الإستراتيجية واضحاً حتى لصندوق النقد، وتابع تقديم الأموال إلى البلاد على الرغم من أن القطاع الخاص لم يقدِّم المبالغ التي كان صندوق النقد قد "ألحَّ"عليها.

الهجوم هي أفضل وسيلة للدفاع:

اتساع دور صندوق النقد الدولي كـ"ملاذ أخير للإقراض"

على ضوء الإدراك المتزايد لفشل الصندوق والمطالبة المتنامية بتقليص دوره، عرض ستانلي فيشر Stanley Fischer، النائب الأول لمدير الصندوق، في عام 1999

زيادة دور الصندوق ليصبح الملاذ الأخير للإقراض. باعتبار أن الصندوق كان قد فشل باستخدام السلطات التي كانت لديه بشكل جيد، كان هذا العرض جريئاً إلى حد ما. لقد اعتمد على المقارنة: ففي داخل الدول يمثل البنك المركزي دور الملاذ الأخير للاقتراض، حيث يقوم بإقراض الأموال للبنوك "القادرة على دفع الديون ولكن بدون سيولة"، أي، البنوك التي تتمتع بموقع مالي إيجابي، ولكنها لا تستطيع الحصول على الأموال من أي مكان آخر. يود صندوق النقد الدولي أن يؤدي هذا الدور نفسه مع الدول. لو كان لصندوق النقد الدولي نظرة متماسكة للأسواق المالية، لكان رأى تداعي سريع للأفكار. حسب النظرية التامة للأسواق، إذا كانت إحدى الشركات قادرة على دفع ديونها، فيجب أن تكون قادرة على اقتراض الأموال من السوق. تماماً كما كان خبراء الاقتصاد في صندوق النقد الدولي، الذين بدا بشكل طبيعي أن لديهم ثقة بالأسواق، يعتقدون أن باستطاعتهم أن يحكموا بشكل أفضل من السوق كيف يجب أن تكون أسعار الصرف، كذلك بدا أنهم كانوا يفكرون أن باستطاعتهم أن يحكموا بشكل أفضل من السوق ما إذا كانت إحدى الدول جديرة بالاقتراض.

أنا لا أعتقد أن الأسواق المالية تعمل بشكل كامل. والمفارقة، أنني في الوقت الذي كنت فيه أعتقد أن الأسواق المالية تعمل بصورة أقل مما كان خبراء الاقتصاد في الصندوق يقترحون كشكل نموذجي، أنا أعتقد بأن الأسواق المالية هي إلى حد ما أكثر "عقلانية" مما اعتقد الصندوق عندما قام بالتدخّل. هناك حسنات لقيام الصندوق بالإقراض، عادة ما يقوم الصندوق بالإقراض ببساطة عندما تفرض الأسواق المالية القيام بهذا. لكن في الوقت نفسه، أنا أدرك أن الدولة تدفع تكلفة مرتفعة مقابل الأموال "الرخيصة" التي تحصل عليها من الصندوق. إذا تعسرت إحدى الدول الوطنية واقترب الفشل، عندها يكون صندوق النقد الدولي هو الدائن المفضل. يقوم الصندوق باستيفاء الديون أولاً، حتى وإن لم يفعل الدائنون الآخرون ذلك، كالدائنين الأجانب. فهؤلاء يأخذون ما تبقّى. وربما لا يحصلون على شيء. لذا تعتزم أي مؤسسة مالية عقلانية من القطاع الخاص أن تصر على تأمين مخاطرة وهو نسب فائدة أعلى لتغطي الإمكانية المرتفعة لعدم التسديد. إذا ذهبت معظم أموال الدولة إلى صندوق النقد، عندها يذهب القليل إلى الدائنين الأجانب من القطاع الخاص، وسيصر هؤلاء الدائنون على نسب فائدة مرتفعة موازية. كان لنظرية

متماسكة للأسواق المالية أن تجعل صندوق النقد الدولي منتبهاً أكثر لهـذا، وأن تجعلـه متحمسـاً أكثر على إقراض المليارات والمليارات التي قدَّمها على شكل حزم إنقاذ مالية خارجية. كان لنظرية أسواق أكثر تماسكاً أن تجعل صندوق النقد الدولي، في وقت الأزمة، يبحث بجد عن إستراتيجيات بديلة، كتلك التي ناقشناها في الفصل الرابع.

ما هي الأجندة الجديدة لصندوق النقد الدولي؟

إن حقيقة أن نقص التماسك قاد إلى مشاكل عديدة هو أمر غير مفاجئ. السؤال المطروح هو، لماذا وجد هذا النقص؟ لماذا استمر، في قضية تلو الأخرى، حتى بعد أن تم تحديد المشـاكل؟ جزء من التفسير هو لأن المشاكل التي كان يجب على صندوق النقد الدولي التصـدي لهـا كانـت صعبة، العالم معقد، وخبراء السياسات الاقتصادية في الصندوق هم رجـال عمليـون يكـافحون في اتخاذ القرارات بسرعـة، أكـثر مـن البـاحثين الأكـاديميين الـذين يكـافحون بهـدوء للحصـول عـلى التماسك العقلاني والثبات. لكنني أعتقد بأن هناك سبباً أكثر أهمية وهو أن الصـندوق لا يسـعى فقط لتحقيق أهدافه الموجودة في أجندتـه الأصـلية مـن تحسـين الاسـتقرار العـالمي والتأكيـد أن هناك أموالاً للدول التي تواجه خطر التراجع الاقتصادي لتحقيق سياسـات توسـعية. إنـه يسـعى أيضاً لتحقيق مصالح المجتمع المالي. هذا يعني أن للصندوق أهدافاً والتي عادة مـا تتنـاقض مـع بعضها البعض.

إن التوتر على أشده، لأن هذا التناقض لا يمكن أن يظهر للعلن، إذا أُعلـن الـدور الجديـد لصندوق النقد الدولي للعامة، ربما يضعف الدعم المقدَّم لتلك المؤسسة، وأولئك الذين نجحـوا في تغيير الأجندة على الأغلب متأكـدون مـن هـذا. وهكـذا كـان عـلى الأجنـدة الجديـدة أن تظهـر بالطريقة التي تبدو فيها منسجمة على الأقل ظاهرياً مع الأجنـدة القديمـة. قـدَّمت إيديولوجيـة السوق الحرة المبسطة الستار الذي جرى من خلفه العمل الحقيقي لتنفيذ الأجندة "الجديدة".

كان التغيُّر في الأجندة والأهداف، الذي ربما كان هادئاً، بالكاد يـرى: مـن خدمـة المصـالح الاقتصادية العالمية إلى خدمة مصالح التمويل العـالمي. ربمـا لم يسـهم تحريـر الأسـواق الماليـة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي، لكنه فتح أسواقاً جديدةً ضخمةً أمام وول ستريت.

يجـب أن أوضِّـح أن صـندوق النقـد الـدولي لم يغـيِّر أجندتـه عـلى المسـتوى الرسـمي

ولم يخطط أبداً بشكل رسمي لوضع مصالح المجتمع المالي فوق الاستقرار الاقتصادي العـــالمي أو فـوق رخـاء الـدول الفقــيرة التي كـان من المفترض مساعدتها. لا يمكننا أن نتحدث بأهمية عـن دوافع ونوايا أية مؤسسة، فقط تلك المؤسسات التي تعين صندوق النقد الـدولي وتسـيطر عليـه. حتى عندها، عادة لا يمكننا أن نحدد الدوافع الحقيقية، قد يكون هناك فجـوة بـين مـا يقولـون: إنها نواياهم وبين دافعهم الحقيقية. مع هـذا يمكننـا كعلـماء اجـتماع أن نحـاول وصـف سـلوك مؤسسة ما على ضوء ما يظهر من أعمالها. النظر إلى صـندوق النقـد الـدولي وكأنـه كـان يسـعى لتحقيق مصالح المجتمع المالي يقدم طريقة لفهم ما بدا أنها سلوكيات متناقضـة وغـير متماسـكة منطقياً.

بالإضافة لهذا، لا يجب أن يكون سلوك صندوق النقد الدولي مفاجئاً: لقد قارب المشـاكل من مفاهيم وإيديولوجية المجتمع المالي، وهذه كانت بشكل طبيعي تتوافق بشـدة (لكـن لـيس بشكل كامل) مع مصـالحه. كـما لاحظنـا مـن قبـل، العديـد مـن كـوادر صـندوق النقـد الـدولي الأساسية قدَّمت من المجتمع المالي والعديد من كوادره الأساسـية، والتـي خـدمت تلـك المصـالح بشكل جيد، غادروا إلى أعمال جيدة الأجر في المجتمع المالي. ستان فـيشر Stan Fischer، نائـب مدير الإدارة الذي لعب دوراً كهـذا في الأحـداث التـي تـم وصـفها في هـذا الكتـاب، ذهـب مـن صندوق النقـد مبـاشرة ليصـبح نائـب مـدير السـيتي كـروب Citigroup، وهـي الشركـة الماليـة الضخمة التي تتضمن السيتي بنك. كان مدير (مدير اللجنة التنفيذية) السيتي كروب هو روبرت روبن Robert Rubin، الذي، وكوزير للخزانة، كان لـه دور أسـاسي في سياسـات صـندوق النقـد الدولي. يمكن طرح السؤال: هل كان الأمر مكافأة سخية لفيشر، لأنه نفَّذ بإخلاص ما طُلب منه؟

لكننا لسنا بحاجة للبحث عن الفساد. كان صندوق النقد الدولي (أو عـلى الأقـل العديـد من كبار موظفيه وعدد من كـوادره) يعتقـد بـأن تحريـر الأسـواق الماليـة سـيقود إلى نمـو أسرع للدول النامية، لقد آمن بهذه الفكرة بقوة، لدرجة لم يكن معها بحاجـة لينظـر إلى أي دليـل، ولم يوافق على أي دليل يطرح عكس ذلك. لم يرغب صندوق النقد الدولي أبداً بإيذاء الطبقة الفقيرة، وكان يعتقد بأن السياسات التي يساندها ستعود عليها بالفائدة أخـيراً، لقـد كـان يـؤمن بالسياسـات الاقتصـادية التنازليـة، ولم يرغـب، أيضـاً، بـالنظر عـن كثـب لأي دليـل قـد يطـرح مـا هـو عكـس

ذلك. لقد كان يؤمن بأن التزام الأسواق المالية يساعد الدول الفقيرة على النمو، وهكذا فقد كـان يؤمن بأن المحافظة على موقع جيد مع الأسواق المالية كانت هي أولى أهم الأولويات.

النظـر إلى سياسـات صـندوق النقـد الـدولي بهـذه الطريقـة، أي تركيـزه عـلى أن يحصـل الدائنون الأجانب على مستحقاتهم أكثر من مساعدة الشركات المحلية على البقاء مفتوحة أصـبح أمراً مفهوماً أكثر. ربما لم يصبح صندوق النقد جامع فواتير السبعة الكبار G-7، لكنه من الواضـح أنه كان يعمل بجد (على الرغم من أنها لم تكن طريقة ناجحة دائماً) ليضمن بأن يحصل الدائنون السبعة الكبار على مستحقاتهم. لقد كـان هنـاك بـديل لتدخّلاتـه الهائلـة، كـما رأينـا في الفصـل الرابع، بديلاً كان له أن يكون أفضل للأمم النامية، وعلى المدى الطويل، أفضل للاستقرار العـالمي. كان يمكن لصندوق النقد أن يسهّل عملية التجربة، كان بإمكانه أن يحاول هندسة حالـة الركـود (الانقطاع المؤقت للمدفوعات) التي كانت ستعطي الدول، وشركاتهـا، الوقـت للانتعـاش، لجعـل سياساتها الاقتصادية المتوقفـة تعمـل مـن جديـد. كـان بإمكانـه محاولـة إيجـاد عمليـة مسرعـة للإفلاس. لكن الإفلاس وحالات الركود لم تكن خياراتٍ مرحباً بهـا (ولا تـزال كـذلك)، لأنهـا كانـت تعني أن الدائنين لن يحصلوا على مستحقاتهم، كان العديد من القروض غير مرهونـة، لـذا ففـي حالة الإفلاس، ربما يتم استرداد القليل من تلك القروض.

كان صندوق النقد الدولي يقلق من الفشل، بكسر حرمة العقـود، سيضـعف الرأسـمالية. لقد كانوا على خطأ في هذا من نواحٍ عدة. الإفلاس هو جزء غـير مكتـوب مـن كـل عقـد ائـتمان، يضمن القانون ماذا سيحدث إذا لم يستطع المدين التسديد للدائن. لأن الإفلاس هو جزء ضـمني من عقد الائتمان، الإفلاس لا ينتهك "حرمة" عقد الائتمان. لكـن هنـاك عقـداً آخـر غـير مكتـوب مساوياً بالأهمية، وهو بين المواطنين ومجتمعهم وحكومتهم، والذي يطلـق عليـه أحيانـاً "العقـد الاجتماعي". هذا العقد يتطلَّب تقديم الحماية الاقتصادية والاجتماعيـة بمـا فيهـا فـرص معقولـة للتشغيل. بطريقة العمل المضـلّلة للمحافظـة عـلى مـا رآه كانتهـاك لحرمـة عقـد الائـتمان، كـان صندوق النقد الدولي مستعداً حتى لتدمير العقد الاجتماعي الأكثر أهمية. في النهاية، لقد كانـت سياسات صندوق النقد الدولي هي التي أضعفت السوق، وكذلك الاستقرار بعيد الأمـد للاقتصـاد وللمجتمع.

أصبح من المفهوم إذاً لماذا يتم استقبال صندوق النقد الدولي والإستراتيجيات التي فرضها على الدول في جميع أنحاء العالم بمثل تلك العدائية. إن مليارات الدولارات التي قدَّمها تُستخدم للمحافظة على أسعار الصرف في مستويات متأرجحة لمدة قصيرة والتي خلالها يكون الأجانب والأغنياء قادرين على إخراج أموالهم خارج الدولة بالشروط المفضلة (من خلال الأسواق الحرة المفتوحة التي فرضها الصندوق على الدول). لقد حصل أولئك الذين هم في الدولة على دولارات أكثر مقابل كل روبل ومقابل كل روبية ومقابل كروزيرو (عملة البرازيل سابقاً) طيلة مدة استقرار أسعار الصرف. والمليارات أيضاً عادة ما تُستخدم لتسديد الدائنين الأجانب، حتى وإن كانت الديون خاصة. فإن ما كان مسؤولية قانونية خاصة كان في العديد من الحالات مسؤولية قانونية وطنية.

في الأزمة المالية الآسيوية، كان هذا عظيماً للدائنين الأمريكيين والأوروبيين، الذين كانوا مسرورين ليستعيدوا الأموال التي كانوا قد منحوها للمصارف والشركات التايلندية والكورية، أو على الأقل أكثر مما كانوا لن يحصلوا عليه. لكن هذا لم يكن عظيماً للعمال ودافعي الضرائب الآخرين من تايلند وكوريا، الذين استخدمت أموال الضرائب التي دفعوها لتسديد قروض صندوق النقد، سواء حصلوا على فائدة كبيرة أو لم يحصلوا من تلك الأموال. لكن بوجود الإهانة والضرر، فبعد أن تم إنفاق المليارات للمحافظة على سعر الصرف بمستوى متأرجح لإنقاذ الدائنين الأجانب مالياً، وبعد أن أذعنت حكوماتهم لضغط صندوق النقد بالحد من المصاريف، بحيث واجهت الدول تراجعاً اقتصادياً فقد خلاله ملايين العمال أعمالهم، بدا أنه لا يوجد هناك أموال حتى مبالغ متواضعة لدفع تعويضات الغذاء والوقود للطبقة الفقيرة. فلا عجب أن يكون هناك مثل ذلك الغضب على الصندوق.

إذا رأى أحدهم صندوق النقد الدولي كمؤسسة تسعى لتحقيق سياسات لمصالح الدائنين، فقد أصبحت سياسات أخرى للصندوق أيضاً أكثر غموضاً. لقد لاحظنا سابقاً التركيز على العجز التجاري. بعد الأزمة، تم فرض سياسات انكماشية هائلة على دول شرق آسيا قادت إلى تخفيضات سريعة في الواردات وإعادة بناء هائلة للاحتياطي. هذا منطقي من مفهوم مؤسسة تقلق حيال القدرة على تسديد الدائنين، لأنه بدون وجود احتياطي، لن تكون الدول قادرة على تسديد قروض

الدولار التي تدين هي وشركاتها به. لكن إذا ركز المرء أكثر على قضية الاستقرار العالمي والتعافي الاقتصادي للدول وللمنطقة، لاتخذ مقاربة أقل صرامة لإعادة بناء الاحتياطي، وفي الوقت نفسه أسس سياسات أخرى لعزل الدول من آثار تقلبات المضاربين العالميين. نفد الاحتياطي من تايلند، لأنه استخدم في عام 1997 لمكافحة المضاربين. حالما تقرر أن تايلند تحتاج لأن تعيد بناء الاحتياطي على وجه السرعة، كان من المحتم أنها ستواجه تراجعاً اقتصادياً حاداً. قامت سياسات صندوق النقد بإفقار الذات beggar-thyself، كما رأينا في الفصل الرابع، باستبدال سياسة إفقار الجار beggar-thy-neighbor للانهيار العظيم، التي كانت أسوأ في نشر الأزمة العالمية. من وجهة نظر الدائنين، فقد عملت هذه السياسات أحياناً بشكل سريع ملحوظ: في كوريا، ارتفع الاحتياطي من الصفر إلى ما يقارب 97 مليار دولار بحلول شهر يوليو من عام 2001، في تايلند من السلبي إلى أكثر من 31 مليار دولار بحلول شهر يوليو 2001. لقد كانت هذه أخباراً جيدة بالنسبة للدائنين، الآن بإمكانهم أن يستريحوا متأكدين أن كوريا لديها الدولارات لتسديد أية قروض يطلبها الدائنون.

كنت سأتبنّى الإستراتيجية التي تتعاطف مع اهتمامات المدينين، والتي تركز بشكل أقل على مصالح الدائنين. كنت سأقول أنه من المهم أكثر المحافظة على استمرار الاقتصاد وتأجيل بناء الاحتياطي لسنتين حتى تعود عجلة الاقتصاد إلى مسارها. كنت سأكتشف طرقاً أخرى لتقديم استقرار على المدى القصير، ليس فقط لحالات الركود أو حالات الإفلاس التي أشرت إليها سابقاً، ولكن السيطرة قصير المدى على رأس المال و"ضرائب النجاة" من النوع الذي استخدمته ماليزيا. هناك طرق لحماية البلاد من خطر المضاربين، أو حتى الدائنين على المدى القصير أو المستثمرين الذين يغيِّرون بشكل مفاجئ عقلياتهم. لا تظهر أية سياسة دون أن يكون لها مخاطرها وكلفتها، ولكن هذه البدائل كان من شبه المؤكد أنها ستفرض كلفة ومخاطر أقل على أولئك الذين هم داخل الدولة التي تواجه الأزمة،حتى وإن كانت قد فرضت كلفة أعلى على الدائنين.

أشار المدافعون عن سياسات صندوق النقد الدولي إلى حقيقة أن على الدائنين تحمل بعض الكلفة. العديد منهم لم يتم تسديدهم بشكل كامل. لكن هذا يخطئ الهدف من ناحيتين: أولهما، أن السياسات الودية تجاه الدائنين حاولت

تخفيض الخسائر أكثر مما كانت ستكون عليه. لم تقم هذه السياسات بهندسة إنقاذ مالي كامل، بل بإنقاذ جزئي، ولم توقف سعر الصرف من الهبوط، لكنها عملت على تجنيبها هبوطاً أعمق. ثانياً، لم ينجح صندوق النقد الدولي دائماً بالقيام بما خطط. دفع صندوق النقد الدولي بسياسات متناقضة جداً في أندونيسيا، بحيث في النهاية، لم تخدم مصالح الدائنين بشكل جيد. وبشكل أعم، كان الاستقرار المالي العالمي مثيراً للجدل، ليس فقط فيما يتعلق بمصالح الاقتصاد العالمي، بل أيضاً فيما يتعلق بمصالح الأسواق المالية، ومع هذا فإنه من شبه المؤكد، أن العديد من سياسات صندوق النقد الدولي، من تحرير الأسواق المالية إلى سياسات الإنقاذ المالي، أسهمت في عدم الاستقرار العالمي.

إن حقيقة أن صندوق النقد الدولي كان مهتماً وعكس مفاهيم المجتمع المالي تساعد أيضاً على شرح بعض كتاباته الدفاعية المقنعة. في أزمة شرق آسيا، سارع صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة بإلقاء اللوم في المشاكل على الدول المقترضة، وبشكل خاص على افتقارهم للشفافية. حتى في ذلك الوقت، كان من الواضح أن غياب الشفافية لا يسبب الأزمات،ولا يمكن للشفافية أن تحصن دولة ما ضد الأزمات. قبل أزمة شرق آسيا، كانت الأزمة المالية الأحدث عهداً هي انهيار أسعار العقارات في نهاية حقبة الثمانينيات وبداية حقبة التسعينيات في السويد والنرويج وفنلندا، وهي بعض من أكثر الأمم شفافية في العالم. كان هناك العديد من الدول التي كانت أقل شفافية بكثير من كوريا وماليزيا وأندونيسيا ولم يحصل فيها أية أزمات. إذا كانت الشفافية هي الأساس في لغز السياسات الاقتصادية، لكان لدول شرق آسيا أزمات في وقت مبكر أكثر، لأن البيانات أظهرت أن تلك الدول بدأت تصبح أكثر، لا أقل، شفافية. على الرغم من أخطائها المزعومة من ناحية الشفافية، لم تُظهر دول شرق آسيا نمواً مميزاً فحسب، بل أظهرت استقراراً مميزاً أيضاً. لو كانت دول شرق آسيا "غير حصينة" بالقدر الذي أوضحه صندوق النقد الدولي ووزارة الخارجية، لقد كانت شكلاً جديداً من أشكال عدم الحصانة الذي لا يقوم على النقص المتزايد في الشفافية، بل على مسبب مألوف آخر وهو التحرير غير الناضج للأسواق المالية والنقدية التي كان صندوق النقد الدولي قد فرضها على هذه الدول.

باستعادة أحداث الماضي، فقد كان هناك سبب "شفاف" للتركيز على الشفافية . لقد كان من المهم للمجتمع المالي ولصندوق النقد الدولي وللخزانة

الأمريكية تحويل اللوم. لقد كانت السياسات التي فرضها صندوق النقد والخزانة الأمريكية على شرق آسيا وروسيا وفي أي مكان آخر هي من تتحمل اللوم. لقد قاد تحرير الأسواق المالية إلى عدم استقرار في المضاربة، وقاد تحرير الأسواق النقدية إلى ممارسات إقراض سيئة. عندما فشلت برامج التعافي بالعمل، كما قالوا: إنها ستفعل، في الدول المتأثرة، فقد كان لديهم دافع إضافي لمحاولة القول: إن المشكلة الحقيقية لم تكن في برامجهم، بل في شيء آخر.

لكن المعاينة الدقيقة عن كثب أظهرت أن الأمم الصناعية كانت هي المسؤولة بطرق عديدة أخرى، فعلى سبيل المثال، ربما تكون التشريعات المصرفية الضعيفة في اليابان قد قدمت دافعاً للمصارف لتقدم القروض إلى تايلند بتلك النسب الجذابة التي لا يستطيع المقترضون مقاومة اقتراض المزيد بحكمة. لقد شجعت السياسات التشريعية المصرفية المتحررة في الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى غير الحكماء على الإقراض، لقد كان متاحاً للمصارف أن تتعامل مع الإقراض الأجنبي القصير المدى كطريقة أكثر أمناً من الإقراض الطويل المدى. كان الإقراض القصير المدى المعزز والقروض القصيرة الأجل من بين أهم مصادر عدم الاستقرار في شرق آسيا.

أرادت شركات الاستثمار الرئيسية أيضاً تبرئة مستشاريها الذين كانوا قد شجعوا عملاءهم بوضع أموالهم في تلك الدول. بدعم كامل من حكومات الولايات المتحدة والدول الصناعية الرئيسية الأخرى، استطاع مستشارو الاستثمار من فرانكفورت إلى لندن إلى ميلانو أن يصرحوا بأنه لم يكن هناك أي طريقة كانوا ليتوقعوا من خلالها إلى أي مدى كانت الأمور سيئة فعلاً، بالنظر إلى غياب الشفافية في دول شرق آسيا. التفَّ هؤلاء الخبراء وبهدوء على حقيقية أنه في السوق الحرة بشكل كامل والشفافة بوجود المعلومات الكاملة تكون العوائد منخفضة. كانت آسيا استثماراً جاذباً، لقد أعطت عوائد مرتفعة، ومرد هذا بدقة لأنها كانت أكثر مخاطرة. اعتقاد المستشارين بأن لديهم المعلومات الأفضل وتوق العملاء للعوائد المرتفعة جذب الأموال إلى المنطقة. كانت المشاكل الرئيسية المعروفة جداً، المديونية المرتفعة لكوريا الجنوبية، والعجز التجاري الضخم في تايلند والطفرة العقارية التي كان محتماً لها أن تظهر، وفساد سوهارتو، والمخاطر الناتجة عنها كان يجب أن تكون كلها مكشوفة للمستثمرين.

وجدت المصارف الدولية أنه مـن المناسـب لهـا أيضـاً أن تحـول اللـوم. لقـد أرادت هـذه المصارف أن تلقي اللوم على المقترضين وعلى الممارسات السيئة للإقراض في مصارف تايلند وكوريـا الجنوبية، التي كانت، حسب زعمهم، تعطي قـروض سـيئة بالتـآمر مـع الحكومـات الفاسـدة في بلادهم، وقد انضمّ صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية مرة أخـرى إلى تلـك المصـارف في انتقاداتها. كان يجب، من البداية، الشك في مناقشات صـندوق النقـد الـدولي ووزارة الخزانـة. على الرغم من محاولتهم في إخراج المقرضين الدوليين من عنق الزجاجة، تبقـى الحقيقـة القائمـة أنه في كل قرض هناك من يقرض وهناك من يقترض. إذا كـان القـرض سـيئاً مـن الأصـل، عنـدها يكون المقرض مسؤولاً بقدر المقترض. بالإضافة لهذا، كانت مصارف الدول الغربية المتطـورة التـي تقدِّم القروض إلى الشركات الكورية الضخمة تعلم علم اليقين حجـم مديونيـة العديـد مـن تلـك الشركات. كانت القروض السيئة نتيجة لقرار سيئ، وليس نتيجة أي ضغط من الولايـات المتحـدة أو أي حكومات غربية أخرى، وقد تـم مـنح هـذه القـروض عـلى الـرغم مـن وجـود الإجـراءات الإدارية الجيدة المزعومة ضد المخاطرة في المصارف الغربية. لا عجب إذاً أن تلك المصـارف أرادت تحويل تلك المعاينة الدقيقة بعيداً عنها. إن صندوق النقد الدولي لديه أسبابه الجيدة لدعم تلك المصارف، لأنه نفسه شارك في هذا الـذنب. إن سياسـات الصـندوق المتكـررة في الإنقـاذ المـالي في أماكن أخرى أسهمت في غياب الإجراءات لإرضاء المتطلبات من جانب المقرضين.

لقد كانت هناك قضية ضخمة على حافة الخطـر. كانـت وزارة الخزانـة الأمريكيـة خـلال بداية حقبة التسعينيات قد بشَّرت بالنجاح العالمي للرأسمالية. لقد قامت هـي وصـندوق النقـد الـدولي بـإبلاغ الـدول التـي انتهجـت "السياسـات الصـحيحة"، والمقصـود هنـا سياسـات إجـماع واشنطن، إن نموها مؤكد. الأزمة في شرق آسيا شـككت في هـذه الرؤيـة العالميـة الجديـدة إلا إذا أظهرت بأن المشكلة لم تكن بالرأسمالية، بل بـدول آسـيا وسياسـاتها السـيئة. كـان عـلى صـندوق النقد ووزارة الخزانة الأمريكية أن تناقش المشكلة بأنها لم تكن في الإصلاحات، مثل القيام بتحرير الأسواق المالية، بل بحقيقة أن الإصلاحات لم تتواصل بالشـكل الكـافي. بـالتركيز عـلى ضـعف دول الأزمة، فهم لم يقوموا فقط بإبعاد اللوم عـن أخطـائهم فحسـب، بـل حـاولوا اسـتخدام التجربـة للدفع بأجنداتهم إلى حدود أبعد.

الفصل التاسع

الطريق إلى الأمام

العولمة اليوم لا تعمل لصالح فقراء العالم. وهي لا تعمل لصالح البيئة. ولا تعمـل لصـالح الاستقرار الاقتصادي العالمي. لقد كانت إدارة مرحلة التحول من نظام الشيوعية إلى نظام اقتصاد السوق سيئة جداً، باستثناء الصين وفيتنام وعدة دول من أوروبا الغربية، فقد ازداد الفقر عنـدما انخفض الدخل.

لقد كان للبعض إجابة سهلة وهي الـتخلي عـن العولمـة. وهـذا الأمـر غـير ممكـن وغـير مرغوب. كما ذكرت في الفصل الأول، لقد جلبت العولمة أيضاً منافع جمّة، فقـد كـان نجـاح شرق آسيا مستنداً إلى العولمة، خاصة في فرص التجـارة والـدخول المتسـارع إلى الأسـواق والتكنولوجيـا. لقد جلبت العولمة صحة أفضل، وكذلك مجتمعاً مدنياً عالمياً ناشطاً يكافح لمزيد من الديمقراطيـة ولمزيد من العدالة الاجتماعية. المشكلة ليست في العولمة، لكن كيف تمـت إدارتهـا. يكمـن جـزء من المشكلة بالمؤسسـات الاقتصـادية الدوليـة، صـندوق النقـد الـدولي والبنـك الـدولي ومنظمـة التجارة العالمية التي ساعدت على وضع قوانين اللعبة. لقـد قـاموا بهـذا بـالطرق التـي عـادة مـا كانت تخدم مصالح الدول الصناعية الأكثر تقدماً ومصالح محـددة داخـل تلـك الـدول أكـثر مـما خدمت أولئك من هم في الدول النامية. لم تقم تلك المؤسسات فقط بخدمة تلك المصالح بشـكل اعتيادي، بل لقد فهمت العولمـة مـن مفـاهيم عقليـة ضـيقة ومحـددة صـيغت برؤيـة محـددة للاقتصاد والمجتمع.

المطالبة بالإصلاحات واضحة من اللجان التي يعيِّنها الكونغرس ومجموعة المؤسسـات التـي تضـم كبـار خبراء الاقتصاد الذين يكتبون التقارير حول التغـيرات في الهيكليـة الماليـة العالميـة إلى المظـاهرات التـي ميزت معظم اللقاءات العالمية. مقابل هذا،حدث هناك بالفعل بعض التغيّر. جولـة مفاوضـات التجـارة الجديدة التي تم الاتفـاق عليهـا في شـهر نـوفمبر 2001 في مدينـة الدوحـة في قطـر، صُـنفت "كجولـة

تطوير"، لم تُكرس فقط لفتح الأسواق أكثر، بل لتصحيح بعض اختلافات التوازن في الماضي. لقد غيَّر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خطابه، فهناك أحاديث أكثر بكثير عن الفقر، وعلى الأقل في البنك الدولي، هناك محاولة مخلصة لتنفيذ التزاماته بأن "يترك القيادة للدولة" في تطبيق برامجه في العديد من الدول. لكن العديد من نقاد المؤسسات الدولية يشك في صحة هذا. يرى النقاد أن هذه التغيُّرات جاءت ببساطة جراء مواجهة هذه المؤسسات للواقع السياسي الذي فرض عليها التغيير إن أرادت الاستمرار. يشك النقاد بوجود التزام حقيقي. لم تهدأ شكوك النقاد عندما عيّن صندوق النقد الدولي، في عام 2000، لثاني مركز فيه شخصاً كان من كبار الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي خلال الفترة التي أنجز فيها إيديولوجية تأسيسية للسوق. بعض النقاد لديهم شكوكهم الكثيرة حيال هذه الإصلاحات التي تابعوا طلبها لمزيد من الأعمال الضخمة كإلغاء صندوق النقد الدولي، لكني أعتقد أن هذا بلا معنى. إذا كان لصندوق النقد أن يلغى، فمن الممكن جداً أن يعاد إنشاؤه بشكل آخر. في أوقات الأزمات الدولية، يحب قادة الحكومات أن يشعروا بوجود من يتحمل المسؤولية، وأن وكالة دولية تقوم بعمل ما. اليوم يقوم صندوق النقد الدولي بهذا الدور.

أنا أعتقد بأنه يمكن إعادة تشكيل العولمة لتدرك إمكانياتها في القيام بالأعمال الجيدة وأعتقد بأنه يمكن إعادة تشكيل المنظمات الاقتصادية الدولية بالطرق التي ستساعد على القيام بذلك. لكن لنفهم كيف يجب أن يعاد تشكيل هذه المنظمات، نحن بحاجة لنفهم بشكل أفضل الأسباب التي أدّت إلى فشل هذه المنظمات فشلاً ذريعاً.

المصالح والإيديولوجيا

سبق لنا أن رأينا في الفصل الأخير كيف فشلت هذه المنظمات، بالنظر إلى سياسات صندوق النقد الدولي كمنظمة كانت تسعى لخدمة مصالح الأسواق المالية أكثر من سعيها إلى إنجاز مهمتها الأصلية في مساعدة الدول خلال الأزمات وإرساء الاستقرار الاقتصادي العالمي، نستطيع أن نفهم ما بدا أنه مجموعة من السياسات العقلانية كانت سياسات غير مترابطة ومتناقضة.

إذا كانت المصالح المالية قد سيطرت على التفكير في صندوق النقد الدولي، فقد كان للمصالح التجارية دوراً مسيطراً مساوياً في منظمة التجارة العالمية. في

الوقت الذي يكرِّس فيه صندوق النقد القدر الضئيل من الاهتمام لمصالح الفقراء، حيث أن هناك المليارات المتوفرة لإنقاذ المصارف، ولكن لا يوجد هناك مبالغ زهيدة لتقديم تعويضات الغذاء لأولئك الذين تم تسريحهم من عملهم نتيجة لبرامج الصندوق، فإن منظمة التجارة العالمية تضع التجارة فوق كل شيء آخر. قالت منظمة التجارة العالمية لأولئك الذين يبحثون عن تحريم استخدام الشبكات التي تصطاد سمك القريدس، ولكنها تصطاد معها أيضاً السلاحف المهدّدة بالانقراض بأن مثل تلك القوانين ستكون تعدٍّ غير مبرر على التجارة الحرة. لقد اكتشفوا الاعتبارات التجارية طغت على كل شيء آخر بما فيه البيئة.

في الوقت الذي بدت فيه المنظمات تسعى لتحقيق المصالح التجارية والمالية قبل كل شيء، فإنها لم تر الأمور بتلك الطريقة. لقد آمنت تلك المنظمات بصدق الأجندة التي كانوا يسعون إلى تطبيقها ضمن إطار اهتمامهم العام. على الرغم من وجود الدلائل التي تدحض هذا، فقد آمن العديد من وزراء التجارة ووزراء المالية وحتى بعض القادة السياسيين بأن تحرير الأسواق المالية سيعود بالفائدة على كل الناس أخيراً. لقد آمن البعض بهذا بشدة لدرجة أنهم دعموا إرغام الدول على قبول تلك "الإصلاحات"، وأياً تكن الوسيلة، حتى وإن هناك القليل من الدعم الشعبي لمثل تلك المعايير.

إن التغيُّر الأعظم لم يكن فقط في المنظمات نفسها، بل في العقلية، مثل الاهتمام بالبيئة، والتأكد من أن يكون للفقراء دور في اتخاذ القرارات التي تؤثر بهم، وترويج الديمقراطية والتجارة العادلة وهما أمران ضروريان للوصول إلى الفوائد المرجوة من العولمة. المشكلة هي أن المنظمات عكست عقلية أولئك المسؤولين عن تلك المنظمات. إن محافظ البنك المركزي التقليدي يبدأ يومه بالنظر إلى إحصاءات التضخم، لا إلى إحصاءات الفقر، ووزراء المالية يهتمون بأعداد الخبراء ولا يهتمون بمؤشرات التلوث.

إن العالم مكان معقد. فكل فئة بالمجتمع تركز على الجزء من الحقيقة الذي يؤثر فيها أكثر. فالعمال يهتمون بفرص العمل والدخل، والمموِّلون يهتمون بنسب الفائدة واستيفاء مستحقاتهم. نسب الفائدة المرتفعة هو أمر جيد للدائنين، لأنها تضمن لهم استرداد ما دفعوا. لكن العمال يروون فيها تسريعاً لظهور التراجع الاقتصادي، هذا بالنسبة لهم يعني البطالة. لا عجب في أن يتوجّسوا الخطر في نسب

الفوائد المرتفعة. الخطر الحقيقي بالنسبة للمموِّل الذي أقرض أمواله على المدى البعيد هو التضخم. التضخم قد يعني أن الدولارات التي سيستردها هي أقل قيمة من الدولارات التي أقرضها.

في مناقشة السياسة العامة، يجادل البعض بصراحة على أساس مصالحه الشخصية الخاصة. كل شيء يُعبر عنه في إطار المصلحة العامة. إن تقدير الكيفية التي يمكن من خلالها لسياسة معينة أن تؤثر في المصلحة العامة يتطلّب وجود نموذج، وهي رؤية لطريقة عمل النظام برمته. قدَّم آدم سميث Adam Smith مثل ذلك النموذج، مناقشاً باسم الأسواق، بينما كان كارل ماركس Karl Marx منتبهاً للآثار السلبية التي تمارسها الرأسمالية على العمال في زمانه، مقدِّماً نموذجاً بديلاً. على الرغم من العديد من أخطائه المدونة، كان لنموذج ماركس تأثير هائل، خاصة في الدول النامية حيث بدت الرأسمالية بالنسبة للمليارات من الطبقة الفقيرة أنها لا تلتزم بوعودها. لكن بانهيار الإمبراطورية السوفييتية، أصبح ضعف هذا النموذج واضحاً. مع هذا الانهيار والهيمنة الاقتصادية العالمية للولايات المتحدة انتشر نموذج اقتصاد السوق.

لكن ليس هناك فقط نموذج واحد لاقتصاد السوق. هناك اختلافات صادمة بين النسخة اليابانية من نظام السوق وبين النسخة الألمانية والسويدية والأمريكية. هناك العديد من الدول لديها معدلات دخل توازي معدلات الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية، لكن نسب التفاوت فيها أقل والفقر أقل ومعايير الحياة من النواحي الصحية وغيرها هي مستويات أعلى (على الأقل بمقاييس أولئك الذين يعيشون في تلك الدول). في الوقت الذي كانت فيه سياسة السوق محور النسخة السويدية والأمريكية من الرأسمالية، كان للحكومات أدوار مختلفة تماماً في تلك الدول. في السويد، تقلّدت الحكومة مسؤوليات أضخم في إرساء الرخاء الاجتماعي، وهي مستمرة في تقديم خدمات صحية أفضل بكثير، وتأمينات بطالة أفضل بكثير، وفوائد تقاعدية أفضل بكثير مما تقدمه الولايات المتحدة. ومع هذا فقد كانت ناجحة بكل ما قامت به، حتى بالاختراعات المتعلقة بـ"الاقتصاد الجديد". بالنسبة للعديد من الأمريكيين، لا كلهم، لقد عمل النموذج الأمريكي بشكل جيد، أما السويد فقد رأت النموذج الأمريكي نموذجاً غير مقبول، وهي تعتقد أن النموذج الذي انتهجته خدمها بشكل أفضل. بالنسبة للآسيويين، كان هناك العديد من

النماذج التي عملت بشكل جيد، وهذا يصح على ماليزيا وكوريا وكذلك الصين وتايوان مع الأخذ بعين الاعتبار الأزمة المالية العالمية.

خلال الخمسين سنة الماضية، أوضح علم الاقتصاد الأسباب والشروط التي من خلالها تعمل الأسواق بشكل جيد ومتى لا تفعل. لقد أظهرت تلك التفسيرات لماذا قد تقود الأسواق إلى تقليل الإنتاج في بعض الأشياء، كالبحوث الأساسية، وإلى زيادة الإنتاج في أمور أخرى، كالتلوث. حالات فشل الأسواق الأكثر مفاجئة هي الانهيارات الاقتصادية المتكررة في فترات زمنية محددة، وحالات التراجع الاقتصادي، وحالات الكساد الاقتصادي، التي أساءت للنظام الرأسمالي خلال المئتي سنة المنصرمة، والتي تركت أعداداً ضخمة من العمال عاطلين عن العمل وجزءاً كبيراً من الأسواق المالية بدون منفعة. لكن هذه هي الأمثلة الأكثر وضوحاً لحالات فشل الأسواق، لكن هناك أمثلة لا تحصى عن حالات فشل صغيرة،حالات فشلت فيها الأسواق في إنتاج الدخل الكافي.

تستطيع الحكومة لعب دور جوهري، وقد فعلت، ليس فقط بجعل حالات فشل الأسواق أقل حدة، بل أيضاً بضمان العدالة الاجتماعية. قد تجعل عمليات السوق بنفسها العديد من الناس مع القليل من موارد العيش. في الدول التي كانت الأكثر نجاحاً، كالولايات المتحدة وشرق آسيا، قامت الحكومات بالاضطلاع بهذا الدور إلى حد بعيد وتحملت المسؤولية بشكل جيد. لقد قدمت الحكومات تعليماً عالي المستوى للجميع وجددت الكثير من البُنى التحتية، بما فيها البُنى التحتية المؤسساتية، كالنظام القانوني المطلوب لعمل الأسواق بكفاءة. لقد نظمت القطاع المالي لتضمن عمل الأسواق المالية بالطريقة التي يفترض منها أن تعمل بها، لقد قدَّمت شبكة أمان للطبقة الفقيرة. لقد شجعت التكنولوجيا من وسائل الاتصال إلى الزراعة إلى المحركات النفاثة إلى الرادار. في الوقت الذي تُجرى فيه مناقشات نشطة في الولايات المتحدة وفي أماكن أخرى حول الدور المخصص الذي يجب أن تقوم به الحكومة، هناك اتفاق عام بأن للحكومة دوراً في جعل أي مجتمع وأي اقتصاد يعمل بكفاءة وبإنسانية.

هناك اختلافات مهمة حول السياسة الاقتصادية والاجتماعية في أنظمتنا الديمقراطية. بعض من هذه الاختلافات تتعلق بالقيم، إلى أي مدى يجب أن نكون مهتمين ببيئتنا (ما هو حجم الإساءات البيئية التي علينا تحملها، إذا حققت دخلاً

قومياً إجمالياً أعلى)، إلى أي حد يجب أن نكون مهتمين بالطبقة الفقيرة (إلى أي حد يمكننا أن نكون مستعدين لنضحي بدخلنا الإجمالي، إن كان هذا يتيح لبعض الفقراء الخروج من دائرة الفقر، أو ليكونوا بحال أفضل بقليل)، أو إلى أي حد يجب أن نكون مهتمين بالديمقراطية (هل نحن مستعدون للمقايضة بالحقوق الأساسية، كحقوق إنشاء الاتحادات، إذا آمنا أنه في النتيجة، أن الاقتصاد سينمو بصورة أسرع). بعض هذه الاختلافات تتعلق بوظائف الاقتصاد. الافتراضات التحليلية واضحة وهي أنه عندما يكون هناك معلومات أو أسواق غير كاملة (وهي حالة دائمة)، سيكون هناك، من حيث المبدأ، تدخّلات من قبل الحكومة، حتى الحكومة التي تعاني من المعلومات غير الكاملة نفسها، تلك التدخّلات التي من شأنها أن ترفع من كفاءة الأسواق. كما رأينا في الفصل الثالث، الافتراضات التي تخفي أسس السوق لا تستمر في الدول المتقدمة بينما تترك وحيدة في الدول النامية. لكن لا يزال مناصرو أسس السوق يجادلون بأن عدم كفاءة الأسواق صغيرة نسبياً وأن عدم كفاءة الحكومة كبيرة نسبياً. إنهم يرون الحكومة كجزء من المشكلة لا كجزء من الحل، اللوم في تفشّي البطالة يقع على عاتق الحكومة لوضعها أجوراً مرتفعة جداً أو لإعطائها الكثير من السلطة للاتحادات.

لقد كان آدم سميث منتبهاً أكثر إلى محدودية السوق بما فيها تهديدات المنافسة المغلقة، من أولئك الذين ادّعوا أنهم أتباعه المعاصرون. لقد كان سميث أكثر انتباهاً أيضاً للمحتوى السياسي والاجتماعي الذي يجب أن تعمل ضمنه كل السياسات الاقتصادية. التماسك الاجتماعي مهم لعمل الاقتصاد، العنف في المدن في أمريكا اللاتينية والنزاعات الأهلية في إفريقيا خلقت مناخات معادية للاستثمار والنمو. لكن في الوقت الذي يؤثر فيه التماسك الاجتماعي على الأداء الاقتصادي، فإن العكس صحيح أيضاً. إن السياسات المفرطة في الصارمة، سواء كانت سياسات مالية انكماشية أو سياسات نقدية في الأرجنتين، أو إيقاف تعويضات الغذاء للفقراء في أندونيسيا، فمن المتوقع لها أن تمهِّد الطريق لقيام الاضطرابات. هذا بالضبط ما ستكون عليه الحالة عندما يعتقد أن هناك ظلماً كبيراً، كالمليارات التي ذهبت إلى الاتحاد وإلى الإنقاذ المالي في أندونيسيا، ولم تترك شيئاً لأولئك الذين دفعوا إلى البطالة.

في عملي الخاص، في كتاباتي وفي دوري كمستشار اقتصادي للرئيس وكبير

الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي، فقد أيّدت رؤية متوازنة لدور الحكومة، دوراً يدرك محدودية وفشل الأسواق والحكومة على حد سواء، ولكن يرى كلا الجانبين يعملان معاً، في شراكة مع الطبيعة الدقيقة لتلك الشراكة والتي تختلف بين الدول، بالاعتماد على مدى تطور تلك الدول على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

لكن مهما تكن درجة تطور أي دولة على الصعيد السياسي وعلى الصعيد الاقتصادي، فالحكومة هي من تصنع الفرق. الحكومات الضعيفة والحكومات المتطفلة كلاهما أضر بالاستقرار وبالنمو. ظهرت الأزمة المالية في آسيا بسبب غياب التشريعات الكافية في القطاع المالي، ظهرت مافيا الرأسمالية في روسيا بسبب الفشل في فرض أسس النظام والانضباط. لقد قادت عملية الخصخصة بغياب البُنى المؤسساتية التحتية خلال مرحلة التحول إلى تعرية الأصول أكثر مما قادت إلى إرساء الرخاء. في دول أخرى، كانت الاحتكارات المخصخصة، بدون تشريعات، أكثر قدرة على الاستفادة من المستهلكين من الاحتكارات الحكومية. على خلاف هذا، قادت عملية الخصخصة المترافقة مع التشريعات وإعادة هيكلة الاتحادات والتعاون الحكومي القوي إلى نمو أكبر.

لكن الفكرة التي أطرحها هنا هي ليست لحل هذه الاختلافات، أو للدفع بمفهومي الخاص المتعلّق بدور الحكومة والأسواق، إنما تأكيد أن هناك اختلافات حقيقية حول هذه القضايا حتى بين الخبراء الاقتصاديين المخضرمين. بعض نقاد السياسات الاقتصادية وخبراء الاقتصاد انتقلوا إلى النتيجة فوراً بأن خبراء الاقتصاد لا يتوافقون دائماً، ولهذا يحاول هؤلاء رفض كل ما يقوله خبراء الاقتصاد. وهذا خطأ. في بعض القضايا، كضرورة أن تعيش الدولة على مقدراتها، ومخاطر التضخم الهائل، هناك اتفاق عام حولها.

المشكلة هي أن صندوق النقد الدولي (وأحياناً المنظمات الاقتصادية العالمية الأخرى) يعرض ما يتلقّاه من قوانين مقترحة وتوصيات سياسية لا إجماع عاماً عليها، في الحقيقة، في قضية تحرير الأسواق المالية، كان هناك دعم ضئيل لها ودعم كبير ضدها. بينما كان هناك إجماع على قضية أن الاقتصاد لا يمكنه النجاح في ظل التضخم المالي الهائل، ليس هناك إجماع حول المكاسب من تخفيض التضخم إلى مستويات أقل وأقل، هناك تأييد قليل لفكرة دفع التضخم إلى مستويات أقل وأقل لتتساوى العوائد مع التكلفة، وحتى أن بعض خبراء الاقتصاد يعتقدون بأن هناك فوائد سلبية من دفع التضخم إلى مستويات منخفضة جداً.

لم ينشأ الاستياء من العولمة فقط من السياسات الاقتصادية التي يبدو أنها دُفعت لتطغى على كل شيء آخر، بل بسبب رؤية معينة للسياسات الاقتصادية، وهي رؤية أسس السوق، التي يتم الدفع بها لتطغى على كل الرؤى الأخرى. مناهضة العولمة في أجزاء عديدة من العالم هي ليست مناهضة للعولمة بحد ذاتها، والتي تشكل مصادر جديدة للأموال المطلوبة للنمو وأسواق جديدة للتصدير، بل هي مناهضة لمجموعة معينة من التعليمات، ولسياسات إجماع واشنطن التي فرضتها المؤسسات المالية العالمية. وهي ليست مجرد مناهضة للسياسات بحد ذاتها، بل لفكرة أن هناك مجموعة وحيدة من السياسات الصحيحة. هذه الفكرة تتعارض مع كل من السياسات الاقتصادية، التي تؤكد على التبادلات التجارية، ومع الفهم العادي العام. في أنظمتنا الديمقراطية لدينا مناقشات نشطة تتعلق بكل مظهر من مظاهر السياسة الاقتصادية، ليس فقط بالسياسات الاقتصادية الكبرى، بل بأمور مثل الهيكل المناسب لقوانين الإفلاس أو خصخصة الأمن الاجتماعي. العديد من باقي العالم يشعر وكأنه يتم حرمانه من اتخاذ اختياراته الخاصة، أو حتى إرغامه على اتخاذ الخيارات التي رفضتها دول مثل الولايات المتحدة.

لكن في الوقت الذي حرم فيه الالتزام بإيديولوجية معينة دولاً من الخيارات التي كان يجب أن تكون خياراتها، فقد أسهم أيضاً بقوة في حالات الفشل التي أصابتهم. الهياكل الاقتصادية في كل منطقة من العالم تختلف بشكل واضح، فعلى سبيل المثال، كان لشركات دول شرق آسيا مستويات مرتفعة من الديون، بينما كان لأولئك في أمريكا اللاتينية دين أقل نسبياً. الاتحادات قوية جداً في أمريكا اللاتينية وضعيفة نسبياً في أغلب آسيا. الهياكل الاقتصادية تتغير أيضاً مع مرور الوقت، وهذه النقطة تم التأكيد عليها خلال مناقشات الاقتصاد الجديد للسنوات القريبة العهد. هذه التطورات في السياسات الاقتصادية للثلاثين سنة الماضية ركزت على دور المؤسسات المالية وعلى المعلومات وعلى النماذج المتغيّرة للمنافسة الدولية. لقد لاحظت كيف غيّرت هذه التغيرات الآراء المتعلقة بكفاءة اقتصاد السوق. لقد غيّرت أيضاً الآراء المتعلقة بالاستجابات المناسبة للأزمات.

هذه الآراء الجديدة والأهم منها المعاني المتضمنة فيها للسياسة الاقتصادية قوبلت بالمقاومة من جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فقط لأن هذه المؤسسات كانت قد قاومت النظر إلى تجارب شرق آسيا، التي لم تنتهج سياسات

إجماع واشنطن والتي كانت قد نمت بصورة أسرع من أي منطقة في العالم. هـذا الفشـل في فهـم دروس علم الاقتصاد الحديث ترك هذه المؤسسات غـير مسـتعدة للتعامـل مـع أزمـة شرق آسـيا عندما ظهرت، وأقل قدرة على دعم النمو حول العالم.

شعر صندوق النقد الدولي أن لديه حاجـة قليلـة لأخـذ هـذه الـدروس، لأنـه كـان يعلـم الإجابات، لو لم يقدِّم علم الاقتصاد تلك الدروس، لقامت الإيديولوجية، بإيمانها البسيط بالأسـواق الحرة، بذلك. تقدم الإيديولوجية العدسة التي من خلالها يستطيع المرء رؤيـة العـالم، ومجموعـة من الاعتقادات المتماسكة بقوة لدرجة بالكاد تتطلّب تأكيدات تجريبية. الأدلة التي تتناقض مـع تلك الاعتقادات ترفض فوراً. بالنسبة لمن يؤمن بالأسواق الحرة وغير المكبلة، كان تحرير الأسـواق المالية مرغوباً بشكل واضح، لا يحتاج المرء لدليل على أنه دعم النمو. الدليل الذي تسبب بعـدم الاستقرار سيتم استثناؤه كواحد من تكاليف التعـديل، وكجـزء مـن الألم الـذي توجّـب قبولـه في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق.

الحاجة إلى مؤسسات عامة عالمية

لا نستطيع الرجوع عن العولمة، فقد وجدت لتبقى. القضية هي في كيف نجعلها تعمـل، يجب أن يكون هناك مؤسسات عامة عالمية لتساعد في وضع القوانين.

يجب على هـذه المؤسسـات العالميـة أن تركِّـز بـالطبع عـلى قضـايا حيـث يكـون العمـل الجماعي العالمي مرغوباً فيه أو حتى ضرورياً. لقد كان هناك خلال العقود الثلاثـة الماضـية فهـم متزايد للظروف التي في ظلها يكون العمـل الجماعـي، وعـلى اخـتلاف مسـتوياته، مطلوبـاً. لقـد ناقشتُ سابقاً كيف يكون العمل الجماعي مطلوباً عندما لا تعطي الأسواق نفسـها دخـلاً فعـالاً. عندما يكون هناك عوامل خارجية، أي عندما يكون لعمل الأفـراد نتـائج عـلى الآخـرين، التـي لم يدفعوا مقابلها ولم يتم تعويضهم عنها، والسوق بحالته الطبيعية سيتسبب في زيادة إنتاج بعـض السلع وقلة إنتاج بعضها الآخر. لا يمكن الاعتماد على الأسواق لإنتـاج السـلع ذات الطـابع العـام بجوهرها، مثل الدفاع. فشلت الأسـواق في التواجـد في بعـض المنـاطق، لقـد قـدَّمت الحكومـات قروضاً للطلاب، على سبيل المثال، لأن السـوق بمفـرده فشـل في تقـديم التمويـل للاسـتثمارات في القوى البشرية العاملة. ولأسـباب مختلفـة هنـاك طفـرات وهنـاك حـالات إفـلاس، لأن الأسـواق ليست ذاتية التنظيم، لذا فللحكومة دور مهم في دعم الاستقرار الاقتصادي.

خلال العقد الماضي، كـان هنـاك فهـم متزايـد للمسـتوى، المحـلي أو القـومي أو العـالمي، المناسب الذي يكون في ظله العمل الجماعي مرغوباً. الأعمال التي فوائـدها تتزايـد بشـكل كبـير على الصعيد المحلي (كالأعمال المتعلقة بالتلوث المحـلي) يجـب تنفيـذها عـلى المسـتوى المحـلي، بينما الأعمال التي تقـدِّم الفائـدة للمـواطنين في الدولـة بأكملهـا يجـب أن تنجـز عـلى المسـتوى القومي. كانت العولمة تعني بأن هناك إدراكاً متزايداً للأماكن التي يكون التأثير فيها عالمياً. إنه في هذه الأماكن حيث يكون العمل الجماعي مرغوباً، وتكون أنظمة الحكومة العالميـة ضروريـة. إن إدراك تلك المناطق يتوازى مـع إنشـاء المؤسسـات العالميـة لتعنـى بتلـك الأمـور. يمكـن التفكـير بمنظمة الأمم المتحدة كمنظمة تركز على قضايا الأمن السـياسي العـالمي، بيـنما المـنظمات الماليـة العالمية، وعلى وجه الخصوص صندوق النقد الدولي يفـترض منهـا أن تركـز عـلى الاسـتقرار المـالي العالمي. كلا المنظمتـين يمكـن التفكـير بـأنهما تتعـاملان مـع العوامـل الخارجيـة يمكـن تنفيـذها بأبعادها العالمية. يمكن للحروب المحلية أن تورط آخرين وتصبح على مستوى العـالم، مـا لم يـتم احتواؤها وحلها. يمكن للتراجع الاقتصادي في بلد ما أن يـؤدي إلى تراجعـات اقتصـادية في أمـاكن أخرى. كان القلق العالمي في عام 1998 من أن الأزمة في الأسواق الناشئة قد تقود إلى انهيار كامل في الاقتصاد العالمي.

لكن هذه ليست وحدها الأماكن التي يكون فيها العمل الجماعي العالمي ضرورياً. هناك قضايا بيئية عالمية وخاصة تلك المتعلقة بالمحيطات والغلاف الجوي. إن ظاهرة التسخين الحراري التي سببها استخدام الدول الصناعية للوقود الإحفـوري، والـذي يقـود إلى التركيـز عـلى الغـازات الضارة مثل غاز الكربون (CO_2)، يؤثر على أولئك الذين يعيشون في الدول غير الصناعية سواء في جزيرة في بحر الجنوب أو في قلب إفريقيا. إن الثقب في طبقة الأوزون الذي تسبب به اسـتخدام الكلوروفلوركربون chlorofluorocarbons (CFC_S) يؤثر بطريقة مشابهة عـلى كـل شـخص، لا فقط على من استخدم تلك المواد الكيميائية. عندما ازدادت أهمية هذه القضايا البيئية العالميـة، تم التوقيع على معاهدات دولية. عملت بعض المعاهدات بشكل جيد ومتميز، كالمعاهـدة التـي ركزت على مشكلة الأوزون (كمعاهدة مونتريال عام 1987)، وبعضها الآخر، كتلـك التـي تتنـاول التسخين الحراري، لا يزال لديها الكثير من العمل المهم تجاه تلك المشكلة.

هناك أيضاً قضايا الصحة العالمية مثل انتشار الأمراض المعدية مثل الإيدز AIDS، التي لا تحدها حدود. لقد نجحت منظمة الصحة العالمية بالقضاء على بضعة أمراض، خاصة مرض عمى الأنهار والجدري، لكن في مجالات أخرى من مجالات الصحة العامة العالمية كانت التحديات هائلة. المعرفة بحد ذاتها هي خدمة عالمية مهمة، إن نتائج الأبحاث يمكن أن تعود بالفائدة على أي إنسان في أي مكان دون تكلفة إضافية.

إن المساعدات الإنسانية الدولية هي شكل من أشكال العمل الجماعي الذي ينطلق من مبدأ التعاطف مع الآخرين. بالقدر الذي يمكن أن تكون عليه الأسواق من الكفاءة، فهي لا تضمن أن يكون للأفراد طعام كافٍ أو ملابس أو مأوى. إن مهمة البنك الدولي الأساسية هي القضاء على الفقر، ليس بتقديم المساعدات الإنسانية في وقت الأزمات بقدر ما يكون من مساعدة الدول على النمو وجعلها تقف على قدميها.

على الرغم من المؤسسات المتخصصة في معظم هذه المناطق كانت قد تطورت وفقاً لحاجات معينة، فإن المشاكل التي تواجهها تلك المؤسسات عادة ما تكون متداخلة. الفقر قد يقود إلى الانحطاط البيئي والانحطاط البيئي قد يسهم في الفقر. الناس في الدول الفقيرة مثل النيبال ومع قلة مصادر الحرارة والطاقة لجأت إلى قطع أشجار الغابات، وهو ما تسبب في تعرية الأرض من الأشجار والغطاء النباتي للحصول على الوقود اللازم للحرارة والطهي، والذي يقود إلى تفكك التربة وبالتالي إلى إضعافها أكثر.

العولمة وبتشجيعها على التعاون بين الناس في العالم، قد زادت الحاجة إلى العمل الجماعي العالمي وعلى أهمية البضائع اللاسوقية. إذاً فإنه من غير المفاجئ إن لم تتمكن تلك المنظمات العالمية التي تم إنشاؤها وفقاً لحاجات معينة من العمل بالشكل الأمثل، لأن المشاكل معقدة والعمل الجماعي على اختلاف مستوياته صعب. لكن في فصول سابقة سجلنا شكاوى تعلّقت بأمور أكثر من اتّهام تلك المؤسسات بعدم العمل بالشكل الأمثل. كانت أخطاء تلك المنظمات خطيرة في بعض الحالات، وفي حالات أخرى دفعت هذه المنظمات بأجندات غير متوازنة، جعلت البعض يستفيد من العولمة أكثر مما فعل الآخرون، والبعض يتعرض للضرر الحقيقي.

الدور الحكومي

لقد تتبعنا فيما سبق أخطاء العولمة من جهة وضعها لقوانين اللعبـة، والمصـالح التجاريـة والمالية والمفاهيم العقلية التي بدا أنها تغلغلـت داخـل المؤسسـات الاقتصـادية العالميـة. بـدأت تنتشر رؤية خاصة لدور الحكومة والأسواق، رؤية لم تكن مقبولة عالميـاً داخـل الـدول المتطـورة، ولكن تم فرضها على الدول النامية وعلى السياسات الاقتصادية في مراحل التحول.

السؤال الذي يطرح نفسه هو، لماذا حدث هذا؟ والإجابة على هذا السؤال ليست صـعبة الإيجاد. إنهم وزراء المالية ومحافظو البنك المركزي الذين جلسوا حول الطاولة في صـندوق النقـد الدولي يضعون القرارات ووزراء التجارة في منظمة التجارة العالمية. إنهم يرون العـالم مـن خـلال مفاهيم معينة حتمية وضيقة، حتى عندما بالغوا في الدفع بسياسـات تتعلـق بالمصـالح القوميـة الواسعة لدولهم (أو عندما بالغوا أكثر، في بعض الحالات، بفرض سياسات تتعلّـق بمصـالح عالميـة أوسع).

لقد أصبح من الواضح الحاجـة للتغيـير في الذهنيـة. لكـن ذهنيـة أيـة مؤسسـة مرتبطـة بشكل حتمي للجهة المسؤولة بشكل مباشر. حقوق الانتخاب لها أهميتها، وحقوق أولئك الـذين لديهم مقعد على الطاولة تهم، حتى وإن كانت حقوقهم الانتخابية محدودة. إنها تقرر الأصوات التي تُسمع. إن صندوق النقد الدولي ليس مهتماً فقـط بـالتنظيم التقنـي بـين المصـارف، كجعـل أنظمة تحويل الشـيكات أكـثر كفـاءة. إن أعـمال صـندوق النقـد الـدولي تـؤثر في حيـاة ومصير المليارات في الدول النامية، ومع هذا لديها القليل لتؤثر في أعماله. إن العمال الذين يُطردون مـن أعمالهم نتيجة لبرامج الصندوق ليس لديهم مقعـد عـلى الطاولـة، بيـنما موظفـو البنـوك الـذين يصرون على استيفاء مستحقاتهم، هم ممثلون بشكل جيد مـن خـلال وزراء الماليـة ومـن خـلال محافظو البنوك. إن النتائج المترتبة عن أية سياسة هي نتائج متوقعـة، كـما كانـت نتـائج تقـديم حزم الإنقاذ المالي التي تهتم بتسديد الدائنين أكثر من اهتمامها بالمحافظة عـلى الاقتصـاد بطاقـة التشغيل الكاملة. إن النتائج المترتبة على اختيار إدارة المنظمة كـذلك كانـت متوقعـة، فقـد كـان هناك اهتمام بإيجاد القائد الذي تنسجم آرائـه مـع "المسـاهمين" المتنفِّـذين أكـثر مـن الاهـتمام بإيجاد قائد متمرس بمشاكل الدول النامية، الذي هو عماد عمل صندوق النقد اليوم.

إن دور الحكومـــة في منظمـــة التجـــارة العالميـــة هـــو أمـــر أشـــد تعقيـــداً. كـــما هـو الحـال في صـندوق النقـد الـدولي، فـإن أصـوات وزراء الماليـة هـي التـي تُسـمع. لا عجـب

إذاً، بأن يكون هناك القليل من الاهتمام بالبيئة. في الوقت الذي تضمن فيه ترتيبات الإدلاء بالأصوات في صندوق النقد الدولي السيطرة المسبقة للدول المتنفِّذة، يكون لكل دولة في منظمة التجارة الدولية صوتها ويتم اتخاذ القرارات وفق مبدأ الإجماع. لكن من ناحية الممارسة العملية، فقد كانت السيطرة في الماضي للولايات المتحدة وأوروبا واليابان. وهو الأمر الذي يجري تغييره الآن. في الاجتماع الأخير في الدوحة، أصرت الدول النامية أنه في حال كانت هناك جولة أخرى من مفاوضات التجارة ستجرى، فيجب الاستماع إلى اهتماماتها، وقد حصلت تلك الدول على بعض الامتيازات المهمة. بالتحاق الصين بمنظمة التجارة العالمية، أصبح للدول النامية صوتاً قوياً يساندها على الرغم من مصالح الصين ومصالح العديد من الدول النامية الأخرى لا تلتقي بشكل كامل.

إن التغيّر الأساسي المطلوب لجعل العولمة تعمل بالطريقة التي يجب أن تعمل بها هو التغيير في دور الحكومة. هذا يستدعي تغيير حقوق التصويت في صندوق النقد الدولي وفي البنك الدولي وتغييرات في كل المنظمات المالية الدولية ليضمن أن لا يتم الإصغاء فقط لأصوات وزراء التجارة الذين تسمع أصواتهم في منظمة التجارة العالمية أو أصوات وزراء المالية والخزانة التي تسمع أصواتهم في صندوق النقد الدولي وفي البنك الدولي.

إن إحداث تلك التغييرات لن يكون بالأمر السهل. الولايات المتحدة غير مستعدة للتنازل عن حق النقض الفعال في صندوق النقد الدولي. الدول الصناعية المتقدمة غير مستعدة للتنازل عن حقوقها في التصويت بحيث تحصل الدول النامية على المزيد من الأصوات. حتى أنهم سيقدِّمون مناقشات خادعة كتلك التي تقول: إن حقوق التصويت، كما هي الحال في أي اتحاد، تمنح بناءً على حجم المساهمة في رأس المال. لقد كانت الصين من وقت بعيد مستعدة لزيادة مساهمتها في رأس المال، لو كان ذلك مطلوباً لإعطائها المزيد من حقوق التصويت. لقد حاول وكيل الخزانة الأمريكية بول أونيل إعطاء الانطباع بأن دافعي الضرائب الأمريكيين، من سباكين ونجارين، والذين يدفعون مليارات الدولارات على شكل حزم إنقاذ مالية، ولأنهم يدفعون التكاليف يجب أن يحصلوا على التصويت. لكن هذا خطأ. إن الأموال تأتي في نهاية المطاف من العمال ودافعي الضرائب الآخرين في الدول النامية، لأن صندوق النقد الدولي يستوفي مستحقاته دائماً.

لكن على الرغم من التغيير ليس بالأمر السهل، إلا أنه ممكن. إن التغييرات التي انتزعتها الدول النامية من الدول المتقدمة في شهر نوفمبر عام 2001 في مقابل الشروع في جولة أخرى من مفاوضات التجارة أظهرت أنه كان هناك تغيُّراً في قوة المساومة، على الأقل في منظمة التجارة العالمية.

أنا لم أزل متفائلاً بأن إصلاحات جوهرية في الإدارة الرسمية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ستظهر قريباً. مع العلم أنه على المدى القصير، هناك تغيرات في الممارسات وفي الإجراءات التي يمكن أن يكون لها آثار مهمة. في البنك الدولي وفي صندوق النقد الدولي هناك أربعة وعشرون مقعداً على الطاولة. كل مقعد يمثل مجموعة من الدول. في التشكيلة الحالية، إفريقيا لديها بضعة مقاعد والسبب ببساطة، لأن لديها عدداً قليلاً من الأصوات، وهي لديها عدد قليل من الأصوات لأنه، كما رأينا، يتم منح الأصوات بالاعتماد على القوة الاقتصادية. حتى بدون تغيير تنظيمات التصويت، كان يمكن الحصول على المزيد من الأصوات الإفريقية، وسيتم الاستماع لهم حتى وإن كان تصويتهم لا يأخذ بعين الاعتبار.

تتطلّب المساهمة الفعالة أن يكون ممثلو الدول النامية متعلّمين بشكل جيد. لأن الدول فقيرة، فهي ببساطة لا تستطيع تقديم أنواع الكوادر التي يمكن للولايات المتحدة، على سبيل المثال، أن تجنِّدها لتدعيم مواقفها في كل المنظمات الاقتصادية الدولية. إذا كانت الدول المتقدمة جادة في الانتباه أكثر إلى أصوات الدول النامية، فبإمكانها المساعدة على تمويل جمعية استشارية، مستقلة عن المنظمات الاقتصادية الدولية، تساعد تلك الدول على صياغة سياساتها ومواقفها.

الشفافية

بغضِّ النظر عن أي تغيير جوهري فيما يتعلق بالسيطرة، فإن الطريقة الأكثر أهمية لضمان أن تكون المنظمات الاقتصادية الدولية أكثر إيجابية تجاه الطبقة الفقيرة وتجاه البيئة وتجاه الاهتمامات السياسية والاجتماعية الأوسع التي أكدت عليها هي في زيادة الانفتاح والشفافية. لقد أصبحنا واثقين بأهمية الدور الذي تلعبه الصحافة الخبيرة والحرة، حتى في ظل حكوماتنا المنتخبة بشكل ديمقراطي، في الحد من أية سلوكيات خاطئة وأية حماقات صغيرة وأية محسوبيات، لأنها ترصد كل شيء والضغط الشعبي يعمل بقوة. حتى أن الشفافية أكثر أهمية في المنظمات العامة كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، لأن قادة تلك

المنظمات لم يتم انتخابهم بالشكل المباشر. على الرغم من أن تلك المنظمات منظمات شعبية فلا وجود للمسؤولية المباشرة تجاه العامة. لكن في الوقت الذي يجب أن يوحي فيه هذا بأن على تلك المنظمات أن تكون أكثر انفتاحاً، هي في الحقيقة أقل شفافية.

إن مشكلة غياب الشفافية تؤثر في كل المنظمات الدولية مع الاختلافات الطفيفة بطرق التأثير. في منظمة التجارة العالمية، كل المفاوضات التي تقود إلى اتفاقيات تُجرى خلف الأبواب المغلقة، مما يجعل من الصعب، حتى وقت قريب، رؤية تأثير التعاون والاهتمامات الخاصة. إن المناقشات التي أجرتها هيئات منظمة التجارة العالمية حول إذا ما كان هناك خرق لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ظهرت بالسر. ربما لا يكون من المفاجئ أن لا يوجِّه محامو منظمة التجارة وموظفوها السابقون الذين عادة يشكلون تلك الهيئات، انتباههم للبيئة، على سبيل المثال، ولكن بكشف النقاب أكثر عن تلك المناقشات، فإن المتابعة العامة ستجعل هذه الهيئات أكثر تعاطفاً مع المصالح العامة أو أن تفرض إصلاحاً في العملية القضائية.

إن ولع صندوق النقد الدولي بالسرية هو ظاهرة طبيعية. البنوك المركزية، بالرغم من كونها مؤسسات شعبية، كانت بشكل تقليدي تتعامل بالسرية. داخل المجتمعات المالية ينظر إلى السرية كظاهرة طبيعية بخلاف البيئة الأكاديمية حيث يكون الانفتاح هو المعيار المقبول. كان وكيل الخزانة قبل 11 سبتمبر عام 2001، يدافع عن السرية في البنوك المركزية التي خلف البحار. إن مليارات الدولارات الموجودة في البنك المركزي في جزر كايمان Cayman Island والبنوك المركزية الأخرى هي ليست هناك، لأن تلك الجزر تقدم خدمات مصرفية أفضل من وول ستريت أو من لندن أو من فرانكفورت، إنها هناك لأن السرية تتيح لهذه الأموال التهرب من الضرائب وغسيل الأموال ونشاطات شريرة أخرى. فقط بعد 11 سبتمبر تبين أن من بين النشاطات الشريرة الأخرى كان تمويل الإرهاب.

لكن صندوق النقد الدولي ليس بنكاً خاصاً، إنه مؤسسة عامة.

إن غياب الحديث المفتوح يعني أن النماذج والسياسات ليست خاضعة للنقد في الوقت المناسب. لو كانت أعمال وسياسات صندوق النقد الدولي خلال أزمة عام 1997 عرضة لأعراف العملية الديمقراطية، ولو كان هناك مناقشة كاملة ومفتوحة في دول الأزمة تتعلق بالسياسات المعروضة للصندوق، لكان من الممكن عدم

انتهاجها أبداً، ولظهرت سياسات معقولة أكثر. ربما لم تعرض هذه المناقشة فقط الافتراضات الاقتصادية الخاطئة التي استندت إليها الوصفات السياسية، بل عرّفت أيضاً بأن مصالح الدائنين تم وضعها قبل مصالح العمال ومصالح الشركات الصغيرة. لقد كانت هناك مناقشات للأعمال بديلة عن تلك المناقشات، حيث تكون المخاطرة أقل من قبل تلك الأطراف الأقل قوة، وربما أُعطيت تلك المناقشات الاهتمام الجدي الذي تستحقه.

في أول أيامي في المجلس الاستشاري للشؤون الاقتصادية، رأيت وفهمت القوى القوية التي تقود السرية. السرية تتيح لموظفي الحكومة ذلك النوع من حرية التصرف الذي ما كان ليكون لهم لو كانت أعمالهم عرضة للمناقشة العامة.

السرية لم تجعل حياتهم سهلة فقط، بل سمحت للاهتمامات الخاصة بالسيطرة الكاملة. سمحت السرية بإخفاء الأخطاء، سواء كانت هذه الأخطاء بريئة أو لم تكن، سواء كانت نتائج خطأ ما تستحق الدراسة أو لا تستحق. كما يقال أحياناً: "أشعة الشمس هي المطهر الأقوى".

حتى عندما تكون السياسات غير مقادة بالمصالح الخاصة، فالسرية تثير الشكوك، مصالح من التي يتم خدمتها؟، ومثل تلك الشكوك، حتى وإن لم يكن لها أساس من الصحة، تعرقل الاستقرار السياسي للسياسات. إن السرية والشكوك التي تثيرها هي التي ساعدت على استمرار حركات الاحتجاج. كان أحد مطالب المحتجين هو المزيد من الانفتاح والشفافية.

كان لهذه المطالب صدى خاص لأن صندوق النقد الدولي نفسه أكد على أهمية الشفافية خلال أزمة شرق آسيا. كانت واحدة من النتائج غير المقصودة لتأكيد صندوق النقد الدولي على الشفافية أنه أخيراً، وعندما تم تحويل شعاع الشفافية ليسلط على صندوق النقد نفسه، وجد أن الشفافية لديه غير مرضية.

السرية تضعف أيضاً الديمقراطية. يمكن أن يكون هناك مسؤولية ديمقراطية فقط إذا كان أولئك الذين من المفترض أن تكون هذه المؤسسات العامة مسؤولة تجاههم يعلمون جيداً العمل الذي يقومون به، بما فيها الاختيارات التي يواجهونها والكيفية التي تتخذ فيها تلك القرارات. لقد رأينا في الفصل الثاني كيف أدركت الديمقراطيات الحديثة الحق الأساسي للمواطنين بالمعرفة، عبر القنوات القانونية مثل القانون الأمريكي لحرية المعلومات. لكننا رأينا أيضاً أنه في الوقت الذي تم فيه

تبنّي مبدأ الشفافية والانفتاح، لم يكن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قد احتضنا تلك الأفكار بعد، كما يجب عليهم أن يفعلوا.

إصلاح صندوق النقد الدولي والنظام المالي العالمي

هناك بعض الأفكار التي تواجه الإصلاح في كل المنظمات الاقتصادية العالمية، لكن لكل منظمة مشاكلها الخاصة بها. أبدأ بصندوق النقد الدولي، لأنه يُظهر بشكل أوضح بعض المشاكل الموجودة في حدود أقل في المنظمات الأخرى.

لقد بدأت الفصل السابق بطرح سؤال مفاده، كيف يمكن لمنظمة ما مؤهّلة بالكوادر الحكومية الموهوبة (والتي تتلقّى أجور مرتفعة) أن ترتكب العديد من الأخطاء؟ لقد أوضحت أن جزءاً من مشاكل الصندوق ظهرت من الاختلاف بين هدفه المفترض أي الهدف الذي نشأ بالأصل لأجله وهو تشجيع الاستقرار الاقتصادي العالمي، وأهدافه الجديدة، كتحرير الأسواق المالية، والذي قام بالكثير لخدمة مصالح المجتمع المالي أكثر مما فعله تجاه الاستقرار العالمي. قاد هذا الاختلاف إلى اضطراب في العقلية وتناقضات كانت أكثر من مجرد الاهتمام بالأمور الأكاديمية. لا عجب إذاً، أن يكون من الصعب الحصول على سياسات متماسكة. وعادة ما تم استبدال علم الاقتصاد بالإيديولوجية، تلك الإيديولوجية التي أعطت اتجاهات واضحة، إن لم تعط التوجيه الدائم، والإيديولوجية التي كانت منسجمة بشكل عام مع مصالح المجتمع المالي، حتى عندما فشلت بالعمل، لم تستطع خدمة تلك المصالح نفسها بشكل جيد.

واحدة من الفروق المهمة بين الإيديولوجية والعلم هي أن العلم يدرك حدود معرفة الفرد. هناك دائماً شك. بخلاف هذا، فإن صندوق النقد الدولي لا يرغب أبداً مناقشة الشكوك المرتبطة بالسياسة التي يوصي بها، بل يرغب بالظهور بمظهر المنزه عن الأخطاء. هذا الموقف وهذه العقلية جعلت من الصعب له أن يتعلّم من أخطاء الماضي، وكيف يمكنه أن يتعلم من تلك الأخطاء إذا لم يعترف بها أصلاً؟ في الوقت الذي ترغب فيه العديد من المنظمات انتزاع الاعتراف من الآخرين أن هذه المنظمات منزهه عن الأخطاء، فالمشكلة مع صندوق النقد أنه عادة ما يتصرف وكأنه على الأغلب يؤمن بتنزهه عن الأخطاء.

لقد أقرّ صندوق النقد الدولي بأخطائه في أزمة شرق آسيا، معلناً أن السياسات المالية المتناقضة جعلت التراجع الاقتصادي أسوأ، وأن إستراتيجية إعادة

هيكلة النظام المالي في أندونيسيا قادت إلى تهافت على سحب الودائع وهو ما جعل الأمور أسوأ. لكن، من غير المفاجئ، أن يحاول الصندوق، ووزارة الخزانة، الذي كان مسؤولاً عن الدفع بالعديد من السياسات، أن يحدد الانتقادات ومناقشتها. لقد امتعض كل من صندوق النقد ووزارة الخزانة من ذكر أحد تقارير البنك الدولي هذه الأخطاء وغيرها على وجه الصفحة الأولى في جريدة النيويورك تايمز. صدرت الأوامر بالتعتيم على الأزمة. لم يقم صندوق النقد الدولي أبداً بدفع القضايا أبعد من ذلك. لم يسأل أبداً لماذا ظهرت تلك الأخطاء، وما كان الخطأ بتلك النماذج، أو ما العمل الذي كان يمكن القيام به لتجنب تكرار تلك الأخطاء في الأزمة التالية، ومن المؤكد أنه ستكون هناك أزمة أخرى في المستقبل، (كما حدث في شهر يناير عام 2002،حيث كانت الأرجنتين تمر بأزمة. فشلت سياسات الصندوق في الإنقاذ المالي بالعمل مرة أخرى، وقامت السياسات المالية الانكماشية التي تم الإصرار عليها بدفع الاقتصاد إلى تراجع أشد عمقاً). لم يسأل صندوق النقد الدولي أبداً لماذا قلّلت منهجية النماذج التي قدَّمها من عمق التراجعات الاقتصادية أو لماذا كانت منهجية السياسات المالية الانكماشية مبالغاً فيها.

إن صندوق النقد الدولي يحاول الدفاع عن موقفه من معصومية المنظمات عن الخطأ، قائلاً: إنه لو أظهر أنه كان متأرجحاً في أحكامه من صحة سياساته، لفقد المصداقية، والنجاح في سياساته يتطلّب أن تعطيه الأسواق المصداقية. يوجد هنا أيضاً مفارقة حقيقية. هل يقوم صندوق النقد الدولي دائماً بالإطراء على "كمال وعقلانية" الأسواق، هل يعتقد صندوق النقد الدولي حقاً أنه يحسّن مصداقيته بالتوقعات التي تغلفها الثقة؟ تلك التنبؤات التي - وبشكل متكرر- لا تنجح في جعل الصندوق يبدو أقل معصومية بكثير، وخاصة إذا كانت الأسواق عقلانية بالقدر الذي يعلنه الصندوق. اليوم، فقد الصندوق الكثير من مصداقيته، ليس فقط في الدول النامية، بل أيضاً بين أنصاره المدلَّلين في المجتمع المالي. لو كان صندوق النقد الدولي أكثر نزاهة وأكثر صراحة وأكثر تواضعاً، لكان من الممكن أن يكون في مكان أفضل اليوم.

أحياناً، يقدم موظفو صندوق النقد الدولي سبباً آخر لفشلهم في مناقشة سياسات بديلة والمخاطر التي ارتبطت مع كل سياسة. قال الموظفون: إن تلك المناقشة كانت بكل بساطة ستلبّك الدول النامية، وهو موقف الرعاية الذي يعكس شكاً عميقاً بالعمليات الديمقراطية.

كان سيكون من اللطيف لو غيَّر صندوق النقد الدولي من منهجيته وسلوكياته على ضوء هذه المشاكل. لكن قد لا تكون هذه هي الحقيقة. في حقيقة الأمر، لقد كان صندوق النقد الدولي بطيئاً بشكل ملحوظ بالتعلم من أخطائه، وذلك إلى حد ما، بسبب الدور القوي للإيديولوجية وإيمانه بالمعصومية المؤسساتية، وإلى حد ما بسبب الشكل التنظيمي التراتبي الذي يستخدم لضمان سيطرة الرؤى العالمية الحالية للصندوق عبر المؤسسة. إن صندوق النقد الدولي، بلغة المدارس الحديثة للعمل التجاري، ليس "منظمة تعليمية"، وكباقي المنظمات التي تجد من الصعوبة أن تتعلّم، وأن تتبنى مفاهيم جديدة، يجد صندوق الدولي نفسه محاطاً بالصعوبات عندما يتغيّر المحيط من حوله.

لقد أوضحت في بداية هذا الفصل أن التغيير الأساسي في الذهنية يمكن أن يظهر فقط بالتزامن مع تغيُّر في السيطرة، ولكن مثل تلك التغيُّرات غير ممكنة على المدى المنظور. إن الشفافية المتزايدة سوف تساعد، ولكن حتى في ظل الشفافية هناك مقاومة للإصلاحات المهمة.

نشأ هناك إجماع واسع، خارج صندوق النقد الدولي، يطرح بأن على الصندوق أن يحدد نفسه بدوره الرئيسي وهو إدارة الأزمات، وأن لا يتدخل (في غير أوقات الأزمات) بالتطوير أو بالسياسات الاقتصادية في مرحلة التحول. أنا أوافق بشدة، لأن الإصلاحات الأخرى التي ستمكنه من دعم التطور والتحول الديمقراطي والعادل والقابل للاستمرار هي ببساطة ليست وشيكة الحدوث.

هناك أبعاد أخرى لتحديد تركيز الصندوق. إن صندوق النقد الدولي حالياً مسؤول عن جمع إحصائيات اقتصادية قيمة، وعلى الرغم من قيامه بعمل جيد بشكل عام، فإن البيانات التي قدّمها تمت مقايضتها بمسؤولياته التشغيلية، ويجب ضبط التنبؤات الاقتصادية لجعل برامجه تبدو بأنها تعمل، ولجعل الأرقام "تتزايد". لا يدرك العديد من مستخدمي تلك الأرقام أنها ليست كالتنبؤات العادية، في هذه الأمثلة، لا تعتمد تنبؤات إجمالي الناتج المحلي على نموذج إحصائي معقد أو حتى على أفضل التقديرات لأولئك الذين لديهم على اطّلاع جيد بالاقتصاد، بل هي مجرد الأرقام التي تمت مناقشتها كجزء من برنامج صندوق النقد. تنشأ هذه الاختلافات في المصالح عندما تكون وكالة التشغيل أيضاً مسؤولة عن الإحصائيات وعندما تستجيب العديد من الحكومات بإنشاء وكالة إحصائية مستقلة.

إن لصندوق النقد الدولي نشاطاً آخر هو الإشراف، مراجعة الأداء الاقتصادي لدولة ما، وفق توصيات المادة 4، الذي تمت مناقشته في الفصل الثاني. هذه هي الآلية التي يدفع من خلالها صندوق النقد الدولي بمفاهيمه الخاصة في الدول النامية التي لا تعتمد على مساعدته. لأن التراجع الاقتصادي في إحدى الدول يمكن أن يكون له نتائج عكسية على الدول الأخرى، فمن غير المجدي للدول أن تضع ضغوطاً على بعضها البعض لتحافظ على قوتها الاقتصادية، هناك خير عام عالمي. المشكلة هي التقرير نفسه. أكد صندوق النقد الدولي على التضخم، لكن البطالة والنمو هما قضيتان متساويتان بالأهمية. وسياسة التوصيات تعكس أيضاً مفاهيمه الخاصة في التوازن بين الحكومة والأسواق. تجربتي المباشرة مع توصيات المادة 4 في الولايات المتحدة أقنعتني بأن هذا أيضاً هو مهمة يجب أن ينجزها الآخرون. لكن معظم التأثير المباشر للتراجع الاقتصادي في دولة ما يقع على الدول المجاورة لها، والدول المجاورة معتادة أكثر على ظروف تلك الدولة، لهذا فإن الإشراف الإقليمي هو بديل جدير بالتجربة.

إن إلزام صندوق النقد الدولي بالعودة إلى مهمته الأصلية وتحديد تركيزه يقوي المسؤولية أكثر. يمكننا أن نحاول تحديد ما إذا كان منع الأزمات من الظهور، بإيجاد مناخ عالمي أكثر استقراراً، وما إذا كان عالج تلك الأزمات بشكل جيد. لكن من الواضح، أن تحديد التركيز لا يحل مشكلة المنظمة، لأن جزءاً من الشكوى هي أنه دفع بسياسات، كسياسة تحرير الأسواق المالية، التي زادت من عدم الاستقرار العالمي، وسياساته في الإنقاذ المالي، التي فشلت في شرق آسيا وفي روسيا وفي أمريكا اللاتينية.

جهود الإصلاح

بعد الفترة التي تلت أزمة شرق آسيا وفشل سياسات صندوق النقد الدولي، كان هناك إجماع عام بأن هناك خطأ ما بالنظام الاقتصادي العالمي، وأن هناك شيئاً ما مطلوب لجعل الاقتصاد العالمي أكثر استقراراً. ولكن العديد من كوادر وزارة الخزانة وصندوق النقد الدولي شعروا بأن المطلوب هو فقط تغييرات ثانوية. ليعوضوا غياب التميّز في التغيّرات، لقد فكّروا بعنوان فخم لمبادرة الإصلاح، وهو إصلاح الهيكلية المالية العالمية. قصد من المصطلح أن يقترح تغيُّراً أساسياً في قوانين اللعبة التي ستمنع ظهور أزمة أخرى.

تحت هذا التنميق، كانت هناك بعض القضايا الحقيقية. لكن عندما قام أولئك المسؤولون في صندوق النقد الدولي بكل ما من شأنه تحويل اللوم عن أخطائهم وعن المشاكل التنظيمية، قاموا بكل ما في استطاعتهم كي يختزلوا الإصلاحات، إلا إلى الحد الذي يعود بالمزيد من القوة، وبالمزيد من الأموال للصندوق، والمزيد من الإلزامات على الأسواق الناشئة (كالإذعان للمعايير الجديدة التي وضعتها الدول الصناعية المتقدمة).

تعزّزت هذه الشكوك بالطريقة التي سارت بها مناقشات الإصلاح. تركزت مناقشة الإصلاح "الرسمي" حول المنظمات نفسها وسيطرت عليها الحكومات نفسها التي "سيّرت" العولمة بفعالية لأكثر من خمسين سنة. اليوم هناك الكثير من التهكم حول العالم على مناقشة الإصلاح. بمواجهة نفس الأشخاص الذين كانوا على الطاولة والذين كانوا مسؤولين عن النظام، تساءلت الدول النامية إذا كان من الممكن لتغيُّر حقيقي أن يظهر. طالما أن تلك "الدول العميلة" كانت مهتمة، فقد كان هناك زيف حيث تظاهر السياسيين بالقيام بشيء ما لإصلاح المشاكل بينما كانت المصالح المالية تعمل كل ما في استطاعتها للمحافظة على الوضع الراهن. كان الاهتمام بالمصالح الشخصية صحيحاً إلى حد ما وإلى حد ما فقط. هذه الأزمة دفعت إلى الواجهة الإحساس بأنه كان هناك خطأ ما في عملية العولمة، وهذا الإدراك حفز النقاد ضمن هذا الكم من القضايا، من الشفافية إلى الفقر إلى البيئة إلى حقوق العمال.

هناك إحساس من الرضا داخل المنظمات نفسها، وبين العديد من الأعضاء الفاعلين. لقد غيَّرت هذه المنظمات خطابها. فقد بدأ الحديث عن "الشفافية" وعن "الفقر" وعن "المشاركة". حتى وإن كان هناك فجوة بين الخطاب والواقع، فقد كان لهذا الخطاب أثر على سلوك المنظمات من ناحية الشفافية ومن ناحية الاهتمام بالفقر. لقد أصبح هناك مواقع إلكترونية أفضل وهناك المزيد من الانفتاح. أوجدت تقديرات الفقر التشاركية مشاركة أوسع وإدراكاً أكبر لتأثير الفقر على البرامج. لكن هذه التغيّرات بالقدر من العمق الذي بدت عليه بالنسبة لأولئك الذين هم داخل المنظمات، بدت سطحية لمن هم خارج تلك المنظمات. لا تزال معايير الإفصاح عن الحقائق لدى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أضعف بكثير من نظيرتها في حكومات الدول الديمقراطية كالولايات المتحدة أو السويد أو كندا. تحاول هذه

المنظمات إخفاء التقارير المهمة، إنها فقط عدم قدرتهم على منع تسريب المعلومات هي التي عادة ما تجبرهم على الإفصاح عن المعلومات أخيراً. الشعور الغامر بعدم السعادة الذي يعم الدول النامية من البرامج الجديدة بما فيها تقديرات الفقر التشاركية، ناتج عن إعلام أولئك المشاركين بأن الأمور المهمة، كإطار عمل السياسات الاقتصادية الكبرى، هي خارج حدود المناقشة.

هناك حالات أخرى حيث كان هناك تغيُّر أكثر في الكلام منه في الأفعال. اليوم، قلما يتم الإقرار بمخاطر التدفق المالي قصير الأمد وتحرير الأسواق المالية والأسواق النقدية غير الناضج، حتى من قبل كبار الموظفين في صندوق النقد الدولي. هذا يمهد الطريق إلى تغيّر أساسي في الموقف الرسمي لصندوق النقد الدولي، مع العلم أنه لا يزال من المبكر رؤية ما إذا كان التغيُّر في الخطاب سينعكس في السياسات التي يتم إنجازها داخل الدول وكيف سيتم ذلك. الدلائل غير مشجعة حتى الآن، كما يظهر من أحد الأحداث. بعد فترة قصيرة من توليه منصب مدير الإدارة، قام هورست كولر Horst Köhler بجولة إلى بعض الدول الأعضاء. كتب في زيارته إلى تايلند في نهاية شهر مايو عام 2000، عن مخاطر تحرير الأسواق المالية، الذي أصبح عندها عرفاً عاماً خارج إطار صندوق النقد الدولي، وكان بداية دخول هذا العرف إلى صندوق النقد نفسه. كانت أندونيسيا المجاورة أول من تعلم الدرس بسرعة، وفي الوقت الذي زار فيه كولر البلاد في يونيو، كانت الحكومة هناك قد أعلنت عن خطط لدراسة التدخلات في الأسواق المالية. لكن سرعان ما اصطدم الأندونيسيين وكولر مع كادر صندوق النقد، وانتصرت البيروقراطية مرة أخرى، قد يسبب تحرير الأسواق المالية المشاكل من الناحية النظرية، لكن التدخل في الأسواق المالية "السيطرة" من الواضح أنها لن تكون على طاولة النقاش لأولئك الذين يسعون للحصول على مساعدة الصندوق.

لقد كانت هناك مؤشرات أخرى للإصلاح، وكانت إما غير مشجعة أو غير ناضجة. كما هي الحال عندما عمَّ الانتقاد لسياسات الإنقاذ المالي الخارجي الضخم في التسعينيات، كان هناك فشل متوالٍ للإصلاحات. ظهرت أولاً حزم الإقراض الاحترازية التي تم تقديمها للبرازيل، وهي الحزم التي تم تقديمها قبل الظهور الفعلي للأزمة، التي جنبت البلاد الأزمة، ولكن لبضعة شهور فقط وبكلفة مرتفعة. ثم ظهر خط الائتمان الممكن، وهو معيار آخر تم تصميمه لجعل الأموال جاهزة عندما

تنفجر الأزمة. وهذه أيضاً لم تعمل، لأنه لم يبد أن أحداً كان مهتماً بها بـالشروط المعروضـة. لقـد اتضح أن سياسات الإنقاذ المالي الخارجي ربما تكون قد أسـهمت بـالخطر الأخلاقـي، وفي إضـعاف ممارسات الإقراض، وكذلك فعلت إستراتيجية الإنقاذ الداخلي مع الدائنين الذين توجّب عليهم أن يتحملوا جزءاً من التكلفة، والتي لم يتم تطبيقها مع الـدول الرئيسـية مثـل روسـيا، بـل مـع دول أضعف وأقل قوة مثل الإكوادور وأكرانيـا ورومانيـا والباكسـتان. كـما شرحـت في الفصـل 8، لقـد كانـت إسـتراتيجيات الإنقـاذ المـالي الداخليـة فاشـلة. في بعـض الحـالات، تـم الـتخلي عـن تلـك الإستراتيجيات، كرومانيا التي لم يحدث بها ضرر يذكر على اقتصاد البلاد، وفي حـالات أخـرى، كـما حدث الإكوادور،حيث تم فرض تلك الإستراتيجيات حتى بوجود آثار مـدمرة أكـثر. عـبَّر كـل مـن وكيل وزارة الخزانة الأمريكية الجديد ومدير إدارة صندوق النقد الـدولي الجديـد عـن تحفظهـما حيال الفعالية الإجمالية لإستراتيجية الإنقاذ المالي الخارجية، ولكن بعـدها تـابعوا في الإسـتراتيجية نفسها حين قدَّموا حزمة إنقاذ مالي خارجية إلى تركيا بقيمة 11 مليار دولار في عام 2000 وحزمـة أخرى للأرجنتين بقيمة 21.6 مليار دولار عام 2001. يبدو أن الفشل النهائي لسياسة الإنقاذ المـالي في الأرجنتين فرض أخيراً بداية لإعادة التفكير بإستراتيجية بديلة.

حتى عندما كان هناك إجماع واسع، ولكن ليس عالمياً، على الإصلاحات، ظهـرت المقاومـة من أولئك في المراكز المالية، وأحياناً بدعم مـن وزارة الخزانـة الأمريكيـة. خـلال أزمـة شرق آسـيا، عندما تم تركيز الانتباه على الشفافية، بدا من الواضح أنه لمعرفة مـاذا كـان يحـدث في الأسـواق الناشئة، كان يتوجّب معرفة ماذا كانت تفعل شركات الاستثمار الخطر والمصارف المركزيـة خلـف البحار. في الحقيقة، لقد كان هناك قلق من أن المزيد من الشفافية في أي مكان آخر سـتؤدي إلى المزيد من التعاملات التي تجري عبر هذه القنوات، وسيكون هناك بالإجمال معلومات أقـل عـمّا كان يجـري. اتخـذ لـورنس سـامرز Lawrence Summers، السـكرتير المسـاعد في وزارة الخزانـة نفس موقف شركات الاستثمار الخطر والمصارف المركزيـة البعيـدة رافضـاً الـدعوات للمزيـد مـن الشفافية، موضِّحاً أن الشفافية المفرطة قـد تضـعف الـدوافع لجمـع المعلومـات، وبلغـة التقنيـة تضعف وظيفة "سعر الاكتشـاف". إن الإصـلاحات في المصـارف المركزيـة البعيـدة، التـي أُنشـئت

كملاذات من دفع الضرائب والخضوع للقوانين، بدأت فقط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. لم يأت هذا كمفاجئة، وجدت هذه التسهيلات كنتيجة لسياسات متعمّدة من الدول الصناعية المتقدمة مدفوعة من قبل الأسواق المالية وطبقة الأثرياء.

حتى الإصلاحات الثانوية واجهت مقاومة، من الدول النامية أحياناً وكذلك من الدول المتقدمة. عندما أصبح من الواضح أن المديونية قصيرة الأمد لعبت دوراً مهماً في الأزمة، تركز الاهتمام على منح الصكوك التي أتاحت ما بدا صكوك قريبة الأمد لتحوّل إلى مديونية قصيرة الأمد بين ليلة وضحاها. وعندما ازدادت المطالب بإنقاذ مالي داخلي للدائنين، كذلك فعلت المطالب بمنح الصكوك التي ستسهِّل مساهمتهم "المفروضة" في فترة الاختبار، التي سميت فقرة العمل الجماعي. قاومت أسواق الصكوك، الناجحة حتى الآن، الإصلاحات، حتى عندما تلقت هذه الإصلاحات بعض الدعم من صندوق النقد الدولي. أوضح منتقدو هذه الإصلاحات أن الاستحواذ قد يجعل الائتمان مكلفاً أكثر على الدولة المقترضة، لكنها أغفلت النقطة المهمة. اليوم، هناك تكاليف هائلة على الاقتراض، خاصة عندما تسوء الأمور، ولكن جزءاً من تلك التكاليف يتحملها المقرض.

ما هو المطلوب؟

إدراك المشاكل جاء بعد وقت طويل، أما الإصلاحات في النظام المالي العالمي فهي للتوِّ قد بدأت. بالنسبة لي، من بين الإصلاحات المهمة المطلوبة هي الإصلاحات التالية:

1. قبول مخاطر تحرير الأسواق المالية والتدفقات المالية قصيرة الأمد ("أموال المضاربة") Hot money التي تفرض آثاراً جانبية هائلة، والتكاليف التي تتحملها تلك الأطراف غير المباشرة في عملية التحول (الدائنون والمدينون). كلما وجدت هناك مثل تلك التدخلات والآثار الجانبية الهائلة يكون هذا مرغوباً، بما فيها تلك التي توجدها الأنظمة المصرفية والضريبية. أكثر من مقاومة هذه التدخّلات، يجب على المنظمات المالية الدولية أن توجِّه جهودها لجعل هذه التدخلات تعمل بصورة أفضل.

2. إصلاحات الإفلاس والجمود الاقتصادي. إن الطريقة الأفضل في معالجة المشاكل عندما لا يستطيع المدينون من القطاع الخاص دفع استحقاقات الدائنين، المحليين أو الأجانب، تكون من خلال الإفلاس، لا من خلال سياسة الإنقاذ المالي

المموّلة من صندوق النقد الدولي للدائنين. المطلوب هـو إصلاح الإفـلاس الـذي يـدرك الطبيعـة الخاصة لحالات الإفلاس التي تنشأ من اضطرابات السياسـات الاقتصـادية الكـبرى، المطلـوب هـو الفقرة 11 من قانون الإفلاس الفيدرالي الأمريكي، الإفلاس الاحـترازي الـذي يسرّع إعـادة التنظـيم ويعطي استئنافاً أعظم لاستمرارية الإدارة الموجودة. مثل هذا الإصلاح سيكون له الفائـدة الأبعـد ليشمل الحذر القانوني المطلوب من جانب الدائنين، أكثر من تشـجيع ذلـك النـوع مـن الإقـراض المتهور الذي كان شائعاً في الماضي. إن محاولة فرض المزيد من إصلاحات الإفـلاس المتعاطفـة مـع الدائنين، دون ملاحظة المزايا الخاصة لحالات الإفلاس المقنعة جداً، لن يكون هو الحل. لن يفشل هذا فقط في معالجة المشاكل في الدول التي تعاني من الأزمة، إنه العلاج الذي مـن الممكـن أن لا يستمر، كما سبق ورأينا بشكل واضح في شرق آسيا، فأنت لا تستطيع موائمة قوانين دولة مـا مـع عادات ومعايير دولة أخرى. إن مشاكل الفشل في المديونية العامة (كما حدث في الأرجنتين) هـي أكثر تعقيداً، ولكن تحتاج ليكـون هنـاك اعـتماد أكـثر عـلى سياسـات حـالات الإفـلاس والجمـود الاقتصادي، النقطة التي تأخر صندوق النقد الـدولي كثـيراً في قبولهـا. لكـن لا يسـتطيع صـندوق النقد أن يلعب الدور الرئيس. إن صندوق النقد الدولي هو دائن رئيسي، وهو محكـوم مـن قبـل الدول الدائنة. إن نظام الإفلاس الذي يكون من خلاله الـدائن أو ممثلـوه هـو أيضـاً مـن يحـاكم الإفلاس لن يكون أبداً مقبولاً كحلٍّ منطقي.

3. الاعتماد بشكل أقل على سياسات الإنقاذ المالي الخارجي. بالاستخدام المتزايد لسياسات الإفلاس والجمود الاقتصادي، سيكون هناك حاجة أقل لحزم الإنقـاذ المـالي الضـخمة، التـي طالمـا فشلت، لأن الأموال إما أنها استخدمت لتضمن استيفاء الدائنين الغـربيين لمسـتحقاتهم أكـثر مـن اسـتخدامها لأغـراض أخـرى، أو لأنهـا اسـتخدمت للمحافظـة عـلى أسـعار الصرف في مسـتويات مرتفعة مبالغ فيها لمدة أطول مما يجب (متيحة للأثرياء داخل الدولة استفادة أكثر من أمـوالهم بأفضل الشروط، ولكنها تترك البلاد مديونة أكثر). كما سبق ورأينا، كيف فشلت سياسـات الإنقـاذ المالي بالعمل، لقد أسهمت تلك السياسات بالمشكلة، عن طريق تقليـل دوافـع تـوخي الحـذر في الإقراض، ودوافع تغطية مخاطر التبادل.

4. العمـل عـلى تحسـين التشريعـات المصرفيـة مـن ناحيـة التصـميم، ومـن ناحيـة

التطبيق في الدول المتقدمة، وفي الدول الأقل تقدّماً على حد سواء. يمكن للتشريعات المصرفية الضعيفة في الدول المتقدمة أن تقود إلى ممارسات إقراض سيئة وإلى تصدير عدم الاستقرار. في الوقت الذي كانت قد تجري فيه المناقشات ما إذا كان تصميم معايير كافية لمواجهة مخاطر انخفاض قيمة رأس المال يضيف الاستقرار إلى الأنظمة المالية في الدول المتقدمة، هناك القليل من الشكوك بأنه أسهم في عدم الاستقرار العالمي عن طريق تشجيع الإقراض قصير الأمد. لقد كان الاعتماد المفرط على تشريعات القطاع المالي الخاصة بمعايير كافية لمواجهة مخاطر انخفاض قيمة رأس المال مضللاً ومسبباً لعدم الاستقرار، المطلوب هو معالجة أوسع وأقل إيديولوجية للتشريعات تتناسب مع قدرات وظروف كل دولة. لقد كانت تايلند محقة بفرض قيود الإقراض العقاري التنافسي في حقبة الثمانينيات. لقد كان من الخطأ تشجيع التايلنديين على إلغاء هذه القيود. هناك أيضاً عدد من القيود الأخرى كقيود السرعة (القيود على نسبة الزيادة في الأصول المصرفية) التي من الممكن أن تحسّن الاستقرار. مع العلم أن الإصلاحات لم تغفل عن الأهداف الأوسع في الوقت نفسه. إن النظام المصرفي الآمن والفعال مهم، ولكن يجب أن يكون أيضاً نظاماً يقدم رأس المال لتمويل إنشاء المشاريع وفرص العمل.

5. تحسين إدارة المخاطر. اليوم، تواجه الدول حول العالم مخاطر هائلة من تقلبات أسعار الصرف. في الوقت الذي تظهر فيه المشكلة بشكل واضح فإن الحل ليس كذلك. لقد تردد الخبراء، بما فيهم خبراء صندوق النقد الدولي، بين أنواع أنظمة أسعار الصرف التي أوصوا بها. لقد شجعوا الأرجنتين على ربط عملتها بالدولار. بعد أزمة شرق آسيا، قالوا: إنه يجب على الدول إما يكون لديها أسعار صرف حرة حسب الأسواق الأجنبية أو ربط ثابت بالدولار. مع ظهور الكارثة في الأرجنتين، فإنه من الممكن أن تتغير هذه النصيحة مرة أخرى. مهما تكن الإصلاحات التي طرأت على آلية أسعار الصرف، فستبقى الدول تواجه المخاطر. الدول الصغيرة مثل تايلند التي تشتري وتبيع السلع إلى العديد من الدول تواجه مصاعب، لأن أسعار الصرف بين الدول الرئيسية تختلف بنسبة 50% أو أكثر. إن تثبيت أسعار الصرف لديهم مقابل عملة واحدة لن يحل المشاكل، بل يمكنه حقيقة أن يجعل التفاوت مع العملات الأخرى أسوأ. لكن هناك أبعاد أخرى للمخاطر. حدثت أزمة الديون في أمريكا اللاتينية في الثمانينيات بسبب الارتفاع الهائل في

أسعار الصرف كنتيجة للسياسة المالية الصارمة لمدير بنك الاحتياط الفيـدرالي بـول فـولكر Paul Volcker في الولايات المتحدة الأمريكية. على الدول النامية أن تتعلم إدارة هذه المخـاطر، ومـن الممكن أن يكون ذلك من خلال التأمين ضد هـذه التفاوتـات في الأسـواق الماليـة العالميـة. لسـوء الحظ، اليوم بإمكـان الـدول التـأمين فقـط ضـد التفاوتـات قصـيرة الأمـد. مـن المؤكـد أن الـدول المتقدمة قادرة بشكل أفضل بكثير في التعامل مع هذه المخاطر من الـدول الأقـل تقـدماً ويجـب عليها المساعدة في تطوير أسواق التـأمين هـذه. عنـدها سـيكون هنـاك معنـى للـدول المتقدمـة وللمنظمات المالية الدولية لتقدم القروض للدول النامية بالأشكال التي تقلّل من حـدة المخـاطر، على سبيل المثال، بجعل المدينين يتحملون مخاطر التفاوتات الضخمة للفائدة الحقيقية.

6. شبكات الأمان المحسّنة. إن جزءاً من مهمة إدارة المخـاطر هـو تحسـين القـدرات غـير الحصينة داخل الدولة لتتحمل المخاطر. إن معظم الدول الناميـة لـديها شـبكات أمـان ضـعيفة، تتضمن غياب برامج تأمين البطالة. حتى في الدول الأكثر تقدماً، إن شبكات الأمان ضـعيفة وغـير كافية في القطـاعين اللـذين يسـيطران في الـدول الناميـة وهـما قطـاع الزارعـة وقطـاع الشركـات الصغيرة، لذلك فإنه من الضروري أن يكون هناك مساعدة دولية إن أرادت الدول الناميـة القيـام بخطوات مهمة لتحسين شبكات الأمان لديها.

7. تحسين الاستجابة للأزمـات. لقـد رأينـا الفشـل في الاسـتجابة للأزمـة في عـامي 1997 - 1998. إن المساعدة التي تم تقـديمها كانـت مصـممة بشـكل سـيئ وضـعيفة الآليـات. لم تأخـذ البرامج بعين الاعتبار غياب شبكات الأمـان بالقـدر الكـافي، وأن تـدفق الأمـوال يحظـى بالأهميـة القصوى، وأن الانهيار في التجارة بين الدول سينشر الأزمة. لم تكن السياسات معتمدة فقـط عـلى تنبؤات سيئة، بل على الفشل في إدراك أنه من الأسهل تدمير الشركات بـدلاً مـن إعـادة إحيائهـا، لأن الضرر الذي تسببت به نسب الفائدة المرتفعة لن يتم الاحتفاظ به عنـدما يـتم تخفـيض تلـك النسـب. إنـه مـن الضروري تجديـد التـوازن، التـوازن بـين مصـالح العـمال والشركـات التجارية الصغيرة وبين مصالح الدائنين، وتأثير السياسات على هروب رؤوس الأمـوال المحليـة يجب أن يوازي الاهـتمام الحـالي المفـرط والواضـح بالمسـتثمرين مـن الخـارج. سـيكون مـن الضروري وضع الاستجابات للأزمات المالية المستقبلية ضمن المحتـوى الاجتماعـي والسـياسي. بغــض النظــر عــن الــدمار الــذي نــتج عــن أعــمال الشــغب التــي حــدثت عنــدما

تولّت إدارتها إدارة سيئة، إن الدول التي تواجه اضطرابات اجتماعية وسياسية لن تجـذب رؤوس الأموال إليها، ولا تستطيع أي حكومـة، باسـتثناء الحكومـات الأكـثر قمعيـة، السـيطرة عـلى تلـك الاضطرابات، خاصة عندما يُفهم بأن تلك السياسات تم فرضها من الخارج.

الأهم من هذا، هو ضرورة العودة إلى المبادئ الاقتصادية الأساسية، أكـثر مـن التركيـز على نفسية المستثمر المؤقت، والتركيز على عدم القدرة على التنبؤ مـن الثقـة، مـن الضروري لصندوق النقد الدولي أن يعود إلى دوره الريادي الأصلي في تقديم الأموال لاسـتعادة الطلـب الكلي في الدول التي تواجه تراجعاً اقتصادياً. تسأل الدول النامية بشكل متكرر لمـاذا، عنـدما تواجه الولايات المتحدة تباطؤاً اقتصادياً، تصرح عن سياسة ماليـة ونقديـة توسـعية، وعنـدما تواجه تلك الدول تباطؤاً اقتصادياً، يتم الإصرار على العكس. عندما واجهت الولايات المتحـدة تراجعاً اقتصادياً في عام 2001، لم تكن المناقشة ما إذا كان يجب أن يكون هنـاك حزمـة مـن المحفِّزات، بل كـان عـن شـكل تلـك الحزمـة. يجـب أن تكـون دروس الأرجنتـين وشرق آسـيا واضحةً الآن، لـن يـتم أبـداً اسـتعادة الثقـة بالاقتصـاديات الغارقـة بـالتراجع الاقتصـادي. إن الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الـدول في مقابـل الأمـوال لا يجـب فقـط أن تكون أكثر تحديداً، بل يجب أيضاً أن تعكس هذا المفهوم.

هناك تغيُّرات أخرى يجب وصفها، إن إجبار صندوق النقـد الـدولي عـلى كشـف "الفقـر" المتوقّع وتأثير البطالة الناتج عن برامجه سيوجِّه انتباهه إلى هذه الأبعـاد. يجـب عـلى الـدول أن تعلم النتائج المحتملة لما تطالب به. إذا أخطأت آلية الصـندوق في التحليلات، إذا كـان الارتفـاع بنسب الفقـر أعـلى مـن المتوقّـع، عـلى سـبيل المثـال، يجـب عـلى الصـندوق عنـدها أن يتحمـل المساءلة. يمكن طرح الأسئلة، هل هناك خطأ بالنماذج التي قدّمها؟ أو أنه يحاول متعمداً صياغة سياسة مضللة؟

إصلاح البنك الدولي ومساعدات التطور

أحد الأسباب الذي يبقيني متفائلاً حيال إصلاح المنظمات المالية الدولية هو لأننـي رأيـت التغير يظهر في البنك الدولي. لم يكن هذا التغيُّر سهلاً، ولم يأت بالقدر الذي طالما رغبت به. لكـن هذه التغيُّرات كانت مهمة.

في الوقـت الـذي وصـلت بـه للبنـك، كـان مـدير البنـك الجديـد، جـيمس ولفينسـون

James Wolfensohn، يمضي قدماً في محاولته لجعل البنك الدولي أكثر استجابة لاهتمامات الدول النامية. على الرغم من أن المدير الجديد لم يكن دائماً واضحاً والأسس الفكرية لم تكن دائماً ثابتة، والدعم داخل البنك بعيد عن العالمية، كان البنك قد بدأ بجدية بمعالجة الانتقادات الفكرية التي شُنت عليه. شملت الإصلاحات تغيُّرات في الفلسفة في ثلاثة مجالات هي التطوير والمساعدات بشكل عام ومساعدات البنك الدولي بشكل خاص والعلاقات بين البنك الدولي والدول النامية.

في إعادة تقييم منهجه، راجع البنك كيف ظهر التطور الناجح. بعض الدروس التي ظهرت من إعادة التقييم هذه كانت تلك الدروس التي أدركها البنك منذ وقت بعيد وهي أهمية العيش وفقاً لحدود الميزانية، وأهمية التعليم بما فيها تعليم الإناث، وأهمية استقرار الاقتصاديات الكبرى. لكن ظهرت بعض الأفكار الجديدة أيضاً. لم يأت النجاح فقط من تشجيع التعليم الأساسي، بل أيضاً من تأسيس أسس تكنولوجية قوية والتي تتضمن دعم التدريب المتقدم. إنه من الممكن دعم المساواة والنمو السريع في الوقت نفسه، في الحقيقة، ظهر العديد من سياسات المساواة لتساعد النمو. إن دعم التجارة والانفتاح مهم. إن فرص العمل التي أوجدها التوسع بالصادرات هي التي دفعت النمو لا فرص العمل التي تم فقدها جراء الاستيراد المتزايد. عندما تتخذ الحكومات إجراءات دعم الصادرات والمشاريع الجديدة، ينجح التحرير، وإلا عادة ما يفشل. لعبت الحكومة في شرق آسيا دوراً حيوياً في التطور الناجح بالمساعدة على إيجاد مؤسسات تدعم المدخرات والتوزيع الفعال للاستثمار. أكدت الدول الناجحة أيضاً على المنافسة وعلى إنشاء المشاريع أكثر من الخصخصة وإعادة هيكلة المشاريع الموجودة.

بوجه عام، سعت الدول الناجحة إلى مقاربة شاملة للتطور. قبل ثلاثين سنة مضت، عادة ما بدا خبراء الاقتصاد من اليسار واليمين متفقين أن التحسين في فعالية توزيع الموارد والزيادة في احتياطي رأس المال كانت في صميم التطور. لقد اختلفوا فقط ما إذا كان يجب الحصول على تلك التغيُّرات من خلال التخطيط الحكومي أو من خلال الأسواق المحررة. في النهاية، فشل الاتجاهان. لا يشمل التطور الموارد ورأس المال فقط، بل يشمل تحوّلاً في المجتمع. من الواضح، أن المنظمات المالية العالمية لا يمكنها تحمل مسؤولية هذا التحوّل، ولكن يمكنها أن تلعب دوراً مهماً فيه. وعلى الأقل، لا يجب أن تصبح هذه المنظمات عائقاً في وجه التحول الناجح.

المساعدة

لكن الطريقة التي عادة يتم من خلالها إعطاء المساعدة تفعل هذا بالضبط، أي تعيق التحول الفعّال. لقد رأينا في الفصل الثاني أن وضع الشروط، فرض العديد من الشروط، والبعض بصبغة سياسية، كشروط مسبقة لتقديم المساعدة لم تفلح، فهي لم تؤد إلى سياسات أفضل، ولا إلى نمو أسرع، ولا إلى نتائج أفضل. الدول التي تعتقد بأن الإصلاحات قد فرضت عليها لا تشعر حقاً بالاستثمار عندها ولا تشعر بالتزامها بإصلاحات كهذه. مع هذا فإن مشاركة هذه الدول ضرورية إذا كان للتغيُّر الاجتماعي أن يحصل. والأسوأ من هذا أن الشرطية أضعفت العملية الديمقراطية. في النهاية، هناك وميض إدراك، حتى من قبل صندوق النقد الدولي، بأن فرض الشروط كان مبالغ فيه، لأن فرض عشرات الشروط يجعل من الصعب للدول النامية التركيز على الأولويات. لكن في الوقت الذي كان فيه من الواضح أن هناك محاولة لتصفية تلك الشروط، فقد أخذت مناقشة الإصلاح في البنك الدولي شوطاً أبعد من هذا. جادل البعض بأنه من الأفضل استبدال الشرطية بالانتقائية، إعطاء المساعدة إلى دول ثبت صحة مسارها، يتيح لهذه الدول أن تختار لنفسها إستراتيجيات التطور الخاصة بها، واضعة بذلك نهاية للإدارة التي تهتم بكل التفصيلات، والتي كانت فاشلة فيما مضى من الوقت. الدليل هو أن المساعدات التي تعطى بشكل انتقائي يمكن أن يكون لها تأثير مهم على كل من دعم النمو وعلى تخفيض نسب الفقر.

شطب الديون

لا تطالب الدول النامية فقط أن تُعطى المساعدة بالطريقة التي تساعدها على التطور، بل تطالب أن يكون هناك المزيد من المساعدات أيضاً. إن المبالغ الصغيرة نسبياً يمكن أن تحدث اختلافاً هائلاً في دعم الصحة ومكافحة الأمية. إن مبالغ مساعدات التطور، المعدة للتضخم في الظروف العادية، كانت تتناقص حقيقة إما لتناقص نسبة التدفق من الدول المتقدمة أو لتناقص الناتج القومي للفرد في الدول النامية. من الضروري أن يكون هناك أساس لتقديم هذه المساعدة (والسلع ذات الفائدة العالمية الأخرى) (global public goods) بمستوى أكثر موثوقية، وبمنأى عن تقلبات السياسات المحلية في الولايات المتحدة أو غيرها. لقد تم تقديم الكثير من العروض. عندما تم تأسيس صندوق النقد الدولي، فقد أُعطي الحق في إنشاء حقوق

السحب الخاصة (SDR's)، وهو نوع من الأموال الدولية. بقيام الدول اليوم -وبحكمة - بوضع مليارات الدولارات سنوياً كاحتياطي لتحمي نفسها من تقلبات الأسواق الدولية، فإن بعض الدخل لا يُترجم إلى طلب إجمالي. دفع تباطأ الاقتصاد العالمي في عام 2001 - 2002 بهذه الأمور إلى الواجهة. إن إتاحة حقوق السحب الخاصة لتمويل السلع ذات الفائدة العالمية، بما في ذلك تمويل مساعدات التطور، يمكن أن يساعد في المحافظة على قوة الاقتصاد العالمي في الوقت نفسه الذي نساعد فيه الدول الأشد فقراً في العالم. عرض آخر استلزم استخدام الإيرادات revenues من مصادر الاقتصاد العالمي، كالمعادن في قاع البحار وحقوق الصيد في المحيطات، ليساعد في تمويل مساعدات التطور.

تركز الانتباه مؤخراً على شطب الديون، ولسبب وجيه. بدون شطب الديون، فإن العديد من الدول النامية لا تستطيع النمو. إن نسبة ضخمة من صادرات تلك الدول تذهب لتسديد قروض الدول المتقدمة. حشدت حركة احتفالية عام الـ2000 The Jubilee 2000 movement دعماً دولياً ضخماً لشطب الديون. ضمنت الحركة عودة الكنائس من خلال العالم المتقدم. بدا الأمر، بالنسبة لهم، ملحاً، وانعكاساً للمبادئ الأساسية للعدالة الاقتصادية.

كانت قضية المسؤولية الأخلاقية للدائنين ظاهرة بشكل خاص في حالة قروض الحرب الباردة. عندما قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتقديم القروض إلى موبوتو Mobutu رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية السيئ السمعة، كانوا يعلمون (أو كان يجب أن يعلموا) أن معظم الأموال لن تذهب لمساعدة فقراء البلاد، بل ستستخدم لإثراء موبوتو. لقد كانت أموال قدِّمت لتضمن قيام هذا القائد الفاسد بالمحافظة على بلاده في حظيرة الغرب. لم يبد الأمر عادلاً للبعض بأنه يتوجّب على دافعي الضرائب في بلاد تحكمها حكومات فاسدة تسديد قروض قُدمت للقادة الذين لا يمثلونهم.

كانت حركة احتفالية عام الـ2000 ناجحة في الحصول على قدر كبير من الالتزامات بشطب الديون. علماً أنه قبل عام 2000 كان هناك برنامجاً لشطب الديون للدول الأكثر مديونية، لكن قلة قليلة من الدول التي انطبقت عليها المعايير التي كان قد وضعها صندوق النقد لتلك الغاية. بنهاية عام 2000، ونتيجة للضغوط الدولية، عبّرت أربع وعشرون دولة تلك العتبة.

لكن برنامج شطب الديون يجب أن يمضي قدماً، لأنه في وضعه الحالي ينطبق فقط على الدول الأشد فقراً. دولاً مثل أندونيسيا، التي دمرتها أزمة شرق آسيا وفشل سياسات صندوق النقد الدولي هناك، لا تزال معافاة إلى حد ما لتخرج من المستنقع.

إصلاح منظمة التجارة العالمية وموازنة أجندة التجارة

بدأت الاحتجاجات المناهضة للعولمة عند اجتماعات منظمة التجارة العالمية في سياتل، واشنطن، لأنها كانت الرمز الأكثر وضوحاً لعدم المساواة والنفاق من جانب الدول الصناعية المتقدمة. في الوقت الذي كانت فيه هذه الدول تقدم العظات وتفرض فتح أسواق الدول النامية أمام منتجاتها الصناعية، كانت تحافظ على إبقاء أسواقها مغلقة أمام منتجات الدول النامية، كالأقمشة والزراعة. في الوقت الذي كانت فيه تقدم العظات أنه لا يجب على الدول النامية إضعاف صناعاتها، استمرت هي بتقديم المليارات من المنح للمزارعين لديها، مما يجعل المنافسة مستحيلة أمام الدول النامية. في الوقت الذي كانت تقدم فيه العظات حول فضائل الأسواق التنافسية، كانت الولايات المتحدة سريعةً في الدفع باتجاه إنشاء اتحادات عالمية للفولاذ والألمنيوم عندما بدا أن صناعاتها المحلية مهددة بالصناعات المستوردة. دفعت الولايات المتحدة باتجاه تحرير الخدمات المالية، ولكنها قاومت تحرير قطاع الخدمات الذي كان يتميّز بالقوة وبالإنشاء وبالخدمات البحرية في الدول النامية. كما لاحظنا، لقد كانت أجندة التجارة جائرة ليس فقط لأن الدول الأفقر لم تتلقَّ حصة عادلة من المنافع، بل لأنها جعلت الأوضاع في المناطق الأشد فقراً في العالم، دول جنوب الصحراء الإفريقية، أشد سوءاً نتيجة للجولة الأخيرة من مفاوضات التجارة.

إن الإدراك المتزايد لهذه التفاوتات والذي ترافق مع تصميم بعض الدول النامية، قاد إلى جولة مفاوضات التجارة في الدوحة الخاصة بـ"التطور" (في شهر نوفمبر 2001)، التي وضعت على أجندتها إعادة معالجة بعض هذه التفاوتات. لكن كانت هذه بداية طريق طويل، وافقت الولايات المتحدة والدول الصناعية المتقدمة الأخرى فقط على المناقشات، بدت الموافقة فقط على مناقشة إعادة معالجة بعض هذه التفاوتات كتنازل عن حق ممنوح!

كانت إحدى القضايا التي حظيت باهتمام خاص في اجتماع الدوحة هي حقوق الملكية الفكرية. هذه الحقوق مهمة، إن أريد للمبدعين امتلاك دوافع

للإبداع، على الرغم من أن الكثير من الأبحاث الأكثر أهمية، كأبحاث العلوم الأساسية والرياضيات غير قابلة للحقوق الحصرية. لا أحد ينكر أهمية الحقوق الحصرية. لكن هذه الحقوق يجب أن توازن بين حقوق ومصالح المنتجين مع حقوق ومصالح المستخدمين، ليس فقط المستخدمين في الدول النامية، بل الباحثون في الدول المتقدمة. في المراحل النهائية من مفاوضات الأرغواي، كان لدى أكاديمية العلوم والتكنولوجية ومجلس المستشارين الاقتصاديين قلقهم من أننا لم ننجز الموازنة الصحيحة، لقد وضعت الاتفاقية مصالح المنتجين قبل مصالح المستخدمين. لقد انتابنا القلق من أن القيام بهذا قد يعيق حقيقة معدل التطور والإبداع، بعد كل هذا، تبيَّن أن المعرفة هي المشاركة الأكثر أهمية وأن حقوق الملكية الفكرية الأقوى يمكن أن ترفع من سعر هذه المشاركة. لقد كنا مهتمين أيضاً بتبعات نكران إتاحة الأدوية المنقذة للحياة للطبقة الفقيرة. استرعت هذه القضية لاحقاً انتباهاً دولياً في إطار تقديم الأدوية المضادة للإيدز في جنوب إفريقيا. الغضب الدولي أجبر شركات المخدرات على التوقف، ويبدو أن التقدم بهذا الاتجاه سيجعل التبعات العكسية تنحصر. لكن هذا لا يساوي شيئاً، لأنه في البداية حتى الإدارة الأمريكية الديمقراطية دعمت شركات الأدوية المسكنة. الشيء الذي لم نكن منتبهين له بشكل كامل كان خطراً آخر، هو ما اصطُلح على تسميته بالقرصنة البيولوجية bio-piracy، أي الشركات الدولية ذات الحقوق الحصرية للأدوية التقليدية أو الطعام، لم يكن هدف تلك الشركات فقط جمع الأموال من "المصادر" والمعرفة التي بالحق هي ملك للدول النامية، ولكن القيام هذا، سيضع نهاية للشركات المحلية التي كانت تقدم تلك المنتجات من وقت طويل. إنه من غير الواضح ما إذا كانت هذه الحقوق الحصرية ستبقى قوية في المحكمة إذا تم رفع القضية إلى القضاء، فإنه من الواضح بأن الدول الأقل تقدماً قد لا تمتلك الأسس المالية والقانونية المطلوبة لتحدي هذه الحقوق الحصرية. لقد أصبحت هذه القضية مصدراً للاهتمام العاطفي والاقتصادي المحتمل في جميع أنحاء الدول النامية. لقد كنت مؤخراً في قرية أندين في الإكوادور، حيث احتج المحافظ المحلي ضد الكيفية التي قادت بها العولمة إلى هذه القرصنة البيولوجية.

سيتطلّب إصلاح منظمة التجارة العالمية تفكيراً أعمق بخصوص أجندة تجارة أكثر توازناً، في التعامل مع مصالح الدول النامية وفي التعامل مع الاهتمامات التي تتعدى حدود التجارة، مثل قضية البيئة.

لكن إعادة معالجة التفاوتات الراهنة لا تتطلب أن ينتظر العالم حتى نهاية الجولة الجديدة من مفاوضات التجارة. العدالة الاقتصادية العالمية تتطلّب من الدول المتقدمة اتخاذ إجراءات لفتح أسواقها للتجارة الخارجية والعلاقات المتساوية مع الدول النامية بدون اللجوء إلى إجراء الصفقات أو محاولات الحصول على امتيازات خاصة مقابل القيام بهذا. لقد سبق للاتحاد الأوروبي أن أخذ خطوات بهذا الاتجاه، بمبادرته "كل شيء إلا السلاح" لتسمح بالاستيراد الحر لكل السلع، باستثناء الأسلحة، من الدول الأشد فقراً إلى أوروبا. لم تعالج هذه المبادرة كل شكاوى الدول النامية، لأن هذه الدول لن تكون قادرة على المنافسة مقابل القطاع الزراعي الذي يعطى الكثير من المنح. لكنها خطوة كبيرة في الاتجاه الصحيح. التحدي الآن هو جعل الولايات المتحدة واليابان تشارك في هذا. خطوة كهذه ستكون ذات فوائد هائلة للدول النامية، وستعود بالفائدة أيضاً على الدول المتقدمة، حيث بإمكان المستهلكين أن يحصلوا على السلع بأسعار منخفضة.

باتجاه عولمة بوجه أكثر إنسانية

إن الإصلاحات التي بيّنتها ستساعد على جعل العولمة أكثر عدلاً، وأكثر فعالية في رفع مستوى المعيشة خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. هذه ليست مجرد قضية تغيير الهياكل المؤسساتية. يجب تغيير مبادئ العولمة نفسها. يرى وزراء المالية ووزراء التجارة العولمة كظاهرة اقتصادية، لكنها كانت أبعد من هذا بكثير بالنسبة للكثيرين من دول العالم النامي.

إن أحد أسباب تعرض العولمة للهجوم هي لأنها تضعف القيم التقليدية. إن هذا الصراع حقيقي، وهو إلى حد ما صراع محتوم. إن النمو الاقتصادي، بما فيه النمو الذي أحدثته العولمة، سيحدّث المناطق الزراعية، ويلغي المجتمعات الزراعية التقليدية. لسوء الحظ، حتى الآن، يظهر أولئك المسؤولون عن إدارة العولمة، بينما كانوا يمتدحون الفوائد الإيجابية، تقييماً غير كافٍ لهذا الجانب المعاكس وهو تهديد الهوية الثقافية والقيمية. والمفاجئ هو، الانتباه إلى هذه القضايا داخل الدول المتقدمة نفسها. لقد دافعت أوروبا عن سياساتها الزراعية ليس فقط على ضوء هذه المصالح الخاصة، ولكن بالمحافظة على التقاليد الزراعية. يشتكي الناس في البلدات الصغيرة في كل مكان بأن كبار تجار التجزئة المحليين ومراكز التسوق قضت على أعمالهم التجارية الصغيرة وعلى تجمعاتهم.

إن سرعة التكامل العالمي لها أهميتها. إن العملية المتدرجة أكثر تعني أنه يمكن للمؤسسات التقليدية، وللمعايير أن تتكيف وأن تستجيب لمتغيرات الجديدة، من أن تسحق.

ما تفعله العولمة للديمقراطية هو جانب مساو في الأهمية. إن العولمة، كما أوصي بها، عادة ما تبدو كبديل للديكتاتوريات القديمة للنخب الوطنية بديكتاتوريات جديدة للتمويل العالمي. يتم إبلاغ الدول أنه إذا لم تقم باتّباع شروطٍ معينةٍ، فإن الأسواق المالية أو صندوق النقد الدولي سوف يرفض إقراضهم الأموال. تُجبر تلك الدول بشكل أساسي على التخلي عن جزء من سيادتها، لتترك الأسواق المالية المتقلبة، بما فيهم المضاربون الذين ينحصر اهتمامهم بالنمو القصير الأمد للدولة بعيداً عن النمو الطويل الأمد وتحسين مستوى المعيشة، مهمة "ضبط" تلك الدول، وفرض ما يجب، وما لا يجب على تلك الدول فعله.

لكن للدول خياراتها، وبين تلك الخيارات هو المدى الذي ترغب فيه تلك الدول بأن تكون مرهونة إلى الأسواق المالية العالمية. إن الدول التي تجنبت القيود التي فرضها صندوق النقد الدولي، كدول شرق آسيا، شهدت نمواً أسرع ومساواة وتخفيضاً لمعدلات الفقر أكثر من تلك الدول التي رضخت لمتطلبات الصندوق. لأن انتهاج سياسات بديلة يؤثر بشكل مختلف على مجموعات مختلفة، إن انتقاء الخيارات هو دور العملية السياسية، لا دور البيروقراطية العالمية. حتى وإن تأثر النمو تأثراً عكسياً، فهذه تكلفة قد تكون العديد من الدول النامية مستعدة لدفعها للوصول إلى مجتمع أكثر ديمقراطية وأكثر عدلاً، تماماً كم تقول العديد من المجتمعات الآن: إنه من الأجدر التضحية ببعض النمو لأجل بيئة أفضل. طالما أنه يتم عرض العولمة بالطريقة التي تمت، فهذا يمثل هضماً لحقوقها. لا عجب إذاً أن يتم مناهضتها، خاصة من قبل أولئك الذين يتم هضم حقوقهم.

يتم اليوم تحدي العولمة في جميع أنحاء العالم. هناك استياء من العولمة، وهو محق. يمكن للعولمة أن تكون قوة للخير، لقد غيَّرت عولمة الأفكار المتعلقة بالديمقراطية والأفكار المتعلقة بالمجتمع المدني الطريقة التي يفكّر بها الناس، في الوقت الذي قادت فيه الحركات السياسية العالمية إلى شطب الديون، وإلى اتفاقية المناجم. لقد ساعدت العولمة مئات الملايين من الناس بالحصول على مستويات معيشة أعلى، أكثر مما تخيلوه أو مما تخيله معظم خبراء الاقتصاد، قبل فترة قصيرة. لقد

أفادت عولمة الاقتصاد الدول التي استفادت منها بالبحث عن أسواق جديدة لصادراتها وبالترحيب بالاستثمارات الأجنبية. حتى الدول التي استفادت أكثر كانت تلك التي تحمّلت قدرها، وأدركت الدور الذي يمكن أن تلعبه الحكومة في التطور أكثر من الاعتماد على فكرة الأسواق ذاتية التنظيم التي تعالج مشاكلها.

لكن بالنسبة لملايين الناس لم تكن العولمة فاعلة. أصبح وضع العديد أسوأ مما كان بالفعل، لأنهم رأوا أعمالهم تتدمّر وأصبحت حياتهم مهددة. لقد شعروا بالضعف المتزايد أمام قوة خارجة عن سيطرتهم. لقد رأوا ديمقراطياتهم وحضاراتهم تتلاشى.

إذا استمر تطبيق العولمة بالطريقة التي جرى تطبيقها في الماضي، إذا استمر فشلنا بالتعلم من أخطائنا، فإن العولمة لن تفشل فقط في تعزيز التطور، بل ستستمر بإحداث الفقر وعدم الاستقرار. بدون إصلاح، فإن ردة الفعل المناهضة التي كانت قد بدأت ستتصاعد والاستياء من العولمة سيتزايد.

هذا سيكون مأساوياً لنا كلنا، وخاصة للمليارات الذين كان يمكن لهم أن يستفيدوا. في الوقت الذي استعد فيه أولئك الذين في الدول النامية ليخسروا اقتصادياً، سيكون هناك تشعبات سياسية، والتي سوف تؤثر على الدول المتقدمة أيضاً.

إذا تم تناول الإصلاحات التي تم توضيحها في الفصل الأخير بجدية، عندها يكون هناك أمل بعملية أكثر إنسانية من العولمة يمكنها أن تكون قوة جبارة للخير، مع الأغلبية الساحقة من أولئك الذين يعيشون في الدول النامية الذين يستفيدون منها ويرحبون بها. إذا تم إنجاز هذا، يكون الاستياء من العولمة قد خدمنا بشكل جيد.

يذكّرني الوضع الراهن بالعالم قبل سبعين سنة. عندما غرق العالم بالانهيار الاقتصادي العظيم، قال مؤيدو الأسواق الحرة: "لا داعيَ للقلق، فالأسواق ذاتية التنظيم، وبالوقت المحدد سيُستأنف الازدهار الاقتصادي". بغض النظر عن بؤس أولئك الذين تدمّرت حياتهم بانتظار ما يسمى احتمال. أوضح كينز أن الأسواق لم تكن ذاتية التصحيح، أو على الأقل لم تكن في الإطار الزمني الصحيح. (عندما قال عبارته المشهورة: "على المدى الطويل، سنموت كلنا"). يمكن للبطالة أن تستمر لسنوات، والتدخل الحكومي كان مطلوب. عوقب كينز واتُّهم بأنه شيوعي وناقد لسياسة السوق. مع هذا، وبمعنى ما، فقد كان كينز متحفظاً جداً. لقد

كان لديه مبدأ أساسي في سياسة السوق، وهو لو استطاعت الحكومة فقط إصلاح هذا الخطأ، لكان باستطاعة الاقتصاد أن يعمل بالكفاءة العقلانية. لم يكن يريد استبدال نظام السوق بنظام البيع بالجملة، لكنه كان يعلم أنه ما لم تتم معالجة هذه المشاكل الأساسية، سيكون هناك ضغوطات شعبية هائلة. ونجح علاج كينز، منذ الحرب العالمية الثانية، انتهجت دول مثل الولايات المتحدة وصفات كينز، حيث كان هناك تراجعات اقتصادية مؤقتة، وكان هناك توسعات اقتصادية أطول مما كانت عليه في الماضي.

إن نظام الرأسمالية اليوم على مفترق طرق تماماً كما كان خلال الانهيار الاقتصادي العظيم. في حقبة الثلاثينيات، أنقذ كينز الرأسمالية، الذي فكر في سياسات لإيجاد فرص العمل وإنقاذ أولئك الذين يعانون من انهيار الاقتصاد العالمي. الآن ملايين من الناس حول العالم ينتظرون ليروا ما إذا كان يمكن للعولمة أن تُصلح بحيث يمكن تشارك فوائدها على نطاق أوسع.

لحسن الحظ، هناك إدراك متزايد لهذه المشاكل وإرادة سياسية متزايدة للقيام بشيء ما. إن كل شخص تقريباً مشترك بالتطور،حتى أولئك في اتفاق تأسيس واشنطن، وافقوا الآن أن التحرير السريع لأسواق المال بدون أن يترافق ذلك مع تشريعات قانونية يمكن أن يكون خطيراً. لقد وافقوا أيضاً على أن الصرامة المفرطة في السياسة النقدية في أزمة آسيا عام 1997 كانت خطأً. عندما أصاب التراجع الاقتصادي بوليفيا في عام 2001 الذي سببه التراجع الاقتصادي العالمي، كانت هناك بعض المؤشرات بأن البلاد لن تُجبر على انتهاج المسار التقليدي في التقشف، وأن عليها الحد من الصرف الحكومي. بدلاً عن هذا، كما حدث في يناير عام 2002، يبدو أنه سيُسمح لبوليفيا بتحفيز اقتصادها، ومساعدته على تجاوز التراجع باستخدام الإيرادات التي على وشك أن تتلقاها من احتياط الغاز الطبيعي المكتشف حديثاً ليعينها حتى يبدأ الاقتصاد بالنمو من جديد. بعد كارثة الأرجنتين، أدرك صندوق النقد الدولي الخلل في إستراتيجية الإنقاذ المالي الخارجي وبدأ مناقشة استخدام حالات الجمود وإعادة التنظيم من خلال الإفلاس، وأنواع البدائل التي كنت أنا وآخرون نوصي بها منذ سنوات. إن شطب الديون الذي نتج عن عمل حركة احتفالية 2000 والحقوق الحصرية للبدء بجولة تطور جديدة من مفاوضات التجارة في الدوحة أظهرت انتصارين جديدين إضافيين.

بالرغم من هذه المكتسبات، لا يزال هناك لإنجازه لرأب الهوة بين الخطاب والحقيقة. لقد اتفقت الدول النامية في الدوحة فقط على بدء مناقشة أكثر موضوعية، حيث سيتم إعادة معالجة التفاوتات التي كانت موجودة في الماضي. الإفلاس وحالات الجمود هي الآن على الأجندة، ولكن ليس هناك ضمانات أنه سيكون هناك توازن مناسب بين مصالح الدائنين ومصالح المدينين. هناك مشاركة كبيرة من قبل أولئك في الدول النامية في المناقشات المتعلقة بالإستراتيجية الاقتصادية، لكن هناك أمل بسيط في إحداث تغيُّر في السياسات التي تعكس مشاركة أكبر. من الضروري أن يكون هناك تغيُّرات في المؤسسات وفي المبادئ. يجب استبدال إيديولوجية السوق بالتحليلات المستندة إلى علم الاقتصاد، برؤية أكثر توازناً لدور الحكومة النابع من فهم فشل كل من السوق والحكومة. يجب أن يكون هناك المزيد من الإحساس حيال دور المستشارين من الخارج، كي يدعموا صياغة القرار الديمقراطي، وذلك بتوضيح تبعات السياسات المختلفة، بما فيها التأثيرات على المجموعات المختلفة، وخاصة على الطبقة الفقيرة، أكثر من سحقها عن طريق الدفع بسياسات معينة على الدول الكارهة لتلك السياسات.

إنه من الواضح أنه يجب أن يكون هناك إستراتيجية متشعبة للإصلاح. يجب أن تعنى واحدة من هذه التشعبات بإصلاح الترتيبات الاقتصادية الدولية. لكن مثل هذه الإصلاحات ستأتي بعد وقت طويل. وهكذا، يجب أن يوجّه التشعب الثاني إلى تشجيع الإصلاحات التي يمكن لكل دولة القيام بها بنفسها. إن للدول المتقدمة مسؤولية خاصة في إلغاء حواجز التجارة، على سبيل المثال، ليمارسوا ما يعظون به. لكن في الوقت الذي قد تكون فيه مسؤولية الدول المتقدمة عظيمة، فإن دوافعها ضعيفة، لأن المصارف المركزية في أعالي البحار وشركات الاستثمار الخطر تخدم المصالح في الدول المتقدمة، ويمكن للدول المتقدمة أن تقاوم وبشكل جيد عدم الاستقرار الذي قد يحدث نتيجة فشل الإصلاح في الدول النامية. في حقيقة الأمر، لقد استفادت الولايات المتحدة بطرق عديدة من أزمة شرق آسيا.

إذاً، يجب على الدول النامية تحمّل مسؤولية أن تكون نفسها. تستطيع هذه الدول إدارة ميزانياتها بحيث تستطيع العيش وفق إمكانياتها، على الرغم من أنها قد تكون ضئيلة، وإلغاء الحدود الحامية التي قد ينتج عنها فوائد ضخمة للبعض، وإجبار المستهلكين على دفع أسعار أعلى. يمكن لهذه الدول وضع تشريعات قانونية

قوية لتحمي نفسها من المضاربين من الخارج أو السلوك السيئ من الداخل. والشيء الأكثر أهمية هو أن الدول النامية بحاجة إلى حكومات فاعلة ونظام قضائي مستقل وإلى مسؤولية ديمقراطية وإلى الانفتاح والشفافية وإلى التخلص من الفساد الذي خنق فعالية القطاع العام ونمو القطاع الخاص.

ما يجب أن تطلبه هذه الدول من المجتمع الدولي هو فقط القبول باحتياجاتها وحقها في اتخاذ خياراتها الخاصة بالطرق التي تعكس محاكمتها السياسية حيال من يجب أن يتحمل أية مخاطر، على سبيل المثال. يجب أن يتم تشجيع تلك الدول على أن تقرَّ قوانين الإفلاس والبُنى التشريعية المناسبة لأوضاعها، لا أن تقبل النماذج المصممة من قِبَل الدول الأكثر تقدّماً.

المطلوب هو سياسات نمو أكثر استقراراً وأكثر عدلاً وأكثر ديمقراطية. هذا هو محفز التطور. التطور لا يتعلق بمساعدة البعض من الناس ليصبحوا أثرياء أو بإيجاد حفنة من الصناعات الوقائية عديمة الفائدة التي يستفيد منها نخبة البلاد، وهو ليس بجلب الملابس من ماركات البرادا والبينيتون والرالف لورين أو لويس فوتون للأثرياء في المدن وترك الفقراء في الأرياف لبؤسهم. أن تكون قادراً على شراء حقائب ماركة جوسي من متاجر موسكو لا يعني أن البلاد أصبحت ضمن اقتصاد السوق. التطور يتعلق بتغيير المجتمعات وتحسين المستوى المعيشي للفقراء وإتاحة فرص النجاح أمام الجميع والوصول إلى الضمان الصحي والتعليم.

لن يحدث هذا النوع من التطور إذا قام مجموعة من الناس بإملاء السياسات التي على البلاد انتهاجها. التأكد من أن تُجرى مناقشات ديمقراطية يعني ضمان مشاركة فاعلة لشريحة واسعة من خبراء الاقتصاد والموظفين والخبراء من الدول النامية في المناقشات. هذا أيضاً يعني أنه يجب أن تكون هناك مشاركة واسعة، التي تتجاوز الخبراء والسياسيين. يجب على الدول النامية تحمل مسؤولية مستقبلها. لكننا في الغرب لا يمكننا التهرب من مسؤولياتنا.

إنه ليس من السهل تغيير الكيفية التي تنجز بها الأمور. إن البيروقراطيات، مثل الناس، قد تعتاد على بعض العادات السيئة وتبنّي التغيير قد يكون مؤلماً. لكنه يجب على المنظمات الدولية الالتزام بالتغيرات التي قد تكون مؤلمة والتي ستمكّنهم من لعب الدور الذي يجب أن يقوموا به لجعل العولمة تعمل، لا مجرد العمل لمصلحة الدول الصناعية، بل للطبقة الفقيرة وللأمم النامية.

يجب على الدول المتقدمة القيام بدورها في إصلاح المنظمات الدولية التي تقـود العولمـة. لقد أنشأنا تلك المنظمات، ويجب أن نعمل على إصلاحها. إذا كان علينا معالجة المصالح الشرعية لأولئك الذين عبَّروا عن استيائهم من العولمة، وإذا كـان علينـا أن نجعـل العولمـة تعمـل لصـالح ملايين الناس التـي لم تعمـل لصـالحهم مـن قبـل، وإذا كـان علينــا أن نجــعل العولمــة بالوجـه الإنسـاني تنجح، فيجب أن ترتفع أصواتنا. لا نستطيع، ولا يجب أن نقف مكتوفي الأيدي.

الفهرس

من منشورات دار علاء الدين

- التفكير المرن العلم الجديد للمنطق المرن
  .... د. بارت كوسكو
- الدعاية والتضليل الإعلامي
  .... د. فريد حاتم الشحف
- الإنترنت سلاح الرأسمال العالمي الأمريكي ضد ثقافة العالم العربي
  .... د. فريد حاتم الشحف
- حوار وشراكة الحضارات أبعاد الأديان والثقافات
  .... أ. د. أوليغ كولوبوف أ. د. سهيل فرح
- حوار وشراكة الحضارات
  .... يوري ياكوفيتس - بوريس كوزيك - سهيل فرح
- حوار الحضارات والعلاقات الدولية
  .... بحث علمي جماعي مشروع اليونيسكو
- بائعو الاشتراكية اقتصاد الظل في الاتحاد السووفيتي
  .... روجد كيران توماس كني
- القانون الدولي العام في ظل منظومة المعايير الدولية
  .... سمير معلا
- بعض المسائل الأساسية في القانون الدولي الحديثة
  .... سمير معلا
- النظام الدولي الجديد
  .... سمير معلا
- العقائد المؤسسة لليهودية العبرانيين-بني إسراءيل-اليهود وتوظيف الدين
  .... محمود يوسف الكبرا
- العولمة والقيم
  .... حيدر حميد الدهوي
- تاريخ روسيا الحديثة من يلتسين إلى بوتين
  .... ليونيد مليتشين
- رقعة الشطرنج العظمى التفوق الأمريكي وضروراته الجيوستراتيجية
  .... زبيغنييف بريجنسكي
- إكليل الشوك الروسي التاريخ السري للماسونية 1731-1996
  .... و. أ. بلاتونوف
- الموساد أفعى الإرهاب الإسرائيلية في العالم
  .... دنس ايزنبرغ، يوري دان، آيلي لاندو
- الجدل حول صهيون
  .... دوغلاس ريد
- ثعالب الكرملن وعراب نهب روسيا بوريس بيريزوفسكي
  .... بافل خليبنيكوف
- إمبراطور كل الأرض أو خفايا النظام العالمي الجديد
  .... ف. ي. كرلوف
- أسرار العنصريين اليهود
  .... يوري موخين
- ثورة الإدراك
  .... ستانيسلاف غروف، إيرفين لاسلو، بيتر راسيل
- الأزمة $: كيف تفتعل
  .... أ.د. نيكولاي ستاريكوف